T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P... KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1183

١٢٤٩

هر کیم کتابنک ظهریه بوایت کریه یازه
اوقودیغی اونمیه اولایت شریف
بودر بسم الله الرحمن الرحیم کرهم دار السلام
عند ربهم وهو ولیهم
بما کانوا
یعملون

RAĞIP P.
Ka. N.
1346

١٢٥٦٢١

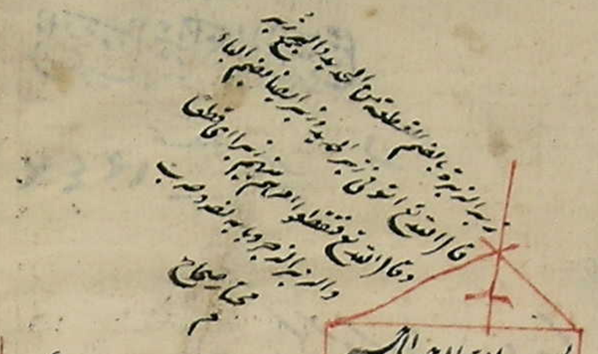

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا يا مالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل كل مشكل لنا صراط الذين انعمت
عليهم لتسديد كل كمال لنا بفضلك انك وصلى على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعمت
علينا في اصلاح حالنا وعلى آله المفضلين على كمفاية اسباب السعادة لنحصيل
كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بمقصد آثار النبوة ليحفظنا عن الخطأ في معاملاتنا
وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب
شاه الاسفرايني عصام الدين هذه حواشي كالشمس لنجوم درر الكنز غواشي سواته
مانعة للفوائد الضيائية حواشي لا يوجد عن مدحة متحاشي ولا يتوهم في حقه ذم جمع
اودواش لا يرده ناظر كما بر غير مكابر للكنة مافيه من الابتداع والابوده شاع
فاخر بالاطلاع على خوافيه الا بمحاسن الاختراع من لم يعارف رتبة التقليد فليتفرغ
بما شاء وقلين معه النزاع وهي ليس غاية التحديد لنقطه السديد فليتبرء عن ان يريد
منه الا الوداع انتفع بها اهل السعادة بانتفاع واروع اصحاب المشقاوة عن الانتفاع
انت حسبانا التي ان الى ابتفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع **قوله** الحمد هو الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد افعاله على صفاته
فملحقه بمنزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال

اختياريه

الكوان بكسر الهمزة وتشديد الواو وسكون النون الحمل
المهملة وفتح الفاء والراء المهملة كبرطيل
التجالة وبالنون بعدها بدة تجران
الطويل الى الجبال بالرمل

اختياريه فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجازا ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة
بل جعل محمودا عليه بتجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر **قوله** لوليه في الصحاح اتولى ضد العداوة
وكل من ولي امرا احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل
حمد لمحت كل حمد وهو الله تعالى لانه يجب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يجب الا حمدا
او حمدا مثيبة واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد في خلق ما يحمد عليه
وبه وخلق استعداد الحمد وكسبا به في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون
مبنيا للفاعل اي كل حامد يتعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول (اي كل محمود به
قائم به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب الافظ رعاية بما هو الاصلح نظرا الى المعنى
ليجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف اراده كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون
اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيثبت في الحمد درجة الكمال وتلك
ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتثبت الحمد بمعنيه
المقام يقتضي ان يقولوا المعنى الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لانها في غيره تعالى
فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى ان هذه الجملة وعلى واجل واغراء الحمد ولهذا اختاره نبينا صلعم ليلة
المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث
اشير به بعبارة دقيقة الى ما ثوره المشهور من ان الولاية افضل من النبوة **قوله**
والصلوة على نبيه النبي ان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول خص منه
وهو ان كان له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فيهما فهذا الاصل
ينصرف الى نبينا صلعم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي
لله تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني
لانه اشمل وعلى الاول فلدلالته على انه صلعم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه

بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اللهم
انا نريد ان ندخل على الآل رداً على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله ويقولون
في تلك حديثنا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني
يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وكلفظ اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لايسعه
في الصحاح الادب ادب النفس وادب المدرس ولا يخفى ان آله اذا صح ستأدبون بآداب
درسه وهي تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال الان النحو من الادب وآدابه نسخ
قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها
في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما
تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة المبصرة الحاضرة والنكتة
في عزاي المخاطب لكن لابد من نكتة ههنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعاني
حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة
اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني
معه كالمبصرات عنده ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك ويستحق
مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت
او مال او جاه فادلة المال يفيد اي ثبت له الا ظلك ان تريد بالفوائد
الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة
يقال وفى الشيئ وفيا على فعول اي كثر وتم وقوله بحل متعلق بوافية على
تضمين معنى التعلق وذلك ان تجعل الوافية مجازا في بعده اي لم يغادر
فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاولى ابلغ وانم معنى والفوائد اسم كتاب
في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمختصر كتاب في الحديث وندرج
اسماء الكتب بلا اشارة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ قوله بحل متعلقات

الكافية

وآدابه نسخ

والنكتة

ويستحق

اللفظ مؤنثا

الكافية للعلامة المشتهرة في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول
ان قوله للعلامة ليستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة
للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها والكثير
ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب
اللفظ يجب ان يحال الابتداء بان يكون عن الفاعل او عن المفعول به والكافية مضاف
اليه للمشتقات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا بمفعول والجواب عنه ان
يصح اسناد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف طلاكتفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا او من
فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقال هذه فوائد وافية بحل الكافية والثاني
الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب
تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكره وذلك الاختيار رعاية
التذكير والثالث اذا كان الذكر او المعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان في
وصف ابن الحاجب بالعلامة لفظة الان هذا اللفظ اما يناسب فيما بين العلماء
بمن جمع جميع انواع اقسام العلوم كما هو حقه في العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب
الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا خصوه بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي
بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او حدي
وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه الملحوظ بين اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف
بالفضائل تفضيلا الاشتهار على اعتداد اعراضه عن الاطراء في المدحة الخامس
ان جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يحتاج تعدادهما الذي يستدعيه صيغة
الجمع بل اراد البلاد المشرقية والمغربية فيصح جمعهما بالعربية قوله الشيخ ابن الحاجب

بحذف المضاف صح

٣

في القاموس الشيخ والشيخون من الكتاب فيه السن من اربعين الى خمسين او احد
وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن
للتبجيل ومنه يقال شيخنا الجار على ما في الصحاح اي صفة بالشيخ للتبجيل وهو المراد
ههنا على ان المشهور ان الشيخ ابن الحاجب فقد مات بالتغمده الله بغفرانه في الصحاح
تغمده الله برحمته عمده بها هذا الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات
قوله وهكذا بجبوحة جنانه اي وسطه جنانه بكسر الجيم جمع جنة وهي بالفتح القلب
والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل قوله نظمتها في سلك التقرير يقال
نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشيء في
قراره والحمل على الاقرار والحمل على الاتقان يليق في مدحه الكتاب والسمط
السلك ما دام فيه الخرز والا فهي سلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط
الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلي قوله للولد النوير
العرة عند اهل الزكاء والفضل توصف بالغرة في قوة وصفه بالزكاء والفضل
قوله التلطف هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المتناقضة في الخطب
مستفيض لا وصمة له عند البلغاء قوله وسميتها بالفوائد الصيائية فان قلت

والكلمة مأخوذة من غمدت السيف ان جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة استعارة بتشبيه صحيح

بالزكاء والفضل

قد تقدم في محله ان النسبة الى ابن الزبير هي فكيف جعل النسبة الى
ضياء الدين ضيائية قلت بمعنى مبنى النسبة في اللغة كباب اضافي الجزء
الثاني ان كان مقصودا في اللغة كباب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه
فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص
ضياء للدين والمقصود ابن الزبير لئلا يقع قدح الشخص بالنسبة الى الزبير
بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خصه من بين
عباد المضاف اليه بلام العبد كما في العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسم من

النسبة

ان النسبة اليه خالية عن التكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه كثيرة للتعلب
ولان في التعلب ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه
نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب وينير عنها ظلمة
الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج الفقرتين عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية
ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن
لم يتأخر في الوجود والعلة الغائية تعلم بهذا الشرح ولو قال ان تعلة العلة
الغائية لصح وانضح وكفى في النسبة قوله وسائر ممتنع من السور بمعنى بقية
ما اكل وعاد الباقي في الكشاف ان العرب هو السائر بمعنى الباقي واستعماله
في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير بديع وقد استعمل الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع
فحق القول انه من غالب غير فالسائر ههنا بمعنى الجميع النفع للمدعو لانه تتبلة الدعاء
في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يلون من اصحاب
الضبايح قوله وما توفيقي الا بالله هو جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لابد
من تقييد التعريف بما يحصر التوفيق بالخير اذ لا يشمل التوفيق في جميع الشر والحق
ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه يستقبح اهل الاثر نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة نحو ضربت زيدا بالسيف والضارب زيد وانما يقال ضرب
من زيد فالموفق هو الله وما توفيق الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونة
وتوفيقه قوله وحسبي ونعم الوكيل في محل جده في حواشي المطول قوله
بتبجيل ان كنايته يعني بتبجيل نفسه تقتضيان كنايته بهذا الترك والتحمل بالقيد
في النفس قضايا وبسطا وبناء الشعر عليه ولهذا سمي الاقية المركبة من القضايا

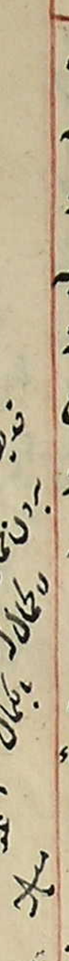

المخيلة شورية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة
يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تاثيرا القول كما خص فيه وهضم
النفس منه اى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتضييف مثل ذلك فانه من اهم
المهمات ويعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لنزك الحمد للمحشي المدقق الفاضل
الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فاشار حفظه الله الى ما
ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي
بالحمد بعظما لنفسه تخييلا ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس كسائر الكتب المستفتح
حتى يكون على سنتهم ولا ذا بالا حتى يكون بتركه الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه
انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة
وهذا الامثال ان يترك الصلوة والصوم بهذا للنفس بتخييل انه ليس من عداد العقلاء
المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمد على ترك كتابة بحمد وجعله
جزاء من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعترض عنه ويمكن ان
ان يقال ترك الحمد اقتصارا على بعض التسمية من اظهار صفات الكمال الذي
هو محمد حقيقة لزوم الاقتصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبداءة
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وكان واجب
المصنف ان يذكره واجب الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي
العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز هذا التاليف
عند ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه فيما يرد عليه مما ليس من مسائله موضوعا عنه
ولا يبعد عن مطلوبه بالاستغراب وان يذكره والغرض من تحصيل علم النحو ليزداد
رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يوجبه من مشقة التعلم والمصدر المذكر الكلمة
والكلام

البصيرة هم

قول على تحقق الفرد صح

قول صح كون من للتبعيض اى وهم ابو
قول لان تحقق معرفة اى وهم ابو
قول لان الكلام يتوقف على معرفة كل
قول لتوقف تعلم النحو على
قول لتوقف معرفة ما يتوقف

والكلام لانه لا بد منهما ليتمكن الشروع في الفن واعترض عن الاخرين بان
كتابة للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قاصرا فلا يتفقه في التحصيل بوجب البصيرة
وانما يوجبه رغبة بالغاية امر اد ان يقرء العلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والغرض منه قوله فمتى لم يعرفا هو التعريف
او المعرفة وعلى التقديرين مبني البيان على دعوى ان معرفتها على وجه يشتد عليها
معرفة الاحوال يتوقف على تعريفها فان تم والا فلا قوله وقدم
الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة للتقديم وتوقف تحقق المفهوم على تحقق
المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على تحقق معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد
وتوقف تحقق معرفة الفرد على تحقق معرفة الفرد فتدبر قوله قيل اي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق ر وكلمة الى الاخرى المناسبتهما في اللفظ
والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى
المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح
الرسالة العضدية قوله او الكلم هو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح
بالضم فهو اسم قوله لتاثير معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق
التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها في السمع
والبصيرة لكن قوله تشبيها الخ يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم في الغير هو
البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب اصل الكلمة الكلم
وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة
قول بعض الشعراء قال الشارح الكاذر وفي قائله امير المؤمنين علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان

قول اى يعلم من كلام الشارح انه
كما يتحقق في الاشتقاق الفتح عن الجرح
المشهور منه

اما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا
الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار
الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة
ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق النفس وان دفع
ذلك الى الآن لم يتفطن من ذوي النفوس ولان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء
لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلي او اقناعي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليست
جنسا اشار اليه اللام لم تجعل اذ ادخال الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له
حتى لا يصح جعل الكلمتين معا وفق هذا المفهوم وهذا الا ينافي الكثرة التي يتسع عنها
الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة على الفور
التي قد اشار بها اراده مكان الى صيغة اما اولا فلان كون اللام الداخلة في
المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون
اشارة الى قسم من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بناء بل ما يطلق عليه
الكلمة حتى تفيد الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تعذر تأمل قوله
اللفظ في اللغة الرمي يقال كلمت الشاة اذا رميتها اما صح
بقوله اي رميتها وقيل ان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم فلا يصح العول
شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي
من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من الشمر قيل
ان تدخل من الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبة
بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبر وه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى
بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ

يعبه عنه بعض الشعراء قوله ما خرج بالسن اللسان يكون بمعنى اللغة
والجارحة وهذا العبارة تحتملهما قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلم
لا للفظ الكلم بدليل مكتبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة
انما يتحقق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد وللفرق بين
الجنس والواحد قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه
لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر فانه استعمال حسن عند عرض للكلم هذا
التخصيص والتمر باق على وضعه قوله والكلم الطيب ناء الى بعض الكلم الطيب
هذا الناويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة
ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب وتقييد البعض بالطيب ويكون اضمار
البعض لغو لان الطيب من الكلم بعض فكانه بهذا رجح القول الاول ويمكن ان يقال
هذا الجنس من غير حاجة الى الناويل سيما مثل هذا التعريف الناويل بان يقال
قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما بطل
بها معنى الجمعية لم يؤنث لغة وكيف لا يكون معنى الجمعية بها منتفيا وكثيرا ولو كانت باقية
لزم ان لا يصح الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يقصد جماعة اقول الكلم والام فيها للجنس
لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فانا ان نقصد برجعها الى مفهوم
اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس واما ان نقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما
في الانسان في حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان نقصد اليه
باعتبار وجوده ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان نقصد اليه
باعتبار شموله فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان نقصد برجعها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود
بينك وبينه في ذهنك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو

بعض الكلم الطيب

كلمة

وبقيه بيان

ان

بشيء لان اللفظ بدون الصلاح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ
بمعنى الرمي سدا وبعد فيه نظر لانه يلغي للنقل المتعلق بفتح لام صفة المتكلم
الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص
اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى
ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى
العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح
النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصلا لاصطلاح
ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
او انما عبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام
الى الخاص اسهل من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى
الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت
فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به الانسان فان الاول
نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من
مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل
اللفظ بمعنى ان فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص قوله
مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل
لان المهمل بما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل
ما من شانه الاستعمال وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكرنا اولى لان المتبادر
من المستعمل المستعمل بالفعل قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ بما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستعمل في الاضرب ايضا لفظ كالصوت
والمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع لم يلبث في الاضرب الانتفاء المفعول اعني غير

بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به صح

حقيقي صح

ان يكون

لفظا هم

ان يكون فاعل ملفوظا واكتفى بفهمه من غير لفظ به اعتبارا لفظ فاقيم مقام اللفظ
في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا فجعل جزء الكلام المقصود وهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا حسبما دعى ضابط تارة يكون من مقولة الجوهر الصوت
اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف الصوت اصلا ليس على ما ينبغي فافهم
فانه مما خفي على غير واحد حتى قال البعض الفضلاء لا ادري اي مقولة هو قلت
قد ما بلغه قوله والواو الاربع وكذا امثاله ضرب الفارة الدالة على ركوب
السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق قوله لانه لم يقصد
الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج
الى قصدها فيها لصدقها بدونها على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة
واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فمناط الواحدة عند الافراد
بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الواحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حسبما
من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يجري التانيث
والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة خرج به نحو الكتف في قوله تعالى حتى تكون
حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة لكفاية بادنى ما يكفي قوله مع كون
اللفظ اخص وما يتبعه ايضا اخص مما يتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد مشتملا
لاعتباريين فيشملها بقسميه على كل مذهب ممكن قوله الوضع بتخصيص شيء الاولى
تعيين شيء الشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع وللاشارة انه ان اريد بتخصيص شيء
شيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ
مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما في اللفظ او احس كما
في الدوال الاربع المراد باحس ايضا ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم بما احست الشيء

او البصيرة او علمة على ما في القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته باحسن السماع
كالاحساس فانه يخلاف الاطلاق فانه فعل المقيد لانه اراد ان ينصرف الاطلاق
الى معناه اللغوي ليس في السماع عرف فاعرفه قوله اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى
اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بما جنس
وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبره المجيب
الاول ايضا قيدا اذ ابتداء لم اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين
تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه اهل (اراد) اللغة
اي اللغة من حاورناهم نفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين
لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجازي ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي
هو المعنى الخاص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ
للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد بفهم
المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع
الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزر آخر
تجده ان اديت الله شرح الرسالة الوضعية وكنت من الراجين اغرضنا عنه في هذا
المقام لانه على دقيق فائق الافهام ومن الله المنح وعليه التكلان ومنه نستمد توفيقه
حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد شيئا اي اصطلاحا وقد يكيف فيه بصيرة
القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة وبه وعليه يجيء مكان
الحدث بيانيا مفعول فيه يقصد اي اللفظ منه ريحانة المقصد حتى يصح اطلاقه
عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مغايرة تصحح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر
فتفكر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان او لفظه

قوله

قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو خصوص المصدر الميمي بمعنى
المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد شيئا او لا والمصطلح هو المقصود
بالشيئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي
ابتداء من غير جعل بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ والفرق بين اللفظ والمعنى
مما لا يدعو اليه معنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى الياءين وتبديل
الكسرة بالفتحة التي هي خفت قلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى البعد ما
يقطع مع انه لا بعد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان
قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو شيئ الاول
فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره
على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لانه مما يعرفه كل ناظر
فاضل او فاضر او قصد به ليتوسل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه
وهو جعل المعنى قيدا اخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيئ الاول قد خرج فيه فان قلت اي
فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذلك لمعنى موكله لاينا سب
مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعاه اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه
بهذا التعيين كون المفرد قيد المعنى قوله فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع الدال ان دلالة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ
ديز على وجود الالفاظ فان العقل يحكم بكونه والا بملاحظة حال اللفظ في نفسه والا
فان كانت العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى طبيعية
كدلالة اخ على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله يقتضي ذلك بملاحظة
حاله للطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال احداث المعنى والا فان كان الدلالة
لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكره

الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة بالعقل ليست الامهملات والدوال
بالطبع والدوال بالطبع بالوضع والدالة لا تخرج لفيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر
الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان يقال صح بها لمزيد الاهتمام
ببيان حزد جهالان فيها مزيد الالتباس بالكلية له لالتها والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملة الجزئية لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجا لان حروف الهجا ايضا مهملات
والهجا تقطع اللفظ بحروف فالحروف الهجا حروف يقطع اللفظ بها اى حروف كتب منها
اللفظ بقي انه اذا اجرا الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق ليسق ودين لانه عين اللفظ
به قوله وخرجت بقول المعنى اذ وضعها الغرض الكتب لا باذا المعنى فيه نظر لان كتبة
من حروف الهجا وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجوب القسم العاطفة فهي حروف
الهجا الى غير ذلك ولا يخرج بقوله المعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجا بهذا السند القيد
الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض الكتب باذا المعنى التقييد حروف الهجا وليست صيغة
مساوية لحروف فهذا الهجا لا يقال حروف الهجا من حيث انها حروف الهجا لم توضع
لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها
بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال
بالعقل بقيد وضع ٢ خروج جميع تلك الامور باعتبار الحيثية في التعريف قوله فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ باذا بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات باذا آخر
لتصح فاد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم
انه لو قال الموضوع لمفرد لكان التعريف احصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة
ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما قصد سبق كيف صح هذا السؤال قلت
لما تقرر عند الرأي مقدمة وهيئة هي ان المعنى لا يكون لفظا للكثرة ذا استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في التعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في

التعريفات

بالفضة الطبيعية اى التي حكم [illegible] فيها
على الحقيقة لقولنا الحيوان جنس
والانسان نوع فتح الحيوان نوع وهو
غير طبيعي معروفات منه
فيه سبق اجزا المغفور رحمة الله تعالى

٩

التعريفات سنة مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان
مفهوم المعنى مفهوما يتعلق به القصد بعينه فخلاف البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو
اخص مما يتعلق به القصد وان اراد الصدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص
لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان
ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاداة الام في القصد
للعهد الخارجي فيؤول الى القصد شئ نعم لو قال ما تقصد شئ لكان اخصر واوضح قوله وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذا القضية طبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول
الا ان يقال انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول في كلية الانتاج اذ المعتبر عند المبرهنين
الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان
الناطق كاتب قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا
لمفرد ولم يعلم لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى يتضح انه باعتبار قيد المفرد
ولا يخفى ان هذا السؤال انما ينتج على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة
للفظ لم ينتج قوله فلما هذه الالفاظ وان كانت بقياس الى معانيها مركبة الا انها
معان مفردة والالفاظ مركبة فقوله اوراج المعنى في تعريف الكلمة بالنسبة على انه
ينبغي ان يكون معنى الكلمتين حيث انه معنى مفرد وان كان لام حيث انه معنى مركبا
فاحفظ الفائدة الموعودة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس المراد هنا ما في باب الالفاظ
المستعملة في مقام الحكم على اللفظ او قيد في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان هذا الجواب عن الاشكالين
بالمنع اى لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه
ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في ورود ما يقابله بالنقض خارجة عن قانونه المناظرة
وانما لا يليق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر راجعة الا ان يقال المراد

هو الاغراض ناشئ من جواب
الاغراض الاول
منه

ان بقيد الكلمات بالمفرد مع كون
الافراد ما خوذ في معنى يتضح
بالمفصولة منه

فاضبط فانه لم نقضها عليها لا يخفى عند وضوحها
للكلي والاثبات مستدل قوله الاسم ما دل على معنى
انه موضوع فيكون الاسم على تعريفه
للفظ فيكون الكلام
الاسم فيكون
فقد اورد
الاسم ان يعني
حاله ان يكون
مفردة منه

بهذا الحكم الحكم بان كل ما كان في مقام افادة اللفظ موضوع للمفهوم كلي فكذا سند
المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي سند المنع احتمال ان يكون
موضوعا للمفهوم كلي والايجب الجزم به فوجه الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت
ظاهر الكلام الحكم الجازم ودون مجرد الاحتمال الخرى على الظاهر اورد النقض عليه فصرف
عن الظاهر بصيرة ما ذكره للنقض منشأ فلا ينفي نفعا عنده والمراد بالمثال المضمر الكلام
الموصول الذي زيد به لفظ مفرد او مركب الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قايم واسماء
حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس كذلك الاشارة ذات ربة الى اللفظ مفردا او مركبا
فهذا القيل لان وضع اسم الاشارة للمسمى بالمعجمة ثبت تعالة المجازي تحقق بكلمة او مركب لا يتحقق
مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وانما خاصا وان كان عاما الاشارة
الى ما اليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس بذلك
مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى
انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه
هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لان تقدم ذكره
فيجعلونه مفهوم ما تقدم ذكره موضوع له مجازا والمراد انه موضوع بحسب اثبات هذا المفهوم
قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى في الانتصار على مفرده لما مر
قوله ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بهذا التقييد ان لا يكون الافراد صفة
للمدلول بالمدلول الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف احد الاربع ولا معانيها
بالافراد والتركيب الافراد والتركيب مختصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ
الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاسامح ومبني
على الاحتمال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء اللفظ الموضوع على جزئه قوله وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما بمنزلته

بصفة

دلالة جزء اللفظ على جزء معناه اعم من ان تقصد او لا والاول على ان تقصد والثاني على ان لا تقصد

يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا وهو ظاهر

والموضوع له كل شخص

المشتمل على الهيئة

عام طلاق الاسم على المسمى

بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ما يتعلق به ذلك المعلق كان متصفا
بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز
وانما سمي الافادة الحقيقة ايهاما بالضعف المفاد للدلالة الضعيف الافادة فانه كما استفاض
بالمعنى الثاني جاء بها بالمعنى الاول وقد تجوز عن ضعف الدلالة بظهور ارادة التجوز بحسب المقام
ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون
الوضع للمتصف بالمقصودية بعد الوضع بعد الاستعمال فيه فكانه لم يتعرض لانه يصدد تبعيض
جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ليس في ان يقطع المعنى ويجعل صفة اللفظ ولا يستبعد
هذا التوجيه بسيما اذا ثبت ما قال الرضي ان للافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما صفة
اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض
قوله كما يتكلف في مثل قتل قتيلا في قول عمرو من قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا بد حينئذ من بيان
نكتة في ايراد احد الوضعين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره
هذا عن نكتة قوله والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة
في التنبيه على ما تقدم الوضع على الافراد فيجوز ان يستعمل الماضي في تقدم الوضع على الافراد
بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة بالاولى ان يقال ان الاصل
في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمولا متعددا اختار فيه صيغة الفعل والاصل
في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى
لانه لو قدم الثانية لاحتمل تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ
ليذهب نفس الناظر في توجيهه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان معنا ذكر الوضع
لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وهنا قال تقدم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد
قنع في مقام التنبيه وطابما لا يقنع به لاعدم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم

عليه مع انه لا يتقوم الحال على ذي الحال المجرور قوله وهذا القدر كان يصح بالحالية
لا دخل فيه لصيغة الذاتية في الحالية ولا تفاوت بهما الحال كما يوجه بالصحة الحالية
قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمات معدة
كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بالمرية لان الاعراب جيء على الرجل
قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله واعراب باعراب واحد الاولى ان يجعل
واحدا كمضاف اليه الاعراب لان الجمع لا صفة وان يدعوا نيه ما يقابله من قوله مع انه
معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بجموع الالفاظين باعراب لفظ واحد وبهذا
اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين
الا انه للامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك اذ قائمة انثت مبنى الاصل ويجاب
بان المراد باعراب واحد كيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما بكيفيتين
بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في اعراب قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل
والمثنى والجمع بالواو والنون فان الاعراب في الاول ليس الا الجر وان في الثاني وفي الاخيرين
والجر الا ان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى
والجمع اعرابا يجعل الطرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعراب باعراب
لفظ واحد اما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون جميع كلمة الجمع
بصري وغاية الكسرة الامتزاج فلم يصح لزوم قاعدة الامتزاج وليس
هذا اول كسرة وقع في الزجاج حتى يكون في وائقه الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف بدينه اقر به قوله عن عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال الفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم
به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي فيه ان ما
ذكره التعلامة الثاني في المحقق التفتازاني في شرح التلخيص المحتصة الاصول للمصنف ان

عبد الله

ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نقول ان اخراج عبد الله من تعريف
المفصل فرية بلا مرية كيف فد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته
ثلثة انواع للاسم والفعل والحرف ثم قال وفيه اضاف الاسم العلم وهو ما علق على شيء
بعينه غير متناول ما شابهه ويقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمر
والمركب اما جملة واما غير جملة اسما جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس ثم انه خرج من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه
بناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحويين ليس
بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه تميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها
باعتبار الاصل وعلى وجه تميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون علة عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان
الاعراب فيها ليس باعتبار الحال وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على الضرب
من المحاكاة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولم يخرجه بتة كذا لكان الانسب ولكن ان تقول
المراد بالبتة دائما من الصفة وحقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فانه كان
منتبها تلك الطبيعة جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وانه كان
كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية قوله
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل
الوضع في التعريف بحيث يتناول ما وقع في الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح انه ذكر الوضع
يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال المراد ذكر الوضع في التعريف بمجرد قولنا وضع بازاء
وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله
ومثل لفظ ديز المسمى من وراء الجدار اخذا لفظا مهملا للتمثيل وفيه بالسماع من
وراء الجدار لتشخص فهم اللفظ السماع ديز دلالة اللفظ لانك قد لول العقلي فيظهر

الدلالة في تعريف الكلمة باب القرينة
كعرف السيمي عرف العلم علما
شيء بعد العلم بالعلاقة مطلقا

الدلالة العقلية كحال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فطوع للفظ ودلالته فلا يظهر ما قصد
بالتمثيل كما يظهر ولو كان الالفاظ مرتبا فانه لم يظهر ان فهم المعنى لمث حدة او دلالات بالفظ قول
فبعد ذكر الدلالة لابد الخ في نظر لانه يجوز ان يذكر الدلالة بالتزام الوضع فيستغني به
عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييده المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه
فلا حاجة الى ذكر الوضع قول كما في المفصل في الطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قول اي منقسمة استدل الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل
تعريف الكلمة بتصوير هاتا بضم قيود اليها يحصل اقساما لهذا كما حقق ان الاحكم في التقسيم
وانه من تتمة التعريف وبظهر لك بضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي
كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة ال في قوله نفس
كذلك وكلمة لم تدل كذلك ليس بقسم الشيء لا لضم قيود اليه ويحصل بعد القيود مفهوم ما هي بالنسبة
الى هذا الشيء يسمى اسما وبالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى ضم
آخر قسما والغاية في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يحلو عنه فلهذا قال منحصرة
فيها والحصة المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه
فهو عقلي والاكثر استقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف في مفهوم التقسيم
ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى
حصرا قطعيا والحصة المراد هنا قبيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية
في هذا المقام ثم قول المصنف انها ينعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر
للظرف عند النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يندفع كلام الشارح
وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها الخ قول اي الكلمة لما كانت
الحال الماضي بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه النصة كذلك او جملة اسمية
ومقرونة باذا المفاجأة قال التتح فلما كثر عليهم القائل اذا فريق منهم ومع المعاور بما كان

ماضيا

ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي جملة اسمية مع الفاء جواب
لما بلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب
محذوف اي عبارة الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قول اما من صفتها عدل عن التقدير
المشهور من حذف المضاف منه اسم ان اي لان حالها مع ان في تقليل حذف بعد احرز لانه
يحوج الى ان صرف قوله اتى في الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط
كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان
اتدل عنى عنه ومنهم من قال ارباح كلمة من لان حصة الصفة في الدلالة وعدمها بطل الوجود
صفات لا تخص الكلمة ومنهم لان حصة الكلمة الصفة فيها بطلان كل صفة من الصفات
التي لا تخص يصدق عليها انها من صفة الكلمة على معنى حصة التقسيم ليس الا ان ليس المفهم خارجا
عن ذكر ما في التقسيم وليس المعنى على انه ليس امرا آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا
الانسان اما عالم او ليس بعالم الا ان الانسان لا يخلو عنهما لانه لا يكون غيرهما لظهور ان الصفات
لا تخص وهناك تقدير آخر اخفى اي ذات ان تدل لم تأويل اخفى هو جعل ان تدل بمعنى
الدالة ترك بهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على قصد ذكره التنبيه على قصور
بيا غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وتهوانه لا حاجة الى تقدير يتعرف
بحسب المعنى بان صريح المصدر والفعل المؤول به يدخل كلمة ان وان لان من رجح الى المعنى يعرف الاول
لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما
قول حيث يقول عمدة في الكلام الاولى وحيث لا تدل على معنى في نفسها فهما قول
في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا قول الماضي الخ او الاستقبال
الحال بان فيه زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه
قول ماخوذ من السمة هذا ما جرى عليه البصريون والا خذ منه الوسم سمة الكوفيون
وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا النحويين

اخذ والاسم لهذا القسم السمو واللام والطائهم نقلوه من اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة
بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قول تع وعلم آدم الاسماء في القاموس سما الشيء بالضم والكسر
وسمه وسماً مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتميز نقم لو كان الاختلاف
في اخذ الاسم اللغوي لم يفد اتأمل قوله لتضمنه للفعل ولك ان تقول الشبهة في ان له
مصدراً كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصة الاولى لانه قد علم بوجه الحصة قوله
مشتركة لا دخل له في ما هو بصدده من انه علم به لكل واحد منها حد بمعنى المعرف الجامع المانع
يعني عند الاداء معنى الحد ولكنه صح به المص في مختصة الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد
لجواز ان يكون التميز اي المشترك خارجاً عن حقيقة هذه الاقسام فلا يحتاج الى
بيان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جمع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجمع ما ذكر
بها داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدود المهاد لقدرة المص
جملة يمدح بها بكثرة الخبرة وتحقيقه سبحي في بحث التميز والمراد بها هنا لقدرة المص مشتقة
على التعليمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصد منه
بيان فائدة قول وقد علم الخ قوله الكلام في اللغة ما تكلم قليلاً كان او كثيراً لابتداع
الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة ولتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكثير دون الكلمة وان الكلمة تناسب
المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصصاه به اصطلاحاً لا يخلو عن تجريد التميز
بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفياً به في اداء المراد على ما في القاموس
ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى وان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن
اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسماً فاعلاً مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فتبصر فانه يبري ولا يقرأ فاحفظه
ولا تغفل عنه في نظائره وعد منه هذا ما اجمعه مع عثائره قوله فلا يلزم اتحادهما

اي

اي اتحاد المتضمن والمتضمن في متضمن كل الكل جزء ومن قال المعنى فلا يرد اتحادهما
في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المرحوم وجعل الهيئة جزء الكلام كان المتضمن الكلام
للكلمتين معنى واضحاً غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون
الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد
سواء اراد بالاسناد نسبة احد الطرفين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان شيئاً
منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لجزئه تأمل قوله اي تضمنا حاصلاً بسبب
اسناد الخ بيان الاسناد باعتبار ان الاسناد حاصل باعتبار جمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما
فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الصرف لكنه
يعني زيد قائم جنس قال المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه يمكن كلاً ما مشتملاً على جنس
وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي على الالفاظ
الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الخ الاولى نسبة يفيد الخ قوله دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل سمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار
فيهما مع انه مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركباً نظر لان الخبر عندهم قائم وقاعد
خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل
الكلمتين اعم عن الكلمتين حقيقة او حكماً قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسنداً اليه وصح قوله ولا يناقض ذلك الا في سميته الخ فان المراد
بالاسم اعم الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم
الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ضرب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم
الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حمل عليه حتى لو كان المعنى بالمتضمن كلمتين مع الاسناد
لم يصح لانه لتضمن كلمتين هو مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جنس
قوله اعلم ان كلام المص في ان ضربت زيداً قائماً مجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز

اشر براد به ما تضمن كلمتين فقط قبل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقيق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضرب اقوم رجلا وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا تذهب عليك ان خبر المبتداء في قولنا زيد ضرب عمرو انما هو مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد نقلوا على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مراد الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل جزءا او هكذا في الحال او الصفة اذا كانا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المص عدولا عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجمل الخبر الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الاثنائية عنده لا تقع خبرا او الواقعة خبرا مثل زيد اضرابه في تاويل زيد مضروب في حقه اضرابه وبعيد ان مادة الافتراق اضرابه في زيد اضرابه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبارا او وصفا بيانا او حالا او جملا قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المص والالم يصح قوله لا بنائية وذلك لا في كسين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعتذر بكلام مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يترتب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان هذا مذهبه عنده هذا ونحن نقول ما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المص في بحث حرف الاستفهام والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في قام زيد قام فعلا ما عنده والالم يصح قوله لهما صدر الكلام قوله ولا بنائية وذلك اي الكلام هذا التعريف هو المناسب للمقام وحمل على القسمين او الاسناد بعيد من الام قوله لا في ضمن كسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا بنائية من كل كسمين لانه لا بنائية من فعل واسم نعم بنائي من من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المص من جعل الافعال الناقصة فواعل

لها

لها لكن التحقيق انه لا بنائي من فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب البنائي العقلي في ان حصر التركيب البنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين وانما يحصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه ومسند والمسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو او زيد فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لانه تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معه انية ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن بما ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصل صفته اعذب وافهم اقرب قوله اي نفس ما دل لانفهم والا يتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليست لتانيث معنى بل لوانث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى مادة السير مجرد داعي اللفظ لا داعي اللفظ والمعنى قوله وكذلك في الحرف لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف مادة اعلى معنى في غيره ولا يجب ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لان في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يجب ايضا ان معاني الاسماء في نفسها كذا يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع

فتقول ان نسبة البصرة الى المدركات كنسبة البصرى الى المبصرات والبصر قد يشابه بعض المبصرات قد اذ قد يجعل الله تعالى هذه الغيبة مثلا الناظر في المراة ربما جعلها لتشاهد الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المرات قصدا فلا تقدر في هذه الحالة ان يحكم على المراة بشيء مع كونها مبصرة وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها في ذاتها جوهره وصفاته وجهاد كذلك البصرة بالنسبة الى المدركات مثلا الابتداء معنى يتعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظة في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة الابتداء واذا لاحظه العقل في حال انه حالة بين البصر والبصر مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالها دار نباط احدهما بالاخر فهو في هذه الحالة كالمرات الملحوظ لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها فجميع ما يحكم على الاستقلال بالمفهومية عند صلاحيته لحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من في قولك سرت من البصرة الى الكوفة فلفظ الابتداء موضوع للمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداء المخصوص

ما يوافق لا في نفس المعنى موضوعه وصار عرفا فيما بينهم فلا اشكال في معناه ولا صحة في التوقف

قوله وحصول ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس في السيد كما هو المشهور اخذ من كلام المص ليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة المحكية وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في اسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا ليتحقق ان يقال (في حقه ما قال السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في الحواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان قولنا الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره ولو فرض كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمالاته في الحدود الثلثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد فمن قال (في هذا التنبيه لظهور وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لمشابهة المعنى الحرف التابع لامر العارض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الامر بقي كما ينسب العرض الى محله بقي والمعنى المستفاد لمشابهة الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته

بمعنى

بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يستدبر فتدبر قوله لذلك في الذهن مفعولا اولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به لان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف بعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى لان يكون مسند اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ بقا لان يكون ظرفا للحكم لان يصلح ان يكون ظرفا للنسبة قائمة كانت للحكم بل لا يصلح ظرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة ناقصة كانت وتعليقية فالاولى ان يوضع الدائرة بحيث يستفاد منه اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ومحلقا به بما سوى الحرف ثم يقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشهورين بكما (الكفة العيني ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به للكون معناه غير معقولا الا بقاد لانه بملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح شيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ تبعية ويجعل آلة لملاحظة لا بد ان يذكر ويضم منه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلام الامرين باطلان فان كل حاصل مفهومه ملحوظة ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل والة لمعرفتها وملاحظتها مع ان كل رجل يصلح محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة لملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن الة لملاحظة ما حكم عليه وسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يخصر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تخصيص المفهوم المركب الاضافي بجعل المجموع ملحوظا بالتبع الة لملاحظة الافراد فان قلت لا يصح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة تصير جميع المجموع ملحوظا

بالبيع فما لا يصح ان يكون مدلولا قصدا لا يصح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام
اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه بقولنا فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل فانه قلت
يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الابتداء ملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة اه فجعل
الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت
مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى البصرة وليس افراد الابتداء الا حقيقة
وليس الا افراد حقيقة قوله وان كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وبقاس غيره حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لا يمكن هذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء
ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه يقتضي
ان ذلك على كذا قوله لكن عبارة المفصل ظاهرة الى ان الظاهر من قول العبارة المعنى
الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب من حيث الضمنية وشيوع المعنى
الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار حمل الضمير بين الاقرب والابعد فهو
للاقرب قوله ولان كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني ودلالة
اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم التزام والمعنى
التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف اعم من المعنى المطابقي
خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين
في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لقرينة
لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه
بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف
في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولو ان المراد بالمعنى ما هو

اعم

اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقرر لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى
في نفسه لانه لا بد على المعنى المطابقي بنقيضه على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل معين فاذا لم يدل الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة
فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة
الفعل بنفسه ليست الا على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما الفاظوا ورد عليه
انه بعد توقف الدلالة المطابقة على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفسه للفظ كيف
وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة المتوقفة على التضمنية لان معنى
الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف
فهمه على الضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه المفهومية منه اعني المعنى
المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان
مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة وهذا مما يحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا جهدنا
بلطف من الله وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الحباة الشافية
في هذا المقام صرفنا دي الاكباء العطشى وان كنا من طعن الحاسد بعدم سعة
ساحة هذا الكتاب لهم نخشى فقولوا وبالله التوفيق لاخفاء في ان اللفظ لا يدل
على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر
الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده
في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فحينئذ العلم بالمعنى
عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع ودلالة اللفظ لان المفروض ان تلك
الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يسبب من اللفظ وهو التفات
النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فيقول لما سمع العالم

لوضع ضرب على الوجه العام اللفظ تذكر وصفه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان فى ضمن تذكر الوضع لهذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب
الى معنى حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فى هذه الحدث والزمان فى ضمن هذا
الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم
معناه المطابقى ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رأس العقلاء الشيخ الى على سينا
ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما ينتج منه وقوعه
مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ من حيث انه
مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق
دلالة على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان الدلالة المشترك
يتوقف على القرينة وليس ما سمى تحقيقا من ان الدلالة الارادة متوقفة دون
الدلالة حقيقا بان يعد باذله ولطن فكم عميقا فحان ان ينبهك على ان القرينة
ليست حاد دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج
المشترك اذ اصار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ الفتى عبد محتاجان فى دلالتهما
على المعنى الى القرينة الصارفة للفظ عبد عن ارادة معناه العلمى واسالك ان لا
تناهز الضافة بدون التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير توفيق
وتصغ الى تتمة ما ادانى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل
موضوع للحدث والنسبة والزمان مما اجمع عليه ليس الا لان الفعل لا يكون
بدون الفاعل فالجاهم للصحيح ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم الفعل
لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره وزرقه فيقول
لذلك مما الهمنى ربى ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما

جاءت

انما جاءت من الهيئة التركيبية كما فى الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه
لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة
ليست من مدلول الفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد تقرر ان دلالة المفرد
لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل
ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى
شيء فيلزم استعماده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ول المراد
بعدم الافتقار ان ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكشف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع
فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المسلخة عن الزمان الان ينكر الوضع
للمعنى الزمانى فى اسماء الافعال ولغيه الزمانى فى الافعال المسلخة عن الزمان
والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة والشهادة صحيح
تعريف المصنف لهما بالوضع ولم يقيد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل يزيد يدل على
مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلى لانه لم يكن
الذات داخلة فى الوضع الفعلى واسماء الافعال دال على معنى مستقل هو الحدث
غير مقترن فى الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل
موجود فى الوضع الاول غير مقترن والافعال المسلخة دال على معنى مستقل مقترنة
فى الوضع الثانوى وهو الوضع الفعلى لها فانها فى الوضع الفعلى موضوعة لهذا الحدث
والزمان هذا ولا يخفى ان تسمية اسماء المنقولة عن الافعال اعتبرت باعتبار وصفه
الحالى للمعنى وعدم افتقاره باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد من الاعتبار اذ لا يليق
ان يكون مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبرا الاعتبار
شيء وفى اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع النظرى لغوى فى اعتبار تسميتها
والالم الكن كلمة ومعتبرة فيها لان عدم الافتقار انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه

باعتبار يكون كلمة ولغولانه باعتباره لايكون غير مقترن قوله على وزن فوقاة
كتب على الحكيشة الدجاجة تقول في اصبح فوقاة وفيقاء على وزن فعلل فعللة
وفعلالا قوله او عن المصادر الخ يعني او عن المعاني المصادر التي كانت تلك المصادر
في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء
لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر
في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا فتامل قوله او عن الظرف
يعني او عن الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير شئ اكد اشارة الى الاختلاف
اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونها مجازا في الحال
فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها
فقد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل على زمان واحد قوله لما فرغ
من بيان احد اقسام الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم على الجملة
وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته
على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب
ولك ان تقول هذه بيان لاحكام ستة بين سمى الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر
على سبيل التعريف كذا مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال في من خواصه منبها اي
منبها من اول الامر ولهذا قدم على المبتدا وليس التقديم للحصر الا للغاء وبما ذكرنا لم يجب
ان التنبيه على البعضية لا يتدعي ذكره من الحصول من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكره
من ليصح ربط صفة الجمع الدال على الكثرة بالامور الستة من غير ارتكاب تجوز
واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا
لم يفد كلمة من لان كلمة واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص ليس التنبيه
المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اسبق لان افادة ان كلا واحد من الستة

بعض

بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالقائل
يحمل العبارة لا على ما يفيده لا يرضى قوله خاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره
قد الاختصاص من نفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف
عند ارباب الاديب واعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون معنى قولنا انه يوجد فقط ولا يوجد
في غيره فمن قال قولنا لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فقد لم يتذكر والمراد
بالخاصة ههنا الامر المختص فقط ولا كان اولا دمن جعل عبارة عن الخارج المحمول على الشئ
او جب في كلام المصنف تكلفات لا تخفى ولا تعسفات لا تخفى قوله وحرف اللام اي لام التعريف
شائع فيما ينبغي في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها
عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولم يات عن اوفى تكلف لاوليه بلام التعريف
وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم الا يدخل الاسم الفاعل واسم
المفعول كما عرفت في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي
هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال
وحرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام على لغة حميد قوله
ليس من امبر امصيام في مسفر في جواب سائل من حميد حين قال امن امبر امصيام مسفر
قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا شهرتها
بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا
بلا طائل وفاتك ما استفاد منه اختصاص غير ان للميم وحرف النداء كلها وبعضها
فاتك من اما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص
التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص التعرض
بالجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسام قوله في اختيار
اللام على الالف والالف واللام ليستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن

سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف بها وابدا بخلاف
الهمزة وال فهو احق بجعله علامة ليعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان الخلاف
اليه يسيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه ان كان الخليل على كعادته صرح بالمحقق
الرضي فيفرع في شرح الكشاف وشبهه لما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من
علماء النحو ولم يخالف احد امثله قوله لعذر الابتداء بان لم يمكن فان قلت بابدة وضع
اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام
قلت حصول الخفة في التشاء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ويلتزم من ذهب
بسيبويه بان التعريف يقتضي التنكير لانه حرف ساكن فيناسب ان يكون ولانه ايضا
حرف كما قلت بل الاستناد ان يكون البدلة مقتضيا بنقيضها المتصف به وليل مقتضيه قوله
واما الخليل فذهب الى انها ال كهل وكان همزته في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا
للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمتبادر الى انها الهمزة المفتوحة
وبان حذف ضامع كونها علامة لان اللام الازمة لها تذكرها قوله لانه لتغيير معنى
مستقل بالمفهومية بدا عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا
الانتقاضه بمثل عندي الاسد الراحي لانه لبعيض ما دل عليه اللفظ النسبة اما وبمثل الحسن
والصعب فانه لا تنكير متصف ان البعيض للذات المعتبرة مع مفهوم الحسن والصعوبة
والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير تبع
فيان على اللفظ وكذلك لا معناهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه
اللام قوله كالموصولات فتحقق في موضعه اما الذي في الاصل لذي زيد عليه
اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين بكونه مصدرا فزاحمته لها
بهذا المعنى الدخول كالام الا ان فهم الحركة والنون اكثر منها سبقا في اختيار
الشارح البعض قوله وفي المجرورية بتقدير الاولى او لتقدير اما الاضافة

اللفظية

اللفظية وهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف
اليه فيها فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكون شيئا منهما لانه يدعو
الى ان بين وجه انفصال الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون
الشيء مسندا اليه فيشمل الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمنه الى ما هو للكمال ظاهر
كالمذكور ولم يفيد بالاسناد الى الاسم اتباعا لما قيل انه لو اريد ذلك للعلم الحكم بالاختصار واما
نقول انه لا يصح ان يجعل كون الشيء مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفة بعد معرفة الكلام
قوله اختصارا لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف في عدم جريانها التعريف في مفهوم الفعل
نظرا لتم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بالاجماع لانه يحذف التنوين او نونه
التثنية والجمع ويبقى منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه ان يمكن في الفعل
لكنه لم يفيضه باعتبار طرد اللباب ولك ان تقول الكلام في الاختصاص بتقدير حرف الجر بحسن
نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه لا يجامع
النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاختصاص اللفظية فرع المعنوية قوله
واما قيد بالاختصاص يكون الشيء مضافا مع ان قوله الجر علم الاضافة يدعو الى التقييد
على طبق نظيره يكون الشيء مضافا اليه ومحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله
لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور
الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف
اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل والجملة يجب ان يكون هذا
القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المضاف اليه فيما بعد
قلت كان الشارح البهائي لا ينازع في ترجيح هذا التاويل وانما اتى بالكلمة قد
الى ضعف مبني على هذا الدعوى من حمل قول المص على المعنى الذي لا يكون الشيء
مضافا اليه فانه بعيد جدا او لضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم منه استيناف الخواص فليحمل

وانما قلنا ان يضاف مضافا لانه اذا اضيف
مضافا اليه لكان يوم مضافا
فعلم ان تنوينه حذف
لاجل الاضافة

اقول السر في ان الظاهر ان المراد ان
هذه العلامة لا تكون بين غير اسم
ولا تعلق فيه ان لا يكون مضافا
مضافا اليه لا تكلف
فافهم

على ما هو اظهر اختصاصا فيه يقول لان الفعل والجملة قد تقع مضافا اليه قوله لذلك بحسب الظاهر يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تخصص بالاسم المراد بالاضافة ها هنا بسبب كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه والنسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان يثبت من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من عرب الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر على الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق قد لان القياس معرب كيسه الرآء بهذا الكلام فكانه يريد بالاعراب العهد فيما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لان ما هو مذهبه هو ما اختلف آخر المعرب لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال في قوله لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ذكر لم يأت بما في قوله لان الاسم المعرب مختلف الآخر لاجل الاختلاف اي لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الكلام يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا لنفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف كذلك يكون بيانا للحكم مشعرا بالعلة لانه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامل لو كان البناء على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الكلام الذي يدخل بهذا الاعتبار ورد مبني الاصل على التعريف لانه لم يثبت مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والالتحاق مبنيا بالمشابهة لا بالاضافة ولولا اعتبار هذا القيد لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الكلام ان لم يعد لكن اعتبار هذا القيد لما كان لا يهتدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فاذا حمل المركب على هذا المعنى بعيد والاضافة ما يقابل

المفرد

المفرد فيلزم صدق التعريف على تعريف صحيف قوله لم يشبه اي لم يناسب في المناسبة التي هي المشاركة في الكيف المناسبة التي هي اعم منه اذ يفارق المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المركب الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبنى الاصل ومشابهة في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كفجار وقطام وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافة اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء الاعم من وجه من المبني بل خص مطلقا واضافة الاعم من حكما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكل في الاعراب ويكون تبيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والمتوجية لكلام الشارح محال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف في حواشيه المتوسطة جعل بعضهم الحكمة من حيث هي حكمة قسما رابعا وقوله والامر بغيبة اللام للاحتراز عن قوله بغيبة اللام لان النحوي لا يسمى ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغيبة اللام قوله فاعتبره العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب اذ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف العلاقة لان المصنف لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار استحقاق المعية عند العلاقة الاعراب بالقوة البعيد من الفعل وعند المصنف الاعراب بالقرينة من الفعل قوله ولذا بقاء لم يوجب الحكمة وهي معربة لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحي لم يوجب

في الاوضحية نقلا عن الفوائد الضيائية الفعل والحرف يجامع الاعراب بالفعل فلا بد من التأويل بان يراد بالقوة معنى انه لم يتحقق بتلك في زمن قول المصنف

لانه على الثانى لاينفع الشارح فيما هو بصدده والاول توفيق فلسفى لايناسب النحاة

قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم اعلم ان النحو لايقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ماحقه التقديم وتأخير ماحقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون بحثا فعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلم فى هذا الفن يتوقف على معرفة بالمعرب فقد عرف به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم المعرب بهذا التوقف على نفسه وهذا من امحن معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المصنف بانه عدا عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل او انهاد المعيب قال الشارح بقوله فالمقصود معرفة المعرب آه الى ان ليس غرض التوضيح صادرا فى المقصد منه تحصيل كلية بحيث كبرى سهلة الحصول للاستنتاج بنتيجة وهى يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا مما يختلف آخره به وقولنا هذا مما يختلف آخره به ينتج ان هذا اختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى لم نقصد به فى المفتاح واخرجه عن الوضع والانتظام فاستسهل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجاب بما يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بموقة مقاصد الشارح الجليل كونه من المنة بنى على

ملازمة

على ملازمة مجلة للمفصل لانه افاد بهذا التطويل حسن وصية ولذا ترك مقتضى نفسه البيان على الغرب والعجم نضد الله امر اسمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افاد فى استادى ومن هو حرى انه حجتى واعتمادى حبر الملة والدين داود الحوافى استاد ائمة زمانه بالبيان الضافى افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافى انه بمنع قول المصنف ليس الكلام مع التبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع التبع المعلوم اختلاف اواخر الكلام من غير ان يكون مبينا بين مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فتعلم المعرب فى النفس بهذا الوجه لا تعرف النحو هذا الحكم لا تتوقف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعرب فى الله كيف استدل الله على هداية الطريق انه قريب عجيب قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اى من جملة احكام المعرب وانما زاد اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والبناء اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل الى انه بعض حكم وكانه اراد بهذا التنبيه تقدم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب كتب مع علامة اعرابه ونية الحكم بالاشارة هذا الحكم مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر عليه فيما خذ فى اماني الكلام ولا يبعد ان يراد بحكم ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى النفس على المعرب لا ينبغى ان قلت فليكن جمع عامله لان العامل قلما يكون يعرف به قوله باختلاف العوامل عان قلت العامل لا يجمع على فواعل الا سماء قلت فليكن جمع عامله لان العامل قلما يكون تحيه كلمة وقيل العامل صار اسما فى عرف النحاة قوله اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لانه معربا لا يخرج عن اختلاف العوامل وقت ما ولا يختلف آخره وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى وانما

قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المتغايرين بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المتغايرين
نحو من زيدا ومن زيد او قيل جائني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة
يخرج عامل الجنبة لان الدخول انما يلحق بالآخر اذا لاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية
تمام مر قوله واما مختصا اختلافها بكونه في العمل بالجر الخ وليكون اللفظ
محمولا على ما لا يقبل في عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اي بكيفية لفظ وايراد ان يفرق
بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لا ان
تعلقه باختلاف العوامل لوجب كونه قاصرا لعدم حصة العوامل في الملفوظ والمقدر على انهما
سيان قول فان الاصل فتى وفتيا وبقتي فكسر اليا للبنا لسبق المبتدى بينه وبين فتى
لاتحادهما خطا والاختلاف للتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض (ا) لا لجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبائنا لاثر الآخر في الآخر فعلى هذا رأيت
والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المضاف وعاملان مختلفان في المضاف
قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقديره لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين بقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول
فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يعني منه العجب ما في المراد من قول
بائعي الصوص فاذن ظاهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما اتيتك به من الشاكرين
قول فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب ولا في العوامل سوى زيد لعوامل
الجماعة او ما فوق الواحد قول اذا ركب بعض الاسماء المعدودة العشرة المشابهة المبنى
الاصل مع عامله استداء اي اذا ركب كل تابع عامله متحققا معه فعول مع ليس ظرفا فالمركب
منه جعل ظرفا فالمركب او عليه لا يكون المركب مع العامل لا يكون الا اذا كان بغطيا

فيجوز

فيجوز ان يكون المركب مع العامل مبتداء ويتحقق اختلاف العوامل حينئذ عاملين
معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجاب عنه بانه لا يتحقق
بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين
معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد حكما
لا يخفى الثاني انه لا يصح قوله ان ح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل ليتحقق
اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه
عامل معنوي ليس معنى الفعل للعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف
والمفعول معه فصلنا ما في الغريد وسنحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب
مع عامله ابتداء حتى يتجه بشيء لا يقال اذا سبق على المركب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن المركب كالاسم المعدود مع العامل لانا نقول المركب لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك
نزل تركيب الاسم المعدود مع العامل وان لم يسبق عليه تركيب لم مع العامل لو لم يكن المركب ثانيا
للاسم المعدود لم يكن تقييد المركب بابتداء معنى فاعلم فيه قول غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشامل فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان
هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا فيه فلكن
المراد اختلاف الآخر بالعوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون
معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي النقض الاحكام
الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة
او المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الغرض
الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قول وهي يراد بها الموصولة الحرفية او الحرف يراد
العامل المقتضي فان قلت قد قدمت كلمة ما بحرف او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين

وعلى بعيد التقدير

فبنيته على الامر الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بها الموصولة الحركة
او الحرف فوق الحركة والظرف على مقتضى باء الموصولة واما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه
انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا اكالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجها الى السببية القرينية المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراد العامل المقتضى انه
لا يراد عامل ولا مقتضى على السلب الكلي الذي يقتضيه الحكمية ان اكمل ارادته لا يراد كل عامل
وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا واما قال الاولى اشارة الى صحة التوجيه
الاول ايضا لان ما لا يخرج بارادة السببية القرينية المفهومة من الباء الجارة
لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية ولا يركب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله لدلالة الباقيات
يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما بالاشعار كلمة لو على منشاء الاشعار فاذا ترجح اعتبار السببية
القرينية كان الاولى ان يقال فاذا الباقيات لدلالة اذ على التحقيق فتأمل في ذلك
اذ تقول يمكن ان يراد بكلمة حرف او حركة فلا يرد ما اورد من امثال الباء الجارة
ولو اريد بحرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف
واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى
ومن اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب وكل من تلك الثلثة تحقيقا بينه وبين
مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرينة لان تقدم المجموع على الاختلاف
ليس بما يدخل فيه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال
ليس للمجموع كسببية الاجزاء المركبة من القرينة والبعدية لم يأت
بكلية ولا بشجة فقد اختص تخصيص كلمة بالقرينة اخراج المجموع كما يخص باخراج المتكلم
الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الآخر فتدبر بل يتعين في الاعتبار فاعتبروا
يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي ابراد يتجو غلامر مالي ونظائره

ومن

قبل الاشارة الى الباء المقصورة

وقوله حين يراد ما الموصولة الحركة او الحرف فوق الحركة

عرف خاص

الهندى انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استبعد ترك ما هو المشهور والدائر على
السنة الكافة المجردة قرينة هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل لا ينبغى ان لا يتوهم
ان اعتوار المعرب المعانى لا يفيد تبدل الصفاتى المعرب فلذا اعترض عنه الشارح لانه المخالف هو
الاصح **قوله** واما جعل الاعراب فى آخر المعرب اى الاعراب بالحركة التى هى الاصل
او الاعراب مطلقا فى آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع اكثر حروف الكلمة
كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بشياعها
قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا العاملة وغايرها
صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ
فقال فى تأخيره الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قول الصفة
متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول والاولى ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة
يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى آخر الاسم لان كل حرف
الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لا دخل له فى الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة
الامر على هيئة ماضية **قوله** اى اعراب الاسم ثلثة بناء على ان الجنبة مجموع الثلثة
فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم العطف على الربط **قوله** ولا يطلق على الحركات
البنائية غالبا ولا غيرها من حركات غير الاخر **قوله** فانها مستعملة فى الحركات
البنائية غالبا وفى غيرها من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما فانى كونه
عمدة من كل وجه **قوله** كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما فى كونه فضلة او ما شبهها
بهما حكما فى اسم ان **قوله** علم الاضافة اى كون الشئ مضافا اليه فهو بتقدير
اضافة اليه والما حذف اعتمادا على فهم المقصد من المقابلة بالفاعلية والمفعولية
لان كون الشئ مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا ولم يقل كون الشئ
مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل مضافا بالاضافة اللفظية وقولنا كجبك زيد

وما جعل الاضافة مخصوصة
بان كان بين الجزءين
احد التركيبين

لان كل

لان كل ذلك مما اخل المصنف اليه قال المجردات ما اشتمل على علم المضاف وهو كل اسم ينسب اليه
شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة
بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يحتج الى
الحاوذا التى المصدرية لم يحتج الباء المصدرية **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل فى الاعراب لكونه
معمول ما هو اصل فى العمل **قوله** فاعطى الثقيل للقليل اللفظ القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول
لام التقوية فى المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل اللام كسبب مع تضمين معنى الجعل
فصار مال المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحرى
تضمين معنى العوض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمال عارضا للقليل وذلك
ان يجعل للقليل تعليلا والمفعول الثانى محذوفا اى فاعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات
لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه بالكثيرة فتامل **قوله** ولما لم يبن للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة الى ان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى
الى ان قولنا ما مررت بزيد فى يوم الجمعة لتأديته لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى
المتوسط فى الكثرة المتوسط فى الثقل **قوله** العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة
المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه على ما مر لذكره فى حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب
لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومتأخر عن الاعراب لكونه
سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقدم من سواء الطريق وطلب
المتبع من الفج العميق **قوله** ما به يقوم اى به يحصل دون غيره وقيده على ان نسبة
للتقوم ليس كنسبة الاعراب للاختلاف فان الاعراب بسبب غيره تام بخلاف العامل
لا نقول ينتقض بالاسناد وما يقوم قام به المعنى المقتضى والمركب منهما والعامل لانا نقول
لا نفهم فى العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاور

النار الى آخر تأمل قوله المعنى المقتضى اى معنى الحرف يريد ان اللام للعهد الذهنى الذى
فى قوة النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد فى الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل
الاسم وتقوم بالبال فى نحو بك زيد كون الشئ مصاقبا اليه حكما وصورة فقد عقل من قال
لم يبال الخ وجه الغلبة قوله وفى ضربت بزيد الفعل البا اما فى غلام زيد فالعامل عند بعض
حروف الجر المقدرة عند الكل المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ
من بيان الاعراب والعامل المعنى المقتضى اراد تفصيل مقتضى المعنى فانه تارة يقتضى الحركات
الثلث وتارة ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلث
وتارة ماسوى الواو وتارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الفتحة اقام ستة
قوله اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا لهذا معنى ثان للمفرد وسيجئ له معنيين
اخرين كلا منهما فى محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولا حق المثنى والمجموع لخروجهما
بقيد المنصرف لكونهما واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنع الهما اسم من تنى
ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف اذ لم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل
عن التنوين ولا بغيته منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة
الشعر او التناسب ليتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به معه الفضل انه يعلم بيانه
على طريق الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى
من ادخاله فى قاعدة المفرد والمنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور حجب
عما هو الاصل فيها الداع قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما لقصر سنس
وشمس ونظائرهما لكن لا يلزم منه دخولها فى الممكنة توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احد هما ان الاصل فى الاعراب ان يكون
بالحركة لتكون الدال على صفة الشئ كالصفة للدال عليه لانها اخف الدوال
وهذا مراد من قال لانها اعراض الحروف فالاعتراض بان كونها اعراضا امر عقلى

ولو سلم

ولو سلم فلا يقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليرد شئ قوله والفتحة نضا كانت
فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور اجازه المص هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير بسبر فع رفعا والجملة
حال او العامل فى الظرف فى الحال معنى الفعل المستنبط من الظرف فلت قد هذا او وقع بالعباد
مما كتب فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان الفعلان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نضبا وجرا هذا كلامه قوله مثل
جائنى رجل الاحسن الا العطف ان يمثل بجائنى طلبة والطلبة المطلوب قوله
جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح او معرفة غير المنصرف يحتاج الى الطويل ولان اعرابه
لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف
العكس ولغير بالكلمات احترز كما هاله وينبغى ان يضم اليه الات جمع ذات من غير لفظه
كما ضم الوالى جمع المذكر السالم كتب فى الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه
يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر منه كون السلامة صفة المفرد يعنى
ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال المفرد قوله
وهو ما يكون بالالف والتاء فخرج نحو سجلات مع ان مفرده يذكر وخرج عنه نحو
مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن حكم المذكر السالم
فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز لغو لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه فى هذا
الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة بنحو
على ان للحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها
بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا بكونوا التقييد بقوله مضافة لغوا
ووجه ذلك ان احترازك كما يحصل بالتلفظ به يحصل معه الخ فالحكم على الخاص الحاضر بالتلفظ
مجردا عن خصوصية حصلت لهذا التلفظ ولا حاجة فى هذا الحكم الى ما قبل التلفظ

علم النقد ويراد بالعلم الصفة المشهورة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة
بوصف الاسماء الستة لانه شريف لشرف كون اللفظ موضوعا لشيء وانما لم يذكرها
مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة المصنف مشتملة على مسألة وتنبيه
الاجتناب عن ذكر ذو وغير مضاف لانه خلاف استعمال العرب وثالثها هداية المتعلم
لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه يصدق بنقه لوجهه قوله لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة ولما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء بنقه الحكم بقوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت من خصوصية التثنية والافراد ايضا فتداركه
بقوله لكن لا مطلقا وبنبه على ان خصوصية الافراد والتثنية محفوظة في مقام الحكم ومضافة
نقل المتن على خلاف ترتيب ما نقف عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال
الاستعمال بتحقق القيود واما لان نسخته كانت في نظره كذا وانا في غاية
البعد ومن قال بنه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها حال
عن ضمير النظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو
انسب ولغيره المص ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد بنه بذلك على ان ينبغي
بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر قوله واما اختاروا اسماء ستة الخ لا يخفى
ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع
والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والوعشرون فجعلوا في مقابلة كل
فرع اصلا قوله واما اختاروا هذه الاسماء الستة اشارة منها المثنى الى كون
معانيها مبنية عن تعدد والاولى في كونها مبنية عن تعدد او في كون معانيها متنوعة
للتعدد لان المبنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن ظ
واما فيهما فمخفى والاوجه ان يقال اشابهتها المثنى والجمع في ان فيهما حرف لين
بعده ما يتم به الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف والتنوين والام قوله لوجود حرف

صالح

صالح للاعراب في آخرها حين الاعراب ودون حال الاعراب فشابه في
الطرفين والتثنية وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخرين
عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشيخ وبدل من العين واللام عند المص
لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تنظيرا بل تعميما يلتفت اليه
الشارح واعلم ان النظاة انما جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح
وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة ودون غيرها بالحروف ولا يستقيم
لان الابن والوالد والوالد والاخ والقريب الى غير ذلك مبنية عن التعدد خالية
ووجود بيدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتأنيث
لان علامة التأنيث لا يكون متوسطة وما اضيف اليه كلا او كلتا يجب ان يكون
مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا
زيد وحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث لفصح من تجريده واعتلف في الف كلا
انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر
يجب في هذا المظهر ان يكون قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مظهر لا يخفى انه مستدرك لما تقدم تحته قوله وهو الجمع بالواو
ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون
سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المص ذكر في بحث
الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما مذكرا علم يغني اشتراط التذكير مع انه يغني
عن اشتراط التذكير بجمع المذكر سالما عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى
التركيب الا اضافة مرادا فالمص هم تحمل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على
مفهوم لفظ الجمع المذكر السالم يعلم او حالهما في اخوات عشرين بان يراد بهما ما
على صورة الجمع المذكر وليس قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل عار

على ما اشار اليه بقوله ونظائرها بالسبع وبقيه التنزيل حيث قيد كلما وخلت
امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة غير مصنوعة للنجاة
قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه
لانه يحصل عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد
ان ثلثين وما فوقها ليست جموعا لان الاصل غلبت على بناء العشرات تغليب العام على الخاص
وما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد ولا معنى
تكرار مرات الاعداد فتفطن الالحاظ كاملي في انها لاواحدة لها من لفظها قوله
واطلاق ثلثين على تسعة وعلى ستة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالحاظ
لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالحاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى تركه مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن
مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها فروعان للواحد بالكافة
وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت
هذا اليس بتغير العلامة بل من تبديل علامة بعلامة فانه يعود ما كان الالف علامة
التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة
لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها
لتوقف الجمع على التثنية والمشروط اثنتان ان كان اسماء العشرة ان كان ما صيغة
قوله وحملوا النصب على الجر لانه اشبه في الحمل قوله اشار الى نقيضة اليهما
فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال الفطا او تقديرا اندرج في هذا البيان
فوائد الاول ان قوله التقدير جار في اقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخير للاعراب
كما ذكره بعض الشارحين وكانه مبني على ذلك البعض ما ذكره على ان قوله الفطا

او تقديرا

او تقدير الاختلاف العمل لا الاختلاف الاخير والثاني ان قوله والتقدير وعدمه معروفان
تعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال قوله ولما كان التقدير
افضل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا بعد
ان يقال التقدير لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري اي تقدير الاعراب
الا ستة الذين يغير الاعراب المقدر لتلائم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح حمل ما موصولة لما رجح التبادر الى ترجيح
حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان الفضلة اهون
من حذف العمدة ولان الفهم تابع النية منهم من طال عليه طريق التبيه وطال مع
ذلك فانه هذا الوجه لطف الصحيح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف
تعذر الاعراب فيه لانه لا يصلح في الاعراب بما في حرف المقدر قوله في آخره الاولى آخر
قوله كعصا ثابت بذكر عصا على ان الالف المقدر كالمذكورة وداعي ذلك في المتشفع
ايضا فان قلت الاعراب في عصا مستثقل كحماني قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض
كعصا فلم فرق بينهما قلت فيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال
ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحرك مؤد الى القلب وذلك
ان تجعل عصا ملحقا بجعلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم المعتصم قوله وكما
في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمان
ومساجد وعبادي فيقال الاولى ان يعتد الحركة بالفطية ليخرج عنه عصاي فان تعذر
اعرابه فيكون الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب
بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب الى الالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه
داخل فيه نعم ينبغي ان يقيد قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في القاضي

قوله كعصا المعنوية الضمير المضاف
الى ياء المتكلم اذ المضاف تقدر اعرابه
بالاضافة الى ياء المتكلم لا يكون
آخره الظاهر اذ صار اعرابه مقدرا
قبل انقلاب الفه ياء لان الاضافة
قبل التركيب مع المضاف اليه فحاصل عصاي
عصوي فاعراب عصوي تقديري
ثم جعل عصاي خارجا عن
غلامي وقال المراد متصور اضافة
لان عصاي داخل في قوله كعصا
غفلة غفل عنها بحث وهو
ان جعلي لا اصل له حتى
يدخل تحت غلام فيجب تغيير
المثال بما يوجب دخول
عصاي تحت عصا الا ان يقال
يعتد اصله جعلي لانه ينقلب
ياء في التثنية والجمع فيقال
جعليان وجعليات

المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف هو آخر حركة الكلمة التي اقتضته الياء
لا حركة الاعراب حتى يكون تقديره بالاشتغال ولك ان تجعل قول مطلقا
باعتبار كونه مقيدا لغلامي لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا
قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولابد من حركة اذ لا يمكن جعل هذه الحركة
اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن
ان يكون اثر العامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية
لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتخصيص خصوص احدهما قوله يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل
متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم
الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله اعني حين المقابلة بينه وبين قوله كقاض
رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال
يريد بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملحوظا وبغلامي مطلقا
ما كان ياؤه مذكورا او ما كان ياؤه محذوفا كغلامي وما كان ياؤه مبدلا بالف
كغلا ياغلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في كغلامي انه لما استثقل آخر الاسم
بالكسرة تعذر الاعراب قاصرة والواو في انه لما استثقل الكسرة او الفتحة ليتناول
كغلا ما جاءت وامت وبا ابنا وبا امتا قوله كحالة الاسم الذي في آخره ياء
مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كقاضي قوله وكمسلمي عطف
على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا او وجه النفي فاذا زيد
ذكره النحو مستدركا ومع ذلك يحتاج ان الاخصر ان يحذف كما في عطف مسلمي على قاضي
قوله يعني تقدير الاعراب للاشتغال قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض
المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب

بالحروف

بالحرف لا يفاد الانسام للمتشغل فسلك طريقا لا يوصل الى مطلوب فغلبك بالصراط
المستقيم غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهتدي من اجبيت ولكن الله يهدي من يشاء
نعم يجيء على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة
وعلى من يجوز في جواب هل عندك تمران فالمسلم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف
ونحن نقول نعني تقدير الاعراب للاشتغال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد
بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان غير المشتغل عن المتعذر باختصاص
المشتغل ببعض الاحوال دون المتعذر وكانت مقصورة من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر
مثالا لما يكون الاعراب المشتغل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جائني غير القوم ورايت اياها
القوم ومررت باخي القوم وجائني مسلما القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم
واما جاءني مسلمي القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث للاشتغال وطائفة ما اذا كان الاعراب حذف ذاتي ساكنا نحو المقضي
الصلوة بجر الصلوة ونصبها فتح نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون
الا اصلا قول يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ياعداء
راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمشتغل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة
التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورد بعض الافاضل نحو مدد السباح
على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة مما لا يسمى ولا ينبغي من رجوع
واصطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية
الادب هذا وقول ما ذكر شعر بانه يحتاج في افراد ضميره ما عدا من رجوعه الى المتعدد
اي المتعدد والمشتغل الى ما يؤول المتعدد بما ذكر وهذا طريق شائع في رجوع
ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر
بالعطف بكلمة ويجوز بل يجب حينما مرجوعه افراد الضمير الراجع

بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع

راجع الى الاحد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفضيل المعرب الذي سبق
اليه المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفضيل المعرب الذي سبق اليه قلت
ولاحتياج بعض احكام مذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا احتياج الى معرفته
الا بما سبق في تفضيل المعرب فلاحتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف
وترك المنصرف بالمقابلة ومما يحوج اليه لتفضيل المعرب بيان المؤنث والمذكر
وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر المص متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المعدودات
فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفضيل المعرب ومما يحتاج تعديته على كم فروعات بحث المعرفة
والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر
ومباحث الحال والنعت فحق تأخيرهما احلال بيان هذه المباحث قوله وكان
غير المنصرف اثقل يريد به انه في المعرفة بالتعدادي يستحق بناء الاصل ان يؤثر على بناء
الاكثر ويترك الاكثر بالمقابلة لما يشتمل عليه من ثقيل مؤنثة البناء واما المعرفة بالتعريف
فلا يتفاوت فيه الاصل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل لان يقال الماكان
الاصل في بعض البناء ان يستحق ان يؤثر على الاكثر اؤثر في البناء بالتعريف بعض تنزيلا
للبناء بتعريف منزلة البناء بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي
والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقابلة الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف
بمعرفة وكم يقول المنصرف ما عداه كما قال في الاعراب الجلي الاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التعديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف
وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة
والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فحق لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف لانه
لا يتم معرفة المنصرف حينئذ بالقياس اليه واما عند المص فان المنصرف وغير المنصرف عنده

قسمان

قسما للمعرب بالحركة او لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن
معرفة بالمقابلة لانحصار هذا المعرب بمقتضى التوزيع فيهما كما اذا كان مطلق المعرب
منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف ما خوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف
على حاله الاصلي بالتركيب كثيرة من تاثير غير المنصرف حتى انه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف
بالتنوين والكسرة ودون غير المنصرف قبل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة
من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار تغيير كلمة بالنكرة وهو
احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره
واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يشر له بعض افاضل تلامذة الشارح الى هذا المقام
واطنب بما لا يزيد الاسام فاعرضنا عنه بالمرة حكما مهوا باب الكراح قوله من عمل نسخ
ولا يجوز ان يكون التقدير من نسخ عمل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على
ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من نسخ عمل لم اشتغل ببيان نكات
نسخ صحيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله اي العمل النسخ مجموع ما في هذين التعريفين
لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص انواعه فرض ونفل وحر الى هذا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اول موانع الصرف كلما اجتمعت اثنان منها فما فوق الصرف تصوب
هذا وهذه الابيات كلها يستغني عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستعاد منه البيت
الاول على مجانبة الآخر انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة
واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع السببين يجب عدم الانصراف
مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث
والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه الا بالتانيث بالالف قوله وذلك
المجموع عدل التعريف تنكير الكسر في هذين البيتين نهاية الخسة اذا السبب عدل اما الاول
عدلا وهو عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف تاما وهو الوصف الاصلي وهذا

وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يات في النظم احسن مما قال بعضهم ان
ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطف ما بعد العليين اه ثم للتراخي
في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله اذا دعى
لا يخفى انه لجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فتأمله ثم في العليين للعهد الذكري بجملة
قوله ولو جعل الالف ما علا لقوله زائدة الخ فهذا مما لا يقصد بالزيادة قبل سيجيء في عرف
ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر فافهم في عبارتهم بعيدا جدا **قوله**
وهذا القول يقرب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة والسادس وجه رابع وهو الاعتذار
من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصد تعريف غير المنصرف
والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يليق بالنظم وقد عرفت بعض المسامحات
في البيت الاول وما ذكرناه منها ايضا العلل كما يأتي في تنكيرها ومنها في قوله والنون
زائدة مما ذكر الشارح ومما يذكرك فيما ان السبب مجموع الالف والنون
لا حجر والالف لنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريدة **قوله** او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي قبل الاولى ومانع اذ كتب في كلام الناظم ذكر العلة
قلت الموانع جمع مانعة والتأنيث لانها تقدير على موانع الصرف **قوله** وقال
بعضهم انه اثنان لاجدى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم ينبهما ونحن اتقنا
اشره **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لام هذه
الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم الضرورة
او روعي فيه الاصل كما في سلمت علما الكه والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول
اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسبب
عن القابل به الحيثية **قوله** ان لا كسرة فيه لا تنوين وذكر الكسر مع انه علم سابقا
اشارة الى تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل

كل منهما حكم غير المنصرف فغفلة الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر
لا تنوين لم يكن الاشارة الى تقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او التبعية
على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاضافة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم
ان حكم غير المنصرف من حيثه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية حكما قال
كثير ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** شبه الفعل
مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء واوساطها عدم الانصراف واسفلها
العمل ولا يسع المقام تفصيله **قوله** لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعوض للتاء القائم
المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعوض للالف واللام الرجل المطلق
لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالغرضية وحيثية فالغرضية
المغيرة في منع الصرف اعم من الوحيثية المحققة **قوله** اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط
لسان الاخر وخلاف الاصل يحقق بخلاف الاصل يتبع ليتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن
الاصل لم يتحقق الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الغرضية شاملة لغرضية الموقوف
على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس غرضا للراجح الا بجعل بمنزلة
الموقوف عليه للغرضية معنى يشمل المرجوحية **قوله** لان اصل كل نون ان لا يكون في
الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع
في حكم الوزن المختص فلا يجب ان البناء قاصرة **قوله** اي لا يمنع الجواز بمعنى سلب الوجوب
والامتناع بمعنى سلب الوجوب وسلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة حكما فاذا
اوجب معنى الصرف لم يكن الوزن فلذا فسره بقوله لا يمنع **قوله** وبما قال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما في غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا
من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره
قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الى الظاهر الصرف معناه الاصطلاحي

والظاهر ضمنيه صرفه رجوعه الى غير المنصرف لحكم قوله وحكمه والحاجة يندفع بترك الخط
الاول فلا حاجة وجه لترك الخط الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المصروف لها عند الجمهور
من البصريين كما لم يجز جعل الممدودة مقصورة ومدود ان اصل الممدودة المقصورة وجوز
الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت في الحكاية
هذا البيت فقالت فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام واوله ماذا على من شم
تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا في حاشيتها جمع غالية بوي خوش واشتى
مرثيه بالتخفيف بزمرود وستايش كرده شد تربة خاك الممدى غاية والمعنى ما الذي
اوائي شيء وقع على من شم تربة احمد فان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
والاستفهام للانكار والمعنى لا يقع عليه شيء لانه يستغني شمه عن شم الغوالي او المعنى
ماذا اوجب عليه من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموجب هو الخ
الاستغناء عن شم الغوالي قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار
السبح من اجل محسنات الكلام واختير هنا في السبي وهو أدخل مع ان اللغة اخراج
ومنه في التنزيل بيدي الحق لم يعبده واللغة المشهورة بيده اروي ان بعض البلغاء
قال للكاتبة كتب ياجار فاني اركب قد حار وامي بضم الراء اي ياجار فقال الكاتب
يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاحتقاره بأمر التناسب فقوله ان لم يصل الى
حد الضرورة استعارة بالكناية قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف احمر الاوزان
التي تقصد بها بيانا وزن منصرف فيقال وزن ضارب بضارب مضاربة فاعل
بفاعل مفاعلة فصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل
كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يقابل مفاعلة فيتوهم اذا اريد به معناه مع انه قد يكون
غير منصرف للعلمية وسبب آخر فيتوهم قول المص فيما بعد وامافرازينة فمنصرف

مع انه غير منصرف لكونه علما لتأنيث وتثنا وبعبرون عن هذا التناسب بالمشاكل بوله
حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه وقراءة قوارير لتناسب قواجيل الاية
فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا اغلالا مثال المجموع الخ
اراد ان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير
كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما مثل هذا من تتمة بيان
التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفي بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف
فهذه جملة معترضة ولا مناسبة في فوتها انما وقعت لشدة الاهتمام ببيان
انها لا يصلح للتعريف فقد تعالى ههنا قوله فانه نكر رفيه الجمعية فقام مقام
السبي في هذا النكرة عند المص ولكونه نهاية جمع القلة عند البعض لانه لا نظير
له في الآحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كنبي في الحكاية
فانه جمع الكعب وهي جمع كعبة واساور جمع اسورة وهي سوار وانا عيم جمع انعام
وهي جمع نعم انثى وقد يجمع انثاء بالاساور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع جمع
اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح قوله فالعدل مصدر
مبنيا للمفعول اي كون الاسم معدولا وذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم
لا لمخرج فاشار الشارح الى ما اجيب عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل
كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا
والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويجيء عليه انه لا شك
انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال مصدوقية
بمعنى كون الشيء مصدوقا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية
السعة تسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر صفة لمعانيها
ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل يعتد به وما ذكره المص

في تعريف العامل من قوله على جهة قيام به حيث اخرج به عن تعريف العامل ضرب زيد
مثلا على صيغة المجهول لانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيئ على زيد لا على قيام
شيئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيدا دالا على قيام المبنى للمفعول
منه بزيد حكما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام شيئ للعامل منه فلا يكون
خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لقيام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع مصدر الذي تضمنه على المسند اليه وجزء معنى قيامه الذي يدل عليه هيئة
الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا
فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتماد اصالة وقوة لم يكن العدل في اللغة
جاء بمعنى الميل عن الشيئ يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء
بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل بحاد كذا في القاموس ولداعي الى كون العدل
النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا ليس بمعنى
لانه بمعنى المعدول اليه فالظاهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيئ الى الشيئ والعادل
مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم
معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة وقد درج على هذا ابن الحاجب
صانيا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قول وهو خروج الاسم اي اخراج خروج
الفعل او ليسمى عدلا قول اي عن صورية فان الصيغة بالصورة لان الصيغة قد
تطلق على الكلمة باعتبار ما يوضع من الهيئة فقال ضرب صيغة الماضي والمراد بها
بالصورة او معنى حكميها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لفعل
التفضيل فكان الالف منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المؤمن الذي صار علما
بالغلبة فيكون سحر علما لبنية معدولا عن السحر لا حاجة لاجعال آخر الى تتميم تعريف
العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او يستلزم كلمة اخرى معدا اما ما يتوهم من

ان ما غير
اليه

في الصورة ليس ح

اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صفت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه من اللزوم
كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا تدخل لعدم في الصورة حكما فالام
للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف
اللام ففيه انه يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديم في البعض
ما هو حقه قول الى يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون مؤنث الاسم عليها
خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر ليس هناك اصل وقاعدة
يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال المقتضي ضرورة معنى الصرف الى ان يحكم
بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العبارة فعمر اسم الفاعل من العمار يخرج
من صيغة الى ما هي على مقتضى القاعدة وهي عامر على عمر قول ولا يخفى ان صيغة
المصدر الخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لخروجه الاصول فصيغة
الضرب هيئة للضارب وان ما تعرض المادة في وصفه لمعناه فصيغة ثلثة ثلثة
ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفر القعود وما وضع له ثلث الموصوف
به فالوجه ان يقال اخرج المشتقات من المصادر السماعية بتبعيد الصيغة بالاصلية لان صيغ
المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية
خرجت المغيرات القياسية قول فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كاسماء المحذوفة
الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة المحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد
ان يقال خرج عنه كل ما غيرت بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمعام والاولاء فان المادة
ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار
قيد المغايرة لا غيرها هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قول فخرجت
عنه المغيرات القياسية كالمعام فبعيد عن المقام قول المقصود ههنا منع العدل
عن سائر العلل قد اقتضى هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا شبهة على المقتض ان

ان المقصود من تفصيل العلل وتتبعها تميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل
على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصد قوله اعلم انا نعلم قطعا الخ قد دل كلامه على ان
ما اشتهرت في كتب النحو ان خروج شئ محقق مخالف للعلم القطعي هو امر
يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اضداده اما خروجه
فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج
الفرعية فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس
ان يكون الاسم عليه او ما كان عليه وبغنى بالخروج انه كان عليه فخروج وهذا
امر لا يحكم به الا الاضطرار فحينئذ يقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج
محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح
الخروج عما ثبت للمادة وبتجه على ما اعتبره المغيرات الاشارة على تعريف العدل وبتجه
ما ذكره انه يحتاج معرفة غير المنصرف بتوقيف لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل
ما لم يعلم انه منع منه الكسرة والتنوين فيلزم الدور الا ان لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل
التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده
لمتعلم النحو قوله لانهم تتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل والتبت الذات السبب في مسألة الاسباب سوى الجمع التقديري لا بتوقف على معرفة
منع الصرف فان التأنيث في الوصف والجمع والتركيب يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا تعرف في بعضها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي
فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما
هو في مسألة الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف
هذا هم قوله فجعلوه غير منصرف الا ترى انه مشترك بينه وبين جمع الاسباب
ولا يخفى ان الحكم بعلية العدل للصرورة بالعدل فعند الفرق بينه وبين سائر الاسباب

على ان الحكم

على ان الحكم بوجود المضرورة دون الحكم بوجود الشئ قوله اي خروجا كائنا عن اصل
محققا يعني تحقيقيا بمعنى محققا صفة لخروج مقدرا بحال متعلقة وهو الاصل وهذا
بعيد عن العبارة سيما في قوله اذ تقديره الان حمل على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح
ان يكون وصفا للخروج بحال لقة بعيد عن الفهم جدا قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة
حمل القوم جاؤا على لفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال
كذلك اللفظين اجرى الاعراب عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى
رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع ومربع الى ان يجعل الى بمعنى مع
قوله والصواب مجيئها الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف لحمة الاخرى قال الشيخ
الرضي يستعمل على وزن فعال من جمعة الى عشرة بناء النية نحو لحما سمتي قوله والسبب
في منع الصرف الخ قصد بهذا الكلام رفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلهما في الاصل
اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع
صرفها فان ما قيل ان منع صرفها لتلك الاعداد حيث عدل عن الصيغة وعن التلبس
او الكمية الى الوصفية وهو ليس بوجيه فان اعتبار العدل امر اضطراري فينبغي ان يقتصر على قدر
الحاجة قوله لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف
في الاعداد انها وصفت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة
ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع الترتيبي لانها موضوعة للمعنى الوضع ليس بشئ
لانه يوجب عدم انصراف ربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت
ما يهتدي اليه البصر لان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير
يوم خبر المذكور او الفاضل بعد اجازته واخراي ما آخر بل رجل آخر قلت لهم على ما
قالوا مجئ الاستعلاء الى اشد تاخرا بقاء التفضيل جاءني زيد في اخريات الناس
اي في جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للوصوف

بالنقطة واصل ما اخر السير فيه تفصيل في التاخر بل يتوقف فيه قوله علم انه معدول احد
حكمه لا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز عنه فضول الكلام لانتجاد زعنه وقد ارضى حيث
اختار قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه قطعا لقاعدتهم
المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغيرها والحكم بان تقدير الاضافة
يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير
الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدل عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان يجاء
الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل وجل اخر لو فرض التفصيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر
اولا ولا يتصور التفصيل على ما ذكر اذ لا باء اضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل
وعلم بانه معدول عن احدى الصور التي تذكر في درجات من ينشاء وفوق كل ذي
علم عليم فخذ ما اتيتك كن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه
ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو ما يتم عدد
وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يتوقف الشارح بيانه ولا بيانه بشيء
من اخويه لانا ذكرنا مرارا محللا ولا يتوقف المقصد هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع
او جماعي او جمادات ولا يخفى ان انقياسه في جمع الكثرة الذي هو جمع لسير جمعا وات
فلا يحسن ان يقول ثم معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
ليشيء من الممنوعات الغير القياسية وانما خصوا ذكرها لان ورودها على العدل
وطلب بانه يفرق بينها وبين المعدولات حيث علم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى
بالعدول ولا يخفى انه على ما سبقنا انه لا يرد الجموع الشاذة فتذكره ههنا تكرار نعم في قوله
كيف والاعتبار الخ فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة
ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة لتوطئة لذكره واقوى ما يرد عليه ما ذكره ولم يخصه انه
لولا ما ذكره يوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولا مع انه انكر المصنف اجتماع العدل

دوزن الفعل

دوزن قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليتفهم محل الشذوذ فلا يثبت شذوذ
في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله
عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كمعرفة اسم جنس كصبر ومعرفة لا عدل فيه
الا جمع اتباعة واحرز ما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق
مبالغة في فاسقة واما فاضل علما فان لم يثبت فاعل من جوهر او جاء اسم فاعل فيه لا عدل فيه لا عرفانه
جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهر ولم يجئ اسم جنس
بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كعثم فانه جمع قثم في القاموس قائم ولم يوجد الا علما
الا اذا فانه مع اجتماع الشرائط فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي
وسيرد ما ذكره صاحبي والكنية العطاء معدول عن قائم والمجموع للتحقير والعمال كالقعود
والجموع للشرف ضد واسم للمفعول والاضافة بين تحقق الفاعل واما ذهب اليه الشارح
من انه لا بد وليس على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لانه ثبوت الاصل لا يكون
بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عام بالنسبة الى عمر بخلاف ثلث ثلثة ثلاث
بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل الظاهر الضمير لسيبويه تتميم ولك ان تجعله
للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتبار قطام يوجب البناء والام يكن
موجبا قلت المعتبر اطرادا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو حصار في نحو ابت
المعدية اسم كوكب في القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والبهلان الحمرة الابل
وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن
قوله فانها مسته وليس فيها الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء مما الا السببان
فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان فقط فانهما ليسا موجبي بناء وفيها
وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزنية لا يستقيم في ايجاب البناء
قوله فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزنية لا الجموع قوله ولهذا يقال

ذكر باب قطام هنا البناء في محله هنا اذ افاد العدل التقديري بما كان لصدوره تبعا لصرف
تحقيقا اما لوكاه نفيه به جريا على ما هو الغالب وهو الاسبب لئلا يكون بيانا العدل
في الموبات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف
لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف في الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل العدول فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث انه لم يعدل فيها والشارح فسره في الاسباب الباقية بما لم يفسره المصنف في محله
قوله وهو كون الاسم الاعلى ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعين بتقييد الابهام
بانه يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية
الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف
بخلاف تعريفها بما يخرج بقوله وبعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض
الصفة لكن لم يدل على صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا لكونه استدراكية
غير صفة حالا لانقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف
فان رجلا فيه وصف معناه رجل الصفر والقياض فيه وصف معناه الماء الكثير لان البعض
الذي احد هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجيل صفة لرجل لا رجل له
صفة فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى القياض
شيء ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون
معنى القياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان الماخوذ في مفهوم القياض
الماء لكان المعنى ماله القيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستعداد بحاله فقد عرفت
ان معنى طلبة طلحة الحقيقة فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير
عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل انه منع صرف طلبة للعلمية وعدم الفرق بين التصغير
والتكبير فان الامر دائر على وفقه لا على التاء فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض
صفاتها

صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب
متصفة قوله بشرطه اي شرط الوصف الخ ينبغي ان يقيد ايضا بانه لا يكون في العلم
عند سيبويه وانه لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل الذي
هو الوضع كتب في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه
والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه لعني
لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر
جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع
ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث
انه فرد لا لذات الفرد بحيث لا يشيع اللفظ بالوصف صح به الرضي كما انه لا يضر
النقل في الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه
لما لم يطلع على مثال له صح به في التفريع واكتفى باندراج حكمه في الاصل فيه لطافة
منه ولك ان تقول صح به المصنف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة لغلبة الاستعمال او بالنقل ويشير بيان الشارح
ايضا قاصة احيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او النقل
ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود الخ قوله فلذلك
الفا التفريع عليه بشرط الوصف بجوزه في الاصل الامور المذكورة فلذلك صح الادراج
وقد قال الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يعتبر احدهما
عن الاخرى فقد اتى بالعجائب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع
على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلمية واللام لترتب
الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار
الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراد بتاويل المتعدد بالمتعدد المذكور او انما

جعله اشارة الى المتعدد ولانه اراد ورود حرف اربع الى شرط الاضافة ودوامتناع عوده
الى علم حضرة ورود ضعف افعى الى الاضافة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين
واحال الرد على قطعاية المخاطب ولعله انجب من ذكر هذا التحقيق ثم قال لسبب
الصرف الى الكل لانه صفة لجزية وعقل عن انه جعل السبب الى الكل الكل لاكل
واحد ثم نقول فيما اتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله قل نصرة العلة
لتقرير شرط الاضافة وتوضيحه ليس مقصودا بالذات وقول ذلك اشارة الى شرط
الاضافة ولذا اتى بذلك وشرط حجر والاضافة علة لكل واحد من الثلثة قوله
صرف لعدم الاضافة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء
النحو وتحيروا فيه الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الآن وليس قاطع على عدم اعتبار
الوصف الوضعي والاستدلال بالصرف اربع مدخول لجواز ان يكون الصرف
لاشتمالها شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم
الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل تحته فاعرضنا عن الاطالة الى الطول قلت
لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره
واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم شرط وزن الفعل
كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان معتبة في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل
الوضع ولذلك امتنع اسودة من قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاربع التاء
بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم
مصرفة العنبة اسودة والعجب من نحرش قال قوله امتنع اسودا اي صرف اسودة وامتنع
وامتنع اسودة من الصرف لم يخطره ان الشارح اراد التاء في قوله الاول للحية
السوداء وهي الحية العظيمة السوداء على ما في الصراح وضعف منع افعى الخ فانه قلت
لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لوجب تقدير العدل ايضا

من غير

من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت لتقدير السبب
بعد تحقق منع الصرف يوجب ضعفه انما لم يوجب ضعفه منع الصرف لتقدير ولم يتحقق
منع الصرف في افعى كحمار في عمر قوله ذي خيلان جمع حال وهو المعروف قوله استقامة
من الخال التخيل مصدر له قوله التأنيث اللفظي يحال بالتاء قيد باللفظي ليقابل المعنوي
ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما واما ظن ان مراد الممص التأنيث الذي يوقف
بالتاء والمعنوي لم يوقف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبارات العرب تاينه فاعرفه
فانه دقيق وبالاتقان حقيق يقال لمرادتاء بيقلبها فتاء احت ليست
للتأنيث ولو سمي به مذكر لا يمنع ولو سمي به مؤنث فحال كحمار عرفات فعال التحرير
عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذا التاء ليست للتأنيث
ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعهما مع تاء التأنيث
وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع منه غير المنصرف كسرج جمع المؤنث وشنوين
المقابلة قوله ليست التأنيث لازما فيما كان التاء للتأنيث واما التاء التي هي جزء
كلمة نحو مجارة اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محولة عن النصرف بقرائن مكانة ان الى النصرف
فيها في الجنس كما اشار اليه بقوله وشرط لحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكره من الامرين
وهو ان العلمية في المعنوية شرط الجواز واحد الامور وهو شرط الوجوب قوله
وشرط لحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة الممص ناقصة ولا يبعد
ان يجعل الصفة لمعنوي وجد شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط
عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وحق الكلام ان يكون
التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب
في ما كان الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة

ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي بابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط
الثلثة للوجوب قوله لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الخ لانظهر انتباه
حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الصفة والعلمية والاسم العدل بل هو
منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اجد على هذا الكلام في غير كلام الفاضل
الصفدي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرطا لتحتم تاثير العلمية لانها
تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر فالمناسب
ان يضاف الشرط الى السبب العلمية لتؤثر مدونه هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال
جعل شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية لتاثير لتاثيث لان الكلام فيه
وليس كما لانه ينبغي ان يجعل شرطا للعلمية في بحثها وقد يقال العلمية سبب قوي
لا يحتاج الى القوية ولهذا يمنع وحدها في ضرورة الشعر بخلاف الكوفيين ولا يخفى عليك
ان الاوجه ما قدمناه لك قوله وسقر علما للطبقة من طبقات النار في القاموس
معرفة بسم جهنم قوله وماه وجور علمين للبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه
تانيث فاء اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل
المكان وقد يخير فيها ان عتبارا تي ماث المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا
فيه شيء فان كلام العرب جرى على الوجهين وكذا اسماء القبايل في تاويلها بالقبيلة
والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لانه الاصل في الاسم المنصرف
قوله ممتنع صرفها لم يقل ممنوع عن الصرف كما قال في قول المصنف امتنع لسواه في
عن الصرف كفاه الوجود لوجه هذا الله كتب عليه للتناسب بينه وبين قول فضند يجوز
صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العايد الى هذه المؤنثات الى التاويل
ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ او الكلام
قوله فان سمي به مذكر شرط في كتبه منع الصرف الزيادة على الثلثة فيرفانه

سبعة وط

سبعة وطا ثلثية او يكون في الاصل مذكرا باب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكرا
انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فوجال اذا سمي به مذكر انصرف لانا تانيث الجمع
لتاويله بالجماعة وان يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى بحيث لو روعي تذكيره
وعاينته استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه مرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب
قلت اولا المراد ان شرطا من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا يخفى
انه طان الاولى ان على ما نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل وكذا مذكرا
لا سيما به العرب المذكر تانيثا بل المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول عن المؤنث
بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا سيما به التاويل واما ما استوى فيه الطرفان
فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف من حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين
فيه لاجتماع الحيثيتين لان تسميته اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يبقى في منع الصرف
وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه
الا المذكر ولتسميته فيه بالمؤنث فالمصلح بينه بيان الشرط قوله لان الحرف الرابع
فيه وكذا الخماسي فيما هو على خمسة احرف بالجملة الحرف الاخير الزايد على الثلثة
حكمت بزيادة التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة فجعل الحرف
الرابع قايما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض
فان بيانهم مبني على حروف مبتدئة للتصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي فيها من
التصغير اربعة لا بد فيسمو اما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا لا يدري
ان في محجم ش الراء فيه قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس كذلك
لان تصغير محجم في مصباح علما للمذكر ان كان الثالث الحاء وهو حرف خامس
الا انهم جعلوا حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف المبتدئ فان تصغير عليط فيعيل
فيقول مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزايد لانها تقابل تاء العين واللام فلم يعتد

بها وجعلوا جاء مصيبة فارا بقاء قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب
منع الصرف اسما للتعريف كما هو المراد كان مشتقا كما مر في الاعلام الموصوف والصفة
فالاحرف ان اسما للموصوف فالتعريف للتعريف المصدرة الشهود بها بيان الاحمال
التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطا العلمية لانه صار هذا الشرط كيف هذا الثبات
ثابتا فان معنى اشتراط علمية ما فيه السبب الخ هنا اشتراط كون التعريف تعريفا علميا
او علميته فافهم وجعلها بمعنى المنسوب الى العلم شرحه موافقة لما ياتي في النجمة قوله بان يكون
حاصلة في ضمنه الاولى فيه فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ويستغني عن الاشتراط
قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر اراد ليكون على وتيرة اكثر الكلمات بان يكون السبب
عاما يخصص بالشرط وليس فيه وما فيه علمية مؤنثة لجعل العلمية سببا انما وصف بالتانيث
لاتحادها بالسبب فيما قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات لشيء يعتد به
وهي كونه اللفظ اما وضعه غير العرب لا غيره وطريق معرفتها النقل واجماع اهل
اللغة على نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف
فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمنع من الاضافة والالام وما يعاقبها
الى التنوين فلا يدخل الكلمة ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض
الحروف وحذفه تحقيقا لخروجها من كلامهم جبرئيل جبرال وجبرين في جبرئيل
قوله لانه امر معنوي الضمير للنجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضميره لاعتبارها بالنجمة
ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت النجمة بهذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك
لم لم تعتبر المانعة من الصرف في مادة وجود النجمة شرط التانيث ويدفعه بما سبق من
ترجيح التانيث على النجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اي لتقوية احد سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية وبدل
على قوله ويلزم من اعتبارها التقوية بسبب احر دون ان يقول لتقوية سببين قوله

وشتر وهو اسم حصن جديد بارنكبر في القاموس قلعة بارمان بين برذعة
وكنجة هذا دائما كان فلم اعتبار النجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التانيث
ولذا لم يلتفت سيبويه وائمة النحاة بتحرك الاوسط ولم يرد ابدا من
الزيادة على الثلث لان ملكا بها نوح عم منصرف ولم يجوز الامرين
في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع ملك وشتر لاحتمال شتر منع
الصرف بالتانيث قوله وابراهم ممنوع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا
ابرام وابرهم من لغات ابراهيم ممنوع لوجود الشرطين فيه قوله وانما خص
التوجيه بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ان منع صرف
كوشتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا على ما هو الحق عنده فالتخصيص
بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع كوشتر ايضا وهذا ظاهر
ضعف قوله وهذا قدم الاضافة الخ ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح
سهو من صاحب المفصل والاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع النحاة عليه وسهى
فيه نشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبنا والوجه في تقديم انصراف
انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف
لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف
الآتية فلما تخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كان ان يكون مجمعا
عليه عندهم وعليه شاهد صدق ثبت وعزيز فلا يجب ان ينتهي به العجب قوله
وقيل ان هودا كنوح اخيه نوح عم في التمثيل لكونه انفا فيكون هودا
اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب

وقوله ويؤيد يحتمل ان يكون من تتمة ما قبله وان يكون من كلام الشارح والولجاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى والوب لسماعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل الى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة قوله شرطه اى شرط قيامه مقام بين الاظهر شرطا ثانيه وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان او لها مثل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه احضه لان المثالين على وزن معاعل ومعاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجواهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لاكمالات ايضا على ما هو هم يظهر ان المراد به الصيغة صيغة التكثير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكونا اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش منه دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لاجل الالف التأنيث قوله ولهذا استمت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد قوله وجمع الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ابا من الادنى كما جمع فافهم قوله بغير ها غيبة ها هنا بمعنى لا بقال كنت بغيبة مال اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبثة آخر شرطه لا صفة المصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يحتاج عند الناقدين الا لضرورة قوله او المراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السبب المطلق اى لا يكون معه ها او تاء اصلا لان المراد ان لا يكون معه ها حال الوقف ولا يكون معه تا حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السببي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء لقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير ها قوله فلا يرد خونواز جمع فارهة لفاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل

قال

قال في المكشبة الفاره الحاذق ويقال للمستقيل والحمار فاره بين الفراهة والهيئة ويقال للفرس جواد هذا كلام ولا نسبب لجعل جمع فارهة وما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديد الاكل قوله وانما اشترطت كونها بغير ها وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص ههنا بغير ها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرق بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان بعمل منصرف مع خلوه عن التاء تجيء بعملة وجوارب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه توفيق لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ها لان النسبة البقة تخرج نحو المرسلين ولمن اجاب بان المراد بالها حرف يكون للفرق بين المفرد والواحد نحو روحي وروح وتمرة وتمر فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا حاجة الى مدائني ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان قرانة ومدائني تجمعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق توفيقها عليها والمقضية بالشرط اخرجا فرازنة ومدائن فهما عن الحكم فانه اذا ثبت لها دخل عليه بالنسبة او تاء التأنيث حكم يجري على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي لا يظهر في النسبة اعراب مدائن قوله واما فرازنة اتى بكلمة التفضيل مع عدم العديل لان مساجد ومصابيح عدلا له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير ها البقة مقصورا بالمثيل في قوله كما جاز لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستئناف وكيف لكونه استينافا فاعدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق الكلام تفطن الفاضل الهندي

عن بعض الشروح وبنه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال وامثل
فرارنة لكان التنبيه واضحا والتذكير وجها آخر مر في بحث ان تأنيث لا حاجة
لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له
وهو علم وتنوين حالة مسماه وبنه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ
اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصد حضاره
فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من عضل
وقال لك ان لا تنونه فرارنة فلا يحتاج الى هذه التوجيه ولو لم يكن العائل
عبد الغفور لكان مشكلا ان شاء الله غفرانه لنا ولوالدينا والمسلمين قوله
وحضار جر امره مشكلا على قاعدة المبتدا صح بجوازه ابن مالك ولا غبا عليه
لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار بانه وامثاله يتقدر باعني فتدبر
لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام برئ عنها وجعله حالا من ضمير
غير المنصرف يستدعي تقييد الغير وجعله بمعنى لا الا ان معمول المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف وتقييد عدم الاضافة مع اطلاقه دان لا يأتي بالتقييد لتنزيله
منزلة تعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب عما سؤال مقدر
شاع هذا البناء في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقديره
السؤال لو كان ثابتا عما سبق ولم يكن كذلك فالاولى انه لما ذكر علة منع
خلاف ذلك فر القاموس حضارا جر اسم للضبع معرفة لانه اسم
لواحد على صفة الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف
الا للجمعية ويلحق به سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية
الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم
ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه

على الكثير

على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المانع الجمعية
اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا فاقتضاها
فالاولى ترك الكثير قوله للجمعية الحالية لا الجمعية الاصلية تنبيه على ما يتوجه على المتن
من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه
به من ان الاول لانه منقول عن جمع تغليبا للمذكر والتذكير غير منصرف للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه
لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد
لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الكاشية
الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر وجمع ضبعان كسحاب وسراحين
انتهى قوله فلما علمية غير مؤنثة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض
كما حرر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب رفع مؤنثة ورفع ما سوى الجمعية وعنه
عتي او منع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار لان طلا
من السببين مع مسند والجمعية والتأنيث غير مسندين وغير المسند وان اقل
يغلب المسند وان كثر قوله والتأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع
يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح وعليه كلام القاموس وكان
منه حضرها بالانثى وهم ذلك منه كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها
مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث
احد المترادفين لا يلزم تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث
تحقيق حال التأنيث في حضاجر والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية
لا تؤثر او تكثير الجواب وهو موافق لسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع لا الجنس
هو الضبع انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط

قال في الحاشية تعليل هذا معنى
قوله علما للضبع لا انه علم جنس صح

صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السراويل لم يجئ
بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل
جمع سروالة تحقيقا يرد انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه
جمعا له بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع
انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه
كان في الاصل جمع سروالة الا انه قدر جمعيته قد يمضه ومفرد ومنه
لاختصاصه بالازار ولان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فانه
قيل لم قدر في الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا مجمولا على موازنه قلت لان
العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه
العدم قبول المتابع للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل
غريب بنبي من بؤنه ويجعله من تابعيه **قوله** واذا صرف لو قال انه
صرف لكان سببه من قبل فاذا جاءت هم الحسنة قالوا لنا هذه وان
تصبهم سيئة وافعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راجع حال المخاطب
الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى **قوله** فلا اشكال بالنقض على قاعدة
الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد
على وزن الجموع التي على وزن مصابيح فما هو على صيغة منتهى الجموع
فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح
منع فرازنة للونها على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير
الصرف لا ينبغي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا
الاشكال الصائر من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد كمصابيح
موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا بل يوجد مفرد عجمي

له حتى لشبه طابه **قوله** جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقيضت عن الاشكال
في القاموس اقصى تخلص من خيبة او شبه كمقتضى هذا الكلام وقد اشار بهذا التقدير الى وجه
تقدم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران احدهما انه اقوى ودفعه اوضح **قوله**
وهو الاكثرة الضمنية بعدم الصرف اي عدم صرف الاكثرة ولا حاجة الى تقدير فيه فهو وارد
الاستعمال وجعل في تقديره وهو ذهاب الاكثرة بعيدا جدا لا يفهم وصفه يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وهو وان اشتهر ففيه **قوله** حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل
الى الجنس يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه يحتاج
يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما
ذكره من الجواب انه يلزم انه يكون سبب منع الصرف الجمعية او يكون الاسم على وزن
الجمع اما مطلقا فيلزم انه يكون في الرجع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على
وزنه القاموس الا انه لم يتحقق شرطا تاسيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع
الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط فرجمعية الحكمية
لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول الا يخفى ان الاسم انما يجعل
شرطا العجمية صيغة منتهى الجموع او العلمية فرالعجمية في العجمي مع تحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة ويجعل منع الصرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بعض الشرط
فانما مقام السبعين **قوله** فكانه سمي كل قطعة منه سراويل سروالة وفي كلام
القاموس انه جاء سراويل وسروال وسراويل حيث قال سراويل اعجمي
او جمع سروالة او سروال وسراويل يكسرن ولم يجئ مفعول بغير فرق كلامهم هنا
وقال الشارح عليه اللهم سروالة فن يجعل سراويل جمعا تقديرا ليس ينبغي
ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ فرق كلامهم
الا فر الاستخاص كما بين سبرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ

وهو لا يمنع من كون مصابيح ممتنعا من الصرف وهو جمع سرواله
تقدير قوله وخوجوار اى كل جمع منقوض لوفر نحو جوار بقل غير
منصرف منقوض ليشتمل قاض من اسم امرة واعيل تصغير اعلى لكان
اعم فائدة قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو
متعلق بمعنى نحو لما لم تعيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو
ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه
ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراده به ان مراد المص
انه مثله بحث الصورة لانه من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله
لان الاعلال فى جوار الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال
الكلمة بعد مما مهما فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى لغة بل بعد التركيب
فهو متاخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى وان الاعلال الذى سببه ثقل
محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه معنوى قوله فاصل جوار الى قوله
بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فيه ان الصرف بصفة احوال
الكلمة بعد مما مهما فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال
متقدم على ما يعرض الكلمة بعد مما مهما قوله وفى لغة بعض العرب
فهى لغة قبيحة وعليه سبب الفرزدق ولوان عبد الله مولى بجوبة
ولكن عبد الله مولى موالياد استعمل الفرزدق لا يدل على خصاصتها
وعدم قبحها لانه يحتمل ان اختيارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة
القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الباء
للمتكلم والالف للاشباع وفيه من بعد بهجو وفيه انه كيف يحذف
لام الكلمة وذلك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما فى يا غلاما

المتعلق بجوهر

قوله

قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر وبرويه ان
التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله
واجيب بان المراد بتركيب فى الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل
المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة
القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة
بجر وجعله علما او اسم جنس وقول التعريف غير جامع لخروج المركب
من النجم والصعوبة تركيبا مزجيا لان جزئيه لحرف لا يمنع من عدم
الانصراف بعد التركيب ولذا المركب الامتزاجى من مصرى
وبصرى فيقول جاءنى من مصرى وبصرى فالوجه ان لا يقيد
مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء وجعل النجم خارجا بشرط
عدم كونه اسنادا بانه كالتركيب التوصيفى فى معنى الاسنادى
فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو
حمل التركيب على معنى وسيجئ فى باب المبنيات وهو ضم كلمة عارية
لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشرط العدمية فلهذا لم يحمل
عليه ولا يخفى ان الاستغناء حينئذ جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف
هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشرط العدمية قوله فلا يرد
النجم وبصرى ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والباء قوله
شرطه العلمية لياء من غير الزوال ومن قال او لتحقق التسمية
الآتى مع بعده عن الفهم يجب عليه ان لا فرق بين الثانيث والنجمة
والتركيب والالف والنون فى الاسم فى هذا الاشتراط فيجعل

اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخوانه تحكم على انه سمي بعلبك
مؤنث لزم ان لا يكون الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب
الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلال المتعلق
على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم المصنف فيقبل
المعربات الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم
يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكمية بمنع بصرف مع
انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف في الاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما
ذكره مخالف لما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان الاسنادي
ليس بمعرب ولا مبني قوله كانه اكتفى الخ قال كانه الى احتمال ان يكون
مذهبه منع صرف خمسة عشر علما من قبيل الا كما هو مذهب بعضهم فان قلت
لم يذكر ضمنا بعد ان خمسة عشر علما قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن
الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام بني
بعد ان المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في حال القرينة مجعل
بعلبك منع انه مركب في الاصل يعني انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه
ونحوه به من قبيل المبنيات بل ما ذكره وهو ان المركب الذي لم يتضمن
الثاني منه حرف معرب باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي
ان يكون مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قوله الاتي في تعريف التركيب
وكلمتين يخرج سيبويه لشركيبه فركلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة
وقولنا من غير حكايته حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف
يخرجه بحسب المعنى فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لان الحال والاغراض
تخلاف عن اليه علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف

والنون

والنون المعدودان في اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة
مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم اذا اضفته بالوصف
بها قلت الشرط للالف والنون الخاص الى المطلق بخلاف نظائر
فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من كلام العهد دون
سائر الموانع اذ لا مكان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره في مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر الى بعد الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالفه
صورة البيان الذي يتبع لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام
والالف المعدود بالافراد لانهما معدودان واحد من الاسباب قوله تسميا
مزيد بتا لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف هويت السمان
اولانهما من حروف الزوائد في الكلمة ولا يخرجه اصليتا من والتالي
ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة
على القول الاول غير طائل قيل انه لتحقق فرعيتهما من غير ثبوت
اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا اصليتين للتاء الزائدة عليهما لانه
لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة في التشبيه قوله
يعني به ما يقابل الصفة يعني الا ما يقابل الفعل والحرف وامافي قال
ولا الاسم المقابل للمبنية للكيفية والمقابل للمرهل والمقابل للمضاف
اللازم الاضافة اي بما لا بعينه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام
الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى تكلفة وافراد
الضمير باعتبار انها سبب واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط
اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما
كالتابعين هذا من فوائد من هو اسناد ي وحدتي وبه طلع اشارحيدر

وظهر بما رجدي مولانا صاحم الملة والدين داود الحوافي فاغفر
الله على روحه الى ان بعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك
الاسم في امتناعه من الصرف بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم
لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يعل وان كانا في صفة
ليكون من عطف شريطة على شريطة ليستغني عن صرف ان فيجعله
من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
وحذف كان بعد ان حذف مثابع من قبل العطف على
معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جواز
ان شبه الخبر والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبل
ولم يجعلوه من قبل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه
واما العطف بكلمة او والتابع في ظاهر العطف بكلمة الواو
فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين
الجزائيين فتامل قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه
انتفاء فعلانة يفيد لظاهر عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم
عدم اضافة غوبان والضراف غوبانة فقيده بامتناع دخول
تاء التانيث نفيا الاعم بالاخص لقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه
يدل على ان المراد انتفاء فعلانة من موئنة لان نفس كلمة فعلا الفها
والنون قوله ولهذا انصرف غوبان الالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بضم الفاء وبضم الفاء لا يكون
الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على
الاوزان

على الاوزان المذكورة قوله لانه متى كان موئنة فعلى لا يكون فعلانة
يعني قطعا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف
رحمن فانه نظر الى الاختصاص الاستعمالي وبالله تعالى لا يصح فعلانة
واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل
جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمن فانه
منصرف او غير منصرف الاولى فيه انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفاقي فانه احدها
وغاية التكلف ان المعنى اشبه حال استعمال رحمن اختلف دفع
منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد فان قلت كيف
اشبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علمي اللغة والنحو والبيان
حتى ينوا امرهم فيه على المعقول ولم يجز احدهم عن المنقول ولم يكشف
عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما ينقل
من المعرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران
اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس لاختلاف في الشرط
بل يجوز مع الاتفاق الصاد والجواب ان عدم الاختلاف في
سكران لاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو استغنى الا
المخصوص لاحتمل ان ينبغي وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم
قوله وهو كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل كانه اراد بقيم
وزن الفعل على وجه يحتاج الى مخصصه سيان الشرط لئلا يلغو ذكره
الشرط وذلك لان المتبادر في الاضافة الى الفعل ما له زيادة بنية

اختلاف

الى الفعل فلو لم يصرفه عن الط للمعاد وذكر الشرط لكن لا يخفى ان
للعاز ذكر الشرط قوله بعد من اوزان الفعل خاصها في هذا التعميم
لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل لشيوعه مزيد اختصاص له
بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن مختص بالفعل وفي تفسير
وزن الفعل يكون الاسم على وزن الخ لان الوزن ليس مصدر ايل
كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا
المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيانه
شرطا شبيها له وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج
الى الشرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة بالفعل
فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى ذلك نوع
الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا
لشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة
بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر
لان التي بين انواع اللفظ مطلوب حد التمييز المعاني غاية تمييز
وانما جعل شرطه بمعنى الشرط تحقيقا لاشرطا شبيها كما وهم بعض
حما يجب سمع الفعل قوله بمعنى انه لا يوجد في كلام العرب الا منقولا
من الفعل فافهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص
في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم
واستعارة النبي عنه اجد لا يمنع اختصاص المستعار له على ان كل ان يجعل
شمر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام
قوله من التشمير وهو بمعنى المرور جادا او مختالا او التقلب على ما في القا

موس

على ما في القاموس والمناسب ليعلم الفرس ان يكون علما منقولا في
معنى المهر معنى المهر ورجادا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها
تحاشيا بتعيينه عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم
والافيجعل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا لكون
ويؤيده كونه على تقديره على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان
التمثيل بالضرب مبني على فرض العلمية وشمر لتحقق اسبقية ضهادلي
بالتقديم قوله وذلك بدل مما في القاموس سبر بمعنى
الفعلي على ما فيه اشرف وابجب قوله وعشر لموضع في القاموس
هي بمكة وجبل معها الفعلي معلة اذا كثرة قوله وخضم كجعل في القاموس
الخضم الاكل وبالقصى الاخذ باسنانه او ملاء الفم بالمأكول او خاص بالشيء
الرطب كالقثاء وبجم وخضم كبضم لجمع الكثير من الناس وبلد ومادة
ورجل او اسم العمر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة بكثرة كلامهم
انتهى قوله اشلم علما لموضع باكناف في القاموس شلم كبقم وكتف
وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية ازر سليم قوله
فانه على البناء غير مختص للفاعل بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه
لم يجئ الا اسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل
ووسم بمعنى الاستوائل علما للقبيلة مع انه اول بانه فر زال بمعنى
يمسي شيأ مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقوص من وئل بمعنى الوعل
وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قبلا كما في قيل وقال قوله
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا الاصح ووجهها للتقييد

للبناء للمفعول وانما يوجب به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك
البعض أبو نس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن
عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك بوشر شرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص فخص هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون او مانعة اظلوان المختص ممانع اوله زيادة او
زيادته لاحتياج الى اشتراط عدم قبوله التاء فليس جعل او مانعة الخلو
كما قيل قوله اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي
قبل به رعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة لكنه مخفوظة
وصرف الضمير عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر
الزيادة او حرف زائد رعاية كما هو اقرب نظرا فيه الاول قوله من حروف
اتين اما في الحال او في الاصل كما في حرف امرء القيس ولو لم يصرف
في الوزن بما تخرجه عن الوزن مع بقاء الزيادة لم يضر قوله اي حال
كون وزن الفعل فيه مشرفا على ترتيب اللفظ والحال من المضاف اليه
لانه عمل حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا
في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله قيدا بالاعتبار الذي امتنع الصرف الخ قيل اراد عدم قبول
بحسب الوضع فلا يرد النقض بسود وكمء لقول يكفي تقييد عدم القبول
بكونه قيدا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس
ونادر واما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وعبد اذ الان
صح به الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به لا تقبل
التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قيدا نعم يجاب

البه

البه لتصحيح قولنا النحاة ان الصرف ايقاع ايما هو لعدم اصالة الوصف
ومن ثمة امتنع احمر قبل وجود الشرط لا لتلزم وجود المشروط
قلت وجود شرط النحوي لتلزم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر
ليعرف معه فيه ثبوت الحكم ومما ينفصي منه العجب اني قبل جعل مناعلة
للحكم بامتناع احمر للامتناعه ولا يخفى ان هذه الاشتراط سبب للحكم
المذكور وكيف لا وزال لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير
سببا للحكم قوله بان يوول بواحد في الجماعة المسماة به المراد بالجماعة
ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى
بأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله
واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى ما قيل بمفهوم
صادق على واحد من الجماعة المسماة كما ظن بعض الظن وقوله
فانه اراد به والمسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد فاللام فيه للعهد
الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه
في هذا المقام ولم ينبه له كان احد ان المراد بالتثنية التثنية حالة ايراد
لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير
معين مجازا قوله او يحمل عبارته على ان الوصف المشتق صاحبه بلا اول
بوصف غير مشتق بقرينة نكرة ايضا فقيد بالمشتق لاكتفاء بالمشتق
من التاويل قوله لما تبين اي ظهر حين تبين يعني ظهر من غير بيانه
بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين
على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علة
مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد مما تبين

الخ لكان واضحا قوله استثناء مما بقي منه الاستثناء الاول اى استثناء
من مال الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة لا ما هي شرطية فيه الا انه
لا يجامع غيره ما هي شرطية فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى
من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا يجامع مؤثرة
غيره ما هي شرطية فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما
انه لو قال الا ما هي شرطية فيه العدل ووزن الفعل وليس المراد ان
المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق
تقييد المستثنى منه بالاستثناء بالاول على طبق الكلام بالظه فان
من حبش واحد بالجر فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول ظما
توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء
على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى
من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كلاما يجامعه العلمية المؤثر
فهي شرطية فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية يجامعهما
مؤثرة وقيل اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان
غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب الكسائي الى الضرورة
لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار
العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف
اخوذ جمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا خلاف
في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف
قوله اى لا يوجد شيء من الامر الى قوله لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا
التوجيه ومع ذلك جمع الامر قوله فقط لا مجموعهما مما يعينه الفضاء

٤٧

حكما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اى لا يكون مع العلمية
شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء عن نفسه
لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر
والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه
سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطية وهو يشتمل
مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل
واحد سبب ناقص قوله فاذا انكر الغير المنصرف آه الشرطية ممنوعة
وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون
الوصف الاصلي معتبرا فلتكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعذر
واليها الآن يقال العلمية كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي
الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر
بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالفا سيبويه الاخفش يصح
ان يكون جوابا للسؤال بتوجيه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء
بلا سبب اذا لم يكن في العلمية الكلمة صفة اصلية منعت العلمية
عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر
بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان
هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة
ممنوعة عليه وقوله فاذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهر
انه بقي بلا سبب في غيرها احد سببه العدل ووزن الفعل وفيه قطعا انه
بقي على سبب واحد في نكرات علما اذا انكر حكما سيصرح به الشارح
قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرطية فيه من الاسباب

الاربع المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في زبيجان قوله ان
صمت بكسر ثمين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله
بجواز ورود اصمت بكسر ثمين بناء على جواز ورود نصمت وبكسر
وظن بقول اصمت علم للعازة سميت بغلط اصمت بصمتين مبالغة
في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ
لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا موضع
للنقض بالحرفانية معدول كما خرج منه ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره
بقوله والصفة قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس
سيب هو التفاح وهو الفارسي ومنه سيبويه اي رائحة تعبق امام
النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي جعله اصلا هذا مبني على جعل المخفش
مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ اجب
ان جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط اجب
ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور اعتبار مفعولا له يرجح كونه مفعولا
وان كان عبد المشخص فان قلت لا يه كتب البليغ عبر المخفش للكتبة
قلت المراد عن المستحيل بحسب اللفظ والبليغ يعدل عنه مقتضى الظاهر
لكنه وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل
على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف
الشبهة وكون المرجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعوضه
شبهة قوله في انصراف اخمر على حال والعامل هي المماثلة والمخالفة
وعلى الثاني ذو الحال اخمر او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل وهذا العجز في الظ

بخلاف

٤٨

بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسمادي خلا اسم الحالي عن الوصفية
وان كان من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تغير اخمر بما
قرنه يتجه عليه دخول افعل مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يقدر
اخمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يلائمه
مع احمر من كلمة في التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول
اظهر وقد سبق ما له على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية
يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية يشاركها في كونها ابصا
الاولى ان يقول سيظنه ان يلزمه ليكون هو قوله فاجاب
متعافرس تأمل وقد جعل يلزمه من اللازم ولك ان تجعله من الالزام
قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاصح
في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير
اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام
مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد ينبغي عليه ان الوصفية
والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقان ولا مانع من
اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب ان جعل
البعض اظهار الند فتوح في هذا المكان الواسع في كما الضيق فقال
في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا بد اعتبار
المتضادين في منع صرف اللفظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف
اخمر في خالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس
في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حيثما ضد لم يعتبر ضد اخر
قوله وجمع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه العلمية الموثرة
كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسر اي مجامعا على صورة

فاطلاق الكلمة استعارة للحركة الاعرابية التي تشبهها بالكلمة الذي هي حركة بنائية
قوله بيان وذلك ان العلمية تزول بالام والاضافة اي الحقيقية
اللام لانها لتعريف الجنس والافضل علما مما لا يزول العلمية عنه
باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في الاضافة مما لا ثمرة له
فلهذا لم يلتفت اليه المصنف فكلمات نعم الكلمات قوله المرفوعات
اسما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان
ان المرفوع لسبل الواحد هو الفاعل فاذا زال ذلك التوهم بصيغة الجمع
الدالة على التعدد والانهاء في المجرورات مجرد المماثلة وفي المنصوبات
استعارة لكثرة وجوهها في موضوعا قوله لان موصوفة الاسم الخ دليل
على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا ايام في النفي
وبصيغة ذكرت معها صح الاثبات دخول لان موصوفة الاسم اما
لان الكلام في الاسماء والضمائر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات
واما لانه لو جعل موصوفة الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية
لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل
على علم الفاعلية لان الرفع فيه لبس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق
ينبغي منه ما ينبغي به ازلوا الابصار لا وجه بديع في اختصار علم
الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
اخص من الاسم المرفوع الذي هو المعرف عام الرفع وهو في هذا المقام
وله وجه بديع احر وهو انه ينبه بذكر علم الفاعلية فر تعريف المرفوع
الذي ينبه على انه النواع اولا وصح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية
في تعريف الرفع ما اشتمل عبره قوله كالصفات المذكورة من الخيل كتب
رحمه الله عليه في الحاشية الصافي من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم

واقام

واقام الرابعة على طرف اطافر هذا كلامه والسبل على وزن القمط
القحم كالكتف للعظيم الجسد والايام الخالية مجازا لان حكم المكان بمعنى
او مضى على ما في القاموس وكنية المكان بالموت او المضي ليس حال
الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة
الجمع على واحده والكلام كجمل يعني المرجع وتقدير المبتداء قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فينبغي ذكر الفرد والاشعار به في مقام التعريف
ولك ان تقول النسبة فيما بين الاداء بتقدير المذكر لا فرعه قوله
ان يكون موصوفا بها الكلام مبني عدم التعرفة بين الدال والمدلول
فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فيجعل الاسم موصوفا بالرفع
وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاجتماعهما في وجودها الى الكلمات
ولشبههما في اللفظ احتياج النعوت الى محالها وشبههما قوله
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي ردا لما حققه الفاضل الهيالي
في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل
على الرفع لا يشتملانه بل اراد ان اشتمالهما ليس الا بضرب من المسامحة
السابعة ولقد تعرض الشارح بالفاعل بل شبع عليه تشبيعا بليغا
لطيفا بان دليلك ينبئ نقيض دعواك لان الاسم موصوف او
بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا طما انه باعتبار اضافة الرفع
اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل لبس في معرض هذا
التعرض لان بالرفع المحلي يوجب براءة عن الرفع حقيقة والاشتمال

عليه حكمي ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول
مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي
دون الحقيقي المرفوع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت
المعرب محلا اهل معرب بالحركة او بالحرف وهو حينئذ لو فرض فرد محل
المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة
محلا ومثل اللذان والذين معربا وبالحرف قوله وهو حيث مثلا
ليس تخصيصا في بما عدا المحتمل مع البحث عن احوال العامل المبني بذلك
المشابه من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله غير نادر
في كتب العلم قوله اي من المرفوع بترجمة ورد والتقديم على ما ورد عليه
التعريف حكما هو الشائع وتوافق الضمنين الباقيين المتثالين فر
المرجع وان باء باء قوله ومنها المبتدأ والخبر قوله ولما اشتمل بترجمة توافق
الضمنين المتثالين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ لان
خبر المبتدأ الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يرد بعض ما انبوه قوله الخ هي اصل
لجعل الالتفات فيها اشد وامتزاج احد الخبرين وهو الفعل بالآخر اكثر
ولانها سبيل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل
بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه الجنس وحده
بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب
واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأيي وفيها ان رفعه لا ينسج بالنوسخ
وكانه نزله اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء
زائدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني

م احمد

من احد قوله ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل مناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن انا رقوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وبنسخة
فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ
والمبتدأ والخبر بالاصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات ايضا قوله مثل اصل المرفوعات الى قوله وهو التقديم اي
باق غالبا وهو الظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ
بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة
المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى الاسم لا وما امران
محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله فانه لا حكم عليه
لا بالمشتق ولم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صحة
لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد المشتق حقيقة
او حكما اراد بالحكمي المصدر في قوة ان مع الفعل فخرج عن الحكم قوله اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه فان قلت لم يعمل بعموم كلمة ما ليتغنى عن التعميم قلت
لان تخصيص كلمة ما في التوقعات بما يسند عليه المقام سنة مؤكدة يجري
تركها سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد
بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء هو تعلق به ادراك وقوعه او ادراك
عدم وقوعه او طلب احد الامرين فيما قام سلبا الوقوع لاسند الاسناد وح لم
وان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف
لفاعل النفي والشرط الى ما هو اسهم من تكلفان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا ثانيا ان ينبه على ان

التقييد بالاصالة لا يخيص باسناد الفعل بل باسناد وشبه الفعل ايضا مفيد فلا وجه
لحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل وبضم الفعل الى قوله او شبه به
فيصح تعلق التقييد بالمطلق وثانيا ان التقييد بالاصالة معتبر احدهما
بالمعرفة كما ناظر وهو ما يقال ان التعيين المأخوذ في التوابع وشبهها لا يعرفه
الا الواحد الاعتباري ولا يجب اذ لا يجب الا بمعنى وقل نفك اذا جاء ك
الحق اتبعي والتعصب والاثنينية دعي فان الملك لله يورثه من يشاء
من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا
الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه
والابدال منه وبتبعية الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة فاي
معنى لتقييد وجب حمل العبارات على ما هو المتبادر فقوله بتقريبه
ذكر التوابع بعدها لم يجد التوفيق فيما تفقه من قال لا يخفى بعدها عن التوفيق
فيما لا يليق وفي البيان المراد باخراج التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف
والبدل اذا الاسناد الى التوابع الا فيها بخلاف النعت والتاكيد وعطف
البيان قوله اي بالتشبيه في العمل لم يقل صح الاشتقاق ليلا يخرج المصدر
ولا في الدلالة على الحدث ليلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل
على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بشابهة الفعل
فالاولى ان يعبر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا بدليل على
الحصول والثبوت كانه يشترك صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب صوغ
عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا لا يتقدير قد خلاص عن الاستقامة
قوله لانه اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله ليقدم
لدفع توهم ان علية زيد الخ المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد

والفعلة

والفعلة عن الضمير المستتر واما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد
بحسب دلالة اللفظ اهو الوسط واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين
انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بحصر العبد فان زيدا في
المثال المذكور في محل عند الكوفيين فلهم مرید اهتمام بذكر هذا القيد
احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره
قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا اما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيدا في ضرب مسند اليه
ضرب فهو على غنى من التكلف الاخراج كريم من يكرمك ثم رفع التوهم
لاستعمال والاعرفية جليان واما اختياره الشارح فمع اقتضائه الى التكلف
عمة بعيدة لاستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه
واما يعرف تعين نوعه ونحن في تعيين النوع فتدور قوله اي اسنادا
واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم
فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم
اي مشتملا على طريقة قاله به قول صاحب المفصل والشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل الى قوله ان يمنع مانع وهو مرجح
لخلاف ترجيحا بالقاعدة الوجوب او دونه فمهما حيث وجوب تقدم الفعل
وادخل كعب الاصل او الاصل بمعنى الاولى في الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثة
عدل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه حاصله فيه ان الجنس والاصل
عندهما في كل من الفاعل والمفعول به لكن بشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالعامل قوي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن عدل مكانه ورتبته
بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان

المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتأخر الآخر
ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وهذا الدفع ان امتناع ضرب
غلامه زيدا الا بصيرا يدل على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول
لولت وبافيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت
انه يتقدم رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله وذلك جائز لان الجواز
لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل ترتب الفعل لانه مع تساوي الفاعل
والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه
يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان بنى الفعل ولم يقل ان يليه فرجع الضمير
الى احد الامرين فيكون احضر واشمل لابهام الاحضر وابهامه ان الاصل
ان بنى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الاولى هو الفعل والمقصود انه
الفاعل ولد لالة الاقتضاء على ذكر الفعل على ان السببية او لى بهذا الحكم
لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل
فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينهما وبين صنيع العمل قوله
اى يكون بعد حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فر التعريف
البصائي قوله عدم عليه فكانه لم ينبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل
المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل كما مر الاستتار
قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه بدليل على
ذلك اى كونه كالجزء عند العرب لذلك اسكان اللام فرضت وليس
اسكان اللام دليلا ثانيا حتى توهم فقيل اى بدل دلالة حتى ان يقال
دل دلالة لم قال فان قلت اسكان اللام لم على بدل كونه
كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن

في ضربك

في ضربك فاعل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة الذي هو التقدم
بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه نزل الغرب من الفعل منزلته قوله
وذلك غير جائز الى قوله وابن حيث لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل
ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يجانف في عدم جواز الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وان استمر ذلك منهما بل القافية حالها
في كونه في المثال المذكور لحما او ضحاك ففي قوله خلاف الاخفش
وابن جني لفظا وذلك ان تقول الخلاف في ان خروج الضمير لفظا ورتبة
في قوله وذلك غير جائز قوله جرى به على عدي بن حاتم البيت دعاء
عليه واشارة باجابة دعائه تقوله لا ومعاذ قيل فيلزم هو الاشوز له
فان كلب غير المناسبة وكلب بمعنى الصيد هو الكلب العادي يعني
ليس له انواع فيقول من غير مبالاة بقبله ولا رشد عند العرب من
القتل هذا فان طلب التوزيع منه مما لا بد منه وهذا معنى بديع يجب
ان لا يتجاوزه كتب الحواشي عدي الكلب بحوى عوا وصاح اشتهر
كلامه وما قالوا من ان الضمير الخ يرجع الى العدي بل الى المصدر حمل الضمير
الى العدي وهو المعنى الجزل الذي لا يكاد يخطاه البليغ لانه المواقف
للوصف من حوالة الرجل المسيئ الى ربه وان الرب هو الملجأ للرجل
فاذا انتظم المنظوم منه يكون اللفظ اسد عليه المستعمل في المعنى المجازي
قوله اى الامر الدال عليها لا بالوضع ان اراد بالوضع له يلزم ان يكون
اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق
القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له اولا يلزمه هو لزوم ان لا يكون
القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان

نا خلافا للاخفش صح

السدة صح

فالصواب ان يقال اى الامر الدال عليهما غير الاستعمال فيهما قوله
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه للشبهة ودفعها ما اورده الفاضل
الهندى وتبعه الشارح ولعمرى ان هذا الشئ عجاب اذ ليس للشبهة و
الحراب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى لانه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف واستغنى
قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو حتى لا وجه لتوهم
صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة على انه انما وجب تقديم الفاعل فى هذه
الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز
تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون
عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول بالفاعل وجواز تقدم الفاعل صحيح القصد
للمدرج ويمكن ان يقال لم ينتف منها القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان
الفاعل موسى قوله وكان مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل فى التلفظ فاذا كان
الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة
فى قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك
لجريانه فى ضرب زيدا مثلا قوله يجب تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
الصور قيد فى جميع الصور لغو لا فائدة فيه فى جواز الشرط لان الشرط
يغنى عنه فاعتباره فى المعنى مما لا ينبغى وكان الشارح لم يرد انه
معتبر فى نظم كلام المصنف ان كان شرط عبارته بل اراد بذكره التنبيه
على ان الجواز بجواز الجميع الشروط السابقة قوله وامثلة صورة كون
الى قوله الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة

بين

بين اجزاء الكلمة قوله مع جواز ان يكون عمدة ومضرا بالشخص آخر فان من
امتاز فى زمانه بصيت الفضل بين اقرانه تعمه الله هذا ظاهر فى امثال
المذكور وفاعله مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كما ضرب
احدا الا زيدا ذلك انه لم يسمع احد حتى يصح ان يكون زيد مضربا له قلت
فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخيل كذبه اذا
ابقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربته كل احد فى زيد والكاذب
الظاهرة الكذب مما لا يبالى به فى تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت
اليه اهل اللغة ولا بد حينها كانت قصدهم فالمقصود والصحيح فى المثال المذكور
ما ضرب احدا فى الجماعة المخصصة التى تخصص مقام الاخبار العام به حتى يكون
يصح ان يكون زيد مضربا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصة
فيه هول عجيب لا ينبغى ان يقع فيه ادنى ريب وهو لا يصح قطعا فى مثل ما حكى
الله على احسن الصور ليوسف لانه يصح فيه ان يقال المقصود حصر حالقيته
تعالى ليوسف مع جواز ان يكون مخلوقا لغيره ولقد فتح باب النقض
باقى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان
المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة القصر فى المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغيره هذا
المقول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغيره هذا الفاعل والمنع انما يأتى
من خصوص المادة فلا يأتى فى دعوى الجواز قوله وانما قلنا شرط لو شطرا
يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز
تقديم المفعول لا مع الا ولا بد منه ويجوز التقديم مع الا عند الكسائى وجماعة
من النحويين فالظاهر فى حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين

وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على ما ذهب اليه كما ان المصنف
علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك ان تكلف في تعليله فيقول
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب
قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم الى قوله قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع
مانع لانه من قبيل قصر الصفة قبل موصوفها ففيه عدول عن الاصل
ولا يجوز العدول بلا مانع مانع عن الاصل فضلا عن جواز مع المانع عن العدول
قوله ضمير متصلا بالفعل يقع فيه نحو زيد ضربته فان المفعول فيه ضمير متصل
بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل خارجه بقول وهو غير متصل قوله
وانما قدر الفعل دفعا لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض
مبتداء لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال
عن القيام لا عن الفعل والا تقدم المسؤول عنه وذلك انه يجعله دفعا
لما يتجه عليه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين
المحذوف وليس هناك قرينة لذلك لان المحذوف لعلها يمكن ان يكون
فعلا يمكن ان خبر المبتداء قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال
والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والشارح لا يعارض الاول فضلا
عن ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية
السلامة من الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بدليل صرف
والاصل على بر بدلان البقاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال وفعل
من المعارف الرضي قدس سره ان يزيد صادي بحذف حرف النداء
والجملة نائبة معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي انه المصاح

والمخيط

والمخيط لما وقعا في شدة ونعمة سبب متوبك بان يزيد انه مبكى عليها ناسب
وذلك لانك في رخاء ونعمة كلوا فيه جمع ملقحة والاظهر جمع ملقح لان
الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بالمخيط قال قدس سره في الحاشية تعلقه
بكلية المقدر حيما بايا سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضرورة ناسب ان
يبين سبب الاحتياط ايضا هذا قوله في مثل وان احدهم المشركين استجارك
اي فيما حذف وقد اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه كقوله تعالى
ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا وحذف ثبت وقد
بان الدلالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة
سواء كان للشرط وللتمني وهذا اظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر
الفعل صار المفسر هو الاسم قوله وقد يحذفان معا اختصارا لهذا
الحذف بالفعل والعامل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا
او طويلا مركبا مع الفعل والفاعل او من الفعل وحده ومع متعلقاته قوله
دون العامل وحده وان يوهم بعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه
قوله لعدم قيام ما يودي مودى ما حذف من معناه بخلاف ذلك بمثل لولا زيد
لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يودي مودى معناه
بخلاف الخبر فانه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون
ما يودي مودى بخلاف الخبر فانه يجب التزام الغير موضعه قوله واما
قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية لتناسب فيصح جوابا
للمنذر وكما لا يخفى قوله ليكون الجواب فيصلح مطابقا للسؤال والان
فيه تعليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذ الشائع يجري في غير
الفعل الصائن ينبغي ان يخصص العاملان بغير المصدر بن كنوا عجبني

وكان ان الصفة قصر صفة زيد
من عمرو وهنا بالعكس قصر الصفة قبل
زيد والقصر متحقق قبل وكن
فيكون قصر الصفة قبل
تمامها فليتأمل صح

ليكون

ضرب وقتل زيدا فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي
اذ لا نضمر العامل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى بالتنبيه على ان
المراد مقام الفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل قوله قد وقع في
اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول
ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقابلة
في ما هو اقل قوله معمولا للفعل الاول اذ هو سيتحقق قبل الثاني اي سيتحقق قبل
وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده
لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول
قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لمنع
اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما استحقاق
الاول قبل وجود الثاني وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى قطن ذكي
قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما الى قوله على البدل ولا يتحقق حد التنازع بحسبهما الزبدان
منطلقان ومنطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد
منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان
لا بلزم ما سبق حتى يمنع شيء منهما ضمنا وقوعه معمولا بما يقابله ومنهم من قال المراد
انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك
المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في ذلك المحل وانما يمنعه مخالفة المفعولين ولا يخفى
انه وقوع في ضيق الدقيق مع سعة ظهور التحقيق قوله واما الضمير الواقع بعد ما
كقولك ضرب واكرم الا انا الى قوله الا انا هذا ويمكن منقوض بمثل قائم او قاعد
انت فان قائما وقاعدا انتا غاية فرانت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب

الكوفية

الكوفية والبصرية بلا كلفة فلا يخفى عليك ان قائما مع اسناده رفعا عليه ما مبتدأ وليس مبتدأ
في الكلام حتى يكون خبره فهو صفة واقعة بعد وصف الاستفهام رافعة لغة الظاهر فتتحقق به
حد المبتدأ ايضا فليكن بهذا على ما ذكرنا حتى لا نحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله قوله لا توصف
لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي فكانه لم يلتفت اليه لعقده
على تحقيق التنازع فيما بعد الا يا هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى قوله
واما على مذهب غيرهما فقطعا بين قطعه بل الاضمار ان طريق القطع فيما تحققنا في كلام
العرب الاضمار بحسب تادي الرائي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى
غيرهما ببقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع بما هو طريق الكسائي على ما
اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه
على ما هو مذهبهم عدم امكان قطع التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا
يتجاوز ما جعل مذهبه مسالة فرعها هذا المثال من اضمار العامل في الثاني عند اعمال الاول
لانه يتعين حذف العامل فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه
عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضربت
الا انا وما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء
او اعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان قوله
ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض
النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح الغير
او ارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله
في المفعولية انما يصح لظاهر لو كان المفعول المقدم مشتركا بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله ليس كذلك فالظاهر فلا بد في تاويله بما يطلق عليه المفعولية

وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظة المفعول بين الشبيه والظاهر انه
خرج من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل غيار انهم يجمعونها بسبب اشتراكه
بينها فيكون من الكل اسم مشترك واسم مختصر به قوله وليس هذا فيما نحن فيه التنازع
لان المقسم في كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد
يكون من المفاعيل وهذا ليس قسما واحدا فان التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم لم يبينه بذلك مع وضوحه قوله بل هو اجتماع القسمين قال
ان الكلام في التنازع في اسم واحد حتى يدل عليه افراد ظاهر او ضميره ايضا والجواب
انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر بل
في ضمير قوله يعني قد يكون متنازع الفعلين مبنيه على حالتين مختلفتين وعلى ذين
الحالين العامل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس المصدر
لما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون اعمال
فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين الاول لاحتمال المثالث قوله لقوته اي قربه
من ذات العامل في القوة ينقض بمثل زيد ضرب وبكر عمرا قوله والاضمار
من الاضمار قبل الذكر العمدة بشرط التفسير الذكر فينبغي ان يقول وحذف
الفاعل والتنازع قوله وبدأ به لانه المذهب المختار لكثرة استعمالا
ولان الكتاب للمذهب البصري قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا زيد يوضح آخرا بعضا
كما فيما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة فرجعه
اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض
التفسير ولم يفرق الكوفيون بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها فرأوا شرط محض
التفسير قوله وللزوم التذكير اي بالاضمار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار

الاولى

والاولى لفظا ومعنى للزوم التذكير بالاضمار بل الاولى ولامتناع التذكير بالاضمار
من غير اصطلاح وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل بالسدمة في غير
المصدر وينقض بما اكرم وضرب الاباوك بهم والبصره واضربني واضربوا
القوم واخوتي بالهند واضربني القوم فينبغي ان يفيد الامتناع بقيود حتى يتم
الاستدلال قوله على وفق الظاهر فيما لم يتوفيه المذكر والمؤنث نحو اجيء
وقيل هند فانه لا يضمه على وفق الظاهر بل يضمر مؤنث لا غير قوله وجاز
اي اعمال الفعل الثاني اخ المصنف خلاف الفراء عن كل فعل مغلقا وهو
اختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا
عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول وجاز البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول خلاف للفراء مع الكوفيين فانه لا يجوز
اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل ولم يكن عنده اعمال
الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فتنكر عبارة المتن
على خلاف ما هو المشهور في تقريرها فينبغي مخالفة المشهور وهو المعنى
وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بان يقول استتر في الاول
للثاني فيما اذا اقتضا الفاعل وذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الطي
قلت وعلى هذا التقرير لا يجيء عليه ان حقه ان تتصل بقوله وجاز كما يجيء
على التقرير الاول قوله عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة قبل ورتبه رجلا
شاركت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحصر العمدة
كم فقضيتي سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر في غيره
محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعم من

اعتراض عليه بانه واقع كحكاية قوله ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيناهم الله من فضله
هو خيرا لهم فيما قراء على صيغة الغيبة اى تخليهم هو خيرا لهم قلت نعم لكن جعل هو
في الاية ضمير فصل يصح موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا بد هنا ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له
لئلا يتجه انه فضاحة الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل
لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم هو القبيح قوله
على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار ولكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم
تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج
الى بيان لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى
خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز
فلا بد للكونه مختارا مطلقا من ارادة الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله
ويكون الضمير راجعا اليه فيخلي الاضمار والحذف مع امكان الاضمار كذا
ذكره هذا الوجه في المصنف وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع
امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يجوز مع ما هو الاولى قوله
الا ان يمنع مانع اى ضمنا على المختار وحذفت على غير الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومع الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله
الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع فيه لانه لا يتم مع امتناع التنازع لو كان الاقرار والكتابة
او التاء والتذكير لازما للمطلق ومستثنى منها غير لازم بل هو مع افراده
يصح ان الشيء يصح تنازع الفعلين المختلفين في المعمول المفرد والمثنى في
مطلق الحال افراده بان يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعوله فيضمر مثنى

فيخ

فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله ولما استدل
الكوفيون قيل لا بعد للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل كلام الله على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الخلاف
لضرورة انكسار الوزن ههنا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشهرة شيئا
دليل الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول
من الثاني او اظهر والبيت شاهد له شهادة مع حذف مفعول الثاني واما
الثاني فلانه اذا اجاز حمل البيت على غير الشائع لا يكون الضرورة داعية
الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لاجل معيشة
وكفاية قليل من المال وثبوت طلبة المنافي لكل منهما اما منافاته للطلب
بعدم السعي ظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية
بانه لو كان صدور السعي البليغ عن الادنى ما يتيسر في من المعيشة الكفاف
قليل من المال لان ادنى ما يتيسر في من المعيشة قليل من المال لا مال كثير
لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشة لانه كان يبلغ ذلك
الناس من غير طلب لمصالحة الكل معي حيث قنعت بادنى ما تيسر ولكن
السعي للمجد المؤثل فطلب شريف يتنازع فيه ويضن بالمعيشة فلم يسعى
لمعيشي قليل من المال ولم يحصل له بلا طلب وسعي كثيرة المنازعة ولا يخفى
ان هذا المعنى هو المراد دون ما حمله عليه البيضاوي قوله اى لم اطلب العز
المجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها
في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو
فصل للاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنها فاتت قلت
ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى

وانتفاء صح

فيكون الطلب الاول هو عينه مستلزما لما
ويمكن دفع المنافاة صح

في تحصيل المال الا في معيشة قليل من المال ولم اطلب المجد والغزو وبما يتوهم متوهم ان سيبويه ليس بمجرد او في معيشة بل له وللمجد فاستدراك بجعل المجرد والمجد من الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا وارائك لانه ضيع ساعة اذا نالك **قوله** واذا تمام بفصله عن العامل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب فعلمه منه بقوله ومنها المبتدأ بخلاف عادته فهو الذي استدعى ثلثة ودون هذا ترك فيه الفصل **قوله** اي مفعول فعل او شبه فعل الاخذ الاخصر فمفعول عامل لم يسم فاعله والجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل كواضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يخص فهوم يخصص اللفظ منه بقسم منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اي فاعل النحو فلا تشكل بابنت الربيع البقل وذلك ان تقول المراد بمقوله واقيم مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج ابنت الربيع البقل لانه يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة **قوله** واقيم هو مقامه الف الضمير المستتر ليعود على مقامه فلا يتوهم عود المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصرح الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد فرمقام المعطوف المفعول الاقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل في الفاعل النحوي وقد عرفت ما به غنى عنه **قوله** الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو تاويل العلم الموزن بصيغة المستقبل هو بها وتنظيره للكل في عموم

موسى

موسى اي لكل ظالم عادل لما قبل وفيه ان الصيغة المستقبل بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل وكخوروج بعد لم يجز النقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد فرالتكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وهو فعل وبفعل صيغة المفعول ولما كان في غاية البعد لم يلتفت اليه الشارح والحق في اصطلاح بيان المصنف بقدر الامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المناخرين جوزوا ذلك **قوله** يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه اه فيتقض هذا زيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسناد تام فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما **قوله** ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان النصب فيه متوقع بالقلبية قبل الظرف ايضا متوقع بالظرفية فلا يتم بيانه فارق ويمكن بيانه بان ذاته يقتضي العلم به واما تعلم عليه بالنصب لقصدها **قوله** اي لزم المفعول له والمفعول معه لذلك مبني على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول مستدرك لان المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل

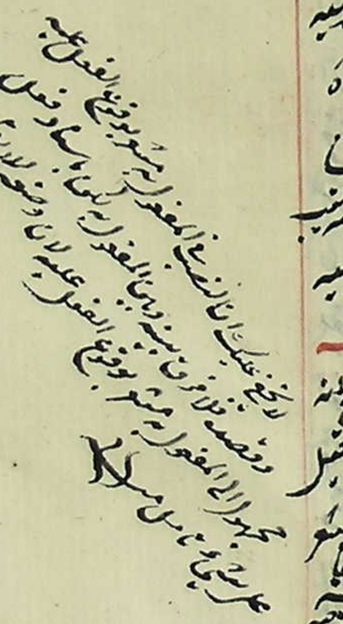

يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصرها بخلاف المفعول له فانه زائد

اي عطف المفرد على المفرد وانما قال الاولى لما انه الثاني من كلامه لو فرض عطف المفرد اولا فتدبر

ماسل

لذلك عمدة والاولى تغييره لذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون مما اشارة
الى واحد بعيد قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين والولية عند الكوفيين
وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لما نزل عليه القرآن بالنصب
وقراءة ابي جعفر مدني لينجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم كذلك
ليجزي المؤمنين وحمل التعين على الاولية اشد مناسبة لقولهم الجمع كيفما
وبيان هذا القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اول من الثاني
ثانيا اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بالحرف نحو مررت
انا والله شيئا لانه بادي الرأي انه شبيه بالفاعل التحقيقي
ان يقال حكما ان المفعول به قايم مقام الفاعل كذلك نيابة المفعول به قايم مقامه
في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للابقاع على الشيء فاذا
اسند الى غير المفعول به ادخ الفعل بضرب من التنبيه والتنزيل فمنع وجيد
المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب المنوب وهذا
يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر منقيا للمفعول بواسطة فجعل مع غيره على السواء
لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر ان يكون ذكر في قولهم ضرب
في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب
من التنزيل قوله وقاعدة وصف الضرب لكذا قاعدة الزمان المعين في
التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وقاعدة المكان المعين حيث قال
امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق
لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم العائدة له لان الفعل عليهما على ما قيل
وهذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعوله به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل
بان يقال ضرب شخص لكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم كوضرب

ح فمكان

في مكان قوله لان فيه معنى العاملية فينبغي ان يكون المفعول الاول
في باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ
منه الاوجه ان المراد ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل
ولذا جعل الرفع علم العاملية قوله للتلازم الواقع بينهما ولاشتباك احوالهما
حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا تكفل ببيان وجوب تأخير الخبر
وبالعكس بل وجوب العائد فر الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين
تعريف الخبر ليصح ان يجعل من مسائل امتهاشت قوله على ما هو الاصل فيهما
من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث
لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال صاحب المغارة بعد فر توجيه رفعه انه
خبر المرفوع بعده وتكلفوا في قايم الزيدان بان اصله قايمان الزيدان فوضعوا
الظاهر موضع المضمر وقالوا قايم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما
ثم اعادوا باعن التكرار فصار قايم الزيدان فما تكبوا ما ترى من التكلف مع بقاء
جعل المسند مبتدا وشبههم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتفيه فر كوه فر
بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيهما من قوله
اي الذي لم يوجد فيه عامل يقتضي اصلا يعني ان التجريد مقتضى مقتضاه وهو
سبق الوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد منزلة امكان الوجود منزلة
الوجود وحكما فرضيا فم البئر وصعد جسم العروض قلت تنبيه بملاحظة الاصل العامل
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الكلام عنه ومن فوائد هذا التنبيه ايضا
ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يورد السبب الكلي لا
الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر
لما قيل تنادبا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيدا لانه يصدق على زيد فرفاع

زيدا نه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسندا اليه ومن قال المجرد عن العوامل قيل لانه
بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم
هذا تقييد بعيد ليس في الكلام مفيد والاوجه ان تعتبر تعميم التجريد اي المجرد
لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه او
يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الكلام المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
من حيث هو كذلك وحينئذ فيخرج نحو زيد قائم من حيث انه مجرد وليس مسندا اليه بل مضافا اليه حلما
فتدبر قوله واما في قسمي المبتداء اي الثاني فسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء
مشترك لفظي بين هذا وبين المفهوم من وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج
فيه هذان القسمان فقول المصنف وعن المبتداء بالمعنى الثاني لكان اظهر واجيد
لانقول وليس بعيد المبتداء المفهوم المجرد وبينهما قلت هذا لا ينفع
يتعين المعنى ولا يفيد مما وضع له اللفظ والام يوجد مشترك اصلا فتامل انتهى
لخلو ان المبتداء لا يخلوا عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كلا منهما
ما وضع لهما المبتداء فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو دون
الجمع فهام بات لشيء فقد بعد قوله ومما احتتر زعنه بقوله مسندا اليه جميع
الاسماء المتعددة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال
خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون
لفظيا للشارح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احتتر زعنه بقوله المجرد عن العوامل
اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي او الاستفهام الاخصة الخ مثل
لهل قولك بعد حرف النفي او الاستفهام والاخصة منه الخ مثل لهما وغيره وهل وكلمات
الاستفهام مثال الغيره ما قال الخ ونعم ما قال غيره ما شوق على زمن قد مضى

بالهم

بالهم والحزن قوله كهل وما دام فخوس ضارب زيد وما قاعد زيد على ان يكون
من ما وما معمولين قوله ومن سيبويه جواز الابتداء الى قوله وذلك حسنا
وكان المصرح يعترف به فلذا او للرد على من جعله اسما كاذا الاخوال مبتداءات اتت
بضمير الفعل الدال على حصر المبتداء في الخبر فانه قد يأتي كذلك كما صرح به الشارح
التلخيص وقد سبح قوله وعليه قول الشاعر فجر الى قوله وما قاعد فيه نصب لانه مضارع كون
قاعد اسم التفضيل اسما طاهرا في مسئلة الكحل فمعناه كون نحن منكم خيرا لغيبة المحذوف
تقديره فخيرة منكم نحن عند الناس فلما حذف فسد قولنا منكم والوضع ما ذكر يصح
اخبر نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة
لان خبر ليس مطابقا للمفرد فافهم وبعد ورد انتقاض القاعدة بقولنا اخبر منكم
عند الناس انا قوله رافعة لظاهرا وما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ
كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معنى الاصطلاحي بالغلبة من غيبة ورقة
لا يحسن حمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف
لانه بقي صفة نكرة رافعة ضميرا مستترا راجعا الى الفاعل في صورة النزاع كضارب
وكرم زيدا اذا اعمل كرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف قائم ابوه
زيد فان قائم غير زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بالاسناد
غيرها صالحا لان يكون مبتداء وهو مع بعده يشكل بقائم زيد فانه غير صالح
لان يكون مبتداء وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام لا يجوز
اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتداء قرر العمل
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام منبئة على ضميه طابقت
ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر امران
ولا يخفى ان الاوضح الاخصة فان كان مفردا اي المرفوع لا داعي الى ما ذكر في المتن

ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن الهتي فانه مطابق للمفرد وتقديما
لكونه مبتداء والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتداء ويشكل ايضا قايم
رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يختص به ويشكل ايضا
بقولنا طالعة الشمس فانها مطابق المفرد مع تقديمها لكونها مبتداء اذ لو كان خبرا
لوجب طالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتداء ينبغي
ان لا يجوز اقايم زيد فانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما
في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يتحقق
احتمال كونه مبتداء بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتداء فليس
المقصود التباسا شديدا بخلاف اقايم زيد فان الفاعل يشتمل على كون قايم
مبتداء على خلاف الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل والاخير
المقصود وبسبب كون خلافه اضعف كان الاعتناء فيجوز الامران اقول الاضرورة
في تقديم الخبر في زيد قام حتى يترتب الالتباس لاجل هذا في اقايم زيد يجب تقديم
قايم به لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب
تقديمه لا تقول الضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام
بخلاف زيدا قايم فتامل قوله اي الاسم المجرد اه قيد بالاسم لان حقيقة
يخرج عنه بعض الفعل الماضي نحو ضرب فان ادغام من الاسم حقيقة او حكما دخل
فيه الخبر الجملة لانها تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب ويصح
بان تعريف الخبر ليس مما للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاسم وعند
محققي النحاة الجملة على صراحتها خبر من غير تاويل بمفرد فيناء كلام الشارح
عليه ثم يجب ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صح به في الفعل
المضارع وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل

واسم

واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على الضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يخفى عليه على تقدير الاسم التقدير
المذكور ولا يخفى ان المرفوع هو احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليتعرف تعريفه به
سر ور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي
بالوقوع به الاسناد ويشكل كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي ليس
فاعله الى مصدره على طريقة قصد جبل بين العبير والتمر وان وليس كذلك
بل المسند اليه مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسببية اللفظ
بسبب اسناد والمعنى الا نحتاج ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فتقول اللفظ
مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية
قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى المبتداء والاقرب انه يرد
المسند الى المجرور او يجعل الضمير راجعا الى المجرور الاولى جعل الباء للملابسة اي
المجرد والمسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للفاعل اللفظي ابدا الا المجرد
كتب في الحاشية وكان النكتة في تعبيره العبارة ان الاسناد الى المسند اليه المذكور
في تعريف المبتداء وجح فيظهر بقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى ولا يخفى
عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى الباء وانما يندفع بانه قد علم
اليه في تعريف المبتداء فاعل المسند في تعريف الخبر متعلق المسند فاعله المسند فيه
فالنكتة ليس ذلك قوله وعلى تقدير يخرج به القسم الثاني ضمير به
راجع الى المسند به فيه يخرج الصفة التي خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها
لا محالة الى المبتداء واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة
التامة والنسبة تامة للصفة الى فاعلها لا الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله ضمير تعريف الفاعل بمعنى النسبة

الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه
او الى ضميره او الى متعلق ضميره وبهذا اندفع ما يقال ان تعريف الخبر بمضرب زيد
بمضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها فالفعل الا انه اجرى مجرى
الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله عما يجرد الاسم عن العوامل اللفظية
ليشمل ما سيجيء كحمائل القسم من المبتداء وسند الرسمي كحمائل القسم الاول
وهذا الابتداء بعينه عامل فرفع الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر على السواء الذي استفاد
من الرضي فلا يحسن عبارة شرح على ان يجرد الخبر الاسناد الرسمي عامل
فيه ويسمى الابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء مصادق على ما قام
بالخبر والتعريف الصحيح تجرد المبتداء عن العوامل اللفظية قوله لان المبتداء
ذات والخبر حال فما (اذا انما تتم لو لم يجعل الشخص خبرا وجيء ليقول
هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه علم اكثري فشمل هذا الدليل جار في الفاعل
فيلزم ان يجوز اصالة التقديم ورتبة العامل التقديم قلت نعم لان ما ينبغي
ان يجوز الفاعل تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المبتداء
عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل الداعي للعامل والداعي مقدم
على ما دعي اليه قوله جاز فرار زيد واختلفوا في صحة فرار زيد فمام زيد
يجوز والاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء فرحكم وقد جاء
مرا كما انه درج الميت ومنعه اخرون قوله وقد يجوز المبتداء نكرة
ولا يخفى ان المطلوب هو ان يجعل هذه قاعدة واصل المبتداء التقديم وقوله
واذا كان المبتداء على ما له صدر الكلام الى آخره مباحث التقديم والتاخير
واعلم ان بابه قدم بحيث تنكيه المبتداء وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم
ليجيء باب الاصل الثالث التقديم وتوقيف المبتداء وافراد الخبر او تثنيته على اصالته

العوامل

التعريف بابه او كلمة قد فرقصد وقد يجوز المبتداء نكرة وبنيه على اصالة الاخبار
افراد بقولهم والخبر قد يتعدد بجملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم
على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعدد بتسمية بالنظر اذ لا يندفع به الامكان
الجمع بناء خبر اصل التقديم من الاصلين الاخرين قوله اذا اختصت يوجبه
ما يقال الاخر الاوضح اذا اختصت بمثل وعبد مؤمن اه ويدفعه انه يوجب
التخصيص بما ذكر بخلاف عبارته فانها يوجبه قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فيقرب من المعرفة الى منافية للنكرة غالبا فلا يرد ان مزينة ادخل السوق
على ادخل سوق فرقة النكرة غير ظاهرة وحكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص فحد
يتقدم الا انه خصوا بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء قوله وحيث وصف
بالمؤمن آه قيل لا معنى لعدم صحة ان تقول خبر من ومن صحة حيوان ناطق
خبر من فرس بل صحة جسم خبر من حجر علت ما ذكر سنة النحوي لا لسنة ام الوجب
تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مساقة في الاسرار لدوي الابصار قوله
ومثل ذلك رجل فر الدار ام امراة ذو مما تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح
ان يقال رجل او يقال امراة فانه تخصص بعلم المخاطب بشونه فر الدار على وجه
الاحتمال فكانه قال رجل محتمل عندك انه فر الدار قوله فكانه قال اي من الامرين
آه اعتراض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والمانع التخصيص عند المخاطب وهو
مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه فر الدار وهو مستفهم
عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين فر الجواب واستفاد من الكلام ما ينفع به واعترض
ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ان رجل
فر الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في الوجه عدم العلم بالنسبة مع
جواز الوجه بالنظر الى عدم العلم قوله فكل واحد منهما آه الظاهر جعل الضمير راجعا

عندك سام

الى كل واحد منهما لكن جرادة رجل حمار يفصح عنه قول في الدار خبره ولك ان ترا
الظاهرة وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فالمعطوف المبتدأ مبتدأ
حكما قوله فان النكرة في نية اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل
فيها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما فلا اشكال انه في التعيين فلا يرد
ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق ههنا قوله وكذا الكل
نكرة اه هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين قدر الجراد اذا قتله
من احرم والمقصود انه يصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ
كثير في الفاعل قليل نحو علمت نفس قدمت واخرت بخلاف ما في خبر التمني
فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرها قوله بالبناء المعتاد فيه
محل البر صوت نالك وان نباحه على ما في الصحاح قوله قد يقع غير
قبيل بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهدأ اذا رأى الحبيب بل نباط
لانه يراه غير حسي ونباحه اذا رأى العدو ولا ضابطة به حتى يراد جنسا قوله
فيقدر وصف وقد يلتمس بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني
بعلم المعاني قلا تغفل فالمثال انما يجوز لتخصص بما يخصص الفاعل اذا استعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في صياح غير معتاد فالمثال للتخصص بالصفة قوله
وهذا مثل فيصح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى
التمثيلي فالتركيب مفيد وغير حاجة الى تخصيص المبتدأ قوله اعلم ان ما يذكر
آه ورد عليه انا قائم رجل كذلك ولكن ان يقيد زمان هذا الكلام بحيث لا يطرد
اعتبار ورد لا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص بتقدم الخبر الظرف قوله وهذا
هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى
يقع مبتدأ الخ يجوز قوله وقال بعض المحققين منهم اه عدل واما اشارة

الى ما ذكر

الى ما ذكر في تعيين سلام عليك والمقصود من الاشارة الى ما فيه من المناقشات
التي ذكرها الفاضل الهندي والايجاب التي نظمها فرهذا المقام فان رجع البه كان
المراد قوله قال بعض المحققين منهم من يعال الانتفاء بين كلام النحاة وما ذكر
بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدأ لا يعبر قرينة بالتعميم بين المقيد
منه الحكم على النكرة وغير ملحوظ المثلة فلما تخلف عند الفاعلة ليكون على بصيرة
ما في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف آه يرد عليه انه فلا يصح حصره المص
الكلام فيما هو اسمي او في معنى اسم قوله اراد ان بشيراء خبر المبتدأ هو الجمل
التي لها من الاعراب وحصره ما فيه سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وخبر اشرط
جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابعة لهذه الجملة لها محل من الاعراب
والجملة التي لا محل لها من الاعراب بها حصرت في سبع لان انشاءية وتسمى ابتدائية
طلبية اسمي الجملة التي صدرها مبتدأ او المعترضة والتفسيرية بخواشر او النحوي الذين
طلبوا اهل هذه الالسنة مسلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوي والمجاب بها القسم والواقعة
صلة اسم او حرف والتابعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ظهر او لو لا وكيفما وجازم
ولم يقترن بالفاء ولا باذا المفاجاة والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة
لما لا محل لها من الاعراب فليلق على ذكر منك ظهرت جملة حتى يفصل لك الممازجة
تفصيلا معينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة
عن الفعلية والاضافة فيه جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف وهذا استتر
فيه ضميره كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكره لانها سبقت غير مرة متصلا
بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة ولهذا اشتهر المستغنى والمأول به وقال الكفوي
لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا فصل حتى
قالوا معنى كان زيدا خاك كان زيدا خاك هو ولا فرق بين خبر كان

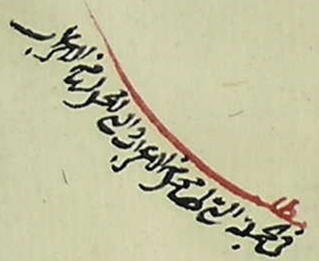

وخبر المبتداء وايجب بان خبر كان المقارنة بالزمان فهو منبه له بالفعل وقوله
فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد الا كثيرة مضاف لتعلق من عائد به طحا هو
الظاهر الا انه عمل بعض اللغات فركبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعد
من رعاية المعنى قوله كالام فرنعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل
وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر هنا صلح الوضعه موضع المضمر باعتبار
لام العهد فلا معنى لجعله قسما له قوله ووضع المظهر موضع المضمر جائز في عام
التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر
جائز عند البصريين بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله ولكون
الخبر نفس المبتداء الاولى عين المبتداء ليشتمل قولنا الانسان زيد قائم وعمرو
عمرو قاعد قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا وامانا غير الضمير فلكون الخبر
عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف
ولذا لام العهد افرع الحذف لامن بيان الرفض الاالى الضمير قوله لقيام
قرينة دالة على ان الحذف شايع لطما قام قرينة وليس كذلك بل حضر ذلك
بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة استئنافية يومن المبتداء فيها خبرا هم مبتداها
واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله الكلة
كتب في الحاشية الكرد وارده ستة وار مهذب انتهى وتقصيلان الكراشي عشر
وسعاد والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء كفي الرجل
منه الجار والمجرور المحذوف فيهما حال من ضمير بين فيلزم تقدم الحال على العامل
المعنوي فالاولى ان يقدر موخرا او ان قيل ذلك جائز في الحال الظرف
وفي الحاشية السمن منوان منه بهذا في المصباح صيغة منوان قوله وما وقع ظرفا
الى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان
والمكان

والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقون على المجموع فالتصريح على التصريح الآخر تغليبا للاكثر
فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عامين لا يوم منجدا فلا يقال زيد يوم
الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة وفي العجائب ما وقع لبعض فرهذا المقام حيث
نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا فيه بالعدم
اختصاص الزمان بجثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بقولنا الزمان
ظريف يفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث شرا لخريف ولا يخفى ان الزمان
الخريفي قبل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل قوله
فالاكثر في النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة في البصريين لكان
المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فقد يجعل خلافا للكوفيين فالظاهر ان الناظم
بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار
ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المجرور في مضاف من المبتداء اي حكم الاكثر انه
مقدر بجملة لكان اخف قوله اي ما وقع بجملة اول التقدير بالتامل بمرة الناظم بل
والصواب عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بيوم مقدرا
مع انه ليس بمعتبر بل مذكور وحينئذ فجملة من مطاح الانظار وذكر وافيه بالجواب
بعض عن الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الاطلاق يقال
قدرت هذا بذاك اي الحقيقة به اي الحق بالجملة ومجعون من جملتها
ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب
الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند الاكثر ويعود
عند الاول قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل العام كالحصول واللون الا نادرا
حتى عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحذف بعض المتاخرين

انه قد يكون في الاخبار اذا اتى ق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه
مستقرا فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا
قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان
الخبر فيه جملة بسواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه فرا حاصل ابوه وما حصل ابوه
وهي جملة ان قوله ان الظرف لابد له من متعلق قبل التفتازاني على ذلك
وفيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف فرزيد فرالدار هو زيد ولا حاجة
الى مر آخر نعم اذا قلت الظرف يلزم ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او كونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله اي على وجه صدر الكلام وهو
معنى يعم الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة
كانه لم يذهب غيره لئلا ينقض بما بعي سيبويه فمن قال بل غيره سيبويه فقد غفل
قوله للكونه معرفة ولكون ما نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع
سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن بمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون
ما نكرة وكانه اشار الى هذا المنع حيث قال فان معناه هذا ابوك ام ذاك
ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن فرقه بهذا تعقب سيبويه خفاء وجهه
وصحة اجازة سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افضل التفضيل كجملة
وقعت في صفة لخوضربت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا ملتبسين لتوافقهما
به عن قوله او كانا معرفتين ليكف الا انه اهرب عن الحمل على الغالب وفرضه
التعريف فالمراد الغالبي في صحة الوقوع مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا اي صورة
فخرج بقوله قام ابوه فرزيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قائما لان الخبر
ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيدا قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة
الى اخراجه الا ان يقيد له بمعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له

قوله

قوله اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور وليس بجيد لما مر مفيدا بقوله فرهذه الصور
والا لكان القيد لغوا لاعتبار الشرط فيه فينبغي ان يحمل عبارته اشارة الى ان
الخبر في هذه الشرطة متعددة قوله او بالبدل عن الفعل اذا كان مثنى او مجموعا
قيل وجوب التقديم في هذه الصور محتلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم
الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي
فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي
قلت يقتضي صدر الكلام ما يغير معنى الجملة فرزيد لا قائم لا يغير حرف
النفي معنى الجملة فافهم قوله المقدر في جملة وجملة ما بعده قوله او كان
الخبر بمقدمه احتراز عن كون الخبر بتأخير منحصر المكونه مبتدأ نحو زيد قام فانه
زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخير قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله
اي المتعلق الخبر التابع له لم يقل المضاف والخبر والخبر ولم يقيد الشارح المتعلق
بالجار بالشبيه مثل قرين لطل رجل صنعة والاحضر الاوضح ان يقول اي المتعلق
الخبر الذي يمنع تقديمه عليه واي اراد بالمتعلق مثل تعلق الجار بالكل دون
تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدأ
في مثال على انه عمدة متوغل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد بتعلق
الخبر بالكل دون المعمول بالعامل بسهل مثل قرين لطل رجل صنعة والفضل
للمتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المأول بالمفرد مبتدأ ولما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ
اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر حقيقة لكن
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح

كلام المص اصلح الله شانه وظن تقول كلام المص على ظاهره او قولنا غير في
خبره المتحقق عن معنى ان لان عندى انك قايم فرق ذيل عندى تحقق
قيامك والتحقيق معنى التحقيق الذى هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعدا ما
انك حاج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتداء
نحو ما انك حاج ولولا انك حاج وخرجت فاذا ان السبب حاضر التخصيص
بعد اما من صيغ العطف ﻫ اى تقديم الخبر على المبتداء فرجميع هذه الصور
فان قلت ان المعنى على ما ذكرته لكان الشرط ما خرقتا فرالجزاء قلت لم
يرد بيان المعنى بل اراد تكثير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد
من هذه الصورة فالاولى فرجعل من هذه الصور ﻫ وقد يتعدد الخبر من غير تعدد
المخبر عنه فيلوح قيده بقوله فقد يتعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثيرا ومنه
قايم عمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيلوح المعنى وقد يتعدد الخبر فر
كلام واحد لانه ايضا كثيرا ما يقال زيد ابو قايم فانه تعدد الخبر فر هذا الكلام الواحد
ومن قال قد للتقليل او التحقيق رد اللفظ بين المعنى الحقيقى والمجازى ومن غيره صارف
من الحقيقة ﻫ وفى هذه الصورة ترك العطف اولى هذا اذا لم يتم فيما اذا لم يتعدد
المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه يجوز للعطف واجب لانه يجمع المتعدد فر هذه
الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا
لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فيهما عالم وجاهل فر تقدير هما جاعل
عالم ورجل جاهل ﻫ فانهما خبر واحد فر الحقيقة لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيلوح الخبر المشتق
خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذا ان حلوان حامضان قلت اعتبر
ان كل منهما ضمير استحق المجموع كما اجرى على كل اعراب استحق المجموع ﻫ

ولا تتعدد ان

ولا تتعدد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم
بامتناع تعدد الفاعل ﻫ وهو سببية الاول للثانى او للحكم به هذا ما ذهب اليه
جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضى ان معناه لزوم الثانى للاول ولا حاجة
الى التكلف فراداح وما لكم من نعمة فمن الله فر الفاعدة ﻫ فلا يرد عليه
اى على هذا الاصل هذا المثال اى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم
بتعدد الفاعل للكثرة وتوجيه الرد على ما قالوا ان يكون النعمة معلم بسبب سببا
للنعمة فر الفاعدة ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالعوض لكان سببا الظهور تضمنه معنى
الشرط فوقوع الفجائية فى هذا الاشكال غفلة من سهولة حل الاشكال
على قاعدة الاغنياء ان ﻫ شبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم
للشرط اذ لا قاعدة له سواها بخلاف فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء
القاعدة بدون قصدها فلذا افتقر فى الصحة الى دخول على الجزاء او لزومه فر الجزاء
ومن لم ينبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء مهما كون المبتدأ خلافا للشرط
غير غوى بين ﻫ الاسم الموصول بفعل ماضى ان كان باقيا على معناه او غيره على خلاف
الشرط فانه لا يجوز الا استقبالا فى المعنى والاول منا قيل والشرط لا يجوز
ظرفا ايضا قيل لا يخصه هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذى دخل عليه ما والمبتدأ
الذى يجوز احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى
منه العجب فان دخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط فر الفاء وليست مصححة ليتخلفها
ولا نقض بل الاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعل معنى ﻫ
والنكرة الموصوفة بهما اى باحدهما فالاولى به با فراد الضمير ﻫ ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء مهما زائدة اذ المبتدأ
المتضمن بمعنى الشرط يجب ان تقيد العموم لتصح الشرطية ورد بان الشيخ الرضى

صح بان ذلك لا يجب ويجب ان معنى الشرط ها منتفية اذ لا سببية للفراش بنفسه
الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتيني آه فيتأتى
صفة رجل منتفية فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف
لان الوصف انما يجوز اذا اضيف اليه كل لان الكل يعلى بالاخبار على المتبع لكلا مهما
قلت المراد بالموصوفية الموصوفة معنى الا لفظا والكل المحيط الافراد الموصوف
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء هم قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يجوز
الاخبار به فلا يرد ان الجزاء قد يجوز افراده بانه يشكل بالاستفهام عن الجملة
الشرطية فانه مقصد كثير الوقوع وان فيما بين الناس يجوز ان يجوز بعضهم
يجوزانا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يمكن ان يدفع بانه لم يقع نزاع
الاستفهام وحرف الشرط فاقد الصدارة ويدفعه الحاجة بان يقال اهل يتحقق
ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود ويجب عليه ايضا ان وجه المنع فاقد
ليت ولعل لو كان لو نهاية تبين للخبرية لوجب ان يمنع باب كان وعلمت
فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة
الشرط الذى تضمنه المبتدأ بضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذى
هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدأ بضعف مقتضيه وحيث كان
القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره فى المعنى كالعدم
وعدم منع ان المفتوحة لما مر فيها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان
فى التسهيل ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق فى ليت ولعل لذا الاختلاف
على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة واما المنع او الاختلاف فى غيرها فمن
باب القياس هذا فظاهر وجه لعل تخصيص دفع من الملصه فى هذا المقام قوله
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها بيد ان ببيان

المانع

المانع بالاتفاق فتقطل ليبين الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيانه
غير الحروف المشبهة بها انه سيقول واما خبر المبتدأ فلم يبين حاله
بها لا وقع المذكور فيما بعد المتعلم فى اللفظ قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه كما يصير الكلام بذكر المحمول هو احتمال كون المخصوص خبر مبتدأ
محذوف مما لا يفيد به بل بتعين كونه مبتدأ وما خبره قلت فيكون المقطوع
من مواضع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره موضعه فينتقض به بيان
وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف يتبين
عن الانتقاد به بل العذر فى عدم ذكره مما فى مواضعه ان الاول فى كثيرهم
من مبينات بحيث اللغة والثانى من مبينات بحث اضافى الى آخر الكلام
قوله اى المبتدأ المحذوف وجعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر جعله
مثالا لحذف المبتدأ على الاول فى الكلام حذف مضاف اى كمبتدأ المستهل
وعلى الثانى حذف مضاف اى كحذف مبتدأ قول المستهل فحكمه لتعليل
الحذف ترك الظاهر فتقوله مثل المبتدأ المحذوف فى قول المستهل بيان
للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله والمبصه للهلال القمر الى ثلثه
ليال هلال وبعد القمر كذا قيل لكن فى القاموس غرة القمر للبيضين او
الى ثلث او الى سبع وللبيضين من آخر شهر ست وعشرين من وسبع وعشرين
وغيره ذلك فحرر والمراد بالمستهل المكتاهل بحذف فى كتب اللغة المستهل
بمعنى مبصه الهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يتولد وفى القاموس استهل
الصبى رفع صوته بالبكاء وكذا اطل منكلى رفع صوته او حضنا هذا فاستعير للمبصه
للهلال الرافع صوته وبعض الحواشى قبل الاستهلال ماء ولود بدن وتابك
كرون وطلاهما مستفيم هذا فحكمه اشار الى قول الشارح اشار الى استعمال

اللفظ المشترك في معنيه قوله لان مقصود قول الشارح المستهل فيما مضى
لاحتمال ان يكون مقصودة تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال
فالاولى ان يقال لعين من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف
لا يصرح الا بالمبتدأ قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة
ما استمر خلافه او ندر فقطعه غالبا للتعيين ان العادة من اي قسم وجبه
العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرأي من بين المقوم بهن الى الرؤية
مع كثرتهن من مظان الانكار وقوله لئلا يتوهم بنصب الهلال وجهه ان الغالب
فيما هو من الحكم الوقف عليه قبل الاصل فيما اخذ افرد بالذكر الوقف
قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الفصيحة
فليس مما نحن فيه لان فيها ان اذا اضاف مكان خبر ان السبع مكان
خبر في السبع ومنها انه مضاف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ
اي وجبت فوقت حين وجود السبع واما على المذهب الصحيح ان التقدير
حين في السبع واقفا فاذا اضاف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب
عند من اوجب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا
على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان
اذا معمول فاجاءت المقدر والتقدير حين فجاءت فوقت السبع
واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فرهذا التقدير ثم علامة الفاء اما
للعطف واما فاد الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التنازع يعني الزمنة
التي قالت فيه اي قبل ملازمته وقصر فيما التنازع اي فر شرط يقال
عليه الاتي فر خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى
لصرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي فر موضعه

منه

منه قال الشيخ قبل التنبيه الثالث بد هم وذلك ان تجعل ما مصدرية والمصدرية
حينيا فيوجب المعنى وجوبا ان وقت التنازع غير مذكور في فر موضعه وذلك في اربعة
ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر فر زيد فر الدار اي حصل او حاصل لان
تقدير الخبر لا فر لفظي لا يعد على المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فر الدار لكن الاولى
الاول المبتدأ الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره
عام المستثنى عن قوله مذ اذا كان الخبر عاما وكانه اختار تبعيتها على ان
تعيين النحاة الطائفة الاولى قاصر لابد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد
وزيف بان حذف الفعل لا يجوز واجيب من غيره مغفلا في الماضي بخلاف يرد
في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء الولا هي الرافعة ولا يخفى
انه لابد من القول بحذف مسند الكلام فح ان كان خبرا يلزم كون
المسند اليه معمول العامل بلفظه دون الخبر وثانيه ساطق مبتدأ كان
مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او ماولا به فان المشتق من المصدر
صورة ان لا يجوز مصدرا حقيقة فافهم منسوبا الى الفاعل يدخل
فيه نحو ضربا زيد عمرا قائما وقد استرط الرضي الاضافة الى احدهما
او كليهما نحو ظننا ربنا قائمين قوله وبعده حال ويجب فر هذه الحال الواو
اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شرحه سويعة ملتوتا او خطلت يلوح الامير
قائما قال الشيخ الرضي يجوز فر هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول
يلوح الامير قائم لان اذ الكلام لكان مجازا والمجاز يونس المجاز
فجعل الخبر مجازا فان قلت اذا رفع قائم فلا يجوز التركيب من مواقع
وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب
من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال فر هذا القسم

اخطب

رفع الحال على الخبرية بان يقول مفيدي اذا كان اوله مجازا طما افاده تعليه
الا ان يجوز الحكم مبنيا على اطراد الباب وجواز الشيخ وغيره جعل المصدر
من اخطب ما يكون الا لبيبة جنسا اي اخطب اذا غاث لكونه والمراد بالفعل
المضاف المصدر اعم من ان يبه بلا واسطة او بواسطة حرفي زيد احاصل
اذا كان قائما تقديرا اذا كان لتحصل للحال عامل سوى المصدر اذا المصدر
لا يجوز ان يجوز عاملا فيه طما استعرف ولا يجوز ان يجوز العامل
حاصلا لان ذي الحال (هو غير المصدر) فاعلا حاصل المصدر فلو جعل
حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف
من جواز الاضلاف له ان يكلف فرتقديرا اذا كان ولبقي بتقدير حاصل
قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلقات الظرف قوله ثم حذف
اذا مع شرطها العامل فر الحال وانه لصرفية خالية عن معنى الشرط طما
لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة ثم حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يشبت
فر غير هذا المكان من العود الى عن طاهر معنى كان الناقصة الى معنى اقامة
ومن قيام الحال (مقام الظرف فلكذا كتب فر الحاشية ولا يخفى عليك انه الواجب
مع الجمل المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها المشر
من ان يحصر فر غير هذا المقام مع العلم بالقصة ووجه جعل كان تامة
انهم لم يجدوا ابدا من حصول المنصوب بعد المصدر حالا ينظر وجه لزوم
مقارنته ولزوم الموافقة اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة
لكان خبرا جائز التعريف غير حاصل للزوم الواو اذ لا بد حينئذ الواو فر خبر
كان لتشبيهها بالحال ولا يلزم ما ذكره من التوجيه الحالي عن التكلف
ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل معنوي وبالنظر الى
المفعول

الى المفعول بمعنى اخذ ان صدور الضرب ووقوعه لا يعقل التغيير عنهما بالملابسة
قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لوقال لحذف العامل
وذو الحال مرة واحدة طما في ارشاد مهد بالكان اكثر اشراحه التكلف
قوله ثم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الخبر المعرف
اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه وفعا للتناقض جميع بلا فرق وهو مؤكد
وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافة الى المعرفة حتى تتعرف
قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا نهم لم يجوزوا حذف المصدر
مع بقاء معموله لانه لحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول
مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عموم صحة تأكيده
المعنوي والوصفية يقال وجه استفادة الحصر من غيره تقدير الخبر غير ظاهر قوله
وتالتها طل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي
حذف الخبر مهما غالبا وجعل اللوفيون الواو بمعنى مع خبرا فارضي عن حكم
منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وصنعته
كتب في الحاشية الصنعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع
وههنا كناية عن مضيعها مصحفها اعني الصيعة انتهى ولكانهم استعاروا
صيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني ومن مثل هذا التركيب يسئل
مشهور وهو ان ضمير صنعته لا يصح ان يعود الى طل ولا الى رجل وفاقا
طما ان طل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة
يعود بطل اعتبار اكل رجل ما في طل رجل فكانه قيل زيد وصيعة وعمرو
صيعة وهكذا قوله اي طل رجل مقدرا مع صنعته لم يقدر طل رجل وصنعته
مقدرا لئلا يكون محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فصح الحكم بيانه قوله واقيم

المعطوف فرموصفه لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر
بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال المعطوف
على ضميره هو فاعل الخبر اى كل رجل تقدر ان هو صفته محذوف المؤكد مع المؤكد
وهو جائز ومعنى كلاهما كل مبتدا عطف عليه بالواو ومعنى مع انه عطف
عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله يجوز متمما
يعنى متنفيا الذى يكمل مسندا فيه بحيث ينبادر من سماعه انه ذكر للافصاح به ليجوز قرينة
على حذف الخبر الذى هو قوله والتعمد والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الخ قال القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح القسم وقيل ومنه
لعمرك قوله اى من المرفوعات خبران واخواتها بنية علم ان ذكر الخبر انما ليس لانه
فرع المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدا اى حذف خبره بقوله
هو المسند جملة مستأنفة لانه تنطف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه
وليس هذا وضعا لغويا بل هو استعمال الفقهاء قال الله تعالى فعلى واعلم انه لغة احدها
وانما قال المص خبران ولم يقل ومنها خبر ان مقدما للبيان وعبه يحتمل المذهب
الاصح ومذهب الكوفى وهذا من زيادتى قوله احد من الحروف ذا لفظ الاحد
لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف فى المحدود
اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة
بالفعل هو المسند بعد دخول قوله عليها اى على المسند وشيئ ولا يخفى عليك انه المفهوم
من العبارة دخول من الحروف على المسند اليه بخبر وشيئ آخر وان كان صحيحا
فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه لا وكر الاحتضار على ما هو المتبادر قوله المراد بهذا
الحروف كانه معنى خوفى لعدم دخول والمتبادر من حروف النفى الخ دخول الابرات ايز
لفظى لان نفى النفى نفى فالتقسيم خلاف الظاهر مع ذلك مضر لانه يدخل فى التعريف

المسند الذى

المسند الذى دخل عليه ان المحققة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند اليه
لاشارات اشر معنوى هو الشأن كما يذكر للنسبة المتحققة بهما مع انها خبر المبتدا لا خبران
الا ان ينطف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا وحينئذ بقوله معنى ما يسلمها قوله
فان يقوم مهما من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا
فلا حاجة وجه لتقييده بالجنبية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعنى ان الجواب
السابق يغنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر
من المسند المسند المطلوب لا المسند الى اسمائها هذه الحروف فلا يتم اذا كان ما يحمل
عليه الموصول معنى مبتدا راجع اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرت اليه قوله
ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه
ولا خفاء فى هجنته فلا يبقى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل
المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك
يلزم خروج قائم فى زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى ضمير فاعل لا الى اسم
ان يتوقف معرفة خبران على اسمه المنطوى اقتصار اطويلا قوله فيحتاج الى
تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان
يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مستتر بقوله واعمره كما هو خبر المبتدا
كما ان الخبر الجملة للمبتدا بينا بعد ذلك تعريف مختص بالخبر المفرد قوله
مثل قائم فان زيدا قائم منبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد
منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله لا الصحة ان يقول
الى كل واحد الى رجل ووجهه انه كما ان كل رجل نائب عن اسمائه كثيرة ضمير نائب
عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما فكل رجل فكانه قيل زيد وضمنه
وعمرو ضمنه وهذا قوله كل رجل مقرون مع ضمنه كل يعود كل رجل

والمراد ان اخره كاخره لاخفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان يجب
تعرف ان اى خبر صحيح واى خبر فاسد وما ذكره الشارح تلطف على انه بعد
ما فيه قوله واخره كاخر الخبر المبتدا بان اخره كاخره فراقامه من اقسام الخبر فوقت
بعض الاستثناآت وينبغى ان يقول الا فى تضمنه استفهاما وفى قوله حملة انشائية
كخوان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه وحما لم يذكره عدم صحة
دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يتلفت لسبق
ذكره وقوله ان من اباك اسيء ادب على غير مذهب سيبويه من ان فى مثل ابوك
خبرا مقدما لا مبتدا على المص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا فى تقدمه اى فى تقديم
خبر ان فان حكمه تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب
وبهذا اتضح فساد ما قيل حق البناء الاخر التقدم لان التقدم قد يشترك
لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه كيف ما كان قوله الا اذا كان ظرفا
ظرفا فيه انه يلزم انه يجوز حكمه حكم خبر المبتدا فى التقدم اذا كان ظرفا
مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه
كخوان زيدا فى الدار خان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له
صدر الكلام فى غير باب ان قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث
لان ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز
فليس حكمه الا جواز التقدم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا الكائنة
لنفى الجنس المعرف باللام مثيلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب
الى النحو صفر والمشهور فى امثاله تقدير النكرة احتراز عن حذف الموصول
مع الصلة فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا الكائنة لنفى الجنس على جعل
كائنة حالا من لا نبأ وليها بالمفعول بمعنى الفعل المشتق من اضافة الجزء

لها

لها اى ضربت غلام كلمة لا نبأ وليها بالمفعول بمعنى الفعل المشتق من اضافة الجزء
جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها جادة لاولى الالباب قوله
اى نفى صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
فيه ان لا رجل يتقدر به لا رجل موجود لنفى النفى نفس الرجل لا لنفى صفة
والوجود وان كان صفة للشئ اذ النفى من الشئ يقال نفى الشئ ولا يقال
صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا نفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير
الوجود فلا طما جوز لنفى صفة الجنس جوز لنفى الجنس فلو حمل قولهم
لا لنفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس ثم التسمية فيما هو لنفى الوجود فلو
حمل على نفى على نفى الجنس ثم فيما هو لنفى صفة الجنس فلا بد من التسمية
لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى
صرفها عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت فى جبران من الدخول لا بر اث
اثر لفظا او معنى ففى قوله فلا بد نظر لما عرفت لظهور اثر معنوى
فى نصب قوله وجعل فى الدار صفة قال المص المثال الحسن لجوزه واضافه غير محتمل
لانه لا يضاف فحقه ان يستغنى من الايضاح وحما ان فى الدار فى الرجل
فى الدار يحتمل امر بجوزه صفة لرجل يحتمل ذلك فى الاغلام رجل لذلك عدل
من جزئى المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفة بهذا قال المص واعتمد من علله
بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على الظاهر يعنى ان رفع صفة المنصوب
المنصوب خلاف الظاهر فالاحسن الظاهر لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية
وبهذا يحمى الوصف المثال حسنه قوله لا تقييد بالظرف يعنى من غير سماعية وبريد
بجواز الحال وجه نصبه لان الظرافة لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى
ان لا يتجاوز عن المثال ويقال الاحسن تقييد النصافة بغير الدار لانها لا تقبل

هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين مذهبي الصفتين ايضا غيبة
مقول المعهود فرمثله نفر خصوص فرالدار عن الغلام الموصوف بالضرافة ﷺ
وليكون مثالا للنوعي ضربا وليكون مثالا للخبر المتعدد وقانه اجوع الرالايضاح
فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اسمى ﷺ وحذف خبر لاهنه حذف
قرينة امصدر الفعل والمشتهر فرمثله بقدير الزمان وهو القيام يقوله وبنو تميم لا يشتونه
اصلا ﷺ لدلالة النفي عليه يقال ان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة
خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع
الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود فرنفسه
وهو بين شيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود فرنفسه فظهر ان المتبادر من الوجود
الوجود فرنفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود فرنفسه ﷺ ارلا آله موجود
الا الله جعل الزجري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب في
رسالته وحصول ما ذكره ان اصل الكلمة لا آله فحذف لا والا للحصر فالمسند اليه
هو الله تعالى والمسند هو الآلهة وهذا مما يتعجب فرتعقبه الاذكياء ويتعجبون من كلامه
هذا وانا اوضحه لك بغلام وخبره هو انه لو يقدر لا والا للكلمة انما قيل انما آله الله
لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة با
بالتقدير بدواع لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى ﷺ انتفى الاصل
والحال فلا يحتاج الى التقدير خبر زيد القيام لجوز اسم فعل واسم الفعل لا يجوز
على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل الازم لا ينصب بعده
وان لم يلتفت الشارح العريز بقيه لانه يجوز ان يجوز نائبة لا تنفي الجنسية لا
يا مناب او عود يجوز فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ﷺ
وتقدير بقدير ين يجعلون ما نافية خبر فرمثل الرجل قايم برفع قايم على الصفة اذا

ثبت

اذا ثبت في لغة بني تميم لاغلام رجل قايم برفع قايم فلا يكون لانكار النحاة اياه
في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قايم خبر الان البحث ليس وصفة الموجب
والانكار انما يتأتى لو اللغة موافقة لمثل لاغلام رجل قايم بنصب قايم ولهذا قال الاندلسي
من ان هذا النقل وحكى انه يجب اثباته انتفى اذا لم يعلم قرينة واما اذا علمت فعند بني
تميم يجب الحذف وعند الجمهور يجوز هذا فنقول معنى الكلام الممتنع كثيرة القيام قرينة
الا انه لم يتضح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرة اما
لا يصح به هذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى
وقوله وقد يحذفان مع بقاء الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فرجزه اودى
خبر المبتدا، رعاية لمطابقة لفظ الخبر ومعناه فرالانتفاء ومع معنى قوله وبنو تميم انهم
لا يشتونه عند قيام قرينة ولو قيل دائما عند بني تميم لكان احصر ﷺ وبما عرفت
من معنى الدخول اندفع ما قيل عن القبول ﷺ اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة العدم
الى ما ولا لا تقول المستفاد من الاضافة عملها الاعم ليس فيثبت الحكم بالشذوذ على عملها الاعلى
عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعينا لما هو الواقع
ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا الجواب عن قوله رجوع الضمير الى التشبيه
لان التشبيه واقع غير مشكوك وانما المشكوك فرتشبيه انتفى لانه لا شذوذ
في نفيه ودخوله على المبتدا، والخبر ﷺ اذ قليل حمله على الشذوذ والاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال ﷺ فيقتضي على مورد السماع وهو
النكرة ومن قال هو السمع فبيانه محل ﷺ من صيد كتب في الحاشية الصيد وذا الاغراض
والسراح الزوال والضمير فرسيرانها للحرب اي من اغرض عن سنبان الحرب
فلا زوال عنها ﷺ لا يجوز ان لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي
الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا لان التكرار انما يجب فرالفعل سببها دون معمولها

بقي احتمالان يكون للايراج ثم قبل الاشتغال فجعل الاشتغال عبارة عن عدم المعارضة كما جعل الجعل
عين البدل فلا حاجة الى عدل واحتمال ان يكون عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف
مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هو المبني
مبني على الفعلة عما ذكر فرد تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا من حيث انه
علامة كون الاسم مفعولا فلا يتطرق تعريف المنصوبات بمررت مسلمات
ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله ضربي اي علامة كون الاسم مفعولا مع
قيد الخمسة فلا حاجة الى تقييد الاموالاربعة بالخمسة قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن به
بفعل لفائدة وتم المسند اليه ذلك الفعل وتعلق به لفظا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض
بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشتمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل وفيه نظر
لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتي فعل الضرب والتأديب والمبتدأ
في ضربته فانه يصح اطلاق المفعول عليهن جميع الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه اخر
لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول
ظهر على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ودفوعه عليه فانت تقول فعلت الضرب
وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع
الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا مخلاف المفاعيل
الاربع واما القول بتعلق الفعل بالفعل فيستلزم خدوعه واضح على طوله فانت
اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة
اطلاق المقيد حذت المفعول لتقييد وفر الظاهر وتغييره وفر التحقيق فان المفعول فيه

صمد

ضربة يقتضيه الصيغة والمفعول به حال عجنه متقيد بالاسناد الى به متغير لمعنى
المفعول لا تقيد لبس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد
قوله فلا يرد عليه مثل بات مؤدبا ولذا اضرب زيد ضربا على صيغة المجهول
انه فعل لمعنى انه قام الفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور
فلا حاجة مع هذا القسم الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل ضرب زيد ضربا لحاظ البعض بعض النظر قوله وانما زيد لفظ الاسم
ما ذكر في وجه زيادة الاسم واصح الاجوبة فيه انما الثاني تخصيص المفعول
المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواتها فلذا احتيج الى ما قيل ان
زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب زيد فان ضرب الثاني
ما فعل فاعل فعل مذكور وتخيجه عليه باحد امرين احدهما ما قيل ان ضرب الثاني
ليس فعل الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة معنى الاعيان
يجرون صفات المعاني المطابقة وثانيهما ما قيل انه لا ينفع لاخراج
زيد ضرب ضاربا بالوجه ان يقال زيادة الاسم منها وتركه في اخواتها
تتفق في البيان والشارح جعل الاسم محمودا في تعريفات اخواتها الكفاءة
مذكر في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل
المذكور شمل الملفوظ والمقدر والاسم لان الامر لا يعم الفعل بنفسه
كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد ولذا خرج ويل لك وانواع الضرب وقعت اذا
الفه ضرب وقعت ليس لك ان يخرج بعد ضرب شديد فرقولك ضربة في ضرب شديد
وضربة في انواع الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله ما عمل فيه
انه اسم يدل على ما فعله ما عمل بحسب آلته بسبب مثلا ضربة باعتبار ضربت ضربة يدل على ان

الضرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل فخرج جميع المصادر ولا حاجة الى
جها
قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد
ولا الى قوله بمعناه لاخراج تأديبا فرضرت تأديبا انما هو لاخراج أفاعيل
وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضارب اسم ما فعله فاعل القائل بحسب
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورد
ذكرت اهنى فانه اهنى الا ترى ان التركيب الذى فيه فعل فاعل قوله
صفة ثابتة لا فعل لا يبعد ان يجوز متعلقا بمذكور قوله قوله على المراد
ان معنى الفعل شامل غلبة اشتمال الكل على الجزء عقب الشارح بما ذكر لان
الفعل اعم من الاسم الذى فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين
معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا
كان مصدرا والمراد باشتمال المعمل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل ما على قصد به من الافراد ليلا ينتقض بجو ضربت انواعا
فان ضرب مشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهوم مهما ان الضرب
المقصود منه عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب
غير الضرب اما لو كان فى التحقيق عينه فلا يخرج فعليت بالتحقيق الذى ينتفت
قوله للتأكيد ان لم يكن فرد مفهومه اندفع على ما يفهم من الفعل ان التأكيد العامل
باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو ضربت
ضربا وضربت وضربة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا
فى الزمان الماضى مفعولا مطلقا لتأكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه
يريد الدلالة على بعض الانواع فقط او فى ضمن الدلالة على جميع انواعه
لئلا يخرج نحو ضربت انواع جميع الضرب قوله والعدد ان دل عدد الفعل

لا عدد انواعه

لا عدد انواعه وبهذا امتاز الى عدد المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخص
قوله لانه دال على الماهية المغايرة عن الدلالة على التعدد والا لكان فرد مفهومه
زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يجاء المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة
هذا الحكم كله قد المعهودة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا شبهة فى جواز
مجيئه بغير لفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا شيئ والجمع اى
الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يجوز
بلفظه لان التأكيد المعنوى بالفاظ محفوظة واللفظى لا يجوز بغير لفظه ولا يبعد
ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله قعدت جلوسا هذا التركيب
انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام كما ذكره فى شرح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال
للمغاير بحسب الباب الصانع قوله وسيبويه يقدر له عاملا اى فيما عدا مثل
ضربته انواع الضارع سيبويه فرس ابنت الله بناقا دون مثل قعدت
جلوسا قوله خبر مقدم وهو من قبيل انواع الضرب وخبر اسم يتقصر محذوف
اخبره ولا يعتد فى التثنية والجمع والتأنيث وفى الصحاح قولهم فلان خير الرجال
وفلانة خير النساء قوله والجذع قطع الانف الاذن الخ فى الرضى كلمة
او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء بالذل وقبح الحال
قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا لخفاء انه لو كان معنى وجوب
الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا وجوب الحذف سماعا لانه لم يوجد
فى كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا
انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة لا فائدة له يعرف بها قوله فاجاب
بعضهم الصواب انه لا جواب لاعتراض لان طى مصدر اضيف الى الفاعل

والمفعول به اسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع
وحذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي
او لسبق نهي واجب ولا يذهب عليك ان الاولى في عبارة المصنف هو الجواب الاول قوله
مبتدأ اريد اثباته ولا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد
نفي داخل النفي انما قيد بنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يجوز
تابعة لموصوفين وقيل صفة نفي فالمقدر صفة بعد صفة اي نفي معنى نفي وما ذكره
الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف في الجواب انه صفة لقوله
نفي او معنى نفي بناء على ان واحدا من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة
واحدة منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يجوز خبرا عنه ومعنى بارجاع
ضمير معناه النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يجوز خبرا عنه
اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يجوز المصدر خبرا عنه بعدم قصد المتكلم
خبرية والمراد بالدخول صورة او معنى ليشتمل ما كان زيدا لا سير المعنى لا سير
سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه نفي
السير عن زيد كما في ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يجوز خبرا
عنه بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد
الا سير مع انه ليس بمحذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا
على الخبرية قيل فلا يجوز منصوبا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق
قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يجوز منصوبا مطلقا لانه معمول للعامل
المعنوي والمفعول المطلق لا يجوز كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل
بما حالك الا سير اشد بدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك الا
ان سيرا سير اشد بدا قوله او وقع مكررا او مكررا بالعطف على مثبتا

لكان

لكان احتمالا انه احتراز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله او قرر موضع الخبر
عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا لخبر لا نفي العبادة بتقدير هذا وكانه
جعل المضاف ضميرا ورفع راجعا الى المفعول مطلقا ورفع بعد اسم لا يجوز خبرا عنه انه
مما ذكر ضمنا لكنه يعيد ايضا والاحصر الواضح هو ان يقال ما وقع مثبتا الا او معناها
او مكررا بعد مبتدا ولا يجوز خبرا عنه قوله وانما جمع ايضا بطريق الاشارة الى ما
قرر الوقوع بعد اسم لا يجوز خبرا عنه فانه يقتضي ان يجمع بينهما فاعلم
ما وقع مضمون جملة لاشتمالها قرر الوقوع مضمون جملة قوله بينهما على ان
الاسم الواقع موقع الخبر افاد انه يجوز للتاكيد والنوع ولم ينبه الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يجوز بحيث يجب بتقدير عامل الا
كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يجوز
بحيث لا يجب كما قرر المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير السائل قبل الا ترانك
تشبه الا سير البريد قوله البريد معرب دو بريده وهو اسم بمعنى استبر اي
او علامة قطع الدواب ثم صار اسما لمعنى بيك قوله ومنها ما وقع
تفصيلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى ما قرره
وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى ما قرره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة
شبيهة بل القرينة فرحذف عامل المفعول المطلق لقلة لانه يتعين ان يجوز
بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا
الفاعل مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان
مناط الفائدة النسبة لا يقال عبارة وح تقول او المصدر المقيد بالحال
فيما اذا كان مناط الفائدة الحال اصبحت مع زيد مسرورا فانا نقول ان ينتفعه
او ينتفعك فان مضمون الجملة ههنا صيحة زيد فرد قيد السرور الاشارة

فاحفظه فانه من المواطن الدقيقة الجليلة قوله وبائه عوضه وعوض الشيء اثر
فاعله بواسطة بيان اثر الرح تقول الظان يجعل مثل فشد والوثاق فاما منا بعد واما
فداء مفعولا له منبئ عن تقدير العامل وانما افتقر الشارح على بيان مفهوم
القيود واعوض عن بيان احترازه المنبئة لغيره لان ما قبل ان مضمون الجملة
احترازي عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحبة او يغتنم اغتناء ثانيا لانه مضمون
المفرد وكلام لا محصل له لان صحبة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره
مضمون الجملة وكذا ما قيل انه متقدم بيانا للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال
وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا نوق له فتدبر
تستحيط فانه مزلة اقدام لم ينهض له قوله ونفصيل الاثر بيانا لنواحي المجملة
بهذا افسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف فرمثل فشد والوثاق
منا بعد فداء اي منا فداء او ثم فداء وكم بذكر المجملة لتشاوله قوله ومنها ما وقع
للتشبيه بلا جاء لان شبه به امير مر وعليه مررت بزيد فانه صوت مثل
صوت حمار فان المفعول المطلق هنا لتشبيه به بشيء للتشبيه به بشيء
فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان تشبيه شيء بالمفعول المطلق الحقيقي فرع تنزله
لاحمالة او بمعنى تشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاطلب التشبيه
سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال
ذكرناه او مشبها كما في قوله صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا انه يجب لزوما وجوب
حذف الموصوف فرمثله ولا بد من تصحيح الفعل قوله فمزيد صوت صوت حسن
مر دعليه اخوانه انه خارج من المفعول المطلق لان من القيود والاوجه ان يقال
القيود المذكور لتعيين محل الخلاف لانه فرمثل هذا انه كيف ذهب سبويه الى انه
لا حاجة الى التقدير العامل بل يبقى فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المص التصريح

بوجوب

بوجوب حذف العامل منه واما بنيا اي انه فخذ سبويه صوت حسن بدل او وصف
لصوت وقع صفة لجملة لشيء واحد منهما نظرا الى حال الموطئة واجاز الشيخ الرضي
جعل صوت تأكيد العفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى
انه احترز عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فانه الصوت صوت حمار
جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او تأويله
لمنكر هذا الخان منكرا اما اذا اعرف فرفعه لا يجوز بالموصوفية الا عند الخليل لانه
بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور الخبر يجوز العامل
المصدر المذكور لانه لا يصح تأويله ما ان مع الفعل وعمله فهذا التأويل وانما لم
يجز لان ان مع الفعل حروف وهو فرد هذا المقام مقطوع به قوله صراخ
قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل
غيره فرمقابلة وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة فغير فرفوع
على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول خلاف ما هو الظاهر وقوله لها صفة اخر محتمل او لا
محتمل ثانيا لها غيره وقيل غيره منصوب بمفعول الاحتمال او المحتمل مصدر وهذا
خلاف الرواية المشهورة قوله اما عشرة فما عشرة فانا ينبغي ان يكون خلاف سبويه
فرالقسم السابق جاريا فيه وفي ما بعده قوله وسمي هذا النوع من المفعول المطلق
التسمية من مباحث النحاة وفرد هذا القسم وشبهه فالاولى ان يكون تسمية على صيغة
المتكلم مع الغير ويجوز بصيغة المتكلم كناية عن المتأخرين قوله ما وقع مضمونه
جملة لها غيره اخرج ما وقع مضمونه مفردا سواء كان له احتمال غير بخروج
الفرفقر او لم يكن كخونه بت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص اي يعني لان
معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث محتمل
جملة وقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد تسمية بالاسم بمعناه

ونحن نقول المناسب بالنفس ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ الا تبقى
في الدلالة على ما دل عليه بقوته فالوجه انه يقال المحتاج الى التأويل خلافه
تأكيد النفس ووجه انه يؤكد حكمه كأنها عينه لتغيرها للدلالة على ما تتعلق المصدر
للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره
وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم تشارك في التعلق للدلالة على ما تعلق
للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يجوز المراد انه تأكيد لاحد غيره هذا ما اختاره
المص وارد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله على هذا ينبغي
اه وفيه انه بعد ليس حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاحد نقيه لتكرر وتقرر
ومع ذلك تأكيد اوفى غير حسن التقابل يجوز عرجا لوسمي الاول تأكيد الغير
قوله ومنها ما وقع مثنى او على صيغة التثنية وان لم يبن للتثنية فيه
رد على من قال المراد ما يجوز مثنى للتأثير واشارة الى ان المراد به عم
مما يجوز للتثنية او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد
ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا يدار ينقال
مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربة فالوجه
انه تقييد الاضافة بكونه لا يثنى النوع وقد صرح بهذا القيد الشيخ الرضي
وفرع المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد يتكلف اذ المتبادر
تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يقيد ظاهرا باشتراط
كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يجوز
فرب بالمكان فان قلت هل يتعين الاستغناء عن الحذف الذي لا يترتب
الا للاحتياج اليه قلت لعله اخرج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا
في القاموس الترب اقام طلب ومنه لبيك اي انا مقيم على ما عنك بالبا

بعد

بعد الباب او معنا وقصدا وانما هي لك من قولهم وارى تتد ارا رايتها
او معنا ها محبتي لك من قولهم امراة بينة الرجحة لزوجها او معنا اختلاص لك من قولهم
جب لسانك خالصا قوله فحذف الفعل ليشرع المخاطب في سماع التلبية
فيأمر نسبة عنه وقيل ينزع المتكلم عن المتكلم نسبة فيشرع لسماع المأمور به
الاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اسعودا
جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعنى
قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به تعلق به يعني ان الباء
اما للتعدية فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق وهو
خفي عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر
اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفا بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا
عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المجاز فان المفعول به في قولنا زيدا
او قلت زيدا قائم ليس اسما ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في
تعريف المفعول المطلق او تغنا فنه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة
البناء وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم في نسبة اللفظ
باسم معناه المطابقي لا يقال قد يجوز المفعول به والا على ما وقع عليه الفعل
تضمنا كما اذا تضمن معنى استفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام
والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عد اسما ولم يعتبر دلالته على معنى غير مستقل وقد صرح به
ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكن النحاة يجعلون
زيدا فانه يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت

عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر له وقع آخر وهو انه لو قال الفعل
لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيخرج عليه بنحو مر اسناد الوقوع المختار وكذا قوله الاقتضاء
بالفعل الاصطلاحي فيخرج شبه الفعل قوله تعلق الفعل بنحو علم انه علم ان زيدا
الفعل هنا ليس من قبيل الاقتضاء بما هو الاصل فر نظاهر لكن ينبغي ان يعلم
ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه فر خبر ان وكون الفعل
مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقدم الدال
على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقدم للتخصيص لا لاهتمام
قوله او مر زيدا مكة او ان يزيد مكة قوله لتخصيصها بالذكر يعني ان تخصيص الحكم بهم على
ان العدد لا يفيد الحصر فانه قد ثبت بما فائدة ذكر غير ذلك المنطوق
عند السامع ولا ينافي شيئا لكن ينبغي ان يحمل الكلام على ما ذكرناه
على طريقة المصنف فر عبارته مما يقتضي ان يجعل الاولوية قوله لوجوب
الحذف فر باب الاشتغال كتب قدس سره فر الحاشية نحو اخاك اخاك ان الزمه
او نحو الحمد لله الحميد ونحو ان زيدا الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قوله ونحو امرأ القيس ومعاذ الله على الفوارس من المراء او قصة البيد والنقب
عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانت هو اخبرا
بكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة
التفتازاني فر المطول من ان التمييز لانه من حيث انه قران لا يصح فيه وجه
اخر فمتى يجب منه لانه هذا الاعتبار لا يعود بنفي الحذف الجائز واجبا قوله
سهل فر البلاد والاخر فر الحاشية السهل نقيض الحزن والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهها او قبله لما كان الاقبال فر اللغة نقيض الادبار فالتعريف
تحقيقة لا تنبو وهذا المقبل عليك بوجهه والنداء من يطلب منه الاقبال

بزيدا واذ هبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف جر - وحرف الجر - التغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل
بنفسه وبهذا تبين انه زيدا فر نحو مررت بزيد مفعول به دون زيد فر مررت
بزيد وخرج الحال لان التعلق الفعل بواسطة حرف جر خرج المعنى ومعنى بنحو
زيدا قائما ضربته فر حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
بهما بين فر التمييز تعلق بما يتبين به وفر المستثنى بما اخرج منه فمن قال
المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يمكن علم تميز فيما بين
الاحوال على انه يمكن بالمفعول الثاني والثالث نحو اذ ليس المفعول بهما اولا
مما يجب انه اشكل على بعض من اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق
بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر فر جميع التعريفات ما يخرج التوابع
ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع فر الانتقاض بضربت زيدا وعمرا والفهم التقييد التعلق
واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا للفاعل تامل قوله
والمفعول المطلق بما يفهم من معانيه لا حاجة الى هذا الاعتبار لاحاجة لانه
لا يقال الضرب وقع على الضربة او الضربة بل يقال وقع لو لضرب زيد والضربة
قوله والمراد بالفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا الاولى
وفر قوله فانه لم يعتبر اسناده لم اسند قوله نحو خرج مثل زيد فر ضرب زيد الاولى
ان يقال نحو خرج به زيد ودخل دهما فر اعطى زيد درهما واخرج زيدا نائبا لو لم
يكن مفعولا به فر اصطلاحهم وهو الاولى بالاعتبار مما لم يوجد
منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكون مفعول
ما لم يسم فاعله لا بد من عد نائب مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه
كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به حفر عليه ما يمنع لدفعه قوله فلا يرد

عليه

بالوجه من كان بينك وبينه حائل وكان حق وجه الكثرة افراد المنادى تعريفه
مستبعد اسيء صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل
الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي
ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا في الاقبال
حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى للنار هر عن
الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من اقتران بالاعتبار
وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه مجرى على اخويقال في القول بتنزيله تعالى
منزلة تنزيل صلوح النداء منزلة ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال
الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل
بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
النفاذ ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعوا نه قد يكون المقصود بالنداء
الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى
قوله وفيه تكلم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران
على استهام فاستعمله مجازا غير بمعنى بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل
الوقوع قوله فالاولى ان يحال الخ تابع فيه صاحب المفصل وجرى عليه
مع المصير عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة وام حرف النداء قوله بانه يكون
آلة لاطلب لغلظة الطلب الملفوظ يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد صار
الطلب المقدر بها ولا احتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل قوله والمنادى
او للحرف وفيه جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا وعدته يمكن دفعها
بانه النائب بحذف اذا كان للنيابة حكما في قولهم زيدا قائما والقرينة هنا
نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى

دون المفعول المطلق والمبتدأ والخبر الى غير ذلك مثلا قوله وعند المبرد يحذف
النداء المسند مسند الفعل كان المبرد ذهب ان الفعل المقدر غني عن العمل وورثه بالنيابة
في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا حاجة الى جعله عاملا مجازا
وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله وعلى هذين المذهبين لا يجوز من هذا الباب
اللهم الا فر اللهم قوله فعند سيبويه يجوز الجملة بأن الفعل والفاعل معتبران هذا
انما يتم على قول من قال المتكلم محذوف واما على ما حقق انه ليس بمحذوف ولا ملفوظ
فرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند
المبرد وحرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد يجوز
المقدر عند جزئي الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضميره مستتر فيه
اوله وعليه اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم والمخاطب بمعنى الضجر والتعب بانه ضعيف
الاسم فعل وان اسم الفعل لا يجوز على حرف واحد من حروف النداء الهمزة وايا ورد
عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى
مع انه لا يفيد بوصف واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما
في الشرط والتقسيم وهذا لا يتم ما لم يتبين ما عرض هنا والجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى
لانه متعلق حرف النداء وحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل
الجملة هنا لطلب ايجاد زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل الامر والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم
الجملة بالنظر الى ما المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله وبنى اريد انه يبنى لانه
يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل الجوز فالعلم الموصوف بابن مستغنى
عن الحكم حكما سيأتي قوله لقلتها اي بقلة كل منها لا لقلة الثلثة لئلا ورد

المجموع بالنصب اذ اقام المنصوب مقامه كالمرفوع المخفوض والمفتوح فمن
قال اقام المرفوع والمخفوض والمفتوح اشباها مفرد معرفة ومستغاث بخلاف
المنصوب فانها مثنية مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقام غير
مثنية مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله لبطل الاختصار
في بناء النصب ولا يخفى انه لو قال تخصيص بلام الاستغاثة وبفتح بالفها ونصب المضاف
وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار
في بناء البناء على ما يرفع به فلا يتوهم ترجيح طرف الاختصار فربنا البناء حتى يتم
نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه ان الاختصار فيه بكثرته اولى من الاختصار
فرما هو اقل منه والوجه في نكتة التقديم انه يقال لم بنا البناء على ما يرفع به لانهم
لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه يكون مفعولا وبخلاف الخفض فانه يكون بحرف الجر
وبخلاف الفتح فانه لا طريق الالف فقدم المستغاث لاتصال بنيها للبناء والتغيير
من حالة الاصلي قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اي قبل النداء
فيكون اسناد ما يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه وما بعده فيكون
التغيير المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان من قصة النقل على الاول فتفطن
فقل وبذلك اي بجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون ارجع قبيل بعد لو اهو قرب
للتقوى قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه
فانه فرق وان الفعل مسند الى ضمير المنادى لكانه قيل وبنى على ما يرفع به وتبعه عليه
ان حمايه الرفع التنوين وكانه لهذا اختصار البعض ارجاع الضمير الى الاسم
قوله ان لا يجوز مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل
المضاف واما مقابلة شبه المضاف فذاك على الارادة باراده مفرد مخصوص
بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل ينصرف المفرد اليه لانه المفرد والكامل

للمفرد

للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو اسم كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام اخر
اليه هذا اخر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كونه الموصوف بالجملة او الظرف
او شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا جليسا لا يجلس شبه مضاف ومع
لا جليس لا يجلس ظاهرا لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن والى محصل يوجب كون الموصوف
بالجملة او الظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سها في فيه
الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم كلي واخر بعده تمامه
فظن ان المعنى انه تم تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى انه تم تمامه فر
اعتبار اتهم بالدال معنوي او لا ضطرار لفظي اما الاول فكان يجوز ما بعده
معمولا له او معطوفا عليه ويجوز مجيء المعطوف عليه اسما بنيا اما على نحو
يا زيد اعمرو اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثمنية رجلا فان ثلثة
اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة
فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لم وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم فانه لو جعل وصفا المنفي
لزم نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف فانه يسهل المضاف
في باب المنادى العامل فيما بعده والموصوف عليه الذي مع المعطوف اسم
لشيء والموصوف بالجملة او الظرف وفي باب لا الا ولان فقط قوله لوقوعه موقع
الكاف الاسمية الخ بانه لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني كالكاف
مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء
عروض الحاجة للمنادى فر الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب فبنى
لتلك المشابهة للحروف فتلك الحاجة وان فقدت فر العلم لم يتغير فقدانه
طرد الباب وكونها مثلها افرادا وتوقيفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف وما

وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف
الخطاب قوله وبا زيد انه وما اشتهر فيما بينهم انه العلم اذا اشتمل او جمع بالواو والنون
لزمه لام التعريف محفوظ بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب
يا رجلان قوله ان يلام بجره وقت الاستغاثة يعني الاضافة لا في ملابسة وليس
من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله على ما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص
بل لام التعليل اي غشي لتضحك او لا تخرك في يا الله اغشى لمقتضى ذاتك ولكرمك
قوله ولحوق يا زيد ولا يجوز الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يجوز لام الاستغاثة الا في مقام
الاعانة او التعجب او التهديد قوله واجيب عن الاعتراضين فيما قيل او بان قوله
يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني عن المضمر قوله كان المهدد اسم فاعل استغيث
بالمهد دانه بالي عن هذا التوجيه ان النكتة بهذا النداء فرحضور المهدد والمتعجب منه
دانه لا معنى للاستغاثة بشيء ليحضر فيتقدم منه لانه لا يتصور الاعانة منه فالوجه
ان يقال استغيث بالمهد لتغيبه حاله وبتركه ما يوجب قتله او ضربه فيغيث
المهدد ويخلصه من اكم القتل والضرب استغيث به بان يجري لنفسه من
القتل بتغير احواله وترك المساور حضاله واستغيث يا متعجبا منه لتغيبه فر الشجي المفوط
الذي فوق طاقة فيغيره حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي
فتحها لا يخصص المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صحيحا قوله ولان اللام
فتح طاهر كلام المصنف الكسرة حالة فتجعل بالمقصود لانه يفيد بتقييد الفتح
بالالف لعدم اللام لا تقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح
مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لا ما تقول وجود الالف غير ضروري
لجواز ابدالها ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله مبنيان اشار بهما الى ان فتحة
خانه لا تنافي بنيانها يا احمد لان محل غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اجراء الباب

وذلك

لانه منصوب المحل بالتبعية لاغير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال رايت
بالتوابع غير البدل والمعطوف الاولى جعله لاب عدد جعله وكذا با زيد
وعمرو وجعل فتحه جر عجمة ولم يجر نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث
يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص
ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث
دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو
والعامل فانه لايجوز فيه الا النصب لانه لايرشد الى التقييد كالمستغاث
لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولاكبة مضاف المفرد الحقيقي لشمول سبه المضاف
فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف لاضافة
اللفظة قوله وانما يجر الحكم الخ اه فيه انه عدم الجريان المذكور
لاستند على التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفرد
سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يفيد لكان تنبيها على حكمها
في ما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته في التفصيل بعد الجمل اجمالا
وبنبه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى
ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب المطرد انه يعامل عند الاكثرين معاملة قوله وقد يجوز فانه
يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال الشيء مختلف يرشد الى ذلك
قوله وان كان المختار عند المصنف ذلك قوله وذلك لم يفد التاكيد المعنوي
والمتوهم منه انه لم يفد فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين
حكمها حكم المستقل لكن نفقه في شرح المفصل تقييد التاكيد بالمعنوي
بشعر بان ترك التقييد بها مبني على الفضلة قوله والصفة فيه رد

على الاصمعي

على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة بشبهه بالمضاف وادى نصب
العالم مجرفه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف اول الداعي وعدم
جريان التاويل في وصف المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالمضاف
لم يعتبر حيث لم يتبين الخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا لم يقل
المضاف والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله ونص على لفظة هذا
من غوامض النحو لان العامل في التابع هو التابع العامل في المتبوع والتابع
باعرابه سابقه من جهة واحدة والمقام لايحتمل تفصيلا فنقله كما هو اهمله
وفحوى النظائر والمقدر قاصر لانه لايشمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان
لهولاء محلين محل نصب ومحل رفع متبوع قوله واقتصر على تمثيلها اولانه اول ما يمكن
ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء هو اولى بالتمثيل ليعلم انه
يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو اسناد سببوية وهو الذي
قال صاحب انواء المفاتيح فرق انه لم تتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق
الرضي في حاشية الكشاف هو اعلم كعلام سببوية قوله لان المعطوف بالحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يجوز عمله جارية عليه فيه انه لشبهه المضاف
بالاضافة اللفظية او شبه المضاف حرف النداء لكان معنويا فينبغي ان لايختار
فيهما الرفع قوله ان كان كالحسن يعني علما قوله والا بمعنى ليس يعلم لهذا الحق
الشيخ الرضي مذهب سببوية ونص عبارته المصرح به الاعلام لازم كاللام فرسم الجنس
فلا ينبغي العرف بينهما قبل العلم فكلامه مما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم
الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة معرف باللام يجوز
نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به

مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه لسبق العلم اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فانه
محمد او عليا لم يجز ادخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام فقصد بعلامة
التعريف ادخل لانه يجوز العلم وذلك في علم هو جنس في الاصل خص بفرد منه لحاجة
لم تقتض ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وذلك العلمية اما بتخفيفه كحمار للصعب
كحربلد للحزونة سمي به لانه اصابه الصاعقة واما بتقديرية اما بالعدم بتصور معنى
حتى كالدبران او تصوره وعدم بنونه كالاراعانه بتصور له معنى
حتى هو الرابع لكن لم تثبت لهذا اللفظ او بتصور وبثبت لكن لا بالعلم
بنونة كمعنى العلى كالمشترى ﻫ والمضافة عطف على المفرد وينصب
على رفع عطف احرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا
والخبر واحد هو الابتداء ﻫ حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير يرجع
اليهما بتأويلهما بما يعني من التوابع فعلم منه انه لو قال وما يقع حكمه حكم
المستغرق لكان احصر ﻫ والعلم الموصوف فانه هذا بقية مسائل المنادى
فكيف ذكر من مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع
المضاف وجب اعتبار بناء المنادى على الضم او الفتح ﻫ اي عن جواز ضمه لانه
لم يعرف في البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اعتبار
الفتح عن جواز الجر فيا زيد من مبتدأ ﻫ مجرد عن التاء او ملحوق
بها يعني بعتبر اذ لا يجوز الفتح فيما هند بنت عمرو بل الكسر واسطة بين
الابن وموصوفه حتما هو المتبادر هو الاعم ﻫ اي اذا اريد نداؤه
فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فكيف يريد احد ذلك يا بائ
الا نداؤه وقلنا انه لا يصح ان يجوز المعرف باللام منادى لا يصح
ان يكون مراد المنادي فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب

عليك

عليك ان هذا الصنع منهج التوابع لانه تبين انه قد يجوز تابع المنادى
المبني ملتزم الرفع فلا يخفى ان ما بين احكام المنادى ﻫ قبل مثلا
يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل
او الجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا ايها المرأة ويا هذان العالمان
الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء
الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن غيبة نقصان
تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به من ان اللام فيه
لجبر النقصان التعريف ليس الا التعريف علم ان التعريف باللام عندهم ذو اللام
ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من حذف القاعدة ومن السؤال ان يقال
بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء فيا زيدان
الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان يضيف
يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام ههنا مختلفة اعلى المقام
الذي لا ينال الا الكرام ﻫ يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوف
ما اضيف بتعويض حرف عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير
يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو
المرجوان كانت الموصولة الكثر ليكون هذا داخلا في التوسط محل الخواص
ولانها لو كانت موصولة لصح انها النجم والصعق ولان جعل المعرف
باللام وضعا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش
يدور الموصوفة احتج على حذف الموجود المنسوخة ﻫ مع هاء التنبيه
لئلا يجتمع المعوض والمعوض عنه حرف يعوض حرف التثنية المشاركة لحرف

النداء في التثنية وقوله يا هذا الرجل شر بالنتاج حرف التنبيه مقام التوسط
والفرق بينها وبين هذا أن أيها لا يجوز مقصورا بالنداء أصلا ويحتمل
الأمرين فلذا قدم أيها قوله والتنوين موافقة على الأخف حيث جعل
التي موصولة لأنه على هذا التقدير لا حاجة إلى تلك الالتزام الرفع قوله
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرجه صفة الاسم المبهم أو صفة الاسم المبهم الذي جعل
وسيلة إلى نداء المعرف باللام أو لا يجوز إخراج صفة الاسم المبهم مطلقا
من القاعدة الكلية أو يجوز فيا هذان الرجل وجهان إذا قصد نداء الاسم
الإشارة قوله منادى مبني آه ولهذا لا يتبع توابع المنادى والمستغاث
باللام فلو برد أن تابع المبني قد يتبع محلا لأن توابع المنادى المبني لا يتبع
محله ومنهم من التنوين في مبني للوصفة أو تابع مبني واحد في تابع المبني
الواحد تابع لفظه والمراد بالمبني الواحد ما يكون له إعراب واحد فالمبني
بأعاريب متعددة حكما ولا يخفى أنه يلزم من التكلف مبلغا لا ينتفي به
الأمر لا يخلو شيء عن التجوز وأما ما قيل إنه لكونه منادى حقيقة منصوب
محلا فيكون له إعراب فقيه إعراب النصب للمنادى لفظا للمنادى حقيقة
قوله وقالوا يا الله خاصة هذا إشارة إلى ثلثة أحكام للفظ الله
في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بالميم المشددة بآخر بين حروف النداء كاختصاص
نداء أيها وأيتها بذكر المرفوع البتة وندائه بكل واسطة المبهم وتحقيقه بالحكم
الأخير وإن كان أشد تناسبا بالمقام ممن صنع الفضل الخبر لا يليق بالمرام
ولكن أن تجعل معنى قوله خاصة أنك تقول يا الله خاصة من غيرك أيها الله
مثلا فرجين وم خصائص هذا اللفظ أنه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه
الميم المشددة فراجع وجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله يا نائه أشد شذوذا

الناصح

الناصح أشد وكانهم لو تسلوا في التفضل بصيغة أشد ولم ينبهوا من الشذوذ لجعل الشذوذ
بمعنى العيب قوله وبتم الثاني تأكيد لفظي ولم تنبهوا لعدم الصرافة للكونه علما
مؤنثا بناء على القبيلة أو للكونه علما وافقا مر الشيء تقتضي الشر عدم صرفه فلم
يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن أن يقال وأما ما قاله
الشيخ الرضي فهو أن التأكيد اللفظي قد لا يغلب تكرير اللفظ الأول بلا تغيير وبلا
تفاوت فكما حذفت تنوين الأول لإضافة كرر بلا تنوين فجاء التأكيد
بلا تنوين وإن لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه هذا المذهب لإضافة وهو الخليل
وتابعه رفيه قوله والسيرافي جاز الفتح مع النصب وكان المصنف اختار الرفع
بحصر الاختيار في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا أبا لكم قال الجوهري هو مدح إن لم يسجاع
ما جد مستغنى عن الأب وقال الأزهري إنه شتم لا شتم فوقه والمعنى أنك
لست بابن رشيد فلت لا نزاع لجواز أن يجيء من الأضداد وفي القاموس
لا أب لك ولا أبا لك ولا أبا لك ولا أب لك حل ذلك دعاء في المعنى والمحالة
وفي اللفظ اخبر قوله فتح الباء وهو الأصل طما هو المشهور والتكسر لكثرة
أحسنه أن يعرب بحركات فتحة وياء وألف تابعا جمعا وتثنية فيجوز أن يجوز فيه
إسقاط الباء لدلالة الياء والجمع والتثنية على الإضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة
فرصورة الحذف هذا إذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة وما خلفها وإذا
كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فرب أحكم
بضم الباء فيجوز أن يجوز يا فتاي إذا اشتهر إضافتها إلى ياء المتكلم ولا يذهب عليك
أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتى وذلك القلب والحذف
المغيرة بالحذف والقلب مغير عباد قال الرضي حيث قال الشهرة على الياء
المغيرة بالمحذوفة وهو الأولى لأنه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذ

في غير يائي فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين ﻫ ويجوز المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيجوز
فيجوز الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تقييد بعبارة
وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على
غلامي فالسكون اجود ويجوز حذف الياء والسكان ما قبلها
واذا وقعت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يجوز فيها
عطفا على محذوف اي بلى يا وبالهاء وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب
ان يحمل على الجواز على ما سيتم الوجوب ليشمل نحو يا غلامه ﻫ وقالوا
يا الى ويا اخي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا
تقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة وسيتم الوقف بالهاء والاحتمال الاوضح
ان يقال بعطف يا غلامي ويا ابت ويا امت خاصة ﻫ بابدال
التاء بالياء الباء صفة الابدال وما بعد خل على المتروك فهو التحتانية وما
فوقها القوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام ﻫ وقد جاء الضم
ايضا في لغة الضم جاء الهاء على ما فالف موسى وطولت التاء لانها للتانيث
بدلا عن الياء كما قرئت لكن يوقف عليها بالهاء للونها عوضا عن زائد
بخلاف بنت فانه تاء هاعوض عن حرف اصلي ﻫ او مكسورة لمناسبة الياء
الياء لانها سبب الكسرة الواردة عليها بين تنافيها واعاتها سبب الكسرة قبلها فالوجه
انه يقال لما ابدل من الياء التاء فاقتضت كاثرة ذات التانيث فتح ما قبلها
استثقل بها الكسر الذي هو مقتضى الياء المحذوفة بعد حذفها لعدم لانه عليها كما
ابقاء اعراب المتشئ ينتقل الى غيره بعد انه غير المتشئ بما احدث فيه من الاعراب
ﻫ وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا

او عطف

او خطف على فتحة امي كما بينه مع الالف وفيل عطف على محذوف اي بلا الالف
والفضل للمتقدم ﻫ فانهم يقولون يا انة بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص
بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام
عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت
ذكر المذكر كما سيشاع ﻫ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاحضر فقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلام ﻫ وقفا ﻫ مثل يا اب يا غلام
فقالوا الخ فقالوا بالهاء وقفا ﻫ الشرضم فرالف موسى رخم الكلام فكلم
ونضه لان وسهل ظهور رخم والحارية اذا صارت سهلة المنطق رخيمة ورخيم ومنه
الشرخيم فر الاسماء لانه تسهيل للنطق بها ﻫ اي ما وقع في سفة الكلام يعني
ان الجواز وقوعي مفيد بسفة الكلام لسحر مقابلة الضرورة وحال الرخصة ورقة
النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح انه الجواز فيه مطلق فيشمل حال الضرورة
فر النداء ايضا وفر غيره مقيد بالضرورة ﻫ اي الضرورة شعوبة ظاهرة
انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول وعامله الجواز فور انه الجواز صفة الشرخيم
والضرورة اي اضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجيء وهو
وهو المشهور فيما بين الجمهور فعلى العامل فرضه ضرورة الشرخيم والتقدير يرخم فر
غيره ضرورة وذلك ان يجعل الالف للمؤنث اي جائزة الضرورة وذلك
ان يجعل الاضطرار صفة الشرخيم اي الشرخيم فر غير المنادى واقع لاضطرار الى الموقوع
ﻫ اي المجرد التخفيف وسيتم هذا على سبيل الاحتياط وهو ادراك الموت
شابا صحيحا كذا فر القاموس وما فر هذا المقام من كتب النحو من الاحتياط
زيغ اشاء به لم ينبه القاموس وصعبه بمعنى المجرد وادرد عليه بخويد فانه
حذف الالف لاجل ضرورة مقابلة مقتضى الاعراب والمحذوف بعده لا يجوز

صح
الشرخيم

منبيا وقيل حذف لشبهه الاعراب ظاهر المجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب
والحذف في بعد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى ح استشباعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد
جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ح عزم لم ينبه لذلك قال ولك
ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة
العدمية الرابع فاتهم وهو انه لا يجوز المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير
مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في صباعة في الوقف لا محالة بصباعه
بالهاء لا في مقام الحاق الالف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباغا فتر جمعه
لحذف التاء، وتقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخرا جزاء المنادى بل صار الى
المعنى لان المنادى في يا غلام زيدا الغلام المخصوص وهو لا يضاف بعد ترخيم زيد
قوله وانه لا يجوز جعله وبعض الثوب ترخيمها لحذف الجزء الاخير قوله ولزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل بنية المعرب وان جاز
نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد نقص من قال لا بد في تقييد
الكلام بالاسم الذي في حكم المعرب قوله بل لعلة موجبة لحذفها اذا المحذوف لعلة
موجبة في حكم الثابت قوله واما اسماء ملبت بتاء التانيث واذا اوقف على المرخم
منه يوقف بالهاء فيقال في طلحة يا طلحة الا ان يكون مقام الحاق الاطلاق نحو طلحا
خفي قبل التعرق يا ضباغا ولا يكون موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ
عن بيان شرائط الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان شرائط اطلاقه شرع
شرع في بيان خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان كل شرائط الترخيم شرع
في بيان اوقاته قوله زائدتان قبل لا بد ان يكون المعنى مخرج نحو عضد اي حرف
قوله في حكم الواحدة فرانهما زيدا معا واخر كانا لمعين نحو مسلمات وسلمات

علمين

علمين وهاتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والاطلاق
وزيادتي عمران هكذا قال وفيه نظر لان زيادتي آخر مشكلة الاطلاق
ولا يحذف منه الا التاء، ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا معا لان اللام
الزائدة موجودة في كثير من الصنع بدون التاء قوله واحترز به
عن نحو ثمانية وحرجانة وبنيه به على وجه حذفهما معا قوله او كان في آخر
حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من اعتبار الوضع حيث
قيده بغير التاء، لان اخراج نحو سعلاة والتسلاة وسعلاة، بكسر هما القوس او
ساحرة الجن كذا في القاموس ولك ان تزيد باخره آخرة تحقيقية وتانيث
في آخره حكما وهي كلمة آخر حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما يمكن ان يعتبر ما في حكم الحرف الصحيح بما قبل الاعراب فيكون جعلهم المعتل الذي
يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الالف واو او ياء ساكنة احترز
به عن نحو رحبى وسكرى فانهما لا يسميان قوله والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف
مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما يدخل هذا
القيد ولك ان تاخذ فيها وتجعل شئون اكثر من اربعة احرف الاصل قوله
لان نحو شئون جمع شئة وان تجعله شئون جمع ابن لانه لم يسمع ان تقول
فينبغي ان يقيد الفاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذف الحرف الاخير ان
في كلا القسمين لا يؤخذ في الجزء التقييد بالشرط لانه لغو فتفطن ليس
كما ينبغي ولو قال المص فانه كان ما قبل آخره مدة مزيدة لورد نحو سعلاة
وسعيد فمن قال كذلك كان اخصر وايم الله انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين
في جهة حذف الحرف فيهما فقد غفل قوله ولبت من البول والنقد صغار الغنم

على كتبه في الحاشية قوله اي بحذف واحد قد المضارع مع معنى اخواتها
الماضية لداعي كلمة النداء فانها لا يجوز في نحو العاصي بغير والا نسب ان يجعل التقدير
فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف اسم
الاخير وقوله والآخر واحد ينقضي بيا صارية فان صارية مركب
دلا تحذف منه اسم الاخير بل الحرف الواحد ويدغم فيها حكم المركب على المركب
حقيقة وحكما والصارية مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم
الثابت مع ان الحذف لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم وشفة
من القاعدة اسم ازال الشر خنم فيه موجب حذف حرف اللين نحو أعلمون
وقاضون فيقال بعد الشر خنم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف للنداء
الساكنين واسم قبل احرف مدغم في الاصل قبله مدة نحو استمار بفتح
الهمزة وكسرها للبيت فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا
عند غيره وفعال للنداء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل
قبله الف نحو آدٍ فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف
على مذهب الفراء نحو يا محمد فان النحاة يبقون على سكونه والفراء يرده الى
حركته قوله فيقال للنداء فالنتيجة ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة
قوله ويا كروان في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قاموس في
الصراح وهو طائر يقال له الحباري وانه الشوك كوبند كلمة تركي تزوي
كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كأول
في اول لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعرب بما يعرب به الاسم المعرب
ولم يجعل في حكم ما هو مبني قوله وقد استعملوا الوجه لا يراد المنادى.
2 البناء مباحث المنادى والمفضل به بيانا مباحث فالاول اما ان يقع غير مبني

ثم ما هو في حكم الثابت ما يكون العلة موجبة صح فصح

المنادى

المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد خاصة
له نصراف المطلق اليه كما يقيد وقد استعملوا في المندوب مع انه اخص واظهر التنبيه
على ان الصيغة للنداء اعتبرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما
ما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى له حل وجود فاحكم على ما ذكره
الشارح بعيد جدا والله ولى ان يقال جعل المصراوليه وهو المصيبة وجعله
كناية عن الميت لانه كان هلاك المادب مصيبة حسرة قوله واختص المندوب
بها ممتازا به يعني ان تعلق قوله بها لا اختصاص يتضمنه معنى الامتياز وليس
صلة الاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه
رد على العلامة التفتازاني حيث قال الوجه دخول الباء في الاختصاص به على المقصور
وجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والوجه في صلته دخوله
على المقصور عليه قوله فيزاد لا يقع نكرة ليس برد وهذا باعتبار فوات تاويل قوله
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله به يكون قوله وبندب الا الموصوف
في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز ترك
زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع بال لئلا يلتبس بالمنادى
وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالدفع اشعار بوجه
زيادته قوله فان خفف اللبس خالف الشيخ الرضي المصرح بما كان حركة آخره
اعرابية حتما في ما ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب اكحله واما قال المصر
فان خفف اللبس بالوقف اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل
والظاهر ان الباء متعلق بحذف الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب ليدفع
الالتباس وكذا الواو ان معدود اليه وصح كله بالفاء في عبارة المصر اوقع
في مكانه قوله واخله مكبة نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف

الى المخاطب على خلاف فانه لا يجوز خطاب اثنين في الكلام واحد من غير تثنية
او جمع او عطف ولا يبعد ان يجوز هذا واحيانا الى اخراج المندوب عن المندوب
عن المنادى عدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا احيال
لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلب مك قوله
لانه جيء به لتمام المضاف له لان الاسم اما ان يتم بالتنوين او بالكلام او بنون
التثنية او الجمع او الاضافة قوله لانحادهما بالذات انما قال ذلك لان قوله بخلاف
المضاف اليه فانهما متغايران ان اريد في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة
البيانية متحدان قوله والحجمة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف في الايضاح
المفصل الحجمة الرأس قوله الا اذا كان معارفا مع اسم الجنس الا ولى ان معارفا
مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان
مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه
قوله لان نداءه لم يكثر كثرة ندائه العلم واما غير العلم من المعارف فان
وان لم يكثر كثرة فالحق بالعلم لمزيد مناسبة فلا يرد انا هذا التعليل يقتضي
ان يقتصر بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حالها قوله العلم ومعطوف
عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه يحذف
هذا رد هما اعتمد عليه الرضي انه لم يتم بما ذكره بنيا ما لا يجوز حذف حرف النداء
فيه لان فيه لفظ الله ولا يخفى ان ضعف لان المنادى مع بنيا المصوابه يجوز
الحذف من الله مطلقا كما في شرح الكافية قوله فالوجه انه يقال فوله فيما
سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يجوز حذف النداء فلم يخرج الى
بنيا عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله لكن يوسف الاصح انه على قبيل
عرجي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير لما يغير الاعلام المنقولة

كمالي

كما في شمس ابن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب محمود قوله فيا ايها الرجل
ينبغي ان ينذكر الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز
حذف حرف النداء عنه لئلا يحتل تخصيص البيان قوله فانه اجراء ذا مجرى الفتى
فلما اضيف اجذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل يستعمله
المغموم قوله قال شخص صار مثله للحض للحث على التخليص من الورطة الشديدة
قوله واطرق الاطراق حسم بشل تكنده وسر فرو كردن قوله حتى
يصادبان يلقى عليه شوب فيصاد صار مثله لمن تكبر وقد تواضع من
هو اشرف منه قوله فاني ان ناصبة وان لا يسجد وا مفعول له بهندز
قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل
قوله اي مفعول اخص عامله فيه بمطلق المفعولية انه يصدد بنا مفهوم ما
اخص عامله على سبيله التفسير لا يصدد بنا ما هو من افراده في هذا المقام
وبعد معرفة عموم مفهومه يخفى العاقل بما هو المراد في هذا المقام وجه التوصيف
للعام ولهذا اجعل حينئذ التعريف للاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل شيئا
على انه اعم من المفعول به وهذا من فوائد لفظ الكل في التعريف قد نفرد به
المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا
لم يخص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجح الاجمال في نحو
المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بناء على قد لكلمة على منتفعا خاص هو كلمة
بناء او هو اما المفعول مطلق للاضمار ومفعول له ولكنه تجعل على المعنى مع ظرفا
لغوا لحقيقة قوله احتراز عن الجمع الاولى احتراز عن ضيرورة التنفيس
عنا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل امر زيد وبعده فيه نظر لان البعث
انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل

انهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا سبب زيد حسبت عليه
فلا بد من اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله او
اخص عامله بناء قدر الكلمة على منفعل خاص وهو كلمة بناء واما مفعول
مطلق صفة للاضمار او مفعول له وذلك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا للفوائد قوله
مشتغل صفة له احد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على
سبيل التنازع بوجيه متابعة المص خلافا لمن ذهب اليه واما عمال الاول فلما
هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى
الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الشابه
قوله او متعلق بضميره بناء على جواز اضافة المصدر الى المفعول المقدم او المعطوف
على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا واعلامه او معمولا لصفة مفعول او لصلة
نحو زيدا ضربت رجله اباه او ضربت الذي اباه او معمول لصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فحذف افتقس قوله اي ما ينسبك بالنون اذ قيل فيه
ما هو لان النون في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد
الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو لفظ المتبادر ومتعلق يجمع
امرا غير ظاهر في كلام المتن للمجرور قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ
عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فيه انه خرج جميع صور
ما اضمنه لانه لتبين انتفاء عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه
ايضا مانع الا انه يقال لا مانع عن عمل صور ذلك الاشتغال بخلاف زيد
ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما يعود فيه قوله وبقيد النصب
بالمفعولية خرج نحو كان ضربه كان نحو زيدا كنت اياه لانخفى انه خرج
بقيد كان بقيده كل اسم لانه كما ان المتبادر في ظهور المقام من قوله

نصبه

نصبه المفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به وذلك انه تقول كل اسم
اعم من المفعول والتعريف المطلق ما اخره عامله على سبيله ومنه زائد كنت اياه
فلا معنى لتقييد قيده لنصبه لخراجه قوله والاحسن ان يترتب اخراج وجه الغير المخرج
لمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير من الفصل بينها بما ليس منها
وله وجه اخر وهو خلوص مثله المشتغل بالضمير من الفصل بينها بما ليس منها والمراد بالفصل
المص بضدها وجها حسن الاول لعدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل
المجهول اعني حسبت عليه والثاني تقديم المسلط ثم المسلط اجراؤه ثم المسلط
ثم المسلط بالاول لازم الاول انه قدم في حذف القسم ما هو اعرف فيه فشامل قوله نصبت
نفسه زيدا جعل ضميره نصبت الى زيد دون ما اضمه عامله على سبيله النفسية فقضاه قوله
اي ضربت اياه ذلك ان تجعله نفسيا الناصب اضمه عامله على سبيله النفسية
بالمشاكلة فيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الاستغناء عن البيان
قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود المفسر فيه
لان الاصل فيه ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر ذلك احتياج المفسر
مع الذكر والحذف لا يجوز ذكره قوله في فصل الاضمار في حاشية الكتاب
اي مواقع يضطر في ياد النظائر انه من قبيل الاضمار على سبيله النفسية وان لم يكن منه
في المواقع حذفا وفي القاموس مظنة السيء بكسر الظاء موضع يظن فيه وجوده ومنه
لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه
الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الشاكلة بالباب اشد لان جعل ما بعد من
الباب منه اهم وقيل لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين
الابتداء والذي هو العامل في المبتدا والخروج لا يتعين بذكره كونه مبتدا
والثاني مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه رد ويجعل رافعه فعلا مجهولا

مقدرا لانه ارتكاب مالا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغنا
من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرد عن العوامل اللفظية لا بد له
من قيد اخر وهو الاستغنا الاسنادي لمعرفة الداعي لصيغ الابتداء وفيه ان تجرد يوجب
رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يفتح الا ان يقال المراد صحة تجرده يفتح فتدبر
قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود
لا ما حصل منه بالترجيح بالفعل لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح
خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدد ما رجح النصب بالفعل
لاستغنى عن قوله او عند وجودا قوى منهما لان في صورة وجودا قوى يتحقق
عدم قرينة ترجيح خلاف الرفع وقيل لو جعل غير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد
القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لان موجب
الاختيار هو التركيب والا لاستغنى عن قوله وعند وجودا قوى منهما بل لم يكن
لمعنى لانه لا يمكن وجودا قوى من قرينة توجب اختيار الرفع فافهم وانما حمل قرينة
خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة
موجودة واما لان قرينة عدم الصحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع
واجب قوله لان قرينتي الصحة والنصب متعلق باختيار لا بتعقه قرينة خلاف
الرفع لقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله سلامته عن الحذف قيل يقال
يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن
يجوز ان يعد صرفه مما اقتضته الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع
لان عدم القرينة المرجحة للنصب المشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار قرينة
الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما قال الخطه ان وضح او عند وجودا مع غيبة الطلب
او اذ المفاجاة فان لا قوى الذي يوجد مع قرينة النصب قيل الا اما هضه

واذا هذه

وهضه قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر خبر
المبتدا قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اه اقول
ولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية انا قوله فالمراد يلزوم الاسمية
غلبته وقوعها بعدها وقبل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما كقولك مررت برجل ضارب عمرا واهنذا
يقتضيها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة
الفعلية الجملة التعجبية كقولك احسن بزيد وعمرا ويضربه بالرفع على ان فعل التعجب جامد
ومجرد عن العروض لانه انشاء بالاسماء ويقال في الظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المعروض انشائية لانها عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
وفيه ان عمرا وضربه استعمل في ان شأن التعجب والتحسن وحاصله انه
ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان من مولى القول كقولك زيد قام عمرو وبكرا
ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار استقلالهما في التحقيق حتى يتفاوت
في المقولية الانشاء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه اراد
انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيما هو لصيرورته فعلا وجوب التقدير فلا
يرد ان وجوب التقدير بين لم ولما انه يجوز حذف فعل بعد ان ولم ولما
سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمولا لما هذا لكن الظاهر ان
جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي في معنا يقابل لا لامتناع لا لوجوب
قوله انما قال حرف الاستفهام وقوله والاستفهام عطف على النفي فخرج
عنه كرم ضربته لانه ليس الاستفهام بل بعده كما ذكره لا يصير نكرة لانه دراج
اطراف وانما يصير نكرة لو ذكر بعد اختياره على مع الاستفهام فتأمل وانما
وجه ذكر اطراف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح

فلا يجوز مثل زيدا ضربته صح به الرضي وفيه تأمل مثل على زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء على لفظ الفعل لانه بمعنى قد قرر الاصل يكفي
فيه تقدير الفعل على ما يدل عليه كلام النحاة ان هيل لا يعارض لفظ الفعل
اذا ذكر قرر الكلام فعل فلا يرضى بالفصل بينه وبين ما اذا لم يذكر قرر الكلام
فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فتقول انما قال حرف الاستفهام دون
لتشمل نحو هل زيدا انت ضاربته فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختياره
حرف الاستفهام الى التمسك بانه مركب المستفهم على ان القول بوقوع هل زيد عرفت
وانما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بنيا
غير المفتاح حكما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بنيا المفتاح لا يقبح هل زيدا
ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم باستقباح هل
زيدا ضربته وفيما سبق ذكره وذكرناه رد لما ذكره الرضي ان المراد
بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه
الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد قرر الكلام
وبعد اذ الشرطية خلة فالكوفيين في اختيار الرفع بعد لان اذ للبس فيه
النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء خلة فالكسائي فراء انه يجب بعدها الفعلية
فيجب النصب بعدها وفيما قيل الامر قد تابعه في ذلك فراء التكلف او لانه في التقدير
وتلبيا في النفيه حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع
ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وجب فيه كله ما تقدم ومع توضيح
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي دون حاجة الى الدليل وصح ان يراد
باختيار النصب في وقف الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير دون الى الثاني
لانه يصح تقييده باسم اختيار النصب قبل الامر وفي مواضع وقوع

الفعل

الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد
اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به بدل عليه اختيار النصب وفيه وعند خوف
اللبس المفسد اي عند خوف لبس حال الرفع وانما قال خوف اللبس دون عند اللبس
لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع قرينة لكن النصب
راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ارجح الخوف لا يمنع
اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب
لعلم كون خبرا بان الخبر اقدم من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه
انه يرجح كونه عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بعد خبرا على كونه
متعلقا بمحذوف لانه يفيد فائدة تامة على انه لطالما يراد قيد المسند اليه بكونه
بحكم على عليه قيد انه فينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان الخوف
اللبس بالصفة فيما اذا كان المعطوف نكرة يكون للمفسد متعلق يحتمل جعله
خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب للمعرفة ولا فيما
اذا لم يكن للمفسد متعلق فلو قيل لكل شيء حلفانه بعد رتبة بل كل شيء للام الاستغراقية
فلا التباس ولكن لو قيل كل شيء حلفانه لم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجه
من القوة الى الفعل او جوابه ان يكون مضمونا منه وهو فيما اذا النسب المقصود بها
بالافادة بغير مرصود الى رفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالفائدة
الاخبار زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يحتمل ظاهرا ان يقصد بالفائدة ضرب غلامه
ورجحان تلتفت النفس الى اهانة اللائقة وفيه فان المقصود الحكم على كل
شيء بانه مخلوق الله بغير قرينة قراءة النصب فلو رفع او حمل على الصفة فات
هذا المقصود ويتبدل بغير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة
الى الاستدلال بانه سيتعرف الان المدعى ان في مقام الاخبار بالجملة

الى بعد الاسم المنصوب اذا كان مع الرفع يتبين الصفة لان الصفة غير
مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكر يلزم
ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المصنف مع ان الوقفين متفقان
في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في دار ونحو ذلك آه فان قلت فلا يصح
كونه مما يستوي فيه الامران اذ التشبيه للرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت
اذا كان المقصود اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقدير عنده على الرفع ايضا
قوله قطعه فيما هي معارضة بقرب المعطوف عليه قلنا هذا باعتبار المنتهى اما
باعتبار المبتدأ فالصفة هي اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل
هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله فيما هي معارضة بقرب
المعطوف عليه وذلك انه تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة
خبرا قوله والا بالتشديد ليس الا عند الخليل لوجوب دخولها على الفعل اما حرف التخصيص فيما
الا تنافي وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده كختار بعد ها النصب وله يزار
انه قال المصنف للعوض انه يجب النصب بعدها على ما ذكره الا عند سيبويه فيقال ان زيدا
يكرمه بالنصب لا غير لان المعوض عنه وهو خبر ان المعوض عنه وهو خبر ان
حروف النفي بعد همزة كما لها قبل دخول همزة فعند الا للعوض يختار بعد النصب
كما في حروف النفي وما يجب النصب بعد عند بعض الا للعوض والمصنف فانه اما هنا
او فيما يختار النصب فانتخبه مما استخرجه من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشرط نكرة موصوفة بخبر فعلية صفتها فانه لا يجوز
فيه الرفع لامتناع الابتداء بالنكرة الموصوفة بخبر فعلية صفتها فعل كختار فيما ذكر بعقود بتحقيق
المقام ان الملابس بالفعل المغير للقصد يجوز ان يكون مقصودا به فلو قصد
بزيد ذهب به احد زيد او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال

منه

منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ان زيدا
خلف من هذا الباب بتقدير اعني الله زيدا انه حذف العامل فيه لشبهه فهو
بمنزلة المذكور فجعل الخاص والعام ضابطة مما له يقول عليه ذهب بعض كلما الحد
الفاعل يكون كذلك بل ان تقيسه عليه وبهذا اندفع ما يقال انه ان زيدا ذهب به
يصح ان يكون من تقدير اذهب الذهاب به زيدا بان يكون الناصب للمفعول
المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به دلول فرينة على قصد فليتبع منه
وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل
وفيما نحن فيه ليس كذلك يرد به ان الذهاب وان ينصب بان ذهبت فيقال
اذهبت زيدا اذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص وهو يفيد مناسبة
له بل اختصاصه بيذهب والفعل المسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد
انه لا يجب الخاص والعام اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال
قوله واجب بالابتداء بتقييد الرفع بالابتداء ينبغي ان يضم اطلاقه فرفعه المقام
وقد قيده المصنف فرجحه ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه
الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاضمار اولى بالفعل مرجحة
على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم الموجب للرفع بالابتداء قوله وكذا ان مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى آه يريد المصنف ان فرفوعا وقع بعده فعل موصوفة للمرفوع
لا يحتمل ان يكون هذا الباب لانه تركيب تقييدي وتوسط الفعل بين المرفوع
ومنصوبه لا ينقلب التقييد الى الاخبار وبقوت المقصود فقوله كل شيء مفعول
فرالزيد كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب
الى بيان انه توسط الفعل المضمون ويكذب على تقدير به ويصح على تقدير بكم
لا يجوز مقصودا مما تقع عليه كلمة ان حين فرهذا المقام وتبعهم الشارح

نعم لو تبين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما يعجب لكان لا بعد بالمقام
نكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيدا عن أدب الكرام واعلم ان قوله كل شيء فعلوه
في الزبر مثل انه يدل على ان يعجب به في انه ينبو عنهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب
لانه على تقدير اراد في خوف لبس الصفة بالصفة قوله في الزبر اي في صحايف اعمالهم
في القاموس الزبور كالصبور الكتاب جمعه زبر بكسر قوله لانهم لو يرفعوا فيها
فعله بل الكرام الكاتبون او فعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل
على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم لم يسجلوا كتابة وفيه انه
بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لان اسباب كتابة الكرام
نعم ان هنا ما نعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف
اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم وذلك انه لجعل قوله بل الكرام الكاتبون او فعوا
فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بانه يجوز ضباط الفائدة اختص كتابة
الكرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل
بين الصفة والموصوف بجزء الموصوف قوله لان كل كائن في صحايف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما مر في الآية الاخرى فلا يصح نافيا
لان الآية فائدة خبر من الآية فائدة وان اراد انه ليس في افادته غرض لا يبقى
بخلاف فائدة المعنى السابق فلا يتم لان فيه تنبيها انه لا يكتب في صحايف
اعمالهم كل دب الا ما هو مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اثر
لا يسير كتب قوله والظاهر ان قوله تعالى اه كونه داخلا تحت الفائدة
ظاهر الا فراد انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بفائدة اعمالها بعد الفناء
فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر وهذا اجمل توجيه
المسير ايضا تحمل فراجع الكتابة عن عقد الباب مع ظهور كون الفائدة بمعنى

الشرط

الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبطة اه تقدير الخاص
بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الفاء تابعية قوله ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها
وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ومعرفة موضع الفاء ومقام
اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان اه اشار الى ان قوله والزانية
والزاني عطف على كل شيء فعلوه فالزبر وقوله وجملتان تقدير والآية
جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل
لكون الآية مثل قوله كل شيء فعلوه فالزبر وكتمثل كلام المتن خلافا لما اشار
اليه بان يكون مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد مقدر في
الفاء فانه في معنى فانه فمن قدر العائد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان
عطف على الخبر ويجوز ان تكون في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
بخلاف ما قبلها قوله جملتان مستقلتان دفع لما يجب ان يبدا ضربة ايضا جملتان
والمراد بالاستقلال انه لا يجوز ذكر احدهما منفردا على حذف الفعل من الاخرى
وذلك انه تريد بان الزانية والزاني جملتان مع دفع الزانية وهو جملتان
في حال الرفع لا يصلح اذ يلزم من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين
بالاستقلال قوله او لتغيير هذا اظهر قوله واختار النصب باطل لانه تعالى
آه يعني ان قوله والله فالمختار النصب ليس على اثبات احد الامرين اللذين يقتضيان
وذلك انه تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين
يجب ان السوق حينئذ يدعي ان يقول والله فيلزم ان كان النصب قال وجه
انه اثار المص الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على هو القراءة المعتبرة فقال
الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية عند سيبويه وان كان

من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا تبعد ان يجعل قوله والا فالمختار
النصب بمعنى انه ليس النزاع الا في الثلاثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها
اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلان لباس بالصفة قوله لضيق
الوقت عن ذكره دلالة لو ذكره لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي
اجتمع فيه تكرار المحذر منه مع عدم استعماله على خلافه فيسرع السامع لها الى الاضرار
عنها بمجرد سماعه والحذف انما يذكر المحذر به قوله اي الاسم عمل فيه ينبه بذلك
على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول فرهذا المقام من قبيل الحذف والايصاء
وقبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكره تحذير فيجوز مفعولا له فانه فات
في جعل تحذيرا مفعولا له لتقدير عنى عم تقدير ذكرا وحذر فقد ارتكبت الشارح
مالا حاجة اليه فات دعاه الى التقدير يصح عطف او ذكره لا يقال لا يصح جعله
تحذيرا مفعولا له لتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا نا نقول
مذكر العاقل يفوت فرضه التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن
لهذه الدقيقة الحال على نحو المضاف فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره الاولى
جعل ذكره مصدرا منصوبا بالعطف على المعمول اي تقدير اتق اما التحذير عما بعده
واما الذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله اي مما بعد ذلك المعمول
هذا ظاهر ويدل عليه وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز
تقدير اياك اتقي بل هو موافق لمصطلح الضمير المنفصل فتامل قوله فانه فات
فعلى هذا لا بد من في المعطوف منه لا بد من عائد واعم من الضمير وكيف يلزم
وجوب الضمير لما نفع ما ذكره. قلت الجواب قال ولي ولا بد من عائد ليصح
ما ذكر مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير من انا دون تامل الضمير
قوله مثل اياك والاسد بنصبه بكثرة ذكرا مثال اياك على ان الاغلب في هذا

القسم

القسم من التحذير اذا كان ضميره ان يجر ضميره المخاطب وقد يجيء منفكا كما يأتي والشر
والظاهر فيه تقدير لا يبقى على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه بل كما في قول الملص
بتقدير مر اتق الشر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير يجيء على صيغة الخطاب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يجر بهما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه وكذا
تقدير اتق الضميرين معنى التعبيد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز
تقدير اتق الضميرين معنى التعبيد فقد حنف ومال وخلف نقول اياك والاسد
تقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتعبيرا بالاسد
واياك من الاسد تقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك
الكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه قوله وان تقديره بعد فرمثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى اه فيه انه لا انفكاك عن الطريق انما يجوز بتعبيد
عن خوف منه بتنحية ربالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق ثم
لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد لانه ان يقال يلزم
من ترك الطريق تجنب الحارد وهو سماعي قوله فالمعنى على بعد نفسك حماية نفسك
كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذورا والمحذور امنه فلا يكون
من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بمحذر
مما بعده الا ان يراد مما بعده ما بعده لفظا او تقديرا او عناية فامكن انه
يقال انه التحذير عن النفس بالتوجيه على بنحيت عن الزوائد التي يوزن بها
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه
عن النصب بتقدير حرف الجر والاستعمال على بنا تحقيقة الحذر فافهم لبعض الناظرين

في هذا المقام كلام تجل الافهام وبدش الاوهام وسوانقا استخص من نفث التحذير
منها الا يقاعها في ضرفا لمحذر عنه في الحقيقة هو الضرر وهي محذورة بالمال فاذا انظر
الى انه يحال هذا المعنى قوله وتقول فرس السبق الا ولا اباك من الاسد فيذكر
المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يتسع المحذوف والمعطوف معا قوله اباك
ان تحذف بتقدير مزم لان بتقدير العاطف فانه لا يجوز فرسعة الكلام ولما علم قوله
بتقدير من عدم تقدير العاطف حيث امتناع تقدير اباك الاسد بامتناع
تقدير من ولا يخفى قوله فان قلت فلكن بتقدير العاطف وما ذكره في الجواب
بقوله فلما لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع من لا يثبت المدعى بدون
ضميمة امتناع بتقدير الواو فيقال ان امتناعه اشد من امتناع بتقدير حرف
الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والتنبيه قوله شامل
لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المتعلق الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي
وهو ظاهر قوله سواء ذكر الفعل المذكور فيه فانه لا يجوز زمان او مكان فحسن ان يفعل
فيها صوابا فيه قوله سواء ذكر الفعل المذكور فيها لفظا او بتقدير وهو المراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا تفعل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيبت لا تقول مامن
يوم الجمعة الا وفعل فيه طيبت لانا نقول الفعل المذكور طيبت يوم الجمعة وطيبت يوم
الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولكثار ما تقول اذا ذكر طيبت الى آخره
فقد ذكر الطيبت مطلقا فرضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم
الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجوز ان يكون
اعم من المذكور ضمنا او كثيرا ما ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما يناسب اليه قيد الحيثية
الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد

الحيثية

الحيثية اذ يوم الجمعة ان شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصير مفعولا
فيه في نظر لانه لو اريد ما يناسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم
الجمعة ان شهدت انه ما يناسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد
معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور ويوم الجمعة ان شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع حيثية
الحيثية لا تقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال حال ذكره يوم الجمعة فيه الخ انه
جعل قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من حيث
هذه الحيثية لانا نقول فلا يجوز هذه الحيثية مما يلغى اعتباره في التعريفات ويجوز
بعد امن الاعتبار ولا يجوز قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح
لانه متبوع الحيثية والمعلن بها وما قوله قال ذكره يوم الجمعة انه ليس الخ معناه انه ليس
ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا يصدق
التعريف مع الحيثية على شيء انه يجوز ذكره لا من حيث انه فعل فيه فعل فتأمل قوله
ولا يخفى انه انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله
مذكور فاغناؤه عن المذكور اغناء على المناقشة المتقدمة وهذا محال بعاب الا
انه يقال لم يعب بل بنية على مكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل
والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف
المكان بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير
وان رجع بقوله لان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأمل فله بيرد ان الضمير
اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن الضمير المستدعاه ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير
الى المضاف اليه المستدعاه بالاضافة البيانية من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست
ومنهم من فسره بالنكرة فيه اذ انه غير مانع لدخول كخويت ومسجد وجانب فيه

الدهليز دخلت الدار ولذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله
قلنا والمراد مذكور معه فر التركيب الذي هو فيه ويرد على الخ التأديب الذي ضربت
لاجله بل يرد الخ التأديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور
معه فر التركيب الذي هو فيه فر قوله لانه الخ التأديب الذي ضربت لاجله قوله
اللهم الا ان يراد بمذكر معه ايراد معه تفعل فيه ثبة ان تعريف المفعول للتوقيف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه نتيجة الفعل واورد الفعل ينتقض
لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد الخ التأديب الذي ضربت لاجله بل الخ التأديب
ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه تفعل فيه فر تركيب
ضربت زيدا التأديب فافهم مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل بالضرب
قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما تضمنه التأديب وهو
التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه اي التأديب وكذا به امتياع ضربته تأديبا
كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب عين الضرب
بل هو احداث التأديب بالضرب بسبب الاحداث ووسيلة قوله بخالف فيه الزجاج
لانه فائدة لقوله طاهرا دال ظهر ان يقيد بخالف الزجاج هذا الفائدة فيه فان
قول النحاة اصل بخلافه انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بانه صحيح تأويل
نوع بنوع لا رد فيه فر حقيقة فيه ان الزجاج لا يدخله فر المفعول المطلق الصحيح تأويله
بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد النحاة بكيت هذا المعنى فدفع بمنع
كون المراد ذلك بل يرجع الى ورد النص بانه لا فرق فر المعنى بين تأديبا
والتأديب وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا ينجي لان قولنا للتأديب
مفعولا له عند القوم فليس على الزجاج رد الى المفعول المطلق قوله وحقق
الخ بان كره التعرض بوجه تخصيص الكلام بهذا دون هي المفعول فيه مبني على الفضلة

وقيل غير جامع لخرج نحو خلفك عنه وردا لان الجهات الست مثل غير مثل في عدم التعريف
بالاضافة صرح به العامل المقدر في الالف راد فهم من قوله بما فسر به الزمان المبهم ويرد
عليه حاذاه ما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والتوسيع فانهما يقبلان
مع انهما معنيان بحذف التقدير قوله لانها بها اراد الابهام اللغوي الذي اشتق منه المبهم
الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه جعل شبههما عليه لان حاصله حاصل ذلك انه بجعل الضمير
راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة الممسة والممسة به وذلك انه بجعل الضمير راجعا
الى المبهم وعند ولدى وشبههما بناؤها بالمحمول عليه وعلى التقديرين وجه جعل الجميع مذكور
وذلك انه بجعل الضمير الى عند ولدى وبجعل لانها بها انما بوجه الشبه لا وجه لحمل ارشبههما
الا حمل انها بها فح لم يكن وجه لحمل مذكور اصله قوله وفي بعض النسخ لانها بها
كما هو الظاهر والضمير راجعة الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع الى المبهم والمبهم معنيا
نحو جلست مكانك لكثرة نه فر الاستعمال فيقبل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست
محلبك فكلاهما مكان ينصب كما اشتق او مرادفه وان ينصب لمكان بغيره ما اشتق منه
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرة نه على كثرة نه استعماله وهو بعيد من العبارة
ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرة نه امور نه للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء
الامكنة الكثيرة نه فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به اختلفوا فهم في انه مفعول به بدل على انه لم يستعمل معه في الا مكان
لكونه مفعولا به مجازا لكن قال الشيخ الرضي اي دخول فر لازم فر غيره المكان جائز فيه
وسيجيء ان استعماله مع فر صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال فر نفسه فر دار آدم فر خانه
قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره وهذا لا يصح على كليته اذ يصح ان
يقال جلست فر مجمع اجزاء البيت دون اجزاء الدار والمحلة او البلد قوله وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك فر دخلت الباب دخلت

الدهليز

عن الفعلة عن ان البناء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترز
عما اذا كان عينا نحو يعجبني ان يقول احترز عما اذا كان غير فعل نحو شديد نحو جبنك للسواد
قوله او الحدث فاعله عامل اشار الى ان المص فاعله الوضعي لا حضر قوله ومقارنا اي
للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما
جاز هذه فيها ان الحدث فاعله وفاعل عامله زمانهما قوله او يجوز زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الآخر لحاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود
وهو الجبن الموجود مع القعود له الجبن السابق عليه الآن يقال يقعد الجبن من اجله
الى آخره جبنا واحدا لا جبانا متعددة قوله وكم شهدت الحرب ايقاعا للصلح الخ فرق
انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الا هذا الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود دائما
يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود
اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان
هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والخلوة
عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة مقام الفاعل مع ان كثرة النحاة على انه
لا يجوز اصلا ومن السوالخ توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف مع فاعل
والظرف قائم مقامه لتقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا
كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار ودفع تأمل قوله العبء والنزوان كتب
في الحاشية العبء الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله احتراز
عن المذكور بعد غيره كالفاء لانتقاضه الاحتراز على ما ذكره بعض المحشين ازعالم
يذكر بعد شيئا ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع والواو
كقال المذكور لمصاحبة الخ قوله متعلق بالمذكور فيه لطافة والواو فال بالمذكور كان
للعطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كحفاك وزيدا درهما لتفاوت النحاة على ان ضربت
زيدا

زيدا وعمرا ومن قبيل العطف لا غير نحو كوى زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه
اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد الحكم وانما حجر الناجي على ذلك
حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع ان حسبك مضاف ومضاف اليه
ولذا اجمل حسب جار مجرى الظروف المنطقة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عمل المفعول به المنصوب قوله سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث حتى يجري
فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا اي ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي
فلا حاجة وجه لقوله او معنى فما معنى الوجه اي يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل
مشبهة فرقة المذكور اذ كثيرا ما يتفق من ذكره بذكر الفعل وجيز قوله او معنى
اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعمالة اسماء وهو عدا
اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل ههنا ولا وجه لتأخيره
الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركة له في زمان
الفعل في زمان واحد هذا اذ حمل الاصغش وبرد المثال المشهور من سنة للجمهور من
قولهم استنور الماء والحشبة لانه لم يستنور الخشبة بل صفحة الماء او استنور الخشبة دبج
عنه صاحب العباب شارح اللباب، ان استنور بمعنى استقام او بمعنى طما له كما يقال استنور
الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ طماله بل الماء حقيقة وغير الاخفش
لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية وشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة
مما لا يصح فيه العطف وتتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح
في هذا المقام يعينه عبارة اللباب فتبين اي اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور
ومن تفعل لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لانه تركهما
في مكان واحد بعد الزمان لا يستلزم اني بمضي الناقة ولدها فلا تبين ان
المقصود فيه المشاركة في مكان ولا واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد

بيان المنقطعة

من العبارة قال في الكفاية بما هو المشهور من تعينه المصاحبة بالمشاركة في زمان
واحد ويجب الملازمة مبينة على ان الترك عدم المضاف يعني لو لم يحفظ الناقة وأهملت
ولم يحفظ فرضهما الزمان ولدعها ايضا اضاعها وتركهما فرمكانين من قبيل حفظها
وداخل في عدم تركهما قوله فحذفت الناقة على صيغة المجهول وقوله فجعلته على صيغة
معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصلها مكتفيا
فصيل بجيم وشين معجمة وزاي وراء وضع الصبي شير خوار وكوركن قوله اعلم ان بعضهم
النحاة عبر بقوله جمهور النحاة فمنا عبد القاهر فانه جعل الواو والفعل عاملة وعن
مذهب الاخفش فانه جعل مجموع الفعل الواو ولكونها بمعنى مع وجعل الاعراب ما بعدها
كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقدم المفعول معه
على مصاحبه خلافا لابي الفتح ودل على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فان اسم الفعل داخل في
معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي فيجتمعان مع انه يجوز فرالمفعول معه الذي هو عامله
وجهان قوله وجازا لم يجب الجواز فرب كل موضع على معنى يعبد وانما حمله عليه اتباع
جعل معمول الفعل اعم والمفعول به حتى يدخل فرالتعريف كفاك وزيدا ودل لخفرانه
حتى يدخل فرالتعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فقول ضربت زيدا
وعمرا خارج بقيد المفعول معه لتخصيص معمول الفعل بما ذكر فانه في ضربت زيدا وعمرا
خارج عن التقسيم فلو حمل فعله خارج على معنى عدم الامتناع لم ينقض الحكم
بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لان العطف وعدم
حتى يجد الشرط والجزاء قوله تعين النصب وجب غير المصرح برجحه قوله تعين
العطف عند غير المصرح برجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو وخارج من التقسيم
لانه ليس مفعولا معه بد من التوابع قلت هو مفعول معه ان صح تعبير الفعل

فيقال

فيقال مالفرع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول غير
مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا وحقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرا على التاء
فيه بحيث يجوز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والنصب ان يرجح بالسلامة من الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل
المعنوي قوله وانما حكمنا بتكلف في بنائه لعامل مقوله لان المعنى ما تضع والحال
ان المعلل النصب اي بسبب الاسم فرهذين المثالين لان المعنى ما تضع قوله الحال
من الحال الشيء بالتحريك اي انتقاب سمي هذا القسم بها لانتقاله بها غالبا قوله هيئة الفاعل
الهيئة الحالة الظاهرة بالة تهيئة للشيء كالذكر فرالمعرب والمراد بها اطالة
والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فاد خلوها خالدين ادر مقدرة اي الخلود يستمر
الاول حالا محققة والثانية حالا مقدرة وسمي ايضا بهما اعم من حال النفس الفاعل
او منتقلة مثل كرجاء زيد فانما ابوه لكنه لتنكير مجاء زيد والشمس طالعة الان يقال
لحيلة الحالية تتضمن بناء صفة الفاعل ادر مقارنة بطلوع الشمس ايضا بها اعم من ان تدوم
للفاعل ويجوز كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وسيمي دائمة ومنها الموكدة
كما سيجيء ومن انه يجوز تخلفه وسيمي منتقلة قوله ادر من حيث هي فاعل
او مفعول احتراز فرانه قيد لحسنه مفيد لان صافة الهيئة وبنوتها للفاعل
وهو انما يقبل فشيء كمجاء زيد سيما فان السمن لم تثبت انه من انه فاعل
وانما يقيد ولا يكفي ان الحال لا تثبت للذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل
نفس الذات في وقت الفاعلية وانما يفيد فيجوز المعنى ما بان صفة الفاعلية
فهو اي يمكن الصحيحة انه بين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينقض التعريف
حيث يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال
لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول التحرير بل بيان هيئة ما صدر عنه الفعل وقام به

او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز في ضرب زيد راكبا عمرا واما
اذا اضيفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى
جعل كلها لصاحبها وقد يذكر على سبيل الالف والنشر المرتب وقيل حقه
هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول لجنيه وناصبه حال الفاعل قوله او تبين
على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو
المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان المتبادر من
غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين مع ان الصحيح استثناء قوله
الا لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد
هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول
مطلقا ولا تقييد للمفعول به محققا او منزلا منزلته بعض اعرب الحال فرضربت
الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل احدث الضرب قوله وزيد قرا الدرس
قائما مثال الملفوظ المحفوظ حكما رد على ما في شرح المصرانه مثال للحال عن الفاعل
معنى قوله فان معقولية زيد اه الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التشبيه بجوز
وذو الحال اسم اشارة لا نصالها به بل الظاهر ان الاشارة المتنطبة
منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متضمنة لما يعتبر عنه باسم الاشارة وذكر
زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو تركيبه
اي اشتمل على حروف الفعل المفيد وهو المعنى وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا بد ان يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث
يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط اي عمل الكل ما يستنبط فاتى ان
وان والاستفهام والنفي فاستنبط منها عمل السين سوف وعمل حرف النداء من معنى
على ان لا يجوز المنادى بتقدير ادعو بل يجوز العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست

من العامل

من العامل المعنوي عند المص وما سمع عند النحاة قوله البتة جما والتمني وخالفهم الشيخ
الرضي في ان المعنى على تقدير خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة
قبل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول
جميع الصور لان اي الحال فرجميع الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن التقابل بينه وبين
ما في الصور قوله انه جعلت امرا حالا من كل امر وانما لو جعلته حالا من المستتر فيه
حكم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا نقضا للنفي فيجب فيه وجهين احدهما ان
مثل جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه موصوفة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان
النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع
ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل
والله ظاهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني
رجل الا راكبا صحيح بتنكير صاحب الحال فيه مع ان احتمال وصفيتها للحال
على ما صرح به المص فهو بعض الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح
لما في بعض كل امر جليل وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل
الا عالما والعاقل نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق وامام قال الا منع
ان الا تجواز وقوع الصفة بعد الا حقه ان قربه بلا مرية لان الصفة
النحوية لا يجوز بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدا والحال
قوله وارسلها العواك اورد امثلة موثوقا بها المنقض الاول من شعر بيد
والثاني مما شاع في المجاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه
يشعر بشعر اما لانها اكثر فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه
ايضا شاع في المجاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر
البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العواك اذا وردها اللماء جميعا

والاصل ءاكاذا دخل الف ولم تغيره فى معنى المصدر وهذا كلامه وليس لها
كتب فى الحاشية الزاد والمنع وقوله ولم يشتق على نقض الدخان كتب فى الحاشية
الاشتقاق الخوف والنقض بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة ثم بقض
الجرح بقضا اذا لم يتم برؤه انتهى فى الصراح نقض بمعنى تمام نارسيدن
وسراب نابيدن وقوله وكان المراد بالرأس السعف او النخلة الخ
الظاهر هو الاخير وعطف لم يزد على النفية وقوله لم يزد مضاف محذوف
من العطف اى فى ماض كتب فى الحاشية العطن ماحول الحوض والبئر من
مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جارشتر خواباينده وقوله
ومررت به وحد كتب فى الحاشية الواحد مصدر وحد يجد يقال وجد وجدا
وجدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وعده لازم
الا فراد والتنكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فراد موضع
مخصوصة وقوله مثل فعلته جهدك كتب فى الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها
الاشتهار وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة متناول
امر كل واحد منهما كذا فى تحفة وكذا فى ضمنه بخود بت اخوف بالتاء وبر والاظهر
ان المراد بخو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها كخو مررت بهم
الجم الغفير او كثيرا ساتر اكثيرة بهم وجه الارض وكخو ضلوا الا قليلا كذا
اولى وبخو وجده المضاف من المصادر ومن غيرها كخو جاء الرجل
ثلثهم او عشرتهم فان هذه الاجار الاسماء المثمانية مضافات الى ضمايره
ما تقدم منصوبات على الحالية فى الحجاز لوقوعها موقع النكرات فانها
فى معنى مجتمعين فى المجىء وكالتاكيدات لما قبلها فى تميم معرات باعرابه
ولا تبعد ان يجعل الحال الكلى هى جملة فعلية فى نحوه لان الجملة تنسب

بنكرة

بنكرة اذ هى كالمعرفة من اقسام الاسم بل هى مؤولة بالنكرة فخو العراك
ونحوه مصدر للجملة الحالية المحذوفة الحالة بالطريق. احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقديره الحال الظرف الجملة ويجوز
تقدير الصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فخبر المبتدا
على مذهب الاكثرين ومن لم يتنبه لذا وعلى كلام الشارح حيث قال الافعال
محذوفة او صفات ضمير بينهما اى لعتركت اثار الى ان العراك
مصدر لم ينصب فعله بل استعمل المزيد منه فحذف الجملة الفعلية وبقى
حال الظاهر احوال قوله وثانيها انها معارف موضوعة موضع النكرات
هذا هو الوجه المرجح الذى يمكن ان يتكلف به بانه قال احوال المعرفة كلها
بخلاف الاول فانه لا يجرى الا فى المصادر فانه كان صاحبها اى صاحب
الحال غير المفردة اذ الجملة لا يجب فيه التقديم بل الواو ولم يتمكن الحال
من كونه صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة يسمى
معرفة ونكرة نحو جاء فى رجل وزيد راكبين فحقه نكرة فخرج صاحب
الحال المشتركة ولا حاجة الى قيد ولم يتمكن الحال مشتركة بينهما بين
معرفة ومن لفظ الضمير وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غائبا
فاحفظه فانه لا ضير فيه فانها فى المعرف مبتدا، وخبره اذ جاء
فاتما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالمتقدم الذى ليس بظرف
فهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه
كتقديم خبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن النكرة الظرف
الزمان مثل بمنزلة بصفة فى الاصل يبقى ان لا يفيد تخصيص ذو
الحال بل اضافة الى نكرة ذى بصفة ولا بأس ان يقول ان نحو رأيت على كل

رجل راكبا وراءت رجلا عالما وما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة بعد وله ولا يتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على صاحبين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال وله فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وآي لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود وله على العامل المعنوي وله على الفعل الغير المتصرف وله على الفعل المصدر بحاله صدر الكلام وله على المصدر بالحروف المصدرية وله على المقدر بالقام الموصول وله على فعل التفضيل فيما عدا احد الخبرا طيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وله فيما هذا مبنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون صاحبها المخافضة بين العامل المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه حمالا بتقييد العبارة اصله وله بيرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد به لا تتقدم على العامل المعنوي اصل لخلاف الظرف فانه تتقدم عليه في الجملة وهو ضمنا تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على ان المبتدا محذوف وبعد نتيجة ان العامل المعنوي كما يختلف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا كذلك العامل المعنوي المشتق اضافي الحال تتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخافضة بالظرف حمال بعيد من وجه وله ويحتمل فرقا بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بانا فوضه لخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضميمة يتقدم ومعنى الاحتمال الاول يعوضه على العامل المعنوي حالا كان او جملة معنوية ضمنا وله وعلى هذا ان لم يكن الظرف في اصل في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا

او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح انه الظرف يتقدم على العامل المعنوي وله فاكره او هو ان صنال الكتاب لا غير لان اللابق ح استثناؤه من العامل المعنوي لان بيان المخالفة يعوضه كخلاف الظرف وله وعلى ذي الحال المجرور المشار اليه من عبارة المتن وله على العامل المجرور قال ابن الحاجب وضمنا ان يقال ولا يتقدم فعل المجرور في الاوضح وله على العامل المعنوي كخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال وله لم يتقدم معنيه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يتعين حذفه واقامة المضاف اليه مقامه كقولي بيتي قلبا ابراهيم فيما وله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فيقتضي الجواز اكبارا، زيد مع عدم جواز تقدم الحال وذلك ان نعتقد بجواز تقديم ان الحال الا ترا، هذا المعنى بعينه الا انه لا يتصور عليه بل مبتدا، وله والظرف تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تا، المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاشتهار بالمخافضة ان فيتا ان وقع غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مونث كالعائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلان جواجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان انبانه مصدر الغير معلوم واما كون الثلاث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية لمعنى جميعا وله وكل ذي على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المستقة فيما ثبات الحال المؤولة وهي اسم جامد موصوف لصفة مهرا، في الحقيقة فكان الاسم الجامد دالها الطريق لما هو حال في الحقيقة بحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وبحو جاءني زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به التشبيه بحو جاءني زيد اسدا اي مشبها اسدا وشجاعا ومنها الحال في حو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطة ان يقصد التفسير فيتعين للحال في حو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطة ان يقصد التفسير فيتعين للحال

جزء من اجزاء الجزء فيفيد ذلك القسط على الحال وما بعد جزء تابع بواو
العطف بخلاف الجزء نحو بعت البر قفيزين بدرهم ارتجيله قفيزين وقابضا بدرهم
هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشتهر الاشتقاق واما اذا لم يشتهر
فيستوي ان يقال جاء زيد رجلا او امرأتها انها حالان منه اذ كان قوله لان
المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من الوصف ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك اشتهر المصرفية ان يجوز مشتقا وجامدا نحو فضة لتوضح
المعنى فينبغي ان يجوز الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة بالبين التوضح
من وضعه تلك قوله هذا بسبه بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس قوله وله حاجة
الى ان يؤول السبه المسلم بانث المشبه بمعنى الصائر شبيها او جامدا المرطب بمعنى
الصائر رطبا لما جاء بمعنى الصائر ما عليه طباخ حيث جعل صفة الفعلة فوجه قوله
له حاجة الى تاويل المشبه بالمشبه انهم كانوا يؤولون الى مدلولهم الفاعل والمفعول
المضوع اذا لم يوجد في استعمالهم ان مقصودهم تخصيص معنى الصفة فيجاء مدودا
لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتقييد المشتق المعنوي انما هو لتصوير
المراد به واما قوله من اثبته النحل فيجوز على انه جاء المشبه فكون صفة للنخل
فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه
وان سمي مشبه الكنه لا يسمى شبيها حتى يصح جعله من غير تأمل فلعل اختيار المصنف لوجه
ان جعل الاشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كما تعلم ان المظهر بالنسبة الى المظهر
والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يجوز الاشارة الى النخلة السابقة
بتقييد الاشارة بحالة الشبه به فيه انه فتكون حال معذرة قوله نحو تمرة
تمر شبه الطيب رطبا يناسب هذا المثال موضوع لا يوثق به والله تعالى اعلم

وله

وله الحمد الام قوله ويجوز جعله قال الشيخ الرضي وقد يقام الجملة الحالية مقام مفرد منصوب
جزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وهو الى في شاة
نحو بعت هذا بهذا درهم وشاة بدرهم بالنقد وبالنسيئة نحو بعت الشاة شاة
بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو
بمعنى مع تمامه في كل رجل وصنعة اي شاة ودرهم معوضا ان فتصب بهذا
الجزء ان لقيدها الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به لتعذر ان اصل كقولهم بعت
الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا وله كيف انه اذا بنى على الاصل
ينبغي ان يبنى بالواو لعدم جواز ضم الاسمية من الواو والضمير وله على الواو
الا على ضعف قوله فالاسمية في حكمها لحجية المعتدد به ليشمل نحو الجر والنفر
على الاصح وله يدل على الزمان فهو كفعل واصل على الاسمية وقد تخلو الاسمية
عن الرابط قليل عند ظهور الملابسة نحو فرحت زيد على الباب وهو قليل قوله
والمضارع المثبت كالحال المؤكدة مثله مما عرف وكذا المضارع المنفي بلا
ما والمضارع المنفي بلم ولما لان عدم وشبهه طرأ في المضارع المثبت
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز
حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه
كما شاع اراده في نظائره المتكررة والمقصود هنا جواز حذف غيرهما فيما
الثالثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الشك الهلال بنيتا اي هذا الهلال
بنيتا ولا مقال في حسن قوله فرحته حالية والمراد بالمشتق المبهم ما اشتق منه
منها الممكن والمهدر اذا لم يتبين الاشتقاق بدون الهداية فلا يرد ان الاشتقاق
الهداية فينبغي لتقديم هدى وكونه حالا بعد حال لتحقق التداخل والتداخل على
الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل في نحو

الا حوال المذكورة وكذا في حال بين از وبا دمن او غيره مما دخل الفاء
او ثم نحو مررت بزيد فعمرو فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن فصاعدا او ردد جعت
القرآن في الصور معه حال والمتصفة فيجيء خلاف المؤكدة فاني قلت المؤكدة
التي تفارق ذو الحال نادرا تقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة
قلت يتبادر مقارنة عاملها الحال لغلبتها مؤكدة لا مقيدة كخفق الفؤاد في قوله
لما ذكر المحقق الرضي فرانه لا معنى لقولك بغتة الاب في حال كونه عطوفا
نعم يصح ان يجوز المعنى اعلمه عطوفا فلكن عطوفا حينئذ مفعولا ثانيا له حال
ووجه الرفع ان احقه في تقديره احق الوا لو تة كذف المضاف لظهور المقصود واقامة
المضاف اليه مقامه وكذا الثنية معه انه يجيء معقودة للتبيين مؤكدة انا مختصة
واما بالاستدلال عليه لان الدليل معرف للمدلول وانما حصل فلا يدرد
ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما حصل حول المعنى
وشرطها بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له عاريا هو كون الحال
المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به ازخشري ومنه فما صح
ولا تعثوا فان رضي محمد بن ثلثة لا يرضي صاحبه قال المحقق التفتازاني
فرشح التخصيص الحال المؤكدة لمضمون الجملة الاسمية فليس فيه صريح
وتوهد بن منه فان ادرت له اسما فلتسمه وانثه معه مضمون جملة اجتراز
عما يؤكد بعضا جزاء بريد ان رسوله لا يوكد الرسالة ان كون شخص
رسولا لطلب الرسالة دون ارسال شئ اذا از زيد، الرسول معناه اللغوي
اما المراد معناه النزعي وهو الذي بعثه الله الخلق بكتاب ونحوه فيوكد
مضمون الجملة وهو ارسال الله معه ولا بد ايهام من قيد اخر فيه بقوله لانه
يصح ان يراد بمضمون جملة الاسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو لم
يكن

مع الاسمية صح

معه التمييز

مالم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون الله ايضا
ومضمون خاصة ما يجوز الاسمية ليس فيها شئ ولو سلم صح ان يقدر في الله شاهد
قائما بالغلط اخفيه ويجوز التقدير فيه مع وجود ما يعين لحال ضرب اللبب الله
اعلم بالصواب معه التمييز ويقال له التبيين والتفسير والتمييز على صنفين معه
ان الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله ان الاسم عن نحو فعلت ان فتلت
فان فتلت يرفع الابهام الموضعي عن فعلت فلكنه ليس باسم فلكنه ينتقض بالعجبي
بحسن زيدا واي حسن زيد ولكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجها
بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهها مع انه ليس بتمييز عند البصريين التعريف المانع
عن كونه مميزا ليس هو شيئا بالمفعول وكذا الشكل لفلن ازيدك لربه وسيفه
نفسه والم نفطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها يرفع
الابهام ويرفع بان المعنى فاجأ زيد ربه والم شاجها نفطنه وسفه نفسه بالتشديد
على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان التفطن عليه
لجمهور اذ له فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسه ولوجه لجعل حسن
الوجه شبيها بالمفعول دون هند الا فتله فان ولي ان يقع كلمة ما نيابة
اعتمادا على استفهام وجوب تنكير التمييز معه في المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع له فيه لان زيدا في رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد
وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا الاشكال
لم يوجد له الى الان الحل ولو دفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع
له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فحينئذ لشكل تنزل
فانه من مزالق الاقدام معه ثم المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا
تعذر العمل بالحقيقة والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه لما زكره

موجود ٢٥

انه من جنس المزنيت وبعد استكمل لخروج تمييز الذر هو صفة لخرز ذرة فانه رفع
الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز
اخراج الكلام عن وصفه الذر للغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قولنا
طاب بيتي منسوب الى زيد فيه ان هذا الصفة بريح كثيرة والاستغناء بتقدير
مجرد المضاف محذور يجب عليه انه لا يناسب في نحو في زيد رجلا فان الرجل عين زيد
لا بيتي منسوب اليه وقد يجاب بما مضى في مثله طاب بيتي زيد بتقدير بيتي
منسوبا وجعل زيد بدلا قوله ويعني به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى
ما يقابل هذه الثلث فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل شيئا فرجحه او شبهها
او اضافة ويجب على ما ذكره على التمييز مثلها زيدا فانه مضاف وقد حصل من المثلة
المفرد والمقدار وكانه اراد دال مثلية وكانه اراد معنى مجازيا للمفرد بقرينة
المقابلة وفيه ان المفرد وقوعه بالنسبة في نحو ما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضافي قوله والمقدار اما مستفاد في ضمن عدد حصل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يحمل من ظرفية المدلول فانه
المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن
لو قال نصف المناء لكان بيانا للمنوان اضافة نصف مناء لقصد وهو
افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل كخمسة قفزان بر الفقيز مكيال ثمانية
مكاكيك والمكوك كمنوين كمكيال ستين صاعا نصفا او نصف رطل الى ثمانية اواق
او نصف الوتية او ثلث قلة بالكسر وهي مناد سبعة امناء والمناء طلان
والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية اسناء وثمنا اسناء الاسناء
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلث اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق
والدانق قيراطان والقيراط حبتا شعير والطسوج حبتا الخنطة ومدس من

وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال
في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من
الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا يقع تغاير الثابت بما يقابل الحادث
في وقع الاستكمال بانه لا يخرج امثال عبيد جارية بالمستقر على ما هو
مفهومه فلا بد من تعلق كل بالتوصيف وقد يدفع عبيدا جارية وامثاله
بانها من التوابع والكلام اصالة على ما مر غير مرة وفسر المستقر بما هو
الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد ان ابهام المبين في النفس فان ابهام
ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رأيت عبدا جارية فان المقصود
بالعين المعين الا انه لزم الابهام ثم عنه قصد فان زال الكافي حسنا قوله
وان ابهام في هذا المفهوم يجب عليه انه يلزم ان لا يصح جندا رجلا على ان
تمييز من جملة ذا على ما اتفقوا عليه لا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانه
استعمال مجازي فلم ابهام وضعا الا ان يقال تعارف امع حسب المبهم حيث
صار موضوعا له فصح التمييز عندكذا فيجاز اراد دلالة محضا مثل تعارف
بعد ما زال المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال
والتمييز بان وضع النعت والحال لبيان ثبوت وصف فرسي فهو يرفع ابهام
عن الوصف ووضع التمييز ابهام عن نفس الاسم وبيانه انه من ادرج جندا رجل
عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن لجنسه
الترتيب وذلك فرق واضح الا خفاءه الا من حيث حمل الذات على الجنس
والمراد بالذات ما يقابل المفهوم ويصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا
ان فرد الرطل معهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيد زيتا بين ذاته بان بيان

درهم وهو ثمانية واربعين جزء او من درهم والويبة اثنتان واربعون وكسر ودا
مداد المد بالضم بكمال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان
المعتدل اذا ملاه بهما مديدين بهما وبه سمي مدادا فخرجت ذلك فوجدته صحيحا
نقلت جميع ذلك من القاموس قوله واما اقتصاره الخ على الاول مثله التثنية
ارمن غبة العدد والالف حذف مثل للعدد وايضا والالف ولي ان يبتدر منوان
سمنا بقفيزان برا قوله والتنوين محققا او مقدرا نحو ثمانية عشر
رجلا وكم رجلا ويريد بما يميز به المفرد وحما ينصب التمييز والالف لوجب التنبيه
على الموف بالالف ايضا بقي ان من الناصب للتمييز الناصب سنفه
كما سياتي واما تصدي له ستيفاء اقسام الاسم التام ودون المقدار الذي ينبغي
حكم لحوني على موفه باقسام الاسم التام وهو ما ذكر الشيخ رضي الله عنه ان كان
تنوين الى ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام
التام لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا
اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد وبان جوز فغلام مضاف الى زيد ثم عمرو
وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حبة مانك فانه
الحب الاول اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال الا اذا لم يكن
للمخاطب بد من ذكر رمان بان لم يكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان
والرمان الى المخاطب ولا ينقض هذا بكل فرد وفرد فانه مؤول بحذف العاطف
اي كل فرد قوله فاذا لم الاسم يحصل الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم
بنفسه كما تضمر ربه رجلا وفي ماذا راد الله بهذا مثلا قوله بحسب اذ افعول
حلق في القاموس اذ افعول الذقن الحية والكوبر الاسفل منبت واحلته بالفاء
وفي الصحاح اساس بخبار معروف لاهل مصر تاخذ اربعة وعشرين صاعا

قوله

قوله وهو ما تشبه به اجزاؤه في اسم الكل والا فلي وهو ما تشبه به بنفسه وجزءه
وذلك ان يكون تشبه به مصاع المعاونة ومسند الى ضميره ما واجزاؤه مفعول به وتشكل
بالهوة لانه لا جزء له فالا فلي الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على التقدير
والكثيرة قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يلزم التاء
طاب زيد جلسين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلسين للعدد انما مثل
بطاب زيد جلسين دون ان يقول عدد اثنين لانه يتبين الاضافة في كون
اثنين للعدد وتخلاف جلسين بالفتح فانه يقصد الافراد لا محالة وفيه
انما قيل التمييز عن النسبة وكانما في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج
عما نحن بصدده واخذ من عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها حتا
فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة
سواء كانت صيغة المرة والنوع ولبست الفارقة بين الجنس والواحد فلا
مناقشة في كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس والحاصل
واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست بين واثب المحصلين والجواب
بان الشارح اجاب على سبيل التنزل بشيء مما لا حسنة ارباب التنزل قوله
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصصها لكن هذا بعيد جدا ومع
ذلك الاولى ان يقال افراد الكثير بدل الحصص لان الحصة لا تطلق الا
على الفرد الاعتباري الذي يحصله المتكلم اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة
الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي قوله وجمع فرعية اي يشترط التثنية على
فوق الواحد قد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا فوق بان فرادته ايراد
صيغة الجمع مع انه حاجة الى التكلف لان المصرع يجوز فرضه المتعدد الا صيغة
الجمع فلا يجوز عند الا عمد الا ثوابا صح به فرا بضاح المفصل وبوئيده انه

قوله المراد بقوله وجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام
ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس المقصود به الانواع
قوله ثم ان كان اي المفرد والمقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد والمقدار
غير المعدود ان الحكم المذكور شامل للمفرد والمقدار مطلقا قوله او المعنى انه
وجد التمييز له موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي التوجيه الثاني تامة
وكانه اراد الاشارة الى التوجيهين لكان والتوجيه الثاني بعيد جدا
لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم المونه اكيك جدا والمتبادر من قوله
جازت ان اضافة الملتبس بالتنوين مزالة اضافة الشيء اليه وان داعي اليه
الا ما اعاد مشارة صحيحة بفرد وان كان فرالمرجع والمصرتبة ذلك التفاوت
بالعطف ثم انه ليس بها لة تاخر فرالزمان بل لتفاوت المحلين فان
احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالتمييز قوله انه اراد عشرين رمضان
كجاء بقار عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف
للعلمية والالف والنون الحقه بزيد بن ثابتة اذا وقع تمييزا جوز منكر
الوجوب تنكير التمييز وجه في التباس في هذا المثال لصالحة اللفظ فرصورة
الاضافة الى التمييز نكرة معرفة وفي صورة الاضافة سوق الكلام
الى غير معرفة غير مقصودة الا ان يراد اليوم قال الشيخ الرضي
وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويجوز بحسب اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما
الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتقاب ما يليه على التمييز نحو قطعة
وثلث لان ذهبا بفرع الابهام المستقر عن قطعة الا انه يقال انه تمييز
الا انه لا يجوز نصبه لما في تثنية رجال وهو ايضا مرجبان ان اللفظا

الكثر

اكثر في الثاني فتامل قوله لكن بما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
في طرف النسبة ايها ما فيها بدفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى ان قولنا
عندي رطل ابهام في النسبة فيه ما الابهام في الطرف وبازائه الابهام
من النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازائه الابهام عن الطرف
لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها
فكل من الكمين اعني قوله الابهام فيها في الطرف النسبة يستلزم الابهام فيها
وقطعه ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الايراد الطرف المقدر
قوله وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى
الفعل وليست بشبه جملة بل جملة واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل مسامحة
والمراد وهو اسم الفاعل مع عامله وهذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ايضا بما يسبك جملة وذكر تهانك جملة رجاء ان لا يجيء
على نحوك والا ولي في قوله مسبك بدراهم رجلا حسبك رجلا زيدا في حسبك
زيد جملة ومثلها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد
قوله لقد ذرة قارت قال الشيخ الرضي الذر في الاصل ما يذرو الريح
من الفرع من اللبن ومن العنب من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى الى قصد التنبيه منه لان الله منشئ العجائب فيخلق
شيئا عظيما بريدون انه منه بنسبته اليه تعالى ويضيفون اليه ممعنى قد
درة ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم ولقد ذرة اريد عمله فقول الشارح
اريد خيره يجعل الذر كناية عن الخير لا لتعريف بحقيق اللغة قوله ثم ان
كان اي التمييز بعد ما لم يتلبس بالمنتصب عنه فبعد الشرط بحذف القيد لدفع
ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح حمله ما

انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييده الشرط بها لما صار مظنة ان يجوز
قوله الا مناديل ليطاب زيد نفى فيظن به فضله فرد لمتعلقه قيد فضله والا لبقي
به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد بالعدمين لو حمل الضمير على الامكان
العام اما لو حمل على الامكان الخاص فما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى
التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الضمير عن ظاهره بتقييد الشرط
ولان التمييز لا يجوز تحمله الا كونه واحدا بين المنتصب عنه والمتعلق
فلا معنى لعدم كونه مضافا الى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلق
بعد تقييد الشرط والجزاء بما ذكرت مبني على قول المص والا فهو لمتعلقه
انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه جاز لمتعلقه
بلا خفاء هذا وهذا المقام مزالق الاقدام وقد حصحصت فيه بمزيد
فضل المتعلي اجله الاعناء وشرحت عبارة المص بحيث لم يبق محلا لشيء
ولم يحتج الى تقدير وتاويل تكلف معظمة من خصائص شرحي على الكتاب فلله
طوفت به لجنة مع بالا تحصى من العجائب قوله بان جوز تمييزه ارفع الابهام
عنه فهال الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهي لمتعلق زيد
وهو الذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو حين تكون التمييز لمتعلق
ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا
له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي هو
عين زيد ظاهرا قوله فيطابق التمييز فيهما ارجيما جازاة الظاهر
ان ضمير فيهما راجع الى الضميرين المذكورين فيفيد حكم ما كان نضافر
المنتصب عنه متخلف فرجح الضمير بحسب سبق ما كان نضافر لكن فيه ان
نضافر ضدا قوله اذا اردت اباء واحد واله واما دابا جداد

وما فوق

وما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك
الخبر هذا بناء على ما سبق منه ان تثنية الخبر وجمعه لا يخلو قصد النوع من مشاركة
بين مفردات النوع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بان التعريف لجنس النوع
عارما يشمل الافراد وما الجنس لنسانه بما شيد من قريب منبا نه قوله النواو
بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اركانت الصفة و
مطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما تقتضي منه العجب انه جعل مفعول لمصاحبة
خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بناء على ثبوت
الاسم فاحتيج الى ادلة للصحة جعل الخبر فاعلا معنى هذا الذي من بين العنكبوت
فاثبت المدعى لما هو احوج الى الثبوت قوله اى كانت الصفة مصفة لمع
مطابقتها اياه يعني الطبق يصح انه يجعل منبا للفاعل ويصح ان يجعل منبا
للمفعول والاظهر لسباق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه
فالمتعلق فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح التعليل وتكون المبادر
من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز انه يكون بمعنى اسم
الفاعل لا معنى للاقتضاء على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه منسوب
للمفعول فرد التوجيه السابق قوله واحتملت ان الصفة المذكورة حال لا يخفى
لحصة الاحتمال فيه الصفة والحال لكن اخر جوز مشتقة بين كل منهما على حدة
صح ان يقال على قوله فكن زيادة فيها اه زيادة من فم التمييز عن ذات
مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان المنتصب
عنه وقس مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر انكره المقيس صحة عشرون درهما
وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول من على التمييز ثم فلو كان تجويز
دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم تخصيصها بهذا الحكم فتامل

قوله بوجه التمييز قيد بن زيادة من يؤيد احتمال الحال او زيادة لكون
نصيصا على المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما ما بالاتفاق
فيشكل عما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على
عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل والمفعول فالاولى
ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان من ذات مذكورة بالاتفاق
قوله اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه
في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فهذا الاعتبار جعل كالعامل له وليس المعنى
ان مجرى الارض يحيى او مخرجه منزل منزلة اللازم ليتضمنه معنى الانتفاء
ويحيى تمييزا عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوى العبارة اياه والا لقال
او فاعل لما تضمنه وكذا الحال فراجعه اه ما، ه فمن بين الكلام على تضمين
المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث ليس كذلك وذلك لان
نسبة وجوب التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لو ترك الفعل المذكور
الى المتعدد واما مجازيا ان لم يرد الا انهم نزلوا الكون فاعلا حقيقيا
بمرتبة اظهار الخفي من الوجه قوله ما يوافق على قاعدتهم المشهورة وهي
ان التمييز عن النسبة اه فادتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل
في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل مخرجنا الارض عيونا قوله فانها تجوز
ان تقدم التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسم الفاعل والمفعول فخلاف
المصاحبة لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف الغالب
والمبهم في مجروره وان اريد به الفعل وشبهه مما المستفيض في كلامهم
يفيد ان خلافهم في جميع بالنسبة الفعل قوله وما كان تفاقد الوجهين
الصحيح وما كان يقتضي قوله المشتق في المصادر ان الباب يبدأ على ذكر

آلية،

الشيء مرتين او جعله شيئين متوالين او متباينا ولفظ الاستثناء من قياسي
الباب وذلك لان ذكره يثنى مرتين للجملة ومرة بين المتعضل هذا وذلك ان يقول
بالاستثناء يجعل المستثنى منه ثلثين فصاعدا فاخلاف في الحكم وقسما خارجا عنه قوله
ولما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج لبيانه بثلثين بتعريف المستثنى
فقد تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بما مذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا تلقيا للمص صرح به بانه ليس له مفهوم عام يوجد بلفظ
مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ازلا مطلق فلزا
قسمه او لتقسيم اللفظ المشترك ومنهم قال المستثنى من المنقطع مجاز وسبل
المراد ان اداة الاستثنى فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء
كان الباقي اقل او كثيرا او مساويا قوله من متعدد اريد عن المراد منه بالمخرج
المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد والا هو مدلول اللفظ لا حكم
حتى يلزم التناقض بادخاله فرجع الحكم اخوه بل حكم على المتعدد وبعد اخراج المستثنى
منه وارد عليه انه لا يصح ذلك في جائني القوم سوى زيد جاءني ليلى ولزم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس المستثنى الا اسنادا الى المتعدد المخرج عنه زيد
واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد المخرج بالطرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج عن
النسبة الى المتعدد وبان تريد جميع المتعدد وتنسب الكبرى اليه فبناء على بان الاستثناء
لا اخراج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة لمتعلقه الاعتقاد
ولم تنسبه بالنسبة لان واقع الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه بسبب
لم تعتقد الاعتقاد وهذا مما بينه لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام

غير في تحقيق الاحاطة الكلام والله هو الواجب له بهام اجل ان نعام
سواء كان ذلك المتعد لفظا او مقدرا على نحو لفظا او بتقدير التفصيل
للمتعد وباعتبار كونه مذكورا او مقدرا او ذلك وذلك ان تجعله تفصيلا له باعتبار
كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يجوز ان على متعدد صريحا وكونه متعددا
باعتبار التقدير بان تجعل متعددا بالتأويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه
لا تعدد في العبد الا بجعله قرنا دون الاجزاء وذلك ان تجعله تفصيلا للخارج ان المستثنى
طما يجوز ملفوظا يجوز محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي العبد الا وخواتها
لا يكون المنقطع الا بعد وغير وبيد مضاف الى ان مشددة قوله في كلام موجب
اي ليس ليفي آه هذا المعنى الاصطلاحي للموجب وغير موجب ما يقابله قوله وهو
ان يجوز الكلام الموجب ما بان يجوز كونه تجوزا في نفيا اصطلح عليه في الكلام
التام في باب المستثنى وليستبقى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا الخ بان الكلام في كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا يكون ثابتا منا
المستثنى منفي لا بد من قيد تام ليتم المطابقة قوله الفعل المتقدم ومعنى الفعل
بشرط ان نقضه المعنى بقولنا القوم اخوتك ان زيدا او لعل الخ شارح
لم يلتفت لعدم وقوفه على المثال ويجوز ان يكون منصوبا قوله او مقدرا
لم يقيد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما افاده في خلا لان الثلثة
مشتركة في حروب كونها بعد الا تقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله
في كلام موجب فقد قيد بشارك فيه المعطوف على خبر كان لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم مقيد شارك في القيد المحذوف قوله ان الخ شارح
على قوله بعد ان محل قوله الا نه يوجب ان ينصب المستثنى في قولنا
جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار ان لا يقال المستثنى

بغير

بغير في حكم المستثنى المجرى حكمه بعد وقرينة الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع
يستقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان
غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار
الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر
ليعلم ان ما اجيز في القسم الاول يجب نصبه هنا قوله اي المستثنى منصوب
ايضا وهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب
المتصل به والى ان ما بعد الا معمول سواء كان متصلا او منقطعا وهي
كلكن في وقوع المعمول بعدها وان ليس حرف عطف كما خرجن لما رأوها
بمعنى لكن قالوا انها الناقضة بنفسها بقيت لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف
في الاغلب مجاراة القوم الا حمارا اي لقد بر بكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهرا
كقوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى
ويرد ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك
ودفع توهم وقوله في الحكم الا بقي قوله في ان كثيرا منصوب قوله اسم
يصح حذف متعددا كان متعددا نحو جاءني زيد الا عمرا قوله او في الكتاب
بعض فطلق المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر لاستواء
في الكتاب كما في علمت نفس رجل نفسا وانما قلنا الى بعض منكر لانه لو قوله
فيما بعد او بعض منه دلالة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعل تكلف
من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان
الضمير راجع الى البعض المضاف او بعضهم والاضافة للاستواء قوله وهما
في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف او زمان
خلا رابعا كما مر سافر فيطابق ما قبله قوله او النصب بهما انما هو فيما
كثر استعمالها بان ينصب المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا كما بخلا فيه

النصب قوله تقديره خلوّ زيد وعدوّ عمرو وهذا الا يستقيم لان العمل
المستثنى اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون تقدير خلوّ زيد اعلى ان المضمر الى المجيء وانجائي او البعض قوله
اي وقت خلوهم الظاهر خلوّ بعضهم وكذا قوله وقت محاوزتهم ولا حاجة
للاقتضار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى انجائي الضمائر
السبع في خل قوله وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل اه لم يكن مرادهنا
احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخبرا عنه وفيه نظر
لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر فرار ثبات لان في النفي والا دى
ان نفي زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجز
رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد مضافا اليه للمجيء فيلزم التقدير بعد
المجيء زيد تقييد المصدود لكنه يتكلف لفظا ومعنى فافهم قوله وله نصيب فيها
اي ينبغي لا يكون الا غير وما يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الاخبار في حكمية هذا التوجيه ان البناء
المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا وله معنى لان يقال
في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه فرّ يجوز فيه ما نقل ان ح فقوله
فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض من الكل ومما يقتضي ما ذكرنا انه
قيل توجيه الشيخ احسن لان المقصود بيان حال المستثنى از لو جعل جعر بنا
بدلا از لكان المبدل منه في حكم النتيجة كيف واليه والبدل مستثنى بعد الا
والمقصود ههنا بناء حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فرّ حكم النتيجة لا يخل
بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بفيه واو على انه صفة
لكلام غير موجب لا يبعد ان ينبو هم ان الاوجه ان يجعل محل هذه النتيجة
ايضا حال ليوافق النسختان فرّ المعنى لانه يح لا بد من اخبار منه فرّ المستثنى

منه

منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسند اليه صفة جرت على غير ما هي
فيجب الانفصال ان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قبله ضرورة
لانا نقول تقدير قبله اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف في قوله صفة
لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثان لكلام قوله ولم يشترط ان لا يجوز
منقطعا وله مفهوما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف از عادة المص استثناء
المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر العكس فعدم التقييد مما يوجب
اخراجه عن الحكم العام وله بمقتضى تقييده اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان
يقال لو لم يكن لكلام المستثنى المقدم والمنقطع فرّ كلام غير موجب ايضا ما تقدم
لكان ذكره قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب از اكان
بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا له فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق
فلم يخرج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل
فيما قصد فيه البدل وله يكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقدم البدل
وفي المنقطع لان البدل فيه له يكون الا بدل الغلط وله يكن الغلط فرّ الاستثناء
لانه مبناء على الرؤية كما تقدم فلذا لم يخرج الى التقييد بما خرج المنقطع
والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع فرّ ذكره
فاستغنى به عن التقييد بما خرج المستثنى المقدم ولا بد فرّ هذه المقامة
من قيدين احدهما ان له يجز المستثنى منه اضيا عن المستثنى منه
مثل ما جاءني القوم الا زيدا وثانيهما ان له يجز الكلام فيضمن ان يستغنيا
كو قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه نفي بانتفاء المصور يجوز
يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا يتبين ان المصاحب سيوف اقام اعراب
المستثنى وغايته هذا القسم قوله واعراب البدل بان صاله المراد بان صاله

ليس بمقابل للنصبة قوله ومعرب على حسب العوامل اى على قدر العوامل فان العوامل ثلثة
عامل الرفع وعامل النصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع و
النصب والجر ويعضد ان المراد ما ذكر كون عامل المستثنى منه يشكل نقول لنا
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل لفظى ان كان عامل المستثنى فكذلك المستثنى
معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار فى بزيد
عامل المستثنى فيه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا
بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد
سهى فاكرر با لمفرغ له يعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به
ولك ان تستغنى عن هذا التكلف باجعل المفرغ وصفا للمستثنى الحال متعلقه
فيصير الحال المفرغ عامله وان تجعل المستثنى مفرغا عن الاعراب والعامل مفرغا
له قوله وهو اى الحال المستثنى جعل الواو للحال وذلك ان تجعلها للعطف
وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى ار
تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بان يراد هو فى غير الموجب حقيقة
هو المستثنى منه اون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم
وكذا المستثنى منه ويجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق
يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الاان تستقيم المعنى فح يصح
عدم الذكر فى الموجب فيصح ح استثناء قوله الاان تستقيم المعنى بان
تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من محذور الكلام اى من كلام ما
يعرب على حسب العامل فى الموجب وفى غيره الا وقت الاان تستقيم المعنى قوله
ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك ان تقول ليفيد
المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا فان استثناء من الكلام

الموجب

الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفى على ما سيجئ قوله مثل ما ضربنى
الا زيدا يحتمل ان يكون فاعل ليفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثل ما يضحك
فيه الحكم على سبيل العموم لا ما يخرج فيه قوله الاان تستقيم المعنى قيل الاحتياج للخروج
عن استقامة المعنى انما هو لمخالفته بناء الكيفيات المركبة فهذا البحث من قبيل وضع
الشئ فى غير محله قلت مأل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام غير
موجب كثير كخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ الاعراب
المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن
قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات بقيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة
على المتأمل فى بيانها وما يقال من ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال
المراد ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات وفى افادته بحث فيه ان الاثبات
جعل الشئ ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادته الدوام ينفى النفى لان
نفى النفى يفيد عموم النفى لان النفى فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوال
ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبوت قوله لان نفر
النفى اثبات ارجع الى معروف لانه لا يقال ينفى النفى الا الاثبات فمن
قال معنى قوله نفر النفر اثبات انه مستلزم للاثبات لانه عينه لان نفر
النفى لا يمكن تعقله الا بتعقل النفى وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فتعقل
قوله ليكون المنفى ابدا دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل فرد الماضى مذ قبله
او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم وامر مبالغة فوق امر يقال
امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم اعنى الاتصاف بالصفة
متقابلات قوله واذا تقدر البدل لا يخفى ان حذف المستثنى منه اختيار
البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان

النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يشترك اليه
قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما يجاب به بنية عليه
انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد كقوله ثمة عشرون درهما لك
الا درهم فان ثمة عشرة له محل قريب هو النصب وامتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد
وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اني يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار
في المحل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء مما كثير
اما يجوز ضعيفا لابهامه البدل على اللفظ كقوله احد فيها الا زيدا وما زيد
شيئا الا شيئا فقوله ابهام فيما جاءني من احد الا زيد وقد يقضي خروجها
عن اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تباين قوله قيل انما
وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال ليلة يلزم توهم استثناء
الشيء من نفسه لا يدفع قوله ولا يخفى وما قيل لم يوصف لصح النصب المحمل التنويع
على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد الا في النفي بعد ان ثبات فيجوز في
المثال اتفاقا اذ من تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا ولا شياع زيادة من الاستغراقية بعد ان وجه اخر في هذا المثال وهو
ان من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والظاهر ان المصنف استدلال
منبيا على مذهب الجمهور ولذا لم يعتد بكلمة من قوله لانه لم ابدل المستثنى على
اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو ابدل عمرو من لفظة احد لا يمكن نصبه عمرو بدل
لانه بدل من الرفع والتكبير لانه معرفة حاشيه چلپي زاده الله تعالى قوله وما
ولانه لا تقدر ان له حقيقة اذ لا يمكن البدل الا بتكبير العامل وذهب بعضهم الى
ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع
بحكم الاستحباب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر

التوابع

التوابع فاشار الى مذهبين وامكان توجيه قوله لانقدر ان على ايهما شئت واشار
الخ واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول
المصنف عاملين بل توهم جواز التقدير غير عاملين قوله فعلم ومر فروع آه النحاة يجب
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملها لكن ينبغي تقدير عمله اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا له بصيرة معنى جاز اعتبار ذلك المقدر له
ضرورة كما ان زيدا قائم وعمرو وان غيبة المعنى فله بصيرة ذلك المقدر له اضبطه
اليه كذا قيل وفيه نظر اذ انعت اسم المبنى الاول المؤول المتصل به بخلاف صل ضارب
جاز بصيرة والعطف على محل اسم جاز كقولك لاب وابن قوله وبعد حاشا
في الاكثرة لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفية حاشا بلا نون
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفاد من قوله في الاكثرة خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده
بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثرة به قوله ومعناها
تنزيه المستثنى فلا يشمل بها الا عما نسب اليه سوء قوله اي برأه الله يعني فاعل
حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير شوف ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاش زيد متعلق
بالفعل المذكور واضافوه الى زيد على وجه النسبة تنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله اياه
فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجيء زيدا عن نفسه جعل انتفاء
المجيء وانتفاءه عنه بمنزلة تنزيه الله اياه قوله نقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة
لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان
المعنى ما جاءني الا زيد فبقي لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لكان الاحسن ان يقول
واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه تعينه اعراب المستثنى بغير الا انه
كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فيدخل ما جاءني رجل من الا زيد قال الشيخ الرضي

يجوز بها الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه بكل اثنين اثنين وليس زيد اثنين
قوله منكورا اى منكرا لا بعرف باللام بشرط كلامه ان المنكر احترز عن المعرف باللام وله وجه
لتخصيص الاحتراز به اذ هو احترز عن كل معرف مضافا كان جاني اخوة زيد الا عمرا
فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة اذ اسم الاشارة كجاني هؤلاء الا زيدا اذ اسم موصول
كقولك ان الناس الا الذين امنوا لفي خسر والوجه انه لحبث جعله تابعا المنكور كيصح جعله
صفة له ان غير الا لصح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر فجاني رجال
الا واحدا الا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان
يراد بهر جال اصل مرات الجمع فح يجوز منكرا محصورا معنى ولكن لما كان ذلك
نادرا لم ينتفت المصنف اليه فبنا هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله لما حملت
الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما
اكثريا بالا ان يقال مراده انه لم ينتفت اليه التفات اهتمام وترك فيه غالبا وسامح
كما حذفه فان قلت قد التفت المص له بجي الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف
في غير قلت له ضعف مع منه تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة
الا ان يقال ان قل التعذر فر المحصور جعله استعماله صفة فيه ضعيفا والفصيح ووصف
المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغيره ولو له ذلك لكان فوقه وضعف
في غير بقيا الا ان يجعل ضمير في غير راجعا الى تعذر الاستثناء قوله وتعذر الاستثناء
بعموم دخول الا فر الا لهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم
خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين اخاد الدخول بشك فاكتفى بما ذكره
المص وبعد فيه نظر لانه ان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يجري
في الاستثناء وحمل التعيين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت لتقدير الاستثناء

لا يوجب

لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رد المص بانه لا يجوز الا في غير الموجب
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالتصريح والنفي الضمني الذي هو يصح انما
فلما دخل بني ومنه فانه رد وافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في قلة التوحيد ولا يجوز الاستثناء
قوله لان التعذر يستلزم المغايرة لان المتعذر غير الواجب فعلى هذا يصح قولك
لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله
ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك
فقولنا رجال غير زيد بمعنى اى رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجميع غيره
وكيف لا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحد فالوجه اى وصف الا
بغير الله بمعنى انه اذا وجد الا لهة جزء كل منها غير الله لان وجود الا لهة
يستلزم تعجز بعض منها فلا جزء شيء منها الله وبهذا اندفع ما يرد ان يصح الاستثناء
ايضا لان فرض وجود الا لهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بغير هذا
البيان كما حرر الشامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم
الذي بهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس
وفي الصحاح الفرقدان قريبا من القطب قوله وقال في البيت شذوذا
اخوان الا ولى في قوله الا الفرقدان شذوذا اخوان احدهما وقوعه
صفة طردون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر
وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما يتجانب فيه عن استعمال
الشذوذ فينبغي ان يكون الا صفة فيه شاذا وكان الشارح قصد طرفة فرجع
لفظ المفرقدين شاذ رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ مع ان فتوى
والقول بتعين ان يجوز الا شرطا ان لا يجوز الفرقدان اما ان لا يوجب ابدا

فالمعنى ان لم الفوقد ان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا
واعرفه من الله تفضل **قوله** وعند الكوفيين انه يبقى في نصبها على الظرفية خلافا لان
فمعنى قوله النصب على الظرف اى اعنيهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما
ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة الظرفية فربما لم يقصد الا وقات التي اشار اليها
الشارح من ان قول المص على الظرف مجازا والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصلح ان
يجوز عن ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف كما سوى صفة الظرف
في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف فالماضي انتقد
ان سوى في الاصل مكانا سوى فانه الله تعالى مكانا سوى اى استوى ثم
حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى المكان ثم استعير كمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فصار انت
لي مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فرارا لاستثناء ثم جرد عن معنى
البدل **قوله** وسنوفيها اى اخواتها وكهذا لم يبنها المص ذلك لانه جعل ضمير
سنوفيها الى كان واخواتها لان التي ستثبت لها الخبر لم يوف بعد **قوله** والمراد
بتعرية المسند اليه خروجها ان يجوز اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على
اسمها وخبرها فان اخذ الخبر فرع تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه والمراد
بتعرية المسند اليه دخولها ان يجوز اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر
لانه كيف يتوهم هذا فعلى من دواعي الحمية الا سمية بحكم بان يجوز ان اسناد قبل دخولها
فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها **قوله** واخره كاخر خبر المبتدا اذا وقعا
واحكامه وسره ايقظه على ما سبق يعني المراد شركته مع الخبر في الاحكام الا بقية
له في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام شيء وشركته الا في امنعه
فلا يراد انه لا شركة خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان واضح واما سبق

ليس

ليس ظل وبات ما ضيا عند بعض ويصح ان يجوز ما ضيا عند الجمهور الا مع قد
ظاهرة او مقدرة والقياس انه لا يقع خبر يجوز واخواته مستقبلا لان
هذا الحكم سبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز انه يكون المص
معه وكذا الايراد انه يمتنع دفوع خبر صار ما ضيا وكذا ليس ودام ومازال
لا زال ومرادفاتها لان صار لا تنتقل الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها
لا استمرار والصالح لا استمرار هو الحاد بعد الصفة والمضارع واما ما دام
فلان ما المصدرية للدلالة بعد الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما النفي فانه
للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمص لا ظلاف هو الجامد
والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه
ان المخالفة بخبر المبتدا لا يقتضي ذلك بل يقتضي تنكره محضة ايضا تكلف الشارح
لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة
الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده بما ذكره بان المص
لما جعل حكم خبر المبتدا استثنى عنه كون تعريفه مانعا من تقديمه فانه
ليس لهذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة تمنع من احكام الخبر من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان
تقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
قرينة تعين الخبر يسند اليه فعله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب **قوله**
وكذف عاملا ر عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق
خبر كان واخواتها بعيد جدا وقد سبق ضمائر جمع كل منها الى خبر كان
واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله
في مثل الناس ضد البه بحضيضه بكان **قوله** فرمثل الناس مجزيون باعمالهم ان

ان خبر اخبرا ای بعد ان ازال السنة اسم لجنس الشيئة المقصود كونها قبل وله بد
من قيد اتخذ وهو ان لا يكون المحذوف مفسّر الخوان خيرا بمن تخبزانه
بحيث لخف فح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اراد لوكان العلم اود ولو كنتم
بالصين والتقييد الاول مستفيض والثاني فايض ح وجوز فرمنها ار
في مثل حفنة الصورة جعل ضمير مثلها الى حفنة الصورة والاظهر جعلها الى هذه
الحكمة والما قال المص في مثلها ولم يقل فيه ارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الحكمة
المذكورة ولانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما
الى نفير الشارح فاحفظ حذف التكملة الجليلة ولا تعول في مثلها ح وجوز
يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير حتى تسير
مراكب وان ارجله فراجله ويمكن ان يرجع بان المراد جواز الوقوع تبعية
في مثل هذا من التراكيب البديعة وهذا التركيب مصنوع لا يقعد به كنف والحق فيه
ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير الشرط كان والمعنى المتبادر ان
تسير راكبا وقبل ح دفعا ان المراد ان يجيء ان اسم وفاء بعده اسم يجوز
تقدير ظرف مع كان للخبر ح اربعة اوجه اربعة اوجه الموجودة المشتركة فرجح المتبادر
من الحكمة اربعة وقد يخص بعض مواقعه بما مس وهو ح ما بعد ان مع ما بعد فاءها
وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى المصدر المتعدد بحرف الجر
كحو المراء مقتول بما قتن به ان سيف فسيف بعض عليه الرضي وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان له صالح فطالح اذ لا يجوز ان يرد بصالح هذا
ويرتفع عدد الوجوه فرمنها الى الكثرة اغتنما على فطانتك في استخراج
صورها ح اذا ان كان في محله خبر فجزاؤه خبر بتقدير اذا فعل ضمير مرفوع
ح الى المصدر المفهوم من الكلام السابق اي ان تكن الخبر فيه فاندفع به قال الشيخ
الرضي

الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في محله خبر بل كان عمله خبرا لانه لا يفوت
مقصود المتكلم وما هو بصدد ح لو جعل مراده ذلك فلا وليس على نفيه وانما يفوت
مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر ح فكان جزاء خيرا ار فقد كان لانه
لا بد للفاء من قد في الماضي وقبل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط
المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه
بناء احتمالات التركيب فقط بل تكثير مرارد حذف كان فليس بناء الاحتمالات
حرجا عن المعنى وكلا ما تقرر بناء حما شاع فر نظر الناظرين ح اذا ان
كنت رقيق الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت واني المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا فر فجرد توجيه التراكيب
بل اصلا فاني معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان التركيب مصنوعا
استقبالها وكان كما ذكره المص متابعة للمبصرين فالتركيب مصنوع فانقاض
بما هو حق الاستحقاق فاقال الشيخ الرضي لا ارى فرقهم بعيدا عن الصواب لان عدة
اللفظ والمبنى اما المعنى فلا ستفاده التعليق واما اللفظ فلقولك ان ع اما انت
ذا نفر فاني قومي لم اكل الضبع لم يجز فاء الشرط فلا يصح تعلق ان كنت بما بعد
الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفتخر والكوفيون يستغنون عن ذلك ففيه
نظر لان سماعة المعنى لا يثبت بمجرد استفاده التعليق بل لا بد من اثبات
ان التركيب فيما بينهم استعمالي وقوله وربت نقطة ما بعد اني في موضع كان
عوضا منها بد وعلم ان نقطة ما بعد وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان
المفتوحة من مواضع زيادتها وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه يقطع
حيث عن اضافته ويعلم من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام
وتجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته ح واقتصر المص

على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف
شرط ان مع كان وجوبا بلا تقدير وجب تغييره صورتها فلذا قيل اما انت
منطلقا فطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه عيب لو سئلت اما انت
منطلقا بالكسر لم يبالات منه هذا المقول قوله اسم ان اخواتها ونستوفيها
او اخوات ان وهو لفظا وان واخواتها فان ان فتحت فمن حروف
الايجاب والاسم لها فلا بد من بيان ان فتحت كيف بيانها لبيانها
في قسم الحرف قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن
التعريف جامعا او مانعا قوله او نفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يخفى
تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله ويمكن ان
لم يشر بقوله وحكمه لا تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من
انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو بنوته للجنس وذلك ان نفي
صفة الجنس على ظاهره فان المقصود فرار غلام رجل ظريف نفي صفتي ظريف
الرجل فكانك نفت له ظرافة رجل فندبه قوله لكن اكثر ما منه قرنوه
المغفول به وفيه ولكنك تقدر ان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع
موقع الفاعل كثيرا جدا الا ترى ان يقال كان المنصوب اسما مخصوصا
باسم ضحا بنيهم وكان المنصوب ابهم بالبنا كذا في تلك الى بنا هذا الاسم و
تعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها اخص قوله
وله بعدا ان يقال انه يعلم مما سبق من غير المنصوب منها اخص قوله خرج
به مثل ابوه قرنه علام رجل ابوه قائم لما عرف من معنى البعدية والوصول
ولا يصح ان يخرج بقوله لانه لما عارف فركلام وبكبر الرضي والبعدية
بهذا المعنى خرج به لا محالة فليكن خروجها بقوله بليها خروج الخاص فاندفع

ما قيل

ما قيل لا حاجة البه في هذا التعريف الى وجه بقوله بليها وكانه يتكلف ليصح
قوله وهذا القدر كاف آه قوله او ما شابهها به هذا مما اختلف فيه اللغات
حتى بعضهم يلحق بالمضاف ومنه لا سرين عليكم اليوم ولا عاصم اليوم
من امر الله ولتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني
في الاول متعلق بالاول وفي الثاني مدلول عليه بالعام لا يعصم من امر الله
اليوم يجوز كون من امر الله خبر الا ان المجرور ربما هو صلة للشيء لا يكون
خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا فحاصل ان الاول قوله لكنه على التشبيه المشهورة
من شبهة المماثلين بهذا بعيدا ان لا يقال لا غلام رجل لك يسير له غلام
لك فان قلت انه قصد في المماثلين حذف خبر له وذكره بعلى طبق
ما سبق انه يحذف كثيرا ولو اقدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث
السالم اي شوبن ليس ما يضاف اليه بنون فذكر فرقهما
غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس بنون التأنيث المعاقبي للتنوين
وقيل جمع المؤنث بنى على الفتح قوله والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى
وقيل المثنى والجمع منصوبات لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه بصار عا
المضاف اليه نسب ان يقوم اي اعراب المحلي بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه
لو وضع موضعه غلام ابن له غلام رجل كان منصوبا بالياء حتما سر
قوله لان اي اضافة بترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله
والنكرة وكذا واجب التنكير في النكرة المنصوبة بلا اذ الغنى عليها لان القرينة
على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التنوير
للتنبيه عليها فلا ينتقض تعريف المنصوب بل انه يدخل فيه مع انه ليس
المنصوب بل انه خرج بقوله بعد دخولها على ما عرف من معناه قوله

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير
جامع قوله بمفضل على وزن حسد وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق
الفضل من قبل رجل عدل قوله به او حسن بحذف الالف يقال ضعف
اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها مستهما
واجيب الآن بمنع ذلك فيما اذا اول وقع في مكانه من النكرة فلذا جعل
حذف اللام مقولا له قوله اي فيما كررت فيه آه لا يقال الصديق
على مثل الرجل في الدار والامرأة خارجهما مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني
فيجب ان يقال فيما كررت فيه لانا على سبيل العطف ولم نذكر الا خبر واحد
او كان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب
الثاني على كون لا الثانية مزيدة ولكون المعطوف الاسم حكم الاسم والخبر
على الخبر قوله فانها بحسب التوجيه تزيد بها في اثناء بمفضل الوجوه ويستفيد
قوله على ان يكون زائدا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون مزيدا في الثانية زائدة
لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى المعطوف قوله عطف معمول على معمول
وخبرا المحذوف لم يقل وخبرا لهما المحذوف فان لاي المحذوف خبر واحد لهما
لانهما بحكم الملائمة في حكم واحد فهو في ان زيدا وان عمرا قائمان بحكم واحد فتأمل
ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة ازالة لا يحتمل من الامرين
الا بالله ولذا قال لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجود اي فمن
اعتذر عن عدم بيان الاضمار موجودا ان المطلع باطن الامر قوله فحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية لتقاربهما اي خبر الجملة الثانية
مذكور وقد سبق انه موجود فيهما متناقضا فالاولى ان يقول سابقا وخبرا
بالعكس قوله حملا على لفظة المشابهة حركة وكذا الاعراب الذي على محله

الثوب

الثوب فان الاسم لا يحلى ثوب وهو النصف وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله
فان لا فائدة جواز التنبيه اي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغى
لجواز الغاءها بشرط التكرير والتكرير والتكرير لا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز
الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع
الاول بالشبه يجوز ان يكون دفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر
مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يجوز عاملة ايس
بها ما يدل عليها من نصب الخبر والضعف على الاستعمال انما قال وضعف
وجه ضعف الاول ولم يقل وضعف رفع الاول ضعف الاول اشارة الى
ان النظر انما المض ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه
الضعف اندفاع الضعف الذي الاستعمال فان مدار على كثرة الاستعمال
وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم يغير المعنى انما خص لانه يجاب ان
الهمزة لا يغيره عملها لان لا لا اشارة لنفيها في الحال مع العوض والتنبيه
فانه ليس المغير في الاخبار اشير به على نفي الحال في الاستزال عندنا على
النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا يبطل عملها وقيد انه ينبغي ان
ينبه على ان فرق المشبهتين ايضا الا ان يقال اعتمد على المغايرة اولا لان
فيه خلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستغراق وخلاف سيبويه
في جواز حمل النابع على المحل في صورة التنبيه ان التنبيه يفيدها عن الخبر فيصير
اسمها مفعولا فمعنى لا علام ممنى العلام اولا انه لما كان يغيره عملها دخول
الحار فيقال كنت بلا مال فصار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة فنبه
وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة
نظرا الى لفظها قوله اما الاستغراق حقيقة الظاهر انه ينبه الشارح على

على ان مقصود المص حصر المعنى فى الثلثة ومنع كونها للمعنى فى الاخر التى
يجئ لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها ودون ما عداها فانه الاختلاف
فيها معه كيجب انتصاب الاسم بعدها كخوا لا زيدا انكرته فى وجوب الانتصاب
تحت الجواز ان يكون بعدها فعل هو الحوض فعل لازم كخوا لا زيد ينزل الان
تتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها فى باب الاضمار على شريطة
التفسير معه الا رجل اجاءه الله خير اخر بدل على محصل من المحصل المراد
التى تحصل من اتاب المعدل والنقدير بمنزلة تفعل كذا معه ولغة اسم لا المبنى
بمعنى المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اسم لا وح خرج عنه لا عاملة
ما ورد ليس لغة اسم لا المبنى حال لغة لتابع اسم اسم لا فقوله والمبنى
فى قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاضافة مما لا اضافة اليه
اصلا معه مفردا حال من ضمير مبنى اى بالتنكير لا وجه بدعوى ان فيه نوع كلفة او ضاف
للمرفوع وبعضها احوالا او الاظهر ونعت مبنى او مفرد بليه وذلك ان تجعل مفردا
حالا من ضمير او بليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا من كل عامل بليه وكون التقييد
بات كلها للموصوع اى محكم الاعراب لغيره الا وان تقدير صحيح الاعراب
معه ان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زائدة فى كلام المتن قيدين والصواب
تكرير ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف
معرفة تعين العطف على المحل ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان
المعطوف نكرة لا يصح العطف على اللفظ والمحل وتحقيقه محكم
ما علم مما سبق لا تبرجب التقييد لا خارجه لانه مما سبق مما يعلم من حذف المضاف
معه ولم يجز فى كلم المتصل لمنطقة الفصل اه لا حاجة الى جعله منطقة

الفصل

الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعطف ولكنه لم يتبع اى فصل العاطف
لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف ازم ولكن وحتى فصل كثير وبس
حرف واحد الا حرفان معه حكمها حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام
الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل دون وجوبه معه اثبات الالف
فى لخوا ب اراد به الاسماء الستة الآ اذا فانه لا تقطع عن الاضافة فحذف عنه
المص واما عند الرضى فلا يتجاوز حذف الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب
معه وحذف النون من علة من اراد بلخوه المثنى والمجموع معه
يعنى ان الاصل فى مثل هذين الستة كبين طوى ما استعمل عليه المروح فى
المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى
ومثل لا ابال ولا غلام لى مع افرادهما وتنكيرهما معربا بانه لا محصل له
اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض به الحكم فالحق ان يجعل لخفة هذين
الستة كبين من غير تقدير سؤال معه ازمركة اسم لا حين تضاف
لا فرق بين التوجيهين فى الحال وانما التفرقة فى حل تركيب المص
بارجاع ضمير مساكنة تارة الى المضاف باظهار الاخ وبارجاع ضمير
الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف
متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركة تارة الى مثل لخذين
الستة كبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة فى اصل
معناه او معنى يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله فى
اصل معناه اشارة الى ان التعريف فى الاضافة زائد على اصل
المعنى وحق لا يكون قوله الا ان بين الاختصاص تفاوتا مما يستفاد
من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه

اصل الاختصاص ويكون فائدة اوراج الاصل انه لاشارکة في خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح ان
بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر
بالقبول ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لاشارکة في خصوص
معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا
التركيب خبري وهذا الاظهر كما لا يخفى على فهمه اجهر قوله لم يجز
تركيب لا بافيها فيه الى عدم جواز تركيب لا بافيها لانه خارج عن فائدة
النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان لنصب
اذ لا يجوز لاضربي في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لاضربي اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة من امثاله المعنى في قوله لف والمعنى
قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في
المتن لانه معارض بانه لو كان معربا لزم عدم الالف ووجود النون
وطالما يمكن ان يتعذر عن وجود الف وعدم النون بالتكلف يمكن ان
يتعذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما فيه صورة المضاف وشابه المفرد
المنكر فلم نرفع ولم نكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه اعم
فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
بان الخليل اعلم كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق
الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يختلف فيما بينهم مثاله قوله اولان
المص بيان الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعد من العبارة قوله
ولا يحذف الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم بعين
هذا العلة ويمكن ان يراد بنقيضه مثل لا عليك ترب ك في الخبر قوله

وهو

وهو اي خبر به خبر ما وله جعل الضمير الى الخبر به فاحتاج الى بيان النكتة
لاقتصار على الخبر به ولك ان تجعله راجعا الى عامله ما لا فتستغني عن النكتة
ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبر به على لغة اهل
الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبر به مثلان زمانا نعم
ما جعل نكتة له اقتصار ينبغي ان تجعل نكتة لترك بناء الاسمية
على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما وله مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما وله
قوله وهي زائدة عند البصريين الظاهر ان زيادتها عند البصريين
الفيه لتاكيد النفي قوله او انتقض بالا خلافا لبونس مشهد انتقاضه
وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل
ما انت الا سيرا يجول معذبا بمصدر او جعل منجنونا قائما مقامه اي دوران
منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو
ما عمرا زيد ضارب خلافا لما اذا كان ظرفا نحو قوله تع فما منكم من
احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف ولكراهة ابرازان
النافية في معرض العامل قوله ارفحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب
والجر لان جر خبرها لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها
بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليتذكر ما عتبار الباء وقد ينتقض
بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد
لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد فرقة
بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع خبر مبتدا
في الاصل وقيل العطف على مسمى النوع بتوهم بطلان عمل ما لان قبل الموجب
من بطلانه بعد قوله ارتكم استعمل للخروج الى حين الاشتمال بمعنى

بحث خبر ما وله بعد ليس

الا فانتفى على الفي اثبات

ان يعبد اراد الاعم من بكر
الخاص فتامل

كون الجر متعلقا به مذكورا لافادة معنى فيه الخ لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يحتاج لبس
بجر واخراج الحرف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من حروف الاول واخر
وجزء آخر لاشتمال على الجر كما لاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد الجر الكسرة
وما يقوم مقامها لان المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة
الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة
والياء ايضا جر غلام احمى القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع
قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لوجعل المضاف مصدرا ميميا
لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه لشيء الغير المذكور وعلى
هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه
فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف
قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن الشامل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال
ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسبته اليه شيء اعم مما نسب اليه
حقيقة او صورة وخصه لكن الشامل اعم منه ومما شبه به مبني على ان يراد به
الشامل على ذات العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة
وفيه انه ينقض تعريف المجرور بمثل غلامي بخمسة دراهم ويمكن ان يدفع بان
المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصل بحرف الجر حقيقة او حكما
وان اعميته ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس لان تقدير اول يخصص المضاف
اليه بما عرفه به حما يقتضيه كلمة الوصل قوله وخفف في ذلك مذهب سيبويه
وكانه اختياره لبعض قولهم ولجر علم المضاف اليه بقدر الامكان على تعطف
قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا او الا فالتقدير

غير

غير مشروط بهذا الشرط لخروج يوم الجمعة وضربته تأديبا والا فالارادة
شرطها قوله اي مسلمي اي اريد بالتجريد ان تسلخ الذي لازم معناه فلا يرد ان
الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والا ان يجعل من قبيل تضمن معنى ان تسلخ
قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الكثير فلا ينتقض بالحسن الوجه لان
الخفة في الاضافة فيه لحذف متعلق المضاف اليه فلا ينتقض بكم رجل
وغواص بمئة لان المراد لحذف التنوين لاجل الاضافة لو نوى بحيث
يحسن حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام
الى زيد لان ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب اضافته لانه لو كان
فيه تنوين يسقط لاجل اللام قوله او التعريف او التخصيص التخفيف وهنا لمنع
لجواز التخفيف لزم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال
المتبادر لان نحو كمثل حمار يحمل اسفارا بتأويل التعريف بان المراد بوساطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه
ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ونسبته عليه
ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة قال ولي ان يقال
نسبة المعنوية الى المفاد ولكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد
الاخف اللفظ المضاف عند الاول والى تمام المضاف والثانية الى اللفظة
على منها ان يكون قدر على مرتبا ليصح الحمل والمشهور العاقر في مثله
تقدير في ولكن تقدير العلامة اجمل معنى مما لا يخفى قوله كما سيتم الفاعل
آه والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف اليه صالحا لان يحاج الى ذكره هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه
على المضاف وغيره لم يحتج بصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع

اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اى وحاصل ذكر البيان فى هذا المقام قوله واما
ما وكلمتك واسداى ، زيد لما وات التى هى قسيم من اقسام النسب كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالمسند والمنسوب لانه اذ فهما وان اريد الما وات فى الاستعمال بان
يصح استعمال احدهما حيث يصح استعمال الاخر لان كم المقابلة بالاعم والاخص
والمباين الا اذا حملت على ما ايل ثمة فيلزم تكلفات كثيرة ق فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغى ان يعتبر عبارة الخلص
فيما لحد احبس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله فى جنس المضاف
يوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحبس فى مثل
رجال ليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح
جعل اضافة لامية وله بيانية لانه لا يصح مائة هى رجل من رجال الا ان
ان يقال المراد رجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية ا ومائة هى هذا الجنس
قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الخ نسب المعنى
ان يكون هذه الاضافات بيانية واظهر من فيها خالى عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولم يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل
فالظرف فيه ان يكون الاضافة بمعنى من ا ر كل رجل وصح حمل المقرر على كل
مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن
لما كانت الاضافة بمعنى فى اه هذا كلام ظاهرى او قع اول من وقع فيه
قلة التدبر وتبعه كثيرون المنهم بتعة التقليد عن التفكر والتحقيق فالاولى
اليه التمسك بجعل التنوين وهو انه كثيرا ينزل المضاف اليه منزلة المضاف
فيضاف اليه فالاضافة اليه افيض لهذا التنزيل بمعنى ضرب اليوم بمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا فى نحو خاتم فضة فافهم قا

قوله

قوله اى ضرب واقع فى اليوم الظاهر ان فى اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم
اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب وليس صفة كضرب شديد او واقع
فى اليوم قوله او تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص
وتقييد تعريف مع المعرفة ظاهر وتعريف احد طرفى الاضافة مع
معرفة هى احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف
اليه قوله وشرط اخر مد المضاف من التعريف قوله فلما ذلك فلما
ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل لا لاشارة الى معين
قد تبع فى ذلك الشيخ الرضى وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام
موضوع لمعنى اما مفهوم مدلول او فهم منه وقوله لقدامة على اللئيم ينبغى
من الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغيره المعين وهو ما اطلق
عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف
اللئيم بما يوصف به النكرة لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه
وهو الفرد المجهول غير معلوم له يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة
من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاتباع
فى تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غيره ومثل كنحو وشبه
وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغى ان لا يكون فرق بين غلام زيد
من غير اشارة الى معين وبين مثل وغيره فى عدم الاضافة التعريف
فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما فى تعريف وصف الاول دون الاخرين قوله
بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم او يجعل مفهوم لولو واحدا
من جملة من سمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جميع يكون لولو
العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد خفى فى بعض الاعلام بمفهوم

خاص لاشتهاره مسماه بمفهوم فيجعل العمل في هذا المفهوم فيصير نكرة كان
يراد بالخاتم الجواد بهذا اندفع ان تنكير العلم لا يتصور فيما ذكره
فانه قد يكون مما راد به اشتهاره اوصافه فبيانه لتنكير العلم بتضييق الطريق
الوسيع ولا يخفى عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق
المذكور ربما فيما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم
بهذا المعنى لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين
فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله فرد علم النكرة قوله وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والاظهر
ان المراد بالتجريد اراده من تعريف قوله وانما يجب التجريد بدون المعرفة
لو اضيف الى النكرة ليكون خلافا للاردفي وهو التخصيص يستعمل التخصيص في المعرفة
وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلته التخصيص في النكرة في المعرفة توضيح قوله ولو اضيف الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل ولا يخفى ان تحصيل الحاصل قد يصح فيتجه استحالة الاضافة
الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله وبين جعلها علما للنجم
النجم والثريا او دعلبة المجعول علما هو مركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل
المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ بعض المراد بالنجم حاصل من غير جعله
علما فجعل المجموع علما لتحصيل تنبيه كتحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه
وبين اضافة المعرف نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة
المذكورة يجعلها للحاصل وا، ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان لم يتوهم
اللام الموجودة في الكلمة واحدات التعريف بطريق آخر قوله واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام ابدا او الا خصه الا وضح فلا نه ما ثبت من الفصحاء

قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ابا منزل لا تسلمي سلام على كما
هل الازمن الا لى مصبين رواح ودهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي والديار البلقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي
هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع ثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة
التي ينصب القدر عليها والبلقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي
تميز الثلث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث
في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فلكونه التركيب
من قبيل محمد فطيفة وكان من استعمال الثلث الاثافي اراد التنبيه على
انه ليس من الاضافة الى المميز وفعا لتوهم تعريف التمييز قوله كنوم مضايع
البلد وكريم العصر فان قلت البلد معمول فيه للمضايع وكذا العصر معمول فيه
للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مضايع البلد
وكريم العصر مجازا لتعمد او البصريشترط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون
بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار او الماضي فعمله غير جائز فليكن
المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول
دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية
وان قصد تقدير حرف من حروف معتورة في الاضافة فمعنوية قيل
اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدر به
من غير شرط زمان واما شرط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم
يذكر سابقا وهو اخلاف ما سيأتي في المتن قيل اضافة اسم الفاعل او اسم
المفعول انما هي الى المرفوع المبني لا غير فيقال زيد ضارب لطنبه ومؤدي غلامه
لا الى غيره حتما في زيد ضارب في داره عمرا قوله الا تخفيفا لا توقيفا ولا تخصيصا

اعلم انه يجوز ما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فلا وجه ان يقول ان يفيد
تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله لان المعنى اشارة الى فائدة الذكر
قوله في اللفظ وفيه كتمان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل
وثانيهما انه جعل الحصر ظاهرا مع ان الى خفة المعنى اشار ليفيد التخفيف
في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا مما يقال
ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية افرد بالذكر وان كان يفيدا
فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف
في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف
فصح بقوله في اللفظ اشارة الى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا
اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم
الا على تقدير ان لا يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل
متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف
هاء الضمير قوله واضيف القائم اليه قبل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم
اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب فراجع الاضافة اللفظية مثل مار وعي في الاضافة
المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
قلت ولزوم التزام الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد
ان المشار اليه بتلك قيل لا يخفى ان حق العبارة اما تذكير اسم الاشارة
على سابقا واثبات سابقا بلا حق ولا شبهة المجموع هنا ذكورا ذا ثبت
عدم افادة التخصيص يمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص

لعلى

لان معنى واحدا لان الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب
بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتنكيره قوله فلا يزانه لا دخل
في ذلك الاستلزام الانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاخلق
بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيف الاولى ان يقال من جهة انها
لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب في الجواز
والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولم تفد التخفيف
لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع قيل لان افادة
التخفيف مذكور صريحا كلا في انتفاء التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على الصحيح
اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي مستقدم على الاثبات
فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما ذكره المص قوله واما المانع
في نحو الاغنى اعني اسم لخمسة عشر شاعر الخمسة عشرة فضائل وتفصيله في القاموس
قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفضاء فلم يكن
موثوقا به ليستدل به وجه لا يتوجه ان فيه بحثا مصادرة قوله لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع مثل الضارب زيد مستفاد بحيث
ينبغي ان يرد به ما خالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى
وجه لا بحث للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح
لوضوح ما بعده عن العبادة وتعقبه وضعف الموثوق المائة الهجان
وعبيدها ضعيف الاخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ وكذا القرائن فاعرفه بتأمل منصف قوله فانه يحتمل النصب
على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به لجر ولو كان
يحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد

حمله على المحل قوله يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك
قوله او من قبيل التثنية الانثوا وح يكون وجه آخر لضعف البيت قوله
وعبدها اي راعيها في اضافة العبد الى المائة من الابل مدح للممدوح
بانه يملك عبيدا يتعهد مائة من الابل لحدثيات النتاج مع اطفالها
وهذا اخر من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجب تكلف مثل هذا العبد
قوله واما لانه قال عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله
خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف اذ ال التنوين بالام لا يكفي في اثبات
انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه لاضافة
طعام في حسن الوجه قوله حمله على المختار في حسن الوجه انما قال لانه لو قيل
بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا لما انه مع الجر
احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب لانه قيل وفيه نظر
لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة المضافة الى الفاعل بعد
تشبيه بالمفعول لكن يلزم اضافة الصفة الى الموصوف قال وجه ان المختار
في حسن الوجه وجها الا انه حمل هذا على ما هو مناسب لبيت هو متعين فلذا
اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في حسن الوجه
من الحسن قوله معنى سببية واشباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور
انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الى الفاعل
في احد قوليه والى المفعول في قوله فيمن قال انه مضاف اي في قوله من قال
جعله بتقدير المضاف لان الحوار هو قول فيكون خرقه الاقوال ويكون
بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند او بمعنى قال قوله
فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل اشارة الى فائدة قوله فيمن قال

والاظهر انه

والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضارك من وجه آخر وهو منع
كونه مضافا قوله اي المحمولية على ضارك فالحد فاعل المفعول آه كانه
غفل عن قوله حمله على المختار فاحوج التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان
مشتق من النسيان وكتمل كذا حمله قوله من غير اعتبار حذف شيء منهما
متعلق بقوله لم يحمله بقوله مضافا يظهر بالتأمل الصادق قوله ولم
يحملوا الضارب زيدا مثل بتجه انه لم لم يحمل الضارب زيدا على ضارب
زيد فان النسبة بين الضارب زيدا وضارب زيد كالنسبة بين الضارب
وضارك وكان منشأ هذا الاستشناء عدم التأمل المورث للاشتباه
والا فكيف يشبه مثله على الفضلاء الممارسين فان اضافة ضاربك حصل
بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والمضارك وان لم يشاركه
في تخفيف المضاف لكن يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب
زيدا وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضارك على المختار في
حسن الوجه لمشاركتها في تخفيف المضاف اليه لا اضافة بقي انه لما
حصل في الضارك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الان يقال لم يحصل التخفيف
بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله
لان لكل من هيئتي الخ فيه بحث لان لكل من هيئة الاضافة وتركيب
الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وشابههما ان يكون
الوقف محذوفا والجامع قائما مقامه منصوبا عليه فيكون بمنزلة المضاف
فان المراد من الوقف الجامع فخرج الذات المعتبرة في الجامع
من قبيل الابهام الى نوع تعين فيكون من قبيل اضافة احد المابهين

الى الاخر وما يقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر ان كان المنجي بالكتبة في
هذا المقام من هو جامع العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة
كاضافة طهور شناء وصلوة الوتر وقلنسوة الكذبة وجانب اليمين بصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت
فيها الصلوة وقلنسوة الحمقاء في الصحاح الحمقة واحد الحمقى ونحوها
والحمقة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا واما وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومثل جاء قطيفة كتني
الحاشية جاء خز ريشة اركهنكي وفرسوذكي حتى صار كانه اسم غير
صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف
مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع
النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا وكذا الحمقة في الصحاح والقاموس
الحمقة بشخص الانسان فهو اخص من الاعيان ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولا
لهما كليين يتحد افرادهما سواء كان متحدا وفي او متساويين واراد بالمماثلة
في الخصوص ان يكون مدلولا لهما شخصا واحدا والاحصر الاوضح ولا يضاف
احد المترادفين او المتساويين الاخر وبيع لا تقتضيه عليه بل يضم اليه
انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتضر على ما ذكر لانه وقع في اللغة
ما يوهم وقوعه من كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فان اراد
وقوعه فسيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه لا يخفى
ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية ولا يخ

اضافة

ولا في اضافة لانه لا تخفيف فيها اذ حذف المضاف اليه خفف من حذف
التنوين قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص حيث قوله بخلاف متعلقا
بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كالليث
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم
والعين ليس مماثل الشيء بل مختص بالاضافة قوله فانه اي المضاف
فيها يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ
قوله واما اذا كان للجنس فيها خفاء يزيل الخفاء صحة مجيء الشيء ونفس
الشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا للغة الموجود في الخارج
كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى
الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالعين اعم منه بلا شبهة فقد
بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اراد به الاشارة الى الطبيعة
من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف
الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد
فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي قوله ورد على قوله ضم
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص فولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرز اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخفى هذا الحكم بل كان
يتوجه على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل عن
عن وروده ثم فاجره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متأول له بحمل
احدهما على المدلول الاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ شيوعا من انه اريد بالسعيد مطلق
المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق

المدلول فيها وقيل سعيد كرز مسمى سعيد هو بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله
دون اللفظ وقيل السعيد يسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه ص وقد لم يقولوا كرز سعيد قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح اعم بجعله
موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول
باجتماعه مع الاخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع
من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو
والا مانع من حيث القياس وليون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يشتركا
لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن
وكرز وابن جابر واوغيه منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز
صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم ص وهو فرع
النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بنبائي للحق موهمهم
ان ليس لغيرهم فيه عرف ص واختلف في ابهما الاصل وفي تقدم مفتوحة
اشعارا باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت لما يناسب ضاهر
في ان السكون هو الاصل فتامل ص او حملا لانها لا تستقل لها في حكم الابتداء
بها ص لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة المكسرة فلما يغير الزم
الياء التي هي اختها ص مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لوكان
الموضوع تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف لوكان
تقييد لا يطلب اذ احوالها ينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولان يجعل
جزاء لاذا ولكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء ص وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة

قبلها

قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما اذا لم يلتبس الا التباس
اما فيما يلتبس فيبقى كما كان اي جمع المؤنث على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا
يلتبس مثل بفعل ص وفتحت الباء اي باء المتكلم في الصور الثلث
لئلا يكون قال الرضي وقراءة حجبائي وغالب بسكون الباء عند النحويين
ضعيف ص واختير الفتح لخفته الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة
التي كانت للياء ص واما الاسماء الستة التي مر الكلام عنها فهذه جملة
الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا قلبت واو كان ياء او غمت
واو كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في اخوهن الاسماء
الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم فهي الاضافة
الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناها
بيان حكمها او جملة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف لتحارفها
نسبا منتفا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو فتى
واخي وابي على ما اجاز ههنا المبرد ونتيجة ان ينبغي ان ينوص الحرف اخي
وابي وفي التنوص بالياء في عاريء عن الفائدة ص فاخي وابي قدم
الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف لم تستعمل
اخي بالتشديد واما اجازه المبرد وحمله على ما ورد من ابي كلما صح به السمع
ومنهم من قال قدم الاخ لتقدمه في قوله تع يوم يفر المرء من اخيه وامه
وابيه وانا اقضي كينة العجز في راء اعجمي من كل اعجب ص بتوذلم
الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء وقياس قول
المبرد ان يقول في حال النصب ص وابي مالك ذو المجاز بدار
قبل خطاب للمؤنث كتب في كاتبة اوله قدر احلك ذو المجاز

وقد ارى قضاء وذو المجاز اسم سوق بمعنى ارى اظن انتهى وارى
بصيغة المجهول قوله واجاب في شرحه بان ذلك خلاف القياس اه
على انه يجوز ان يكون مخصصا بضرورة الشعر قوله بقول امرأة قائلة
جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنف صيغة
الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب تقولين واشتر زاعن بعد ما قيل
ان حمى فيه حذف مضاف اى رحم ذو حنى ولو قال لكان اوضح قوله
وقم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افصح منهما
عائد الى غير المذكور ليتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح قوله واذا قطعت
قبيل الخ هذا اجنبي عن غرض المصنف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات
في الفصاحة هكذا الو وعضا وتيد وحباء ولغة ارى في منهاج كسوء
قوله وذو اصله عند الفراء ذوى كقابس وعند غيره كعرفس قوله
وكانه خص المضمر بالذكر كما ذكره مقتضيا لاختصاص باء المتكلم بالذكر
في مقام النفي اى نفي ثبوت بعض الاحكام اما كما بالاضافة اليه
فلما افاد الاشتمال كما في المنهاج اداء حق المعنى قوله كالكاهل
كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو سهو بسبب الاصل كلف
التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الصفة
الغالبة يجمع على فواعل ويصح تانيث اسم التابع لانها كلمة تابعة لانها
لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام
التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات الخ هي اقسام الاسم اى حقيقة او حكما فلا تشكل بالجملة
الوصفية والجمل الخ هي معطوفات على حال اعراب قوله فلا ينقض

حدها

حدها بخروج ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيدا في زيد
ضرب ضرب فافهم ولا احتياج الى تخصيص المعرف بجعل ال وضرب
من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي
في الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون
من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متاخر اراد دفع ورود على التعريف
من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر اعتبارا
ثانيا في المرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية في المرتبة
الثانية من الموصوف ان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى دفع
الاول واخره الى الثاني ويرد بانه بان المراد الثانوية في المرتبة
لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال مثل علي رحمه الله السلام
الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه
بقوله كل ثان باعراب سابقه على ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل
باعراب ما قبله ومن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية
فيشمل الثالث والرابع في الذكر لان كلا منهما ثان في الاعراب قوله
ان يجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان
يجري على كلا بن قوله ناش كلا هما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني
زيد العالم صح لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة الجامدة او الدالة على
للترحم او التاكيد فان القصد ليس الا نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل
الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف
البيان وبعض المعطوفات واورد عليه بحمزة قراءة الكتاب جزاء
جزاء فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية انتهى

لحالية الفاعل بالمجموع وليس بوارد لانه ليس تابعا في الرتبة بل كل من
الاعراب من غير تأخر عن الاخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى
بجنس اعراب سابقة اخرجه لانه ليس اعراب سابقة له بجنسه لان اعرابهما
واحد بالشخص في قصد المتكلم فصار في محل نقد اذ بطله مهم له بجاوزه
فهمه على ان حمل قوله اعراب سابقة على معنى بجنس اعراب سابقة يجعله اعم
مما هو بعين اعراب سابقة وله يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع الخ
مؤخرات كانت فضل الامور او مقدمات لان المراد المتأخرة
في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبرة في هذا التعريف
الاحسن ان التعريف هنا لتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع
حركة المنادى وتابع حركة اسم لا نقض لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما
الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون لتحسين للافراد والبعض لا يصدق على تابع انه كل
ثان فذكر كل بمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله
فالمحدود الحقيقة التابع له فرده ولم يقل ان لفظة التوابع ليس في
موضعه لانه ليس موضعا بل على اوزان المرفوعات ونظائره ينقد بر هذا
باب التوابع والموصوف هو المحذوف اي كل ثان فمن استدرك
على الشيخ بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اخطأ في استدراك
قوله لكن لما دخل عليه كل يعني ان لفظة مضخم دالة اشعارا بانه
الى كون التعريف مانعا قوله والضابط الحصار المحدود فيها فحذا تكلف
مستغنى عنه فان يحق على من له حفظ اوفى بالطالب ذا يلق الراكب
بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب

قوله

قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا او فرقا قوله
يدل على معنى في متبوعه او رد عليه الوصف بحال المتعلق بضمير
رجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متبوعه اشار
الشيخ فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية
تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحال قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته
على في المتبوع فهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في
المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حاله قائمة بالمتبوع والحق ان بحال
حسن وان دل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا
الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع
على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله او يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا بد وقع عليك ان العجمي زيد وعلمه والعجمي زيد
علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التوابع لان دلالته
على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى
ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته قوله
او دلالة مطلقة جعل مطلق صفة الدلالة ولا باس عن العبارة لانه
يحيج تأنيث مطلق الا ان يقال لم يقيد بتأنيث المصدر او تأنيث
مالا بد له في الدلالة على معنا من التاء قوله فان دلالة التوابع في
هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواردها فذلك في
العجمي القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول
فلولا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي قصد

يدل عليه المتبوع — وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما
يدل على معنى في شيء يعني ليس الفرض من الوصف ان علم بخصوص المعنى بل تخصيص
المتبوع الى غير ذلك فخرج وظيفة نحوية لابيانية مما تدخل في اما تكون
وظيفة بيانية لو كان الفرض بيان المراد التي يجب ان يقصدها المتكلم
بالنسبة زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد
اصطلاح خلافي فالاول تقليل الاشتراك في النكرة والثاني رفع الاحتمال
في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح ليستفاد من تقييد ما بعدها لها
بالعكس مما يستفاد من حرف التقليل — ولما كان غالب مواد الصفة هذا
حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد وصفا
دون جاءني زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق
على مباشرة العامل في احدهما دون الاخر — ولم يكن هذا مرضيا
عطف الجملتين على جملتي لما اي ولم يكن الخ وفي صحته نظر والاظهر ان
ترك لما في قوله ولم يكن سهو الناسخ — رد بناء الرد على انه
لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا
ولا نقلا وليس بناء الرد على الامر المتنازع فيه اذ ذكرها حتى يجب ما قيل انه
لا يخفى ان الكثير ما ذكر ولا يصح رد الكل كونه نعتا باعتبار انه في قوة
المشتق — ولا فصل ان لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره والاوضح
الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره — في صحته وفيه خفي بعد الفرق
بعده في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لغلبته
راجح على غيره — اذا كان وضعا اي وضع غير المشتق يعني في التركيب

فالمراد

فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيله
حاكم قضيته والوضع ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب
سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في الفعل غرض
من وضع النعت في التركيب للتنبيه على ان الفرض باعتبار الوجود العقلي
قال الشارح لفرض الدلالة على المعنى فهو بيان لحاصل المعنى لا لتقدير الدلالة
حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا طائل تحته فاعتد التقدير وبهذا اندفع
ان جعل الفرض مقحما من باب الاقحام في الكلام اما توصيف في المتبوع فالاولى
بتبديله بشيء لان الوضع لفرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فالمقصد بالوضع
لفرض المعنى عموما اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف الى غير ذلك — فصله
مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في
القاموس اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال
في صفته دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك — فصله
وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان نعتا يرد عليه
انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن جعله موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من
من جانب اي رجل قال وفي ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا — وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة — وبوصف النكرة
اي النكرة وما في حكمها من اي لام يقصد به الى فرد منهم ما في قوله امر
على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم
النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة تكون نكرة لا فادتها نسبة مجهولة كالنكرة
التي هي لا فادة فرد مجهول اذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة النسبة

للمخاطب حتى يتبين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولو اقبل
الاخبار بعد العلم بها او صاف الان يكتفي في كونها في حكم النكرات بانها
موصوفة غير لاخذ نسبة مجهول استعمالها في النسبة المعلومة طاهر على وضعها
وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احترز عن المعرفة لكن
ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا يوصف الجملة الخبرية بل لانها لا توصف
بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة
الا بتاويل بعيد عند التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجملة
الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل مفرد مشكوك منها فالحمل
هو المشهور فحصل هنا ذكر ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخلاف الوصف
بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لانعدام وقوعها
والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة
الصفة فهو عند التحقيق متعلق هناك تاويل يجب من تاويل الجملة الخبرية
بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق
بالاعتبار مما مال درجة الاشتهار فلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان
المغني على التاويل الذي تذكر لجاء استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح
بعض المحشين بتخطيئه بالطلبة المحلية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه وطاهر
انه تاويل بمفعول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل
ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص الجملة المحكية فنقدير القول على حقيقته صحيحة
على شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على
انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام اضمار الاستحقاق لان يؤمر

باب يتفعل

باب يتفعل لا جرم فيما مر قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية او
في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن بقائها الجملة اجنبية غير قابلة بكونها
صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه الخطاب
الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه
ولذا بالغوا في رابط الحال البضة فوق المبالغة في رابط الخبر وبما حققنا
اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما
في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله
فلذا احوج البحث عن بيانه كونه جملة فحق قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل
والمراد بحال الموصوف ما جعل الاحالا له ولو كجوز زيد يحسن الوجه مثل فضل
الوصف بحال الموصوف وان لبس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب كان قائما به
كجوز زيد الحسن بفتح او زائدا فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن
قائم بزيد فاعرف حال قوله اي حالة قائمة به قوله يعني لصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلق الخ لما اشتمل عليه الوصف بحال المتعلق از النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال
متعلقه بما ذكر وبلزمه ح ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه
الحسن بل ما هو مآول به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف
تابع للموصوف في الامور العشرة فكالوصف بحال الموصوف بل يلزم
ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا لحال المتعلق لانه وصف
لصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله بوصف
بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجر عليه

اعراب التابع ويجعل فعمنا ويتكلف في صدق المعرف عليه بانه يذكر جعله
وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه في منوعه قوله والتنكير اجاز الكوفيون
وصف النكرة بما مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا ان كان مصدرا فانه يستوى فيه
جميع هذه الامور نحو رجل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل نحو
فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للنكرة على ما اضيف اليه او فعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح
وما في الشرح في هذا المقام سهو بين ورفع من هفوة الاقلام قوله فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف الخ فيه بحث
لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل نحو الفاعلان والفعلان مفردان كما كان
والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان يقال
باعتبار تثنيته فاعلها وهي موصوفها ثم يقال الحق انها للموصوف فيها كيف ولا يوجب
تثنية الفاعل تثنية المسند بل الشبهة في موضعين ويوجب تثنية الموصوف
بل شبهة كما مر جاز في هذا الوجه ان نعم بيجة بل كون الوصف بحال الموصوف
مطلقا تابعا للموصوف في الجملة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف
بالجملة فان بعضها بان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به
ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة
او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مؤولة بمفرد مطابق قوله
حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعد غلمانه قوله وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فاعرفهم قوله والحاق

غلامتي

غلامتي الحاق كالحاق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف
فعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامتي التثنية
والجمع في مقام الاستناد غلمانه لوجوب الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل
لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته للموصوف قوله الذي اجمع
فيه فاعلان في لفظ الا ان يخرج الاول نحو ما قام في الظن لينفصل الاستثناء بل كلفة
ودليلا يجب ان يجعل الاسم الظن بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظن حتى يجوز الظن اجماع
فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الاولى ان يجعل الجملة وجه
ما ذكره ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا
ما يطلق الفعل على الفعل مع ضمير المصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح
فيه ان الالف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان
ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليس في مرتبة فلو سلم عدم حاجة الى التوضيح
لتيسره في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليتمام مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه
باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي وضعه متمسكا بقوله
تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور منه على البدل ويمكن ان يقال هو اسماء
الله تع فهو فيه تع اسم ظاهر حقا لو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في
الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى
الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية
فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشرط لم يتركك هذا الاولى
بل غفلة من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ومن يقول وضع

ضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما
يتحد بالموصوف فلم يجمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات تفي المضاف
الى المعرفة ولم يتوضه لانه يجيء بعد والمبادي والمقياس ان يكون في مرتبة
ضمير المخاطب في اللبس والصفة دون ضمير المخاطب بدل على انه انقص منه قوله لم يوصف
ذو اللام الا مثله اي ذو اللام الاخر او الموصوف اما ان يراد بمثله مثله في درجة
التوصيف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال
اراد عدم المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما
ان يراد المماثلة في كونه باللام وح يجيء ان يقال الاخصر الاوضح ح لم يوصف
ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصوف فتكليف
بان المراد بمثله مثله والموصوفية قوله بلا واسطة يخرج نحو جاءني الرجل صاحب
العوض او بواسطة الاضافة اليه على مذهب سيبويه لوقوع المماثلة بالمماثلة في الدرجة
لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله
لان توصيف المضاف مساو لتوصيف المضاف اليه او انقص منه من قال ان المضاف
منه يمتنع بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان
لا يوصف المعرف باللام الا مثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص
من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله او باب اسم الاشارة
بذي اللام يجاب بان يراد بذي اللام ما يشمل ال والموصوف نحو هذا الرجل
وبهذا الذي قال كذا او بهذا الذي قال كذا على اللغة الطائية هذا
كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه وتبعه باب
هذا الاسم الاشارة لان يراد بهذا الاسم الاشارة متناول

مع

مع ان القياس يقتضي جواز وصف الح ومثله من اسماء الاشارة وقوله
والمضاف الى مثله قوله بل رجل منصف قوله او قصد نسبة المراد بالنسبة
ما يعم التعلق والنسبة التقديرية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءني فتشكل
التوصيف بجاءني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا
كما سيجيء وتشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال
ان النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع حيزا
يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقد يقال ان النسبة
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصد
بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
لانه عبارة عن قصد نسبة الى شيء النسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم
من المقصد احتمالان ان المفهوم من لفظ المقصود او المقصود منه قوله
فهو مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها منسوب اليها وله هي الى
شيء والا لكان نسبتها غير مقصود كالمبدل منه فاندراج القصد ليس لقصد الاحتراز
عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد وله
تأمل قوله واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بعيد اجدا على انه يرد عليه ان يدل اللفظ مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني
زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بن حماره فجعل احدهما داخلا
في مفهوم التوصيف في هذا التغيير دون الاخر تحكم قوله والحاصل الخ
بما ذكره فجعله منافيا رده لان ان التوضيح ان يكتفى ان يكون

فصله بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد توطئة بما اذا اريد به التوسط
في اللفظ كما هو المعتبر في فنون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله
ولم يكتف لعدم الاكتفاء بذلك منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان
ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اتى ان عدة الحروف العشرة فيطول
الكلام واما ان يجعل فيبقى حرفه المعطوف موقوفة الى وقت مجيء الحروف
العشرة في قسم الحروف واتى ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا
محققا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاتى ان يؤثر
في الرفع الموجود كل المقتضين فيكون اثر المقتضين واما ان يقدر
الرفع لاحد المقتضين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يقع بينا
الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع ابن بدين ورجله من حيث انه بدل
عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الفخشري
ويجيء عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفضيل
سيجيء والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء
قلت لا خلاف في جواز دخولها بين المؤكد والمؤكد فينقض التعريف
ح قوله عن نقل المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه
الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا
الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد
بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن داعي التاكيد
فكيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المؤكد على المؤكد
الى عطف المؤكد على المؤكد فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد
بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف واخيره

بالمثال

بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختار رد على زيد ضرب هو وغلامه لانه
الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب
هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل المنفصل
بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ و
الاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وفاته فحش الاختصار
فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين
يتعين التاكيد فان قيل ضربت انا وزيد اليوم بطول الكلام كطوله اذا قيل
ضربت اليوم انا وزيد فالوجه ان يقال جوز العطف على ما هو كالجزء
من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله
واعلم ان مذهب البصريين مبنية على المسئلة الخلافية والتاكيد يستحسنا لا واجب
قطعا كما يفيده مقابلة الاكد مع جواز الترك وما سيق في بحث المفعول
معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد قوله حرفا
كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد والعامل الا اسمي الا اذا لم يلتبس
له وانه حيث لهذا الغرض كيفما فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التنسيق بحرف
نحو مكث في غلام زيد وانت تريد محلا ما واحدا لم يجز الا اذا اقام قرينة دالة
على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره بنقض بقوله تعالى فبما رحمة
من الله وبقولهم ضربتني من غير ما جرة قوله بدليل قولهم بيني وبينك او
بين الاضياف الا بي متعد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا
في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو
الا ان يقال هذا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة محافة العطف على الضمير
قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر

استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم البيضاء وهو قوله تعالى لون
به والارحام واجيب بجعل والارحام قسما قوله جائني كلهم الخ فيه انه
لا اشكال في جواز جائني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى
التمثيل بجاؤ كلهم زيدا واعجبت جمالك زيدا قوله وقوتي الظاهر ويقبل
قوله من الاحوال المعارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال معارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره لان قولنا زيد فهو القائم وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال
المعارضة له الى القائم من كونه مبتدأ واجب التوسيط محصورا فيه القائم
لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير
عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة وذكرها الله استيفاء المسئلة
والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار الامور في عبارة المص لا يفهم
منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح
كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف
ففي جائني زيد وعمرو يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب
فكذا المعطوف وفي جائني زيد والحارث يستحق المعطوف المعطوف عليه
لو كان فيه لام الفصل عن كلمة ما فكذا المعطوف قوله كالاعراب
الاعراب من الاحوال المعارضة له نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب
من كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال المعارضة له بالنظر الى نفسه
تامل لان العامل دخلا فيه بعض فاعلية الاعراب كذلك قوله اما كونه
شاة وسخلتها فيستقيم التمثيل لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة

عن هذه

عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير
راجع الى شاة له الى الشاة المذكورة بعينها فهو معينة له سخلة شاة لا معينة له
سخلة هذه الشاة والظاهر ان المراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه
واما جعله عبارة عن السابق له بعينه فشاة فلذا حمل على الشذوذ وهذا
شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي
جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ في عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب
وبهذا اندفع ما قيل انهم جعلوا المحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا آخر واندفع ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا
لم يكن له مرجع فان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة
ولم يتضح في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات
على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ على ما قوله اربع شاة وسخلة
شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء وهو ان الظاهر ان يجعل المحمل
على نكارة الضمير وجها ثانيا لتعدد بالتنكير وله يجعل عديلا له فتامل
قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا وهو عمرو ولقائل
ان يقول لم تعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رفيقا
لعامل وهو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز الامران قوله
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون
قول المص واما جاز الخ جوابا بالمنع عدم جواز ما بعد الرفع في زيد
يقام او قائما وله اذا ذهب عمرو بعد جواز الذي يطيب فتنصب زيد

الباب الذباب قوله واما جاز الذى جعل الجواب هذا السؤال لثلثة
احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثانى تخصيص كون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد
فتكفى رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
تفيد معنى فى الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو
ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ولكن فجواب آخر تقديره الرابط
ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة
لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استغناؤه ما هو رابط الجملة الثانية
بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه
التعقيب فلما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كذلك التعقيبية
لانه فى قوة ويغضب ابدا عقيب طيرانه قوله سببه الضمير راجع الى طيرانه
اى يغضب بسبب طيرانه قوله اذا اوقع العطف يعنى قوله اذا عطف
مسندا الى مصدر من قبيل جبل بين العبن والسنور ال وقوله على عاملين
ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اذا عطفا مبنيا على عاملين
ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحى الكتاب ابعد منه
والحق مع اكثر المحشين فلا ينبغى ان يتجاوز عنه قوله مختلفين
اى غير متحدين بما ذكره فى توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب
والاولى ان لا تتكلم بمثله بل وجب والوجه انه تفوز فى محله ان الوصف
قد يكون لبيان النقض بان يوصف بان يوصف شئ بالجنس لبيان
عموم الحكم وشموله الجنس منه فحصه تع وما دابة فى الارض ولا طائر

ليطير

ليطير بجناحيه فوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال
احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان
لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين
فيجوز العطف عليهما لان العطف على معمولى عاملين غير مختلفين بل
متحدين فى المعمول قوله اكلما امراة تحسن امراة تحسن وقع بين مفعولية
فعل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسن فانه لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولى باب علمت عند المص وبار توقف مضارع
الفعل حذف احدى نائبه والتوقف لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم
جواز حذف الناء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب اللفظ جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة وقع لما ذكره الفاضل الهندى ان فى ترتب
الجزاء على الشرط على تقدير انه كيف يترتب على وقوع العطف
حتما يدل عليه اذا والماضى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو
العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال واحد قيل
اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يترتب على الارادة بل هو ثابت ان زيدا اولا وهو
مندفع بان عدم الجواز علة الجواز فقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فلا يجب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور رد لما ينجه على قوله على المص
ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى
فاجاب بان المستثنى متعلق بالجميع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع
كونه تكلفا جدا ينجه ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز

مع المخالفة القرآء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز ولا مخالفة
القرآء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة القرآء في جميع الصور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ظهما ما هو الحق من عدم الجواز
عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون النفي نفي مخالفة القرآء فيما عدا
هو الله تنبه لاثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضي لم يوفق بنقل النص
ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف
الا فيما كان فصل بين العطف والمعمول المجرور وخالفهم القرآء وسيبويه
بالمنع مطلقا والمتاخرين لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المشتمل في المعطوف والمعطوف
عليه مخفوضا فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان
البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد
في التاكيد اللفظي احرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا
سيعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لواحق المعطوف عن سائر
التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيبها في الترتيب وقد راعى
ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فثبت عندي وتحقق لفظ فثبت وتحقق
او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع اه نبه بذلك على ان
ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا لظهور ان جاء القوم
كلهم البتة يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه
ومراد المتنبه ان تقرير امر المتبوع في النسبة شيء فيما بينهم في التفصيل
اللهم لو وليس الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول تلتئم تقول جاء في القوم

تلتئم

تلتئم اذا اريد تعيين العدد بالنسبة باضافة العدد الى ضمير المتبوع وذلك
من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد وقبل
ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في جاء رجال ثلثة فهذا
هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او في الشمول هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد قوله اذا عرفت هذا اي كونه جامعا
لجميع جامع ومانع وقوله وافاداتها توضيح متبوعها في بعض المواضع لم يوفق
لتاييد متبوعها لكان احسن قوله لفظ مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي
مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونقل عنه عند الكوفيين قوله او حكما
كخرضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير متصل يقصد به
التعرف بين ضربت انت واجمع او اكتع فان الاول في حكم التكرير لتفطن المخالف
للضرورة بخلاف جمع واكتع ومنهم من لم ينبه على ذلك واعترض بعد عدم الفرق
بين ضربت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان
عماد فالتاكيد ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة لا حكما قوله
في الالفاظ كلها اي اعلم ان المؤكد اما مستقل بجواز الابتدائية والوقوع عليه
او غير مستقل بغير المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله باول
نوعي من الكلام او باخر نوعي تكرير عماد في السعة نحو بك بك ضربت
ضربت وان لم يكن على حرف واحد او لم يجب الاتصال جاز تكريره نحو
نحو ان زيدا قائم قوله وله بعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي ثلث
او ضعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول لان نزاع له لجمع الاشخاص
قوله وهي تقع بعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا اجمع فيضاف الى الضمير

المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم
الصحيح على اتبع والاخرى متغورة في تقديم اتبع والمص تبعه قيل لا معنى
لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه نذكر ها بين الفاظ التوكيد لان
التوكيد من الاسماء الموضوعة وهذه مهملات وهذا لم يذكر المص مثل حسن
بين في التاكيد لحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المجاز
وتشبيها مشبهة الاسماء لانها موضوعات مستعملة في كلام العرب لا بد من
ضبطها اللفظ على ضربين في الصيانة عن الخطاء في كلام افصح العرب لهذا
قال الشيخ الرضي ان التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد الاول وثانيهما
ان يقوي الاول بما يزيده مع اتفاقهما في الحروف الاصلية وبقي على ثلثة
اضرب لانه اما يكون للشاني معنى ظاهر كقولك ضربني ضربني فمرتبا وله يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول ليتزين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في
حال الافراد معنى كقولك حسن بسن او يكون له معنى الخلاف غير ظاهر
كقوله حبيث بيث من بنت السراي استخرجه واستفيد مما ذكرنا ان مرتبا
تاكيد بلفظ مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذلك ذكره الشلة
اذ ليست الصورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة
ولم يكشف البتة اذ جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن
استنباط مناسبات صفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى
تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اريغني يعني جعله عاما
لشمول الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث انفسهما
باريد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف
الى ضمير التثنية مع الانفصال التمام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة

اجماع

كمال الصحة

اجتماع التثنين مع اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاما
هما ولا يقال نفساهما بل انفسهما باختلاف الضمير في كلمة وجميعة عامته
كذا في تسهيل ابن مالك وهي اجمع لدلالته على الاجتماع عند
الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا في الرضي او لان الجمع الذي
يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكور السالم واجمعون جمع
المذكر العاقل وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المؤنث
المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا
ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرهما لانه يفيد جواز جاءني
الان كلهم من غير ان يراد به الاناس وقد افاد من اصح قول المص
وهو اجزاء بناء على بدر متبعد وافراد كان او اجزاء يصح افرادها
حالا وحكما قيل لا يكتفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي لذكر حتى
لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي ولا محصل للرد عليه
من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بطل في المفترق
حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا بوهم
الافتراق في الحكم في بادي الرأي فحسن التاكيد بطل بهذا القدر
كل جاء زيد كلهم ومسئلة اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور بعدم
صحة الافتراق الذي بين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف
الاصل والسماع في مخالفة القياس نظرا لان الافتراق حسا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قيل
التامل في الحكم اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المص بالمثال
ولا يخفى لانه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس

والعين كما انه لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع
واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم ان يعلم
ان يعلم منه ان الحكم ان يعلم يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع
قوله واكتع واخواه اتباع له اجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفيته
ترك ان يقول فتامل فيما عرفه قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج من التعريف المبدل من المنسوب نحو ضيق زيد اخوك والعباد الصحيحة
البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اى يقصد النسبة اليه بنسبة
ما نسب الى المتبوع كما مر من البيان ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى
المتبوع ان ليس المقصود من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح
التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة ما نسب الى المتبوع وعدم نظر ان
نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة الى زيد بل نسبت الى زيد مقصودة من
ضم النسبة الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع
سهوا وحال نسبة من تعريره وممكنة في الذهن كما في البواقي قوله ودونه
اى دون المتبوع اى بكون النسبة الى المتبوع مقصودة فقط دونه راجع
الى المتبوع وهو حال من المنتفي في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع في كونه
مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال ودونه ظرف كنسبت او حال
من المنتفي فيه اى متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز ما نسبت
الى المتبوع المتبوع في انه نسبت اليه والحاصل انه نسبت الشيء الى المتبوع ولم
تنسب المتبوع الى المتبوع وله تحصل كما يرى قوله بل يكون بالنسبة اليه

توطئة

توطئة وتمهيد النسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط
فانه ولم يجعل توطئة بل كان سبق لما لكنه في حكم التوطئة فانه في
حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين في حق البدل قوله وليس بنسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر
ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التوضيح ان ليس المقصود نسبة
عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد طرفي الكلام وليس بذلك والفلك في
امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس بنسبة ما نسب اليه الى
احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون
القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او ما يفضي الى زيد بان يكون
قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال
عن توطئة البدل بمثل ما سمعته في توطئة العطف من ان معنى كونه
مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد النسبة
على طريق آخر في الدفع قوله اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات
الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله على وان عطف
البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني
وكذا في اخويه وهذه مسامحة شائعة في كلام المصنفين وله بكار
تحرير فيبين العطف ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين
لامية لا داعي الى ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معناها المراد
في المقام فلا تشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة
في الاولين البيانية مقصودة بين اذ المقام لا يعين مقام الاضافة اللامية

وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فيعطف المجرور
بالام المقدرة على المجرور بمن المقدرة دان لا يجوز عطف على المجرور بمن
المذكورة اذ لا محصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ يخرج
منه نحو جاءني زيد حمار وفانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه
التبعية اكثرية غير مطردة في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه
على المبدل باعتبار تسبق اليه البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يسبق
سامع المبدل منه منتظر الذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره
الشارح فانه لام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي تحمل كلام الشارح على هذا
فقد وصى بما لا تحتمل قوله وبدل الغلط اريد بسبب عن الغلط جعل الغلط
مصدرا والا فهو جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل
منه فتكون للملابسة قوية از هو لتسامح في اضافة البدل ويمكن جعل
الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بوجه نظير جثمانها
لمن هو الهها فضلا عن المنعم لكل نعمة دقها وجلها فتقول بدل الكل
معناه بدل من الكل المبدل منه حيث جئ به بجميع المبدل منه فهو بالنسبة
الاول فيه ترك جميع المتبوع بالنسبة الاول وجئ بمجموعه بالنسبة الثاني
فلم يبق شئ من المتروك بلا بدل فما جئ به من التابع بدل عن جميع
ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض
ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد مدة
لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل مدة ابداله اللسل المبتين اجماله بالنسبة المبتين
تفضيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غير اليد من المبدل
منه ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى اليد بدل

وبدل

من المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت وجه الاسد
كان المخاطب منتظر الذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف
ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان تقصد الى البدل
من حيث انه بدل معنى ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله ان وقعت بدل
المعرفة واجيب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عند ابي
علي بدل الكل ايضا مفيد بما ان الم تشتمل على فائدة فانها المبدل
منه لخوقصه تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة مقدمتين ظهر ان مقدمتين مرتبتين قوله
لئلا يكون المقصود نقض هذا وجه مطرد في الكل فعمل باطراده ولم
يخصه بدل الكل فعله المص وقال في بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما
من ضمير الى المبدل منه تخصيص البدل اما بلام اضافة اليه او بوصفه هذا
ولم يتحقق عندك ان الوصف غير لازم لان اللام اضافة ايضا كالوصف
جار لنقصان النكرة الا ان يقال الكلام عند النقل مقتضى العموم فلذا
خصته به قوله نحو الزيدون اقتلهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا
المثال تأكيد كيف وهو مثل اكلت انت ورأسك الحنطة ودقيقها
انه تأكيد قال الفاضل المصنف لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل
الى المفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد
الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا قوله وبراء
مبتدأ وليس خبرها لاعراضها سودا مرفوعا ان كان خبرا
كذب بعار عين فاجر قوله قال اللهم صدق صدقا الصاحر يقول

لان خبر افعال المقاربة يجب ان لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطيبي
مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى وقع وبمعنى صير
صرح بالثاني سيبويه ابن مالك في فصل بعد المعنى من وداخل المبتدأ والخبر
وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ولم يوفه قال جعل التارك
بمعنى المصير ليتضمن الترك معنى التعجيل قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن عرف
ماهية المبني على الاطلاق اي الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد فعلم ان الاسم
المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل
ليس كذلك ممنوع لانه يمكن معرفته بما يبينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم
المركب الاضافي قوله اذ لو لم يوفها يعني لو لم يوف ماهية المبني لكان ان
توقيف الاسم المبني توقيف للمبني بالمبني فيلزم توقيف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه
وفيه نظر لان لزوم توقيف الشيء بنفسه انما يلزم لو كان توقيفا للمبني
المطلق واما اذا كان توقيف للاسم المبني ليس الا توقيف الخاص بالعام
ولا محذور فيه نعم لو كان توقيف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا
لخروج مبنى الاصل لانه كل يناسب مبنى الاصل قوله مبنى الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي لم يتبين مفهوم المركب الاضافي والشيء يتبين ما يصدق عليه لانه
سبق معرفة مفهومه في توقيف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر في قوله
بغير الهمز اول امر في عرف النحاة بالهمز قوله والمراد بالمناسبة المنفية
في توقيف المعرب هو خلاف المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرهما
وهو الاشارة والحيثية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر
الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما يناسب مبنى الاصل
ما يناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بناؤه عدم

التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب لعدم التركيب
بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى يبقى التعريف فقد بعد
عن التحقيق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت
الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما يأتي المبنيات لمزيد مما
شبهها بها قوله اشارة التقديم ما مفهومه وجودي اشرفه او نقول
التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على
رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب
وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب
لبيان افراده بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان افراده
بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تأمل
قوله من حيث حركات اواخره لان من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني
الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يا
زيدان مبني على الالف وبا زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال
لهذا الحرف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات لبنائية لا تعبر
عنها لحق منبه به كعمران المراد باللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة
لا قسم المتكلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها لا بخصوصها
لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما وحكمة حقة ان
يخرج من تقسيم المبني الآتية قدمه لان غيره جعله تعريف للمبني منبه على انه
حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفة حقيقة تعريفه بعضهم وحكمة تبينها على وجه العدول
هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس في ذلك بل ما شابه مبني الاصل منه

واما

واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلفا آخرا باختلاف
العوامل قوله وبعض الظروف انما قال الظروف ولم يقل بعض الموصولات
مع ان اتى موبخة وحدها لتقلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من
جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني كخمسة عشر وقسم موب بعلبك
قيل وينبغي ان تقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني انك
حصرت المبني في هذه الثمانية بما الشرطية وان الاستفهامية والصفة والتامة
ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ان ليس مجرد
الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات
كانت او غيرها فان قيل يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الا فجوابه ان المراد
باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل كل باب في بيان طائفة من الاسماء
المبني ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني
مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة
من الاسماء المبنية وله تعلق على بيان المركب وان بمثل وبخيرها وان وان
لدخولها هكذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب
والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف
ظهر فيما هو التحقيق وهذا اشعث عما مقتضى الرح لاخراجها
فحذ ما اطفتك كن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يجعل
التعريف على ان المراد ما وضع ليجعل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب

قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه امتنع منه بناء الاقسام نعم يجيء شائع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا مخنة مبنيا مخلا بالبيان قوله من حيث المعنى لان من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اركان لفظا العود متقدم من اجل المعنى وتقدمه نصبه كانه للفظا وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان تقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله وكانه تقدم ذكر معنى الظاهر وكانه تقدم ذكر لفظا قوله فانما جاءني في ضمير الشأن لا يصح حصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المجردة فانما جاءني ضمير الشأن قصدا الخ والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا لتعظيم بل لامر منع ازعن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والامر مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب الاول ضربت وضربت يقال الا ولي ان يقال ضربت واضرب اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم تغنه الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعله وقد يكون مفعوله وقوله على هذا قياس المجهول فيه لطافة على المجهول قوله المشبهين اذكرهما بدل من المسند في المنقسمين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى الاسقاط الا لمذكر الحكم فلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدأ بالمتكلم الصريح يبدون بالغائب لتجرده عن الله حوائم يراعون اسلوب الترقي قوله

كذلك وبهذا اليضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب بهذا دليل بشكوم تلازمكم وعلى التوجيهين لا بد من جعل متكلم واخويه على الاشتراك والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب ويخرج بهذا القيد الخ اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة المغيرة الموصوفة بما وصف به الغائب بل انها يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما برمع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعات للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد كل من تغير المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فامن المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه اليه الخطاب به بلفظ المخاطب لم يوضع المخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ انت مثلا في خطاب نحو انت قاله حصر الا وصح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال يخرج الخ متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظاهما موضوعات لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لدخراج زيد اذا عبر به المتكلم به عن نفسه وقصد به حال المخاطب وهذا قرينة بلا مرمرية كيف ولا حاجة لدخراج زيد المذكور الى قوله حكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشرح على ما ذكره وهذا القائل يشهد ان اسعاد من بلد هذه فلعله سمع منه لان شهادة البينة اصوق وحمل لفظ على ما هو الصحيح السابق

قوله

لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من المتكلم الواحد قوله هو ان هكذا ذكره اللباب وقال شارح الكتاب اراد جماعة من البصريين والا فالفراء جعل الضمائر كلها بالكمال وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه الباء بصار يغة وان عماد قوله خاصة في الاقرب من الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستبين من المبتدء للتنبيه ارطائفة خاصة وفي المصدر الباء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعاقبة والمتعذر بخص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا متعذرا بخص خصوصا قوله كما حذف في احد الكلمة المشتهرة ظاهره بدل ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كله ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف له نهاية التحقيق فله تفعل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله ان لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجوب المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مبنيا او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي المصدر واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح عبر اليه واحدا او فوق الواحد لانه احصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المبني على اثنين بل اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا فوق بالمشتهر وبقيه مطلقا بوجه او مع الغيبة وقد يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم الاخر فان ازمان مطلقا وان منصوبا بقوله يستبين مصدرا كان وحالا او ظرفا قوله

وفي الصفة

وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة حتى يشوبه فوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع حتى يشوبه فوله وسواء كان اي الضمير مفردا الى آخره لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل خرج ازمان مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا لمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر لاشعر الصواب لما شعرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فضمائر الالف والواو في الصفة حروف التثنية والجمع الظاهر حروف التثنية والجمع قوله لاجل مبني على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لانه علم في التعليل معنى الممكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز ههنا على التنوء قوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم حتى تفضيله عامله لانه لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقولك انتم واحل في الفصل لغرض وهو دفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه للمخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالانفصال واما اذا لم يلتبس فالانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد اما كما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب لشهد به شرحا الفتاح وانما يتم الثاني نحو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لعوض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا تدعوني اليه العرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله او حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذف فاسم العامل خرج من الانفصال كقولك زيد اضربه

لا لوقت صح

فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الانفصال ص اوجوبا
والضمير مرفوع اما بقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع
للمحل كما انه منصوب المحل الا ما تقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح
باب المضمر ص او بكونه اريد بالضمير مسمى اليه اريد بذلك الضمير صفة جرت
المراد بالجر بان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم
يخرج على من هي له لكان اشمل لدخول ما تم فيه فان فتن لا حاجة الى قوله
او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بانفصل ليوضح ان المفصل فيه
لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبعضهم اطلق وجه قول الاخبار
التعليل بما الالتباس فيه وانما قال صفة لان الفصل لا يجاء على غير من هي له
لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي ص لانه لما انفصل الضمير
على خلاف الظاهر اولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف
الظاهر بقسم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر
اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر
في مقام الالتباس فالضمير فيه حق محل الظاهر فكما لا ينفصل الظاهر
لم ينفصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل سببا به ما ضبا ص
انما قال من هي له لاحتراز في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره
من النكرة لا يتبين ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان
الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر ص احتراز عما اذا
انت وياؤ عطفها اياه فان سيبويه ان كان غائبين جاز الانفصال
وهو غريب لكن الانفصال اكثر وان لم يكن غائبين لم يجز خلافا
للمبرد اقتباسا على الغائب ص للتحرز من نحو احد المتباينين

من نجبه

من غير مرجح قبل زجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل في اعطيت
اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي
الراي والتتمة جيح كما ذكر محيوج الى ضرب تامل ص وحكى سيبويه
تجويز الانفصال لم يقبل وحكى الانفصال لتعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب
وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كما تتبعه ودليل ضعفه كما صرح به
فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واسماء المبرد مذهب النحاة ص وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي
الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الانفصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال
ص ورعاية الاصل اولى من رعاية انه شبه بالمفعول لم يقبل من رعاية
العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر انه شبه بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان
بالاصالة وبنى نسبتها الاشارة بذكر انه شبه بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان
الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية ص ولان كنت لولا انت لم يقبل لولا
لا انت وعيبت الى اخرهما فيكون احسن لئلا توهم انه يجب اتصالهما معا
ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله ص وجاء لولاك وعساك الى اخرهما
لوقوع حرف الالتباس المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
بضروري الوقوعه الى ما هو المتعارف في التصريف لكان اولى وهو بغيره
مع ثبوت ما المرافقة ابهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم ص ان لولا في
هذا المقام حرف جر كانه جعل في حكم الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام
التعليلية كان متعلقه لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك ص
فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه بكونه معمولا اولى
لان المعمول محل التصرف ولكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر

تعلق الحكم بهما وليس الكلام فيما قبل رأيت هذا الشارح في شبابه وصباه لانه
تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن يمكنه كون ما نحن فيه حقيقة
يكون هذا التركيب حقيقة فقد فضل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز
او من قبيل عموم المجاز يعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدا
والاصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات
هو ما اشتمل فضله على تقدير كون المرفوعات مبتدا فمن يمسك بهذا دعوى
انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله ولم يقل ضمير مرفوع لامكان الاختلاف فاراد
بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف ان كونه على صيغة ضمير مرفوع
منفصل مشعفا وان اختلف في كونه ضميرا بعد كونه ضميرا مرفوعا كما سيعرف
وفي ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا
بين المجموع والامر المسعفا فاختياره للبسه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع
فصلا الاولى ان يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد
قوله وذلك التوسط للفصل اشارة الى قوله ليفصل متعلق بتوسط
بتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدر بعدها ان لام كي
ومعناه سنه ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون خبر المبتدا فيما اذا كان
نعتا وخبر التوسط لا النعمة قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما
فيما اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف فلما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل
بين المبتدا والنكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدا النكرة فلم يتوسط
بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا افعله او مضارعا
عند الزجاج لتمسكا بقوله تعالى وهو اكرم وذلك هو يبور وذلك بانه يحمل كونه
المبتدا او تاكيدا احتمالي فانه هو ايكي واضحك وزيد بان تاكيد الضمير

نادين عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء، نون الوقاية مبتدا، مع خبره
لازمة حال من ضمير الظرف وقصه انت مع النون الخ وقصه في بكتاب في ليت الخ
وقصه عسكها لعل جملة معطوفا على الحال وقصه في بكتاب مستثنى من النحو وكذا عكسها
لعل او قرينة على ان المراد ما خرج ان ما عدا ليت ولعل قوله لنقي اخر الماضي
عن الكسرة المحضة بالاسم التي هي اخت الجر وهو كسرة نكون في اخر الكلمة مطلق
الكسرة ولو لم تجانس عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يضاف
عن اخت الكسرة لانها تكون على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر دون هما
ظهر انه لو قال لنقي الماضي عن الكسرة الخ لنعم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله
وهذا استمت نون الوقاية او نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية
تامل قوله بخلاف كسرة تقريبي لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء
الضمير به لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول وتكون علامة الاعراب بعد
الياء المتاخرة عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقس الحق لسوقهما
لا يخفى ان العوض مشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوم مما تلتها للجر فالاولى
الاعراض عنه والتمسك بانه كالساكن حيث لم يعمل معها المحذوف لالتقاء الساكنين
قوله وكتب لا بخصه في ليت ولعل لانه عبارة عن ما واذ الامر في بخلاف
الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان بخصها قوله تحريرا عن
اجتماع النونات ولو حكما الخ ليس بعمل على لغاتها قوله وبتوسط بين المبتدا
والخبر فيه تحريرا وتاكيد لان حق المبتدا والخبر ان يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل
ان التقييد لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وهما
وان لا يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر
حقيقة لان المبتدا والخبر لهما مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بهما فهو منهما

تعلق

بالضمير المعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص لا اقتصر على مثال الفعل
من اقول اقتصر له الدخول فيه مع الاستغناء عن الفعل كل استغناء
فيكون فيه ايضاح المغير بطريق الاولى قوله بعض العرب يجعل مبتدأ
ارتسمية بحث لحكم النحاة بكونه مبتدأ لوكان معنى الجعل مبتدأ الحكم
بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معنا كما هو
الظاهر انه جعل في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا
التوجيه لان جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم
ذلك الشيء قوله وح الرفع منعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه
بما سبق قوله وتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا شرط
ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ والخبر نحو وانها لا تعمى الابصار قوله
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام وقع منقدما من غير سبق مرجع مقتضى
صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه في هذا التوجيه عن
مقتضاه وجعله لمجرد ان لا سبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى
التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه بتقدم وهو معنى هذا التركيب
فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان
سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله ولذلك لحجب المفهوم اعم من ان
يكون قبل الجملة او لا لشمول بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن
الاعمية لا لان خبر ازيد منقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لتقدم
ما يجوز به عنه مع ان هناك ما يجوز به عنه وهو ضمير نعم رجلا
وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا
بلا فصل ذكر ليعلم به بعدم جواز الفصل بين ضمير الشان وجملته بتمييز

للضمير

للضمير او الجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام وجعل الجملة بالجنس
ليجعل الجملة بعد بحصة منه فيتغابر ان رد اعلى من قال وضع المظهر موضع
الضمير لان تغيبه الجملة خلاف ما هو شانه وكان من مظان النظر ولا يخفى
ان ما قبل اهون مما ارتكبه فتدبر وانصفه احسن التدبر قوله ويحسن بانه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واما انثه بناء على القصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمحرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي
قوله والظاهر ان قوله يسمى تمييز الشان والقصة جملة معترضة بين
الموصوف والصفة اعني قوله يفسره الخ قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم
لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعقيقة لشوتها بل يكفي ان
يكون لتقيد الضمير الغائب وتعينه قوله وايضا يلزم اسقدراك قوله الخ فيه
بحث لانه قاعدة اخرى مشتملة لوجوب تقييد بهذا الجملة دون امر آخر من تمييز
او حرف تقييد اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من
غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا فتغيب الضمير واثبات انه لم
يرجع الى الشان المقام وذكر على الابهام فقده دونه خرط القتاد قوله
فعلى هذا لم يحسن المتقدم ما ذكرنا امعض القاعدة بقولنا الشان هو زيد
قائم اما رأى ان توجيه السابق لقوله يتقدم بعيدا ايده يتوقف تمام القاعدة
عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول هو فيما زيد قائم ولا يخفى وجه الامعاض
انه لا يجب تقييد هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو فيما زيد
ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا يصلح
لانتقاض القاعدة به قوله واذا كان مفصلا يكون مبتدأ وبارزا فالاولى

عدم الفصل بين هذا التفضيل والمفضل بالمفضل ص فان كان عاملا معنويا
بأن يجيء التفضيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او وجدانيا وهو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارز ص فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة بريد عمدة لا دليل عليها الا تعلقها بما بعدها والا فالمبتدأ مع
كونه عمدة يحذف ص ومثاله ارمثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة
وانما جعل اسم ان ضميرا لانه كلمة ان لا يدخل على كلام المجاز ان كنت شارح
رحمه الله في الحاشية الكنيسة معبد النصارى المجاز ذ جمع حوذر وهو ولد البقر
الوحشية ص مع كونه منصوبا لازم فليس حذف حذف ضمير مراد به دليل
عليه لان التزام حذفه حذفه جائز لاحصل الالتباس وطريقا واضحا ص
مع ان التي المفتوحة شبهها بالفعل من المكسورة فيه لان ان المفتوحة كذلك
وان المكسورة كونها مثل ص وهي ذا في اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه
ان ذا ليس خبرا بل المجموع فليس فاعل لنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل
هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولو لاحظ النقيضة لكان لتوجيهه الفصيلة
وقيل خبرها محذوف اي هي حمة ص ان لهذا ان ثلاثة اوجه ان على احد
الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا
نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الابتداء لا تدخل
على خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف ص وتاؤه
تقلب الالف والياء اي للالف من ذا والياء من ذي والاخرى اما الياء
ص بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء
والياء معا ص ولا شيء من لغاته الا يرد على صورة المثنى والا
فلا شبهة في المعنى بل اللفظ بنائه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن

في مفهومه

في مفهومه بين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير ص واذا كان مقصورا كتب
بالياء لان ظهر اصال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس
اولى بالى حرف جر ولا تكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب
ولا تظن انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه همزة
ص فهو ليس في الحقيقة منها بمعنى من فوائد كلمة التنبيه على انها
ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة
ولم يفصل بها ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وذم انه
بكلمة انا وانتم وهو اخوانها كثير منه قوله تعالى ها انتم هؤلاء
ص لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل ممنوع وقوع الظاهر موقع ضمير
افعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير فعل مثلا ليس من مقوله
الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فانتقاد وقيل الدليل على حرفيتها
انه غير مستقل بالمفهوم ومعنى ذاك انث بسكون التاء ومعنى ذاك
انث ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب
فيكون الكاف في ذاك مثلا حرفا وهي احرف الخطاب حمة
تأنيث حمة تذكير ممتزجها وهي حروف الخطاب والحروف يذكر
ويؤنث ولو اعتبر باب ههنا وقال وهي حمس لكان فيه تقدير
لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في حمة ص مصروبة
في مصروبة حمل فوق حمة في حمة لانه ضرب الحمة في الحمة
وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي حمة موجودة في حمة
من اسم الاشارة فيكون حمة عشرة ص واما قلنا من انواع الخ
يعني بريقة ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف فالمستدل براد

ما عدا من الواحد الى تسعة ص ذلك للبعيد وذلك للتوسط لا تستعمل الكاف
الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد ص ولما رأى المص ونحن نقول شبه
على ان حكمه هذا مستفاد الى تتبعه وتشاهده الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم
يقل وهي ذا للمذكر العرب ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى علمه
وذلك يبعد ان كاف ذلك هنالك مشار اليه متوسط استعمل ذلك
على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك الوان به تقد
الواحد العشرة او غيره وقوله واما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص
الاختصاص بالمكان دون الالفاظ وهو ان غيرها من الاسماء الاشارة
تستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت
في المكان وهو ان دون الالفاظ لا يكون الا ظرفا فاذا استعمل في المكان
مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا فقوله اولا يصير جزءا تاما ان كان تام
من الافعال الناقصة بنى تغير الكلام على القولين في الافعال الناقصة
القول الثاني انه لا حصر لها والقول انه منحصر في ضابط وما عداها مما
التزم بعد مرفوعه منصوبه افعال تامة لا تنفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا
ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوضح بما تقرر في محله وجعل كونه فعلا ناقصا
بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء
واراد بالناقص جزءا وهذا انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الصلة
والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تغيره ولا نصب له من اعراب
الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها الا اذا خوذا معها وعلى هذا
ينبغي ان تشكك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل الا يجيبان من اتى

البيان

لا يتم الا بهم

البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمنفي هنا
ما لا يكون جزءا الا مع صلة ص ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا
يقال ان تعريف الصلة يصدق على المشروط للاسماء الشرطية نحو من نضربه
اضربه وما تفعل افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من اضرب مفعول
اضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال يجب ان يحمل الصلة على
الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا ص
وذكر العائد مع انه مأخوذ في الصلة الخ لا يخفى انه متكلف ومع ذلك
يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لدخوله في مفهوم الصلة ص ولما كانت
الصلة يعني لبس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان
التعريف غير مانع ص عنيتها بقوله وصلة ارصلة ما لا يتم جزءا الا صلة
جملة خبرية تقيم ما قبل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضميره
لكان اوضح واخصر ص او ما في معناها لحاجة الى هذا التاويل لان
اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما كذلك ناما ان خبريان ص والعائد
ضمير او غيره ضمير لم يعرف المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدا والموصول
فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه ص وصلة الالف
اسم فاعل او مفعول ارسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكرر اسم المفعول ليبدا ان صلة الالف واللام من بين الجمل خصت الجملة
فالتنوين لها ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعروفة ما
عدا طابق لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع
فاعله او اسم المفعول مع نوبه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام
فقط اسم تفضيل لانها لبعدها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث

والاولى

لابتاء ولان بالفعل فلا تصيران بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات بمعنى المرجع
مأخوذ من استباق قوله واما اضافها الى المعرفة لفظا وتقديرا بمعنى الذي
وفرغته وكذا فرغت به وفرغت قوله المنسوبة الى بني طي
قلبت في النسبة احد ياءي البناء بين الباقي واحد ياءي مفرزة تحرزا عن اجتماع اليائين
الثلث قوله ولذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسمآء الاشارات
موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولى ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه
بعد ما او من الاستفهامية دون اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من الذي يقرض الله
قرضا حسنا ان من الذي خان زائدة اذ بعد ما موصول قوله والعائد المفعول
بسور عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصولها والضمير احد الاثنين
موصولها قوله لان اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فانه يرد ان
الحذف لا يختص بهذين المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى
ان الحذف في الكثير فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان
لا يكون الخبر جملة وان ظرفا وان يكون بعد اذ ولطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط
ان يجر بحرف جر متعين بطبيعة الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقدير الخو الذي
انا ضارب زيدا اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول
ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه خصه بحرف العائد بالتبعية به والا فهو جار
في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقد صرح ايضا بما يفهم
معناه بقوله به الالف واللام وح المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد علم ان الخبر
بالذي ان مثله ولك ان تدرجه في قوله وما يفهم معناه وقوله فيما تعلمه
ماضي التعلم لا مضارع التعلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار يشترط ان

تمرين المتعلم كان بعد تعلمهم طريق الاخبار وذاعته لازم لان الامر بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة تصدير بالذي ووضع الضمير موضع المخبر
عنه واخبر المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم في
هذا الباب تأمل قوله او بما يقوم مقامه عنه بالذي فالباء صلة
للاخبار قوله صدر بها هذا الشرط بان يكون من مواضع وجوب تقدم المبتدأ
ان يكون موصولة ولم يذكر في موضع في شيء من كتب النحو فعلتهم اراد والتصدير
عليه بما هو الاصل في باب المبتدأ قوله او في موضع ما هو مخبر عنه بالذي
باعتبار ما يئول وذلك ان يريد بالكلمة عن التعبير او المخبر عن جهة وبسببه ان التعبير
بالمخبر عنه قوله واخره ان المخبر عنه عن الضمير اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير
والضابط هو اعتباره بعد ما للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء تم
الفاعل والمفعول منها بشرط كلاه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور
اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضارب ان زيدا وتقول المضروب له زيد
فتنبه وتنبه بالتعليل على ما صرح به ان رج من شروط الجملة الفعلية ولزوا تي
به مع انه ليس ذا به تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحروف النفي فانه بحيث
لان السين تفيد التأخير حتما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم
فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز
ان يبالوا بفوت ما تفيده السين وسوف فانه ممنزلة الزمان ولانه يجوز ان
يوجد من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم
زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي يجيء بجملة الاولى
معدود والذي في القائم زيد جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما

مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل اما ان
وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعل للموصول فالامور اربعة فاحفظها لتسهيل
استنتاج جميع ما ذكر قوله في ضمير الشان قبل الا نفع في ضمير المبهم قوله المصدر
العامل الاحصر الا وغير العامل قوله والحال الا وفي عما يجب تنكيره فاعرفه يزد
لك تبرأ قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص
بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواتها فليس بيان لما ليس موصول في بابه
تقويما لما ظن فرينة بوصف ما على ان الموصول مشتركة بين المعنى الاسمي
والحرفي ايضا ولما الجزئية تحقيق الموصول الى استغناء فحذف الكلمات استغنى عن
وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الخ فيه انها قد يجوم مصدرية وقد يكون
زائدة ايضا قوله استفهامية ما نفية على معنى الاستفهامية او مستعارة لمعنى
من معانيها تناسب الاستفهامية كالتحقير والتعظيم والتنكير وبحذف الفها
مع حرف الجر والمضاف اذا لم تكن مع ذا وانتباهها فليس قوله ربما نكروه
النفوس فليس جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بغير ضرورة
وذلك قليل الا لفظ فقد ههنا دال وفي ان يقال ان النحاة اختاروه
لاستغنائه عن تكلف من حذف المبتدا او ضمير نكره ما سيذكر عن كلامه من
الحكم بزيادة من اذا وجها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلامه ما وفعل كيف
فرجحة جملة فعلية حالية متعلق بالامر ومن جعلها صفة الامر بناء ذهبه بالمنكر
تكلف فلا يعبأ به قوله وتابعه فليس ارغير محتاج اليه صفة او صفة فلت
او موصوف وفعله بمعنى بنيء صفة لتابعه ذكره منتصبا على اختيار مذهب

ابي

ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعاني ما سوى الموصولة وتحصل فائدة
التابعة ضمنا قوله وصفة لخواضربه ضربا ارضرب قائم او ضربا
حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بها اما للتعظيم او التحقير
او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واضمار المض كون ما صفة
اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا
عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها ازلم تشبهها البصرية قوله الا في التمام
رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يغفل عنه الناظر
في هذا المقام ان من في وجد ههنا لدى العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا
وما لا يعلم الا فصل والصفة العالم فتقول ما زيد في السؤال عن صفته و
للمجهول ماهية وحقيقة منه ماهية الشيء وهو في الاصل ماهية نقلت الى لفظ
ما والهمزة تزاد في ثنايا مقصورا زيد به تفه فيقال لفظة ماء وله ماء قلبت
الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي
قوله والموصوفة نحو بابا الرجل خص الرضي كونها موصوفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة قوله وهل معربة بالاتفاق وحد بعضهم المض بقوله
وحدها على رد اعراب الزمان وذي الطائية وقد صنع الشارح ما قصدت
بجعل بيانه مختصا بما هو المصنف فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها
وكانت مضافة ويكون العائد فيه على الضم وسيبويه يجيز اعرابها
البصافان لم تكن مضافة فالاعراب قوله فمن قرأ بالضم اراد عند بعض
من قرأ بالضم فان منهم من جعله استفهاما مبنيا وجعل الجملة صفة مبتدا
محذوف هو مفعول فيهم اتهم اشد قوله وفيما ذا صنعت وجهان ذا للجزاء
موصولة ولا زائدة اذ لا بعد ما بين الاستفهامية والاولى في ما ذا هو ومن

ذا هو جنبه منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك
من ذا قائما فذا خبره اسم اشارة لا غير ويحتمل في من الذر ان يكون ذا نكرة
وان يكون اسم اشارة حملا في خصه تعالى امن هذا الذر فان هذا
التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة المقصود من بيان الوجهين في
ما ذا صنعت الا شارة الى ان اثبات موصولة مبنية على الاستعمال
وليس بشيء بمجرد لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت
جعل صنعت خبر الحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال
في ما ذا صنعت احتراز عن مثل ما ذا كان حاي الرفع فيه لازم وجعل
الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا

قوله ما كان اسم كان الظاهر اسماء يقال كان حذف تحتمل التمام
والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث اشبه
ومن صور اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر ونحن
هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا
اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المحقق الرضي في الايضاح المفصل واي
فائدة بهاء المبتدأ في هذا الكتاب وهي مصادر منصوبة بافعال
محذوفة وبنائها في تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا
امهله مثال لما هو بمعنى الامر اولا هو بمعنى المتعدي ككون هيهات
مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم اولا هو اسم فعل وغير اسم فعل
ولا هو اسم فعل فقط او لا هو استعمل في معناه الاصلي ولم يستعمل
فيه قط ورويدا مالتصغير محذف الالف واو بمعنى الرفق واما التصغير
ورويد بالضم بمعنى الرفق عدل الى المفعول لتضمين معنى الانهال او جعله

تنبيه
قوله

قوله القحم في الحاشية القح الخالص وفي القاموس القح بالضم الخالص من اللؤم
قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثة صفة الامر
بتقدير المشتق وتقدير الكائن اولى فيصح ان يكون حالا من الضمير بمعنى الامر
اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون السبب قياسيا لا يقتضي ان يجيء
من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع
فلذلك تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فكون فعال قياسيا
تقتضي ان يصح فعالك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجيء فلا يناقض كونه
قياسيا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا
ان بناءه وكون بناءه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم
قوله الانادر اهو قرقار بمعنى صوت من النصوت وعرعار اي للابعبوا
بها الصبيان بالسوءة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت
الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغيره فلم كانا صوتين
يقبل قارقار وعارعار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية
صوت الصبيان في مقام اللعب بحذف اللعبة واعلم ان قوله فانتفى على انه
لم يأت الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادر
الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر يأتي من الرباعي
وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يعتبر الى الآن وليس
قاطع على تقدمه وقال ان من كان مذهبه ان جمع او زان فعال امرا او صفة
او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم الصرف وجوزه عند
النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم ليس على ترددهم في كونها مؤنثة
قوله وحار كونه صفة لمؤنث لم يجيء فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل

من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فاسق واما غير لازمة
له وهي على ضربين احدهما ما صار علما جنسيا بالغلبة نحو يا خباث للخبيثة وهي في الاصل
لكل ما يخبث ثم خصت بالعلمية لجنس المنايا والضرب ما بقي على
وصفيته نحو قطاطر رقاطة كافية قوله كسيف والاصل في كل معدود اعني سمي
ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء اسما منه ويدل عليه ان ثلث عدل من ثلثة
ثلثة وثلثة ثلثة بنيا مهما ليس اسما بل لفظا وكما من اسمان وخرج عن التركيب
الى الاسمية الا انه يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج نحو نوع اصلا او عن نوع
ما التام منه اصله قوله علما لا عينا مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله موضوع مستغن
عن التقييد به بجعل ضمير الى الفعل المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه
ما يستفاد من قوله موضوع مبني اختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد
عاملان اذا احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرف في باب التنازع
قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت هو علم مؤنث
الا ظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت
هو علم مؤنث لان الزايد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث
بقي ان الا ظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر دل الخفي اما
بناء فعال علما مؤنثا لعينا سيعرض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه
لا يسمى التفاتا الا ان يقال المراد بكونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن
العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس لاحتراز ما مثل
قوله قطام وعلى هما علم امراءة قوله فانهم هم سواء فقوى الحجازيين
في بنائه والفهم لا يفوتهما بين ذات الراء وغيرها بل يجعلون باء ات النقل
ضمن قوله المضر في تميم موجب في تميم كلهم اه ما آخره راء فانه ليس موجب

في

في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف تكرير فيثقل الخ هذا
وجه مدفوع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في وجههم
وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والصحيح لكونها
فالنوم اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب
واما الزجر او دعاء او غيره ذلك من تسكين البهيمة او حمله على السرب او ناقة
طما اذا فصيل نخ لناقة البعير قوله لاستغناء التركيب فهي داخلة في
قوله او وضع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت بانية
على ما هي عليها من غير تنظيرها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم
صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ذكرناه
وذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ح بين الضمين فيقال قال زيد نخ ويقال
قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود
من الصوت احضاره بذاته اما التحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض
من صدوره كنخ فما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت
وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم
حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولو اعتد قسما من الاسم
المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار
ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها فهذا الاعتبار يكون من
اقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا طل قسم من اقسام
المبني ما يشمل المراد به نفس المستعمل لما الغرض منه والا لكان بيان المساواة
في الكتب النحوية خاصا وتوقيف الاصوات يشمل تلفظها باعتبار الحكاية
بها لانه يصدق على المجموع حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثل

الاولى ان لا يجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتعميم
ليشمل دواعي اخر للتصويت به من قضاء نحب او تكسير توجع او تخفيف بحبس
فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه بغير دخول لهذا القسم واما وجهه
به الشارح اقتفاء العاصمي الهندي فهو على ما ترى فرع ما كدر وخذ ما صفا
قوله قيل ذلك لانه لما كان لهذا القسم قائل العاصمي الهندي وكانه اراد
المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم قال الصوت يلقى الى البهيمة وكما في
حكاية الصوت فانه لاسماع الغير وذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه
تفهم الغير لا محالة ما لم يتعلق بالغير كوى للنحب فانه تتلفظ به بمقتضى الطبع
من غير نظر الى الغير في غالب البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو
اقرب الى الغير مع ما هو البعد منه بطريق الاولى ان لا يكون موبا وفيه ان بعد
عن الاعراب لا يوجب او توبة احكامها بالمبنى لجواز سقوطها عن رتبة الاعتبار
بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله الم كيبات ار المركبات المعدودة
من تمثيث بشو عبارة هذه ما به جعل اللام للعهد فحسب وجعلها بتقدير هذا ما لا يصح
فلن يصح التوقيف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل
اسم توقيفا لمحذوف اى المركبات فلا اسم لا يلزم جعل التوقيف في اخوانه المذكورات
على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الترجيح وجعل اللام ومبطلة للجمعية لا يلزم كيف
جعل نظائرها معهودات فمقتضى العبارة من المص ان يعينه الى حمل المذكورات
على الاجناس لا المعهودات قوله فلن اسم ضح بحيث المركب لم يعبر بحيث بما هو اعم
اعتمادا على نيابته بالتوبة كما في اخوانه لان التوبة تخصصه باسم المبنى لانه
في قسم الاسم المبنى والمركب المحدود وههنا اعم من الاسم المبنى الا ترى ان بعلبك
موب وبهذا اسقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم

غير

غير محتاج اليه كما في شرح الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولها
كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم بدعوى التصحيح بتقييد كل اسم فانه
يقتضي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود
من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين الخ ما وجد من بعض الاقسام التركيب من اسمين حقيقة
كبعلبك او حكما كخمسة عشر بيه من اسم وفعل كبعلبك نصره فانه مركب من بعث بالضم
وهو موت بوحت بمعنى الابن ومجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه من حرب
بيت المقدس على ما في القاموس ونصر ماض للفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب ولبيان الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل
العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان
الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد
بانتفاء النسبة قبل الاسمية محمولة على العموم بوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف
نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله نحو عشرة قوله
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر نحو عشرة
وبيت بيت مما يتضمن الثاني معنى حرف عطف كان او حرف جر
كما في بيت بيت قالوا لي يقول في التعليل لان بين حرة قبل التركيب
مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال بتعين النسبة على وجه يخرج
كنحو خمسة عشر ليس بمتعذر وله متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيين
نسبة غير العطف الذي يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء معلم تعيينه بما
ذكره الفاضل المصدر حيث قال ارادة نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل

ولا افادة معنى مخرج لكونها قطعة شرا وعبيده والنحم وبديد ليس على وجه
يخرج لكونه غير حسنة قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومه
الخ يرد عليه انه لو كان مفهوم حسنة غير موضوعة لبيان معنى العطف
فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلم يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر
الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن
من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا يدل على النسبة بين
خمسة وعشر بل بنا وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة
بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة عشر
تركيب الحرف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر نبوت
مناخمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا
بهذه المناسبة بالحروف بخلاف بعلبك فهذا هو التحقيق الذي افادة
التوضيح وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بناء تاما فاغتنمه
وان كان مخالفا لما هو المشهور بينا لجمهور فان الحق بعد ظهوره طلق
الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور
قوله دائما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون
الجزئين عددين حتى يتجه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في
حكمه عن على تضمن معنى الحرف ان لم يكن شيئا من جزئيه عددا كخمسة
عشر فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما التضمن الحرف في نفسه
التركيب الاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني خواعم من تضمن الثاني
في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غلبة الاحد

الى

الى الحادي فمعنى العطف والام موجود في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى
ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن المعشر معطوف على واحد
تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على هذا ان له الواحد والعشر وفي
كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تصحيح واحسانه
ما يدل على ذلكها حيث قال عطف الثاني تضمنا على تلك الصورة يعني
الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف على عدد لا متعدد على متعدد
ولا عدد على متعدد لاستحالتها طما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
هو الاول المعطوف عليه ظاهرا فتدبر عبارته قوله والاولى الجواب الثاني
فيه مسامحة والمعنى انجري الاعراب على الثاني والا فالموجب للاعراب
الجاري على المركب هو تجويح المركب للجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا بعد الحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد يعمل
الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارته
المتن في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قائل
للاعراب ممكن قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل
التركيب عند المتن قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكلفه
الغائبة والاخر واضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني
على عكسه لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على عكسه وتوجيه
ما ذكره بحسب قوله كبعلبك يفسد الاعراب الثاني لامتثاله فحسب قوله
جمع كتابة وهي في اللغة والاصطلاح في الناموس كناية به عن كلام
يكتفي وجنسه كتابة متكلم بما يتبدل به عليه وان تتكلم بشيء وتريد غيره

او لفظ يجاز به جانبا حقيقة ومجازا ص ولا كل ما يكنى به اذ كثيرا منه
موث كتمن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان
وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كما مضى الغائط ومن وما ص
ولا كل بعض لامرأة بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض بهم
وكان السهو من الناسخ ص وكذلك كل بعض الكنايات يقال انه
ما وجه الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف ص لكونها موضوعة
وضع الحروف او وضعت ثانية وسمى هذا الاسم اسما ناقصا فى القاموس
كم اسم ناقص مبنيا على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت
والكنت وهى للاستفهام ونصبت بعدها تمييزا او للخبر وتخفض ما بعدها
كرب وقد يقع برفع نقول كم رجل كريم اباه هذا وقد يلوح من كلامه
وجه آخر لبنا، الاستفهامية وآخر لبنا، الخبرية فيما مر ص وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه
يجئ بمعنى كتبت وكتبت ايضا فى القاموس كتبت وكسبت وتكملة آخرهما
اركز الواو والتاء، فيهما طاء، فى الاصل هذا وتفصيل ايهما فى الاصل كتبة
وزنة على وزن المرة حذف اللام وابدل عنها تاء التأنيث فلما انتهت
دس الكوب من يسلم لهما على الاصل والوقف عليهما بالهاء
ولا يجوز ان الامفتوحتين كذا فى الرضى وبين جواز بنائهما على الضم
ايضا ولزوم اسمية لهما مكررتين بواو العطف ص وانهما تبينا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من بقى
من قسمى المبنى لا من مشابه مبنى الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر به

يرد عليك

يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل ص فحركته فى البناء منحطة عن اخواتها
لانه فى الاصل موب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل بمنزلة لام
الكلمة فصار كانه مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول الخص بما به ص لانه لو قيل
كما حول الطرفين لكان بحكما ارجحيا بلا جهة فان قلت جعله كالوسط انما يحكم
قلت الوسط لاب وهى شئ من الطرفين فى كونه طرفا وبتميز عنهما بكونه
وسطا فله بحكم فلا حاجة فى اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل المعاصر انه اكثر
ودلالة ما ذكره ارضى ان الف ئم فى الاغلب لا يكون الكثرة والكثرة على الوجه
الوسطى من هذا اولى والاوجه ان يقال يضيف بميز كم الاستفهامية لانه جعل بميز
كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل بميز كم مثلها او مثل احدهما لليس بكم الاستفهامية
تجعل كالوسط بميزا ولم تعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام
فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط لكن جوز الزمخشرى ان يكون
كم هذا رد بقول الرضى والاول على جوازه كما يكتب من كتب هذا الفن بانه لا يكاد
يخفى عليه كلام الزمخشرى فى تفسير الآية ومما يرد ما ذكره غبيب هذا الكلام انه يجوز
جر بميز كم الخبرية الاستفهامية المجرورة بحرف الجر يخوض على كم جنس بمنا بتاب وبكم
رجل مررت والمجوز قصد بطابقهما بميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة
كم بميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها فنصبا
لتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية بميزها منصوب
مقدرا من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله ويدخل ما بينهما

قوله ويجب به ايضا يدل على ان شاء التنكير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي
ان الخبر به تقضيه رب الخ لان شاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة ويمنع
ان يقال انا نقول كم الا شاء التكثير او نقول رب لان شاء التقليل لا يخفى ان كلا منها
فيه احد هما عن الخبر به لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق
الحكم الخبري قوله يوقال وكلتا هما نعم ما فعل او في تفكر كلا هما تذكيره لان ما ست
كحكم الخبر في السنة النحاة تاويله بالمذكور فتقصد حكم الاستفهامية في تاويل
كلمة حكم الاستفهامية والمقصود فيه التذكير فتقصد فهو على تاويل كلا هذين النوعين
لما ترى ولو قيل بالتاويل فالمقصود كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله ركل واحد
منهما اشار الى وجه افراد الخبر مع ان مرجعه ان كلا موضوع لفظا وهنا وجه لطيف قد حصى
للطيفة وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد باعتبار ما في حكم قوله وكل
اعتبار التعدد لفظه يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري حكم قوله وكل
ما بعد فعل او شبهه نبه على ان المراد بالفعل ما بعده وشبهه ليشمل نحو حكم كلو ما انت
سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضبه النسخة الصحيحة غير مشتمل عنه
فهو بعيم المشتمل بالضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او
او متعلقه واعلم ان المشتمل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به النوض عنه
بالاشتغال فليس جاءك في حكم جاءك مشتغلا عن حكم بضميره فلذا اعتبر ض الرضي
على قوله فانكا بعد فعل غير مشتمل عنه بانه منقض لقولك حكم جاءك دل بحيث
عليك ان المتبادر من غير المشتمل عن الشيء الصالح به وان كان بحسب المفهوم اعم
منه ومن غيره الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر بحسب
الاوضح الاحصر فانكا بعد فعل مشتغل به قوله وعليه لا يوم ضربت لانه ليس

منصوبا

منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعد فانه يقتضي منصوبا كما مر وليس نصبه الا على الظرفية
فاجاب ان رجح بانا اقتضاره لكم يوما ليس الا بانه ظرفية وملاك اقتضائه
الاسمية قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول قال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كانا مالك او مفعولا ثانيا باب ظن نحو كم
ظننت مالك قوله وانما جعلت الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربت الخ اجاز الفاضل الهندي جعل
واضلا في قوله والا فالمرفوع لا يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب وبرده
ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه بكنه ضعيف قوله وكل ما قبله لم يقبل وكل
ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لنبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها
مع اقتضاء بهما صدر الكلام قوله نحو من ابوك فقير لان مثاله ينقض تلك القاعدة
بكم رجل صحبك فانه تبعيض كم هناك للجر به لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة
الا انتفاح في ما بعد مثل من ابوك ومن مررت برجل افضل منه ابوه ما مر
فكم هنا منصوب المحل اول هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان اما فوع محله
ليس كم بل الجملة الشرطية وهي اثنا نيبة عن الخبر قوله ان مثل كم ما في الوجوه الاربعة
من قوله الا عرابية جعل اما شرطية اليه بذلك قوله وكل ما بعد وذلك ان يجعل
اما اشارة الى ما من قوله ولهما صدر الكلام اي هنا ولما لم يجز الوجوه الاربعة
في كل اسم استفهام وشرط قوله اما رجح بانا المراد انه ثبت في تلك الوجوه في
الاسماء وجعل غيره التاويل في التنبيه فقال مع قوله وكذلك ان مثل كم في
بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك
من الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وبعض
الاستفهام قوله واذا كانت شرطية فكذلك بيان فيها تلك الوجوه الثلثة
واذا كانا اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء

حذف ضربن غلامات ارلما حذف به عوض ضربن غلامات واما ما عوض فيه
عن المضاف اليه فكقول بعض وافدي فالغاية هو المضاف اليه بعدان نوجد العوض
كانه مذكور او الغاية البعض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه من غير مانع اعتبار الشبه بالحروف من ظهور الاضافة لكرجة بخلاف الاعراب
بخلاف حال الاضافة فان له احتياج فيه معارضها ليس في المضاف الى الجملة
ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون
الجملة ومالها قوله ومن الظروف السميع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه
الرضي مع ذكر امام واسفل ودون اول ومن على ومن ملوء على وزن من قبل ودبر
ما هو مضموم الاول وقوله وله يقابل عليها ما بمعناها بعد فضل عما ليس بمعناها
قوله فسماع ارسهل مدخله كذا في القاموس كما دافعض من باب علم اوفتح على في القاموس
قوله لشبهها بعرفي اكثرة الاستعمال وعدم توفيها بالاضافة والاعجب ان يقال ان حسب
بمعنى لاغير اذله فرق بين ان يقال جاءني زيد محسب وبين ان يقال جاءني زيد
لاغير والنقله عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مشبها للمعارف
في الابهام لانه لا بهام له لا يتوقف تغير قوله ومنها اذا الحكم بنائها اذا اسند
الى من غير ظهر الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يظهر بناء حتى
حمار ركبها في موجب البناء مختلف متى وأين وكيف فان عدم التنوين
فيها ظهر البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو
الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قولهم
فيها سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول
قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو مع الجزاء وفيها ارف اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وتضمن اسماء

حذف

اداة الشرط فقط وهذان ظاهران المضاف فاعلم او الحرف فقط او اسم الشرط مبتدأ
قوله ومن بعضها في مثل كم عمة وبوئين قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولو له ذكر
التمييز هنا لكان المضاف هو وقد يحذف التمييز قوله او ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه
دال على ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في
تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلم حاجة الى حمل التمييز في بعض الاوجه
قلت يلزم ان يكون الوجوه اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلم يحسن جعلها
ثلثة قوله فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم
ضربت ليطابقه تاخير النوع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحمل كم التمييز
في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب قال وكان ان يقال المراد بالاوجه الثلثة
نفسه عمة وجمعها مع الافراد وجمعها مع تجمعه بالمراد بعضه وقد يحذف انه قد يحذف
مثل ميز كم عمة ثلثة اجربر وخالية حاشية الذي سبق انفعا فيكون اشارة الى ثلثة
اوجه اخر باعتبار الميز ويكون مخزوم مالك وكم ضربت منتظر الحذف هذا الميز وتنبيها
لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المفعول كما في كم مالك
مائة قوله خلا وجه الى ذكر البعض حتما يعني حذف لان اللام تفيد غناءه
هنا فيكون ذكره ذكرا الى لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف اذ له لابهام كون
بعض الظروف اسما كما سماء الاشارة قوله ما الظروف جمع ما بمعنى الظرف توسعه
قوله الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف ما في باب المبنى
ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في ما عوض عن
المضاف اليه لفظا فانه حينئذ كانه لا قطع قد دخل في الظروف ما الجر حرفا قوله لان
غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون
المنسوب اليه او غاية الكلام حيثما قصد اضافة يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما

الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون قوله وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي واله غلب مجيء اذ في جواب بينما وبينما ولا يجيء بعد اذ المفاجأة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت قائما اذ جاء زيد في عمرو في اللباب وهما بمعنى اذ واذا مكانين للمفاجأة وتختص الاولى بالغلبة والثانية الاسمية بقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية اي حال كونهما الاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير واو استفهام لان الاستفهام معناهما واله طهران المصنف جعله ظرفا بدل على تعلق ومتى للزمان فيهما وقد جاء زيد بمعنى كيف واني لقتال بمعنى متى قال الرضي يجيء اني بمعنى كيف نحو اني يؤفكون ويجيء بمعنى اول نحو اني شئتم على الاوجه الثلثة وله يجيء بمعنى متى وكيف الا بعد فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما بنيا ورد بهذه العبارة ان مجيء كسرهما قليل وفتحهما ليس كذلك قال الرضي وكسرة همزة لغة سليم وقال ابن السيد وكسرة نون لغة هذا واختلف في اصله فعيل هو ابن زيد فيه تاء وابو علم التاء في الساء والبه جل اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل امتى اضيف الى اوآن حذف منه الباء والهمزة وادغم الساء في الساء وقيل اصله امتى حذف الهمزة ووقفة الرضي بانه لم يجيء الان غالبا عن اللام ولم يجيء اوان مضافا الى المعرف المعرفة وزيف الاول بجيء اين للمكان وابان للزمان قوله بمعنى اول المدة يعني مذ ومنذ اول المدة وانما يختص اول بمدة زمان الفعل المتقدم عليها سواء سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينافي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان الكلام

الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا جازمة لها فلذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذ كقوله تعالى واذا غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجيء حملها الشرطية اسمية بلى سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزر ما اس الكتب وله يعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فناسب قوله وكذلك ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله وكذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية حتما بنية عليه بقوله وفيها معنى الشرط احتيج بعدها الفعل ولم يجب تاليا في متى واخواتها والذي يتبادر من الرضي ان يجيء الاسم بعدها اذ حتما بنيابك عليه قوله فجئته مجيئة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد المجيء بالضم والمد لان الفجاءة كالصفة به مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اتاه بغتة قوله والمراد بلزوم من نحو المبتدأ عليه وقوعه بعدها هذا البعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوعه زمان وقوع السبع او مكانه مفعول فيه لفجاءة لا مفعول به والام بين اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي ان لم الحقه بما اذا اخرجوه عن معنى الظرفية وله ينبغي ان ينوجعلهم انه اراد عدم بقائها ظرفية لا مصح في المقام لانها اخذت من الظرفية المبتة فلا بد له من الظرفية لان بعد ومنذ قد عدا منهما مع انهما مبتدآن عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عند المستقبل كالماضي لتحققه فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان

للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسيره بقوله اول
المدة بادلة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مرادا هنا قوله اول زمان عدم
رؤية الضمير كضمير راسه وليس فاعله فلا يجب ان الضاهر اول زمان عدم رؤيتي
طما يتوهم قوله المفرد اراد الاسم المفرد المبني والمجموع والمراد بالمفرد ما يقابل
المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام او الثلثة مفرقة وبهذا
المعنى بلا شبهة فحينئذ ان يراد بالمفرد الواحد طما في قوله في اسبانية يقول
في المفرد ومن المتعدد او تقع بعدها الزمان الواحد المعتبر وحد الغيبة
المقصود وتقدم قوله او حكما كما رايته مذ اليومان اللذان صاحبا فيهما وضع
لما يفهم المفرد من كلام الرضي انه لا يخص بليها بالمفرد بل قد يكون المثنى
ونحوه تاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ المعنى هذا الثاني
من بعيد المجموع مثنى بقوله اذا لم يتبين المقصود عددا لم يتعرف المضاف في المفرد
وجعل المثال المذكور مما لم يتعرف اليه بقلته وقوله فما دام لا بد له خط
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المتكلم حتى لو انه اهمل
بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة
مهذين اليومين يصيره امرا واحدا وليس كذلك فيقول هذان اليومان
لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى لتعين انه ازمان
للمصاحبة قوله لحصول التعين المقصود من كونه معرفة الا ترى انه يقول يوم
نقيض قبه في فوق يوم الملاقاة قوله او الزمان الذي قصد بيانه حال كونه
ملتبسا جعل التاء في قوله بعد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي
مطلوب صلة الباء لما قاله الرضي من انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة قبلها
المقصود به العدد فلت المراد بعد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به

والكون

والكون مقصودا به من هنا شان اللفظ دائما شان المعنى كونه مقصودا
واختار المقصور بالعد وعلى العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المفيد بوضعه
نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود
بالعد من تعين الآحاد قوله وقد يقع بعدها المصدر يقال ما يقع بعدها
احد هذه الامور يتعدد بتعدد زمان مضاف بمعنى او لا لكن ينبغي ان يجعل من بنية
احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ ساعة
ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله
الى آخره فهو بمعنى جميع المدة او جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله
او الفعل الاولى او الجملة لتعلم ان الزمان المضاف المقدر مضاف الى الحدث لا الى
مجرد الفعل طما يتوهم عبارته قوله او ان اتى ما كتب على هذه الصورة
اراد ان يجمع عبارته ان مشغلة ومحققة فاول الكناية باستعمالها في لازم
معناها او ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه بموجب التاويل ان يقول
او ما كتب على هذه الصورة ولا شك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك
فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكناية بعدها بالتاكيد والتحقيق فانه كثيرا
ما تقع المضغوط قوله فتقدير زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت
او يوم او ليلة لوساعدها القرينة فلهذا تكرر الزمان ولم يقل فتقدير الزمان المضاف
قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكره
والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة الزمان الى آخره
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكره والخبر معرفة
يمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيرد عليه
ايضا انه يلزم تاخير المبتدا فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع

بما ذكر من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب قوله لدن بالاسف المضمونة وهو مبني
عند فله وجه للحكم بانها بمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة
في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة
لبناء من لدن حينئذ لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ
ما هو مبني على انه لا يوجب ورود من عليه عدم تضمنه لمعناه فجواز ان يكون
الورود لتأكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب
الا سبعة منها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال
كانه اكتفى بالمعلوم في ابنية تقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان
لدن بضم بالتقييد بان تقييد الدال بحركات ثلث مع ان له يقول له
على اصالة لدن بضم الدال وله يجيء الا نسب ذكر لون بفتح الدال مع لدن بضم
الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد قال شارح الا نسب
قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولذا يرى بمعنى عند ما في
الرضي وغيره قوله ولا يقال الما لدن زيدا ولدن زيد لم يعتد في كلامهم
على هذا في لدن وانما ذكروه في لدن وعند قوله ولذلك خلاف يحذف
عنها ونثبت هذا ان كان نصب عند قبل حذف ما اذا كان الحذف ثم
فيقال سبقة بوجها سوى التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله
من سنخرة بضم السين وسكون الخاء المعجمة الاعلى والسنخ قبيل الصبح كذا في القاموس
قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر اثنتين
قوله بدليل اتيانه مع المضاف اليه البدل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى
منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا وجبة مكسورا ومضموما يمنع
عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا تكون الا مضموما قوله

الموقفة النكرة اراد هذا باب بيان المعرفة والنكرة اتى بهما موخرين لانهما
لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث
المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المتصرف وغير المتصرف
الا انه اخرهما توقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى
هذا المقام قوله بوضع خاص الوضع الجزئي والموضوع له
الجزئي بعينه وسمي وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي والموضوع له
الكلي بعينه وسمي وضعا عاما ايضا قوله اعم مما يقال لموضوع له
اسم الاشارة والموضوع له بعنوان
اشير اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة وسمي وضعا عاما ايضا فالاول
وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص قوله ليشمل
متلبسا بلبس بعينه اريد بالمتلبسة المتعينة فقد عبر بالمتعينة وهذا انما
يتم لو جاء المعين بمعنى الذات المتعينة دون ما عداه اللغة او ما يناسب
هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد
نفسه وجاء زيد بنفسه وجاء الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة
ما وضع لشيء بنفسه لا امر متعلق به وصح بناء دليل لكل لفظ موضوع اذ
ما هو موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن سامح فيما بينهم
قولهم بعينه في اشارة هذا المقام بالمعين فله بعد ان يكون من مواضعات
الادب وان لم يصرحوا به قوله يقال حقيقة التعريف الاشارة الى
ما يعرفه المخاطب قوله قوله بعينه يخرج به النكرة يبقى بعد النكرة التي
كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف فعدل
عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه وله بعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز
لما انه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله واشار بعينه بها

في الذكر الى توجهها بحسب الجبلة بتبع في ذلك الصندي وليس بذلك فان المبهمات
منها ما يبقى ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى منه بالياء والموف باللام
ومنه ما يفوقه قوله فالموضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الا
اكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون
كليا وحما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فازه بعض
محققي المتاخرين والعدماء لم يعتبروا عليه حتى المص فجعل من قسمه شيئ
بعينه لا فائدة بشيء بعينه وقال الواضح وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يشمل
في الجزئيات به وشرطان لا يشمل في مفهومه الكلي فمفهومه اطلق مهجور في
الاستعمال واللام في قوله بشيء ليس صلة الوضع بل غرضه وان صح كما ان
امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم
يلتفت الى قصد به من حيث معلوميته ومعهوديته ما در منه لا يتم
كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا نفس
وكن من المتقدمين وتبطل تصويره العلم الشخصي بانه الذي يقصد الذات
بحيثية تتعين وضع بارائه بلحظ الله فانه لم يقع فقوله تعالى لغيره
لشخصه فلا تتعين وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يكون
معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص
بعينه وتبطل لوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل
رؤيتهم ولوضع العلم للشخص مع انه يمتنع استحضاره من اول غيره
الخ بوما فيهما فلم يتصور متى علم لشخصه حين وضع العلم للشخص
فانه موضوع لشخصه المبتدئ من اول عمره الخ فلا يتعين لقصوره
بخصوصه الذي وضع اللفظ له بحد المخصوص قوله ما عرف باللام

المعهدية

المعهدية او الجنسية او الاستغراقية فيقال ان اللام منحصرة في اللام المعهدية والجنسية
والاستغراقية فان اللام منحصرة في اللام المعهدية والجنسية والاستغراقية والمعهدية
الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه هناك في اول الكتاب فتنبه والجنسية
والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفس شيء وقسمه وكذا الى المعهدية والجنسية في وجه
قوله والميم في ليس من امير امصام في امسغر بدل من اللام فحينئذ يسقط
ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال ودخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف
تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا فلا يشمل الحروف
المبدلة من اللام في قولك الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك قوله لم يذكره
لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون فكانه لم يكن في متنه اجتناب
سهو كاتب فكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في الصندي
ووجه كونه في الاصل بيانا اجلى حقيقة فالاظهر ما في الرضي ومن لم يتعقبه
من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان موقوعه موقوعه موقع كاف الخطاب
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر من صحة الاضافة
الى كل من الجملة ولهذا جعل المصدر المرجع الامور الاربعة وهو وان كان
بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين
لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلهم الاربعة فلما زاد المص واورد تحت العبارة
بعض اختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان
لفظ المثل او الغير او السوية وهو مستثنى من هذا الحكم جوازا اذا والسوية طيبة
خبرا ان ولو قال المص ما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان احصروا
ثم قوله بعد ان يجعل المضاف مصدرا ممتنعا في المعنى الاضافة معطوفا على اللام

فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث
للاسم اخص من العلم فلم يعان ثلثة متباينة في العموم قد عرفتها فاحفظها
قوله لانه ان صدر بالباب او الام الخ هكذا في كتب النحويين قال صاحب
القاموس ابو العباس احمد بن عبيد بن ثعلب بن سوار بن ليث
كنيته وهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز به عن المعارف
كلها لان كل ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اختصر واوضح قوله
لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام
المشتركة فقوله بوضع واحد لتدخل الا ترى انك لا تقول ليس الذي مر في
الحد عدم التناول المطلق بل المقيد حتى يخرج به الاعلام المشتركة فافهم
قوله اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب بشرط انه
لا ترتيب فيما بين اضاف المبهما وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة
اعرف من الموصول وانه لا ترتيب بين اضاف المضاف الى احدهما مع
وتوقيف المضاف بحسب توقف المضاف اليه كما سيصرح به قال وكان يقول
اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى
التنبيه قوله لان المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء
ظاهرا الا ان يجعل توقيفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله لكنه آحاد
الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشار به الى جواب ذكره الصدر
عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا
بالكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل بكمية الواحد والاثنين ومحصل
الجواب ان واحدا وضع بكمية آحاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ويكفي قولنا
قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل واحدا

واحد

واحد وكل اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء اثنين عنه
فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء في
كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المتوقف
كالمحلى باللام فاجاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها
وكل جماعة منها فلا اشكال مما حققه الرضي ان الكمية كلية بستة ارائ الصفة
المنوبة الى كم وهو العدد والمعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال
عن متعين فخرج المجموع عن التوقف العدد وحتى الالوف والكمات
ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج وضعا
للمبهمة وكمها ذكره شارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد والمعين
بحث كيف ولا نسلم صحة الجواب عن كم رجلا عندك بعشرة الوف مائة
الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال الا باعتبار انه لازم ما عبارة عن الاسم ولا نتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد
والا لم يكن المناسبة لما ان ذلك من المباحث الكم الحكمي اللغوي قوله فالاشياء
هي المعلومات واحادها كل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدود ان
فليغفو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فيبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات
القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي ان لم يكن شيء منها عند بعض
الحساب من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف
مجموع حاشية عند بعض وبعضهم استثنى من التوقف الروح الاول ايضا عددا قوله
اي لم يكن الفرد الاول محققا ينبغي ان لا يكون الروح الاول ايضا عددا قوله
اي اصول اسماء العدد الخ متنوع منها باقيها الحاق تاء التانيث لجعل المؤنث

في الاول قياس كالمضروبة ولا تستعمل احد ولا احدى الا في النفي او مضافين
كواحدهم واحديهن ولا تستعمل واحد وواحدة في النفي الا قليلا قوله
ولما غير الواحد والواحدة فيها بدون التركيب الخ والمتصح بقوله احد وعشرون
واحد ردعشرون ممكنة احد رسوما ذكرناها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد
بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على ان المراد عليها فصح بصورة
العطف فعال ثم بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصح في مائة
والف بصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم
على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس فهذا على طبق
ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي المصنفية اما على ما ذكره الرضي من ان
عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس الكثير فله ان يضم الثلثة
قوله فتقول مائة واحد وواحد قوله او واحد عطف على قوله واحد
وقوله ومائة واثنان واثنان عطف على قوله ما به وواحد او واحد
واياك ان تجعل قوله وما به عطف على واحد وتجعل واحد وما به عطفا على
ما به وواحد فيكون كمثله لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تقويت
المناسبة بين ما به واحد اذ المناسب له واحد وما به بمنزلة قوله فيما بعد و
يجوز ان يعكس العطف في الكل فيما مر وبما يقابلان لك بحسب الرضي ان تعطف
الاكثر على الاقل اكثر عملا ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على
طبق ما في الحواشي المصنفية لانه يوهم ان قوله ويجوز الخ ان عطف الاقل
على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الذابين وقايس طلوع الشيطان المعدود في
ملك السباق واعلم ان اصل مائة مئية كبيدرة حذف لامها فلزمتها التاء
عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة

في الواحد والاثنين من الاصول ولكنه احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق
تاء التأنيث او المعوض كذا لم يجعله فيما مر قبلها الى العشرة منها لانه فروع منها
بالحاظ علامة التأنيث فتثنية اصل وثلث فرع وقد اشار اليه بقوله حيث قال
واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان
يقول ثلث الى عشرة لحصر الاصول في اثنى عشرة كلمة انما يصح لو جعل لفظ
البضع من اسماء العدد او جعل واريد بصوله اسماء العدد والغير المبهم قال الرضي
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة
رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة وبضع عشرة امراة ان
لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا
تقول بضع وعشرون المشهور جواز استعماله في جميع العقود هكذا اكتفى به قوله
او مائة احيانا كمئة عشرة حمله الرضي على العطف لانه في الاصل بالعطف
والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لان الصواب ما ذهبنا اليه
امتزاجيا تقول واحد واثنان بسبع الوحدة واحدا ما لانه المراد بدا به الحما
يجعل الصوت مضيا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والمزاج هو الثاني واليه
اشار الرضي حيث قال قالوا احد بمعنى المنفرد او العدد المنفرد وتستعمل في العدد
كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنان
واثنتان التاء في اثنتي للتأنيث كما في ابنتان واللام ياء محذوفة في
اثنان بدليل ثنائي اللام كما انه في اثنان بدل من اللام التي هي الواو
وابدال الالف من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد
على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يجد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ
عند الجميع وفي احد ذلك عند غير المازني واما عند فقلبت الواو المكسورة

وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورته خطأ فاجمع او ثنى تحذف
الالف قوله كما في معدكرب مثال للمنقول لانه كيب لا لجواز الاسكان بالتناقل
فان الاسكان في معدكرب واجب صح به الرضي قوله فالذي رجح الرضي به
ذلك على ما ينبادر من عبارة المص حملا له على الرضي فان المتبادر منه ان حذف
الياء مع انكه غير ثابت في بل وقع من غير شذوذ وعليه محمول ما في الشرح المنسوب
الى المص قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها
توضيحه ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه
معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد فلما
ان بيان المقدر من المعدود راجع الى بيان احوال اسماء العدد فلم يجمع في تلك
المعرفة الغفلة الصافية قوله محفوض المجرور باضافة العدد اليه لا غير
وذلك انما كان المميز مجموعا لفظا او مجرورا بظهور من في الاكثر اذا كان مجموعا
معنى باكان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وبجزمها فانه قوم الرجل وقبيلته او من
ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امراة كذا في القاموس او اسم
جنس لثمير والنفر وقد كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة نبغي
بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلتاهما فالاحق ان يؤتى بجمع القلة
ليطابق المعدود المعدود وان لم يكن له الا التكسير يؤتى به لجميع المؤنث اذا لم يكن فوق
ثلث عشرات وقد جاء فوقها سبع شذوذا مع وجود سبيل قوله احدهما
في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع
المؤنث السالم لانه اختلف في بنائين فقال الاخفش هو فعلين كفلسين فهو
عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى وابدل الياء الاخيرة نونا قوله
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان

قياسها

قياسها بائت او مئين غير مستقيم والقياس مائت لاغير قوله فلانه صار
منصوبا صار فضلة فاغنية افراده ليكون الفضلة قليلا والظاهر قلبية وتلخيص هذا
الوجه ان الجمع بمنزلة ثلثة مؤنثات لامحالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت
في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها قوله لان استعمال جمع مابه في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلث مائت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل هذا الوجه انما يتم لو
لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضي
وان لم يكن مابه مضافا الى مؤنث واحواله جمعت واضيفت الى المؤنث الى
البيض كخمسمائات رجل قوله محفوض مجرور وقد يجمع كخمسمائة رجال وقد يؤتى منصوبا
قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر به عنه مذكرا تلقوا هذه الضابطة اعني
بالقول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي لها بقاما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة
احوالها اذا اضيفت الى ما به وجب حذف تائها سواء كان مميزا المائة مذكرا
او مؤنثا كخمسمائة رجل او امراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء
سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا كخمسة آلاف رجل او امراة فان مميزها
المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالف فهذا كلامه وانما قال واذا كان
المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص اشخاصا
ثلثة او رد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا عند بيان
المائة والالف لعدم اختصاصها بتذكير او تانيثا قوله فان قلت ثلثة اشخاص جاءت
مذكرة النسبة الى الاشخاص باعتبار ما بالنظر الى لفظ جمع الرضي الاقيس الاكثر قوله
يعلم عنه فيه ارشاد الى منع الاعتراض لجواز اضافة التاء كما في الواحد
والاثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل و

وقد جاء في الشواهد شاهد حفظي ومن اشاهد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرف قوله لما اللتان هما الجمعية في غير الآحاد لح الاولان يقال لما اللتان هما الموافقة بين المميز والعدد في الآحاد في الدلالة على التعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين فافهم قوله وتقول في الحواشي المصنفة به وتقول انت فقد صرح بذكر انت الى آن تقول صيغة الخطاب وتحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى الموصول ويرجح ما اختاره فوقه وان شئت قلت حاد احد عشر فمعرب الاول قوله ويقول في المفرد باعتبار حاله او مرتبة لانخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فكان يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لم قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك العدود من غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقها مركبات لانسبة اشتقاق اسم الفاعل منها بتقيض بحاد عشر احد عشة ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك الى كلمات وسنذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اراد من اجل حتلف الاعتبارين الاولين ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل هو التصيير من عدد دانق الى مرتبة العدد السبق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اول منه بمرتبة واقتضى على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعلنا الا بان سبق من فعل وذلك مثل اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا في ما لا حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح البعض ولم يجئ مما وراء اثنين لامتناعه عقلا وما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله

وليس

وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى فتصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من تلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول ههنا اكثر كذلك في اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيهما متناوبان والثاني اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد يلي وهي عدده او العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة وجاز ان يقول بالاضافة الى عدد دلان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لامثل ذلك العدد قوله والاليق منع جواز ارادة الواحد الاول من عشر العشرة يجوز ارادة المبتدا، والمنتهى من عشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة فكل منهما باعتبار مبدا، فينبغي ان يقول والاليق منع جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فتعرب الجزء الاول ويعطيه الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ في ما ليس في آخره حرف علة او ما في آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر البعض في حال النصب قوله المؤنث ما قبل الحي يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصفية كحمدرونا والتي وتثنيث ويدخل في تعريف المذكر والموضح التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصة ساحة بيان الاحكام لانها قضية مخصوصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم احتصاصها ولزم اطلاق المذكر على حتف التصع قوله وعلامة ارعلامة التانيث التاء، وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى تصلها وحفظها الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمنع ما قبلها قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وضعا بحال المتعلق اي الالف الممدودة وما

وما قبلها وتوقف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة بمقتضى
تبعيات وضعي وكبناء وبعيد بحرف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي
قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء
مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله
ذكر من جنس الحيوان احترز بقوله من جنس الحيوان عن النخلة فانها باذا انها ذكر
فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها تحقيقي قوله واذا اسند الفعل
بلا فصل فالحاصل هو الاصل يعني يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد
ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فانه بروشهم المراد وشهم الحراد
قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر
ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في
جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانث في ظاهر غير
الحقيقي بالجبار علم المذكر مع التاء كطلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خبار فيه بل
يجب تذكير الفعل لان لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف في الجمع بالالف
والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك
التاء فيه عند ابن الكتب ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان الملائكة سليمان كانت انثى وهو من
مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر المستتر فيجوز هند
زيدة ضاربة هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما شمل الضمير المنفصل
كما في توجيه القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو انا قائم انت قوله فانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه سنون فانه يتغير
ابوا فيه جمعا لمكسر فيجوز جاءت سنون قال الله تعالى انثت به سنوا

اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وشيون كواحقة الرض قوله غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث
الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تقييد قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا غير المؤنث
الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر السالم الصالح غير العاقل ضائل قوله الآخر
معود بتقدير المضاف لانه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يتبدل مجددا
التقدير باشكال باشكال قوله فلسامح لواحقه فح يكون التثنية تجمع
المفرد والالف او الياء والنون مسلمي البلد بتثنية اذ لم يوجد مسلم مع تلك
الواحد ولا يقال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما
لا يقدر التنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق التعريف الآتي على
مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على
المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن جميع التكلفات بقوله اراد
ان المراد الظاهر من جميع العبارة ما في آخر الالف او ياء ونون ملحقات
فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة
التثنية الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد
وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس العوض عن الحاق
الالف او الياء والنون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء قوله تحت
جنس الموضوع له كشكل مثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس
الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما تنبه
فان التنبيه باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي
ان يقال باعتبار دخول تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع
له حقيقة او حكما والمعنى المجاز في حكمه ويحمل ما ذكره في القمرين والابوين

كما شفاعة عنه قوله ولو اريد بقصره مثله ما يماثل في الوصف ويجنس جيما لاستغنى
عن قصره من حيث هذا الكلام المصنف وتبعه الشارح وليس بذلك لان قصد الاراده
يعيد بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال لتدل على ان معه اكثر منه من حيث
قال الناظر فيه لا يفهم من قصره مثله الا ما يقابل الاكثر ويعد اظهر ضعف احتمال
المماثلة في اللفظ كما ذكره المصنف قوله وما آخره الف مفرد الخ احترز بقيد مفرده
عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة ويقيده لا زنة عن الف زيد في الوقف
فانه لا يفيد زيدها مقصورة للعدم ازوما لاختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدودة يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآتي
بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وذلك ان الجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف
الطول قال الممدود بالنسبة الى المقصور يقال قصه فكرم فهو قصير وقصره
كضربه جعله قصيرا ظل ذلك من القاموس قوله وحكما بانه كان محمولا على الاصل
ولم يمل كالذي في المسمى بالف التسوية البناء كحبلى وعلى والى وازا
علة لما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يوف اصلها كذا حققه
الرضي فجعل الى علمها مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل امييل وكان
للامالة سببا يجيء انقلاب الالف عن الياء فان الاصل شرط في قلب
عدم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب
للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان مجهول الاصل وعدمه
وقد امييل لابد من قيد آخر وهو ان لا يكون الامالة سببها سوى كون الالف
منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقرآء بضم القاف وتشديد الراء
القراءة او للمشتك من قراء اذا مشى هذا نسبه في القاموس القراء
ككتان لحسن القراءة وجمعه قراء ين ولا يكتبه وكرمان المشى المتعجل كالقارئ

والمقرئ

والمقرئ جمعه قراؤون وقرارئ قوله لكنها قد تصحف كتب الشقاق كالفصل
والمفتاح واللباب الخ كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا واما في آخر همزة
ابا ان سبقها الف اولا فالتي سبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء
ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكباء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء و
منقلبة عن الف تانيث كحمراء فحذف الاخيرة تقلب واوا ايضا وعبارة
المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا
والا تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء
او عن حاجز غير الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا كله والعلياء عصب العنق
كذا في الصحاح قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة عن
اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلاف للكشاف فلا ينفع في بيان قائله
هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا يحذف
عن آخر المثنى اراد آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتا التانيث لا يقع في حشو
واو في ان يقول ان لا يحذف عن المثنى قوله المجموع ما دل اراد اسم دل لا كخفي
الا مسلمين ليس اسم لانه ليس بكلمة بل لمسمى مركب فالمراد باسم اعم من الاسم
حقيقة او حكما وعدا تا التانيث الامتزاج قوله على جملة آحاد فيفيد الآحاد
بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا النوع كاستعماله في نوع اسماء
العدد في اعم من الآحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة واثنين اثنين
او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين فهذا
ولو اجرى الآحاد مجراه في نوع اسم العدد نحو المفرد بقيد نحو في مفرده
لكن بقي التثنية قوله بحروف مفرده هي ما ذة المفرد الخ وماده ايضا

اي اوسطه

لها مدخل في الدلالة لما لا يخفى والمراد بحروف معوز اعم من حروف مفرده
المحقق لها في رجال من حروف مفرده المقدر لها في نسوة فانه يقدر له
مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسء على وزن عنق فانه جعله من الاوزان
المشهور للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحواشي الهندية من ان المراد بالآحاد
اعم من الآحاد حقيقة كرجال واعتبارا كنسوة في جمع امرأة فليس بشيء
از ما من جمع الا ويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق
المفرد تقديرا ولم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع
فالتعريف به دوري تر قوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس الى المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله دل اسماء الاجناس
قوله كرهط ونفر فانه سبق تفسيره الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة
كذا في القاموس قوله فتمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء فحق تمر
بالسم جنس لواحده من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولك ان تخص انه
يكتب الا بقيد كتمر مركب لواحده من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه
كتوأمة وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بتمر مطلق
اسم الجنس وبتمر مركب مطلق اسم الجمع وتقييد بقوله على الاصح لان البتك
الكلي ايضا اختلف في بعض كتمر ومركب جمع عند البعض لكن ما ذكرنا من التوجيه
اصنع واعذب ولك ان تجعل تقييد كتمر واطلاقه كمركب اشارة الى التوجيهين
ولا يخفى عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع
قوله فتمر ومركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كما من جمع جمل وباقر اسم
جمع نفس على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلف
في الحمل صنيعا على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الظاهر ان قوله فالمذكر

بتقدير مضاف اي فجمع المذكر بر شدك اليه قوله فالصحيح المذكر حتى لم يقل ما
الصحيح مذكر خلافا لابي نغفة فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح قوله اي آخره مفرده
فيه انه يصدق على مقلبين ومسلمات قوله ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض فانك قلت كيف يصدق في شاء الساء المقدرة قوله حذفت
فينبغي ان تخص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين
لالتحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بها علامة الجمع وبنيها
وليست على حدفها الذركان قيل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين
بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخرا اي آخر الاسم الذي جعل غير
كاف لآخر الاسم ولك ان تجعل الاسم وقيل حذفت الالف اوان حذف
بالنصب الراجع الى الآخر بدل عليه قوله اي الفاء مقصورة ملفوظة او مقدرة
وقد نبه المص على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث
مثل بقاضين وان القاضين بمصطفون دون المصطفون فتامل قوله
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه لاسم اريد جمعه
والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم شبه الضمير في قوله فحذف علم بفعل علامة
اليه وضميره كونه لغير الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير
مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما التذكير فراجع عن كون الكلام
في المذكور واما لتنبيه الفاضل لتوهمه ان جمع المذكر مجرد شبهه كتسمية اسود
بابيض قال الرضي هذا ان بار دان لا شبهة فيها مجردة بنار الاشتباه
وقال المحشي شرط فائدة الشرط اما مفهوم وصف المذكر دون نفسه فانه
قال شرطا جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا وكيف يقول جمع المذكر
السالم شامل لسنين وارضين وثياب فليس مما مفرده مؤنث وكيف لا والاصح

هؤلاء الى جمع المذكرات لم في بيان الاعراب لما ضم الواو وعشرون مثله فلو لم
يندرج في جمع المذكرات لم لضم اليه ما ضم الواو وعشرون واخواتها فلا يستغنا
بجون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكرا اشار
به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم بعقل
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون شرطه مبتدأ وما بعد من الشرط
والجزاء خبره الا ان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيقع الجزء
جملة بلا عائد الى المبتدأ، ولم يكن لهذا الكلام معنى لما يخفى على الناظر الى المعنى
بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء ما
اعترض في الشرط وفي محضورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ، ولم
يتضح معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون
مذكرا او يكون علما وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين والثالث انفكاك الشرط
المتوسط بين المبتدأ، والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به
الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر المقول شرط بتقدير قوله فمذكر علم يعقل
يقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ، لانه حكم الرضي بقبحه
بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد
المرفوع مع انه صرح الرضي بضعفه في بحث خبر المبتدأ، وما اشار اليه من الجواب
هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى رده
به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقصد الحيثية اي
فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيئول الى كونه مذكرا علما يبقى انه لزم الفاء
الشرط المتوسط بين المبتدأ، والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع
المصدر اختصاصا بالشعر يبقى انه هل يسمع منع المصدر كما ارتضاه الرضي

من غيره

من غيره موثوق به قوله يعقل من حيث مستماه اشار الى ان المذكر العلم
هو اللفظ الموضوع بازاء وصف له بحال مدلوله قوله يخرج علما للموس في
القاموس يعوج بلا لام فرس لبني فعل ان ينسب اليه الاعوجيات كان الكندة
فاخذته سليم فصار الى بني فعل او صار اليهم من بني آكل المرار وفرس
لبعضهم من اعقه هذا كله قوله واراد بالمذكر اما شخص يكون مجردا عن الباء
ملفوظة او مقدرة الخ اجاب به عما ذكره الرضي انه كان حقه ان يقول بدل
قوله فمذكر فمجرد عن الباء ليخرج نحو طلحة وبدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين
ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة في
قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا
واحدا مع انهما شرطان متباينة لما ذكره المحشي وثانيهما لاسقاط الفائدة الوصفا
دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت
ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر ههنا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا
والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى من المذكر ههنا بالتجريد عن
التاء للزوم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله
ولا يكون بناء تانيث قوله او مذكر اغيره مسند في صيغة الصفة اشار
الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصفة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث المجرد التاء بل يكون بالصفة
خلاف الاصل لان بهما بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بتغيير اللفظ اذ اشتراك بينهما كما بين والاتان وجحل
والناقة والاتان والعرس لما ذكره الرضي فالاولى في سبب عدم جمع مثل
احمر بسكون بالواو والنون لانها كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث

في الصفة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه مجرد تقصان عمله حيث لم يعمل
في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان فعله نه منه حوار جمع امثال نذمان
بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد فاته من غير مساعدة
السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكورا مستوفيا به
او في حذف الصفة بناء على ان وصفا الرضي حذف العبارة اي بخف
من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون
المعنى ولان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام فتكلف لتصوير الشيء في نفسه مع غيره وقوله ولا مستويا
فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واحاب الهندي بان ضمير ان لا يكون
عائد الى المذكر لا الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه الاستقامة فالخارج
من العبارة على ما اجاب به المصنف ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله
الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مثلثا بناء التانيث بمعنى
الشرط المذكور وعدم المساواة كان العلامة نسبوا فيه المذكر
والمؤنث قوله وبحذف سونه اي سون الجمع بالاضافة اي بحذف
سونه بالاضافة اما حذف سونه كسون المثنى لبقية الصفة كما في
قوله الحافظو عورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا كما جاء في
الشواذ انكم لذا ئقو العواتك بنصب العوات فليس بواجب قوله وقد شذ
بحذفهن من وجهين احدهما انه قد لا يحذف سونه بالاضافة كقوله في
من يخيل حاسبته وثانيهما ظاهر وبعضهم اعلم انه لا يجب ان حقا بيان
الشذوذ ان تقدم على بيان حذف السون لانه لا تعلق له الا بما ذكره
قبل حذف السون ولا تعلق له بحذف السون قوله وان لم يكن

له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيدته بل المراد انه ان
كان بمعنى مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون فقد علم حكمه
من قوله فان يكون مذكر جمع بالواو والنون قوله فانه لا يكون حينئذ
الا مجردا عن التاء التي هي الملفوظة والاحصر فان يكون بالهاء، قوله تغتير
بناء واحد من حيث لغة وامور الواقعة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير
في التوصيف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك فان التغير الاعتباري
خارج عن المتبادر الا ان يقال الخروج عن المتبادر الا لضرورة والضرورة
داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر الداخل حتى
فروعي المتبادر في الاول دون الثاني في بقي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار
الامور الداخلة من زيادة الالف بين وسكون العين الا ان يقال لا يكون في
افراس التغير باعتبار الامر الداخل حتى يكون فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حتى يخرج
للقاء السكون وضرورته حوفا ثانيا بعد ان كان اولا الفصل بينه وبين
الراء الساكنة بعد ان كان متصلا به والفرق بينهما التكسير الصحيح باختصاص
التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة ونحو المغير في تعريف والاوجه ان يقال
المراد تغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء ثم تقول
لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السلم لان جمع السلم تغير موزونه بتغير
آخره لا بتغير صيغته لان مفرد الاخر لا بتغير الصيغة متغيرة بتغير بناء او
صيغته لاخراج الجمع السلم حيث لم يتغير صيغة وان يغير بتغير آخره قوله
جمع القلة افعل الخ قال الرضي خفت الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن
للكثرة واما ازا التخفيف جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا التثنية
للكثرة اذا لم يخصص في الجمع دال فهو مشترك كما جاء في ومصابيح قوله

اسم الحدث او اسم يدل على الحدث مطابقة فالضرب يقتضيها فالحدث والحدثة
قوله معنى بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثانا اذ ليس
الالوان حدثانا اذ المتبادر بمعنى ما هي ليس حدثانا بل بمعنى سيلان وهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد على الفعل
ان يجري اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فانه معناه موازنة
للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها
او المتبدا او ذا حال او موصوفا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور
في محله فلا غرابة في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان
اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاول ايضا اذ لا ضيعة
في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيتوجه ما قالوه من ان للمفعولين
قياسا قوله سماع ان لم يرد ان ياء النسبة محذوفة او لم يثبت حذفها
بل اراد انه بمعنى السماعي بتجريد او حذف مضاف اي ذو سماع قوله وان لم يكن
مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير
اللص فتعمل نصب عليه الرضي قوله ولا تقدم معموله عليه بهذا الكلام النحاة وخالفهم
الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التنوين
المختص عليه الرضي بانه فليضف فيه الى المحلى المثنى والمجموع كما يضاف اسم
الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التنوين والجمعين واجاب عنه المصنف
بان القول بالاستثناء في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستثناء في الذكر
بنوبان عنه والاظهر الاقتصار على ما كان بحذف فالحذف فيه ليس
بالحذف قوله وبجواز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل
لانه المتون كما ظن صح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاحق بعمل

تابع

تابع ذلك المعمول نائبا للفظه وجاز جعله نائبا للمحل ايضا عند الاكثر قوله
فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قال
الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف
جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه
والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه بعمل بنيابة الفعل لا بتاويله بان مع
الفعل فلم يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل
المصدر للمصدر به وعمله للبدلية فدعوى ان عمله للبدلية لا للمصدر به فحصل
التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بينما فسمى المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فيغتر ان يأخر عنهما فاجاب
بانه ذكر وعقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها مزيد اختصاص
بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول قوله
من فعل او حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم
بالاستغناء قاس الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما
واما ان يريد بالمصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني
يوافق تفسير الرضي للفعل وح التجوز في قوله لمن قام به ازالة القيام بالشخص
صفة المعنى اسند اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل مخرج ضرب
وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مستغنيان عن الفعل والفعل
من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث فهذا كلامه
فان قلت اسناد القيام الى الفعل مجاز فلم يكن ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل
ضرب وضرب لانه صفة معناه فلا اشارة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم
ارادة مثل ضرب وضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي

الى اللفظ وبالعكس ودل المعنى المتضمن او التزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن
قام الخ بنبه على ان لام الجار والمجرور صلة قوله اسبق متضمنة معنى الوضع وذلك ان تجعله للتعليل
اى الاصل الحادث من قام به الفعل مستغنى عن التضمين قوله اى الذات ما قام به الفعل
هذا الحق ويغنى عن قوله اى الفعل وحدث اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء
واشار الى وجه صحة الحمل اليه بقوله ولعلة وقصد التغليب
وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم
الفاعل للجميع لا بمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل عرض
الصحى بانه احترز بهذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا او مقترب من فلان
ومتقدم منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسبت لا تقوم باحد المتنازعين معينا
دون الاخر وعلى وفقه يكون معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب
متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى قائم بالمضاربة
لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مبدأ من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة
اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه
القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول وكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب
به متعلق لمن قام به قرب من ذلك الشخص واما قوله لا تقوم باحد المتنازعين معينا دون
الاخر فله معنى له ان الحدث لابد ان يقوم بمعين وله معنى للقيام شيئا لاعلى التعيين نعم
لا متعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لاعلى التعيين
فتفطن لهذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما جاب به المصنف من ان القيام
في هذه الاحداث اعتبارى والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى
فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا قال المصنف في شرحه المراد والتعريف
قوله وان يكون من قام به المعنى الموضوع له الخ فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل

المسبق

المسبق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا لان طائل ارذ وغلبة بالطول فهو
لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مسبق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو مجوزا
الا انا نعثر عليه في كلهم بل ظاهر كلهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل
للغلبة والرضى صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المسبق
هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث الخ يرد عليهم ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد
يكون للحدوث صرح به الهندى فلا يخرج به اسم التفضيل راسا تماما قوله وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المبنى
والمجموع ايضا من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح
بالاخراج لفظا منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل تنبيه الشارح
للامر الثاني فتكلف في طبيعة على ما ذكر فيها بما اوجبه مجرح التعسف كما ستمر قوله
على زنة فاعل قال المصنف وبه سمى للكثرة الخ فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل
فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيدا اختصاص بهذه الصيغة وفيه نظر لانه وان كان
وجها معقولا لكن لم اشاهد عدا ان قصدهم بسبب الى ذلك بل قصدهم باسم
الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وبسبب المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا
المعنى واما قصدهم تسمية احوال اسم الفاعل باسم المضاف الى المدلول لا الى
الموزون كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل يكون اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول
نحو تعال وكان وعدك مأتيا وقال الرضى والاولى ان المراد في الآية بمعنى المفعول
من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخيرة وكان عدته مفعولا ولم
يقل ليتبين ان يكون المراد وكان فعل وعده مأتيا به عبد فجعل فعل الوعد فعلهم

مأتيا للوعد بمنزلة الوعد المنع المفارقة عن نفاه سندا ما في الى الوعد قيل بيانا
الصفة من وظائف التعريف ووقع في النحو اشطرا واقول بيان الصفة كالتوقيف
تصوير تعين لموضوع الاحكام النحوية قول بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر
كلام النحاة انه بشرط معنى الحال والاستقبال اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والا وجد
انه لا بشرط ذلك لتضمنه معنى الفعل فيه سبب لحق فيه ما لا بشرط ذلك فيه اذا دخله
اللام حضر اكله قلت اما قال صاحب كلام النحاة لان الفاء عطف فعل او الهمزة
او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قول شارح فحذف اللام الموصولة
متبعة بالموصول احسنا ارجع لام التوقيف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي وله ان يقول ان قوله شارح دخلت
اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
فان اللام الموصولة لا حق في الصاحب فيما سبق على انه لا يكتفي الاعتماد
على الصاحب ما استثنى منه اللام لانه يجب الاعتماد عليه مما لا بد من موجوده في
هذا المقام ان اسم الفاعل المصدر المتعدي الى المفعول به بالفه فانه يفترقان
بالالام وليس لام التقوية في غير نحو علم وعرف وزور وخص في اسم الفاعل
من بعض الافعال يكون التقوية بالباء لجواز زيادتها مع افعالها انصبا فيقال
علمت بان زيدا قائم ولا يقبل الفعل بالالام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت
كذا في الرضي قوله كضارب ومضروب ومضراب حذف الاوران الثلثة تعمل
باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فمنعها فذهب سيبويه لا غير وهو
من اعمل صيغ المبالغة من قال الاشتراط في عملها زمان الحال والاستقبال
بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة باب مبالغات

من المشابهة

من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كما لزيادة التفضيل يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا النقص في المشابهة اللفظية قول بعدم انطباق حتى على صيغة
المفراح لا يخفى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يقال معه قصد اطراد الباب قال الرضي
اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل شابه
الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قول مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية
يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمل رفع
الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول ولما ان اطلاق العمل محل قوله
مع التوقيف محل اذ اللام الموصول لا يفيد اسم الفاعل توقيف ولا يحذف النون مع لام
التوقيف ولو نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتوقيف دخول اللام لكن قصر تنبيه متنبه
قول اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول به لا يحدث
وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكر المضاف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم
الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه
جرى على قال قول من وقع عليه بشكل يخرج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب
فيه والتأنيث ديب مضروب له الا ان يقال الاشعار على خلاف الوضع بتنزيل
الظرف السبب منزلة المفعول قول في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع
لا يتوقف على اشتراط قول واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا في
كلام كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان
الاشتراط ايضا من امره في العمل واما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون
مع العمل والتوقيف تحقيقا قول ما اشتق من فعل لازم كان المقصود ان يشتق من الفعل
المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه
لما كان المتعدي غالبا حار ثم لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل

مجازا قوله على معنى البثوت اى المقابل للحدوث على تغليب المص ومطلق البثوت
المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضى قوله
فيخرج عنه نحو ضارب الخ ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وضعا مخالفة لصيغة
اسم الفاعل لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف
شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل
صرح به ابن مالك فى التسهيل وان يجئ على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان
ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله ارگاسه على وزن افعل وانه فى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك
فى غير الثلاثى سماعه بان لا يكون مجيئها من الثلاثى قياسيا بل يكون مقصورا
على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال
عبارة المتن الا ان يقال بنية على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه مزيد عملها
على فعلها فانها تنصب التمييز بالمفعول وفى فعلها قوله وعلة كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او خلف عنه لخلوها صحة اللام والاضافة فى زيد
حسن الضارب العلامة بخلاف اخويه فانهما لا تقتضيان الحقيقى فيتعين ان يراد بمعمولها
معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد حسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله مبنى وضعت
بها فلا ضميره فيها وينبغى ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة
ليدخل زيد حسن وجهه غلامه بالاضافة فى المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد
حسن وجهه غلامه بالرفع فى القبيح قوله والمعمول فى كل واحد منهما مرفوع فاعلى لم
يقيد بالاختيار اعراب نفسها معمولها استغناء باعرابه بين يبان لان ضابطة القبح
والحسن مبنية على اعرابه فلذا بينا اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجهه
عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورته الخطية لا يصلح الا الوجهين فانه لابد

ج صورة

فى صورة النصب من اثبات الالف كذا فى حواشى كتاب الشارح وهذا اما يخيه
لو كان مراد المص بالاثنة بالتثنية ما يحتمل صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات التثنية
لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اى بالاتفاق طما
صرح به الرضى بقرينة واختلف فى حسن وجهه وفيه يجب ان امتناع الحسن وجهه معلل
بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء بعد التخفيف باعتبار عدم الاضافة
على اللام طما فى قولنا الضارب زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف فهذا الصدق على قولنا الزيدان
الحسن وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغى ان يكون
من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
فالقياس ان ينقض الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد الحسن وجهه بنصب الوجه احسن من
زيد الحسن وجهه مثل حسن وجهه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط طما فى
حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه
فى دار بل ان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعين الاب وموضع الضرب قوله
وما الضمير فيه الخ فيه انه لم يقبح نحو الرجل زيد فى الوقف بينه وبين زيد الحسن الوجه
برفع الوجه وهما سيان فى الاشتمال على التوفيق العهدى النائب الحسن الضمير فى الربط
الا ان يقال لم يكن الربط فى نحو الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بل قبح بخلاف
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغى ان سقادت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجهه قوله
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه يحث لانه يجوز
ان يكون المعمول بدلا فينبغى ان يقال يلزم تعدد الفاعل والتباس البدل بالفاعل
قوله فيها ضمير الموصوف القياس يقتضى فيها تقتضيه وهو انه ان كان الجار للاضافة
الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى الضمير او المنبه بالمفعول يكون فيها

ضمير الاانه خولف القياس لان الاصل في المرفوع الذي هو عين الصفة فتحه كما فتح الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فلزم حين اجراء اعتبار الضمير في الصفة تحليل النصب فيقال في تركيب الله يدان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسنا وجهها بالجر قوله فتؤنث انث الصفة حمل المؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الاولى بالبناء جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة الخ اي يثبت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قمر كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم للبناء في الآخر على تقدير جعله صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اي معنى اتصف المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سواه كان المغايرة حقيقة او اعتبارية تحقيقا في قولهم هذا ابيه اطيب منه رطبا قوله في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير لخروج زائد عن التعريف فانه مسند للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المسند منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل واكتفى بالزيادة في الاصل عن ذلك لفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير شبوته كما في زيد افضل من عمرو قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان

اسماء

اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل الزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي كون التوصيف مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل ثلاثيا لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة الزيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل ودونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالعموم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة قدر بمير التصح حمل فعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف ليحمل وهو بتقدير صيغة لانه الحارة قوله وفعلى للمؤنث لا وجه لانحصار على ضمير المؤنث لتعميم كلام المتن لان له تثنية وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ادراك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل حذفت همزة شر على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون بجميع الامر وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر بغير الخير واشر بجميع لانهما بغير اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من حيث ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث لقرينة التوصيف ليخرج كخائن وراحل من السيد والوصل فانه لم يثبت واحسك الشابين بمعنى اكلهما من الحسك والاقل لامتناك ازان وقيد الوصي لاخراج نحو الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم تصرف ليس وعسى وكونه لازم النفي لعدمه من ما ينبئ لكلما ما يكلم وكونه

قابله للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه اسم قول اشتقاق
الافعل تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل
فلا يشتق من فعل خص بصيغة حمدته عن شيء لانه يخالف فعل في ان فعله للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما
يجوز فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الخاصة مما يجوز فيه ذلك لولاتها الزيادة
والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب سيجيء ان يقول ولا جبلية لانه
لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين بل للتفصيل بين الصفة قال
الكوفيون يجوز من البياض والسواد والذين هما اصل الالوان وقال البصريون
ما جاء منها شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر
ماؤه ابيض من اللبن قوله وعد في القاموس الغور كالسوس والعاب
حبش احد العبابيا قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي في المجرد واللازم للعهد اي غير
الثاني المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع
الضمير ليس مجرد الثلاثي بل اخص منه قوله فعبثة ثانية من حمقا ابن حنبقة
قد تكرر من الشارح ابن حنبقة واضافته سهو اصحه الهندي حنبقة من غير
ابن وقال في القاموس في القاف الحنبقة كقمطر الاحمق وحنبقة لقب
ذر الودعات يزيد بن شروان فجعله لقبا الا كنية وقال في العين النوذحة
وتحرك جمعه ودعات فوز بيض يخرج من البحر بيضاء شقراء كشقف النواة
تعلق لدفع الغيا وفات الورع محركة الاوتان وسقيه نوح صلوات الله
عليه وسلامه والعكعكة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الورع في سورها
وذو الودعات حنبقة يزيد بن شروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه
وزاد انه ابن قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال

اشار

اشار عيش بحمد وكن بعبقة هذا وقد قوله اشار قدس سره تشفعا شيخنا
للعاصي الهندي وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى عمله عن مثله كمثله وقد اخذ
كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واجيب بانه ما نقله من الهندي مرضيا له
كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما مهوا شار قوله وتسعين الخ
التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يكن محدوده كما في آخر واسما كما في كونها
والجلي اسما للخطة العظيم او لم يجز من معناه كخير آخر بمعنى غيره فيقول جاءني
رجل آخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من كما الاضافة بالمعنى الاول
قوله واما قولك وليست بالاكمة منهم حتى وقيل اللام زائدة والاخرى يقال
اللام التفضيلة للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من وقع ذلك قليلا با
عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان يقال
يعلم المفضل عنه ومع العلم بالمفضل عليه يحذف مع الاخير الذي خبر ومع غيره
قليل ويجوز ان يقال في مثل ان المحذوف هو المضاف اليه اي الكبير كل
شيء اورد عليه لانه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان
المضاف غير منصرف مما فر للتنوين وينتقض بالتعويض في جواب عند من جعله
تنوين العوض على انه لامانع من البناء على الضم مما في جبل واعلم انه ربما يجيء
بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن ولكن لم يقصد عليه بعدم صحة
قصد التفضيل وعدم صحة قصد الشركة مع المفضل عليه في اصل التفضيل تحقيقا
كزيد افضل من عمرو او تقديرا كزيد اعلم من فجار كزيد اكبر من الثوب فانه
ليس المقصد الى تكبير الثوب وزيد يفضل زيدا في الكبير بل افعل المتفضل فخرج عن معناه
التفضيل الى المجاوز والتباين الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل
عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباين بعد من الثوب ويجوز استعمال اي

التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة يجعل بمعنى اسم الفاعل فيما عند المبرد وسماعا
عند غيره وهو الواضح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه
تعالى من شئ او ما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل من اكثر من المطابقة او اراد
لزوم الاغلب الذي هو الاصل او افعل من مولا حدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اشتمل احد المقصدين على المعنى الذي المقصود واجب بوجود احدهما جعل احد محذوف
المضاف او قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجار احدهما حاصل
بان يقصد وثانيهما جعل محذوف المضاف او اراد ان يقصد والشارح اشار الى دفعه
بقوله او احدهما زيادة موصوفة المقصود به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا
الى الزيادة بحذف الجار وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف
بل تعسف مول باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يوهم
انه يصح قصد التفضيل باعتبار بعض كان لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره الخ لا يخفى
ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة والوجه في غير المفضل عليه لحمل في القسم
الثاني من الاضافة مول مطلقة غير مفيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
بوهم ان الاطلاق معتبر على المضاف اليه وليس كذلك بل معتبر الاطلاق
بمعنى الزيادة على جميع من سواه صح بزيد افضل الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع
الجميع حقيقة او ما هو المتبادر وقد يقصد عليه مول ويضاف للتوضيح اي
للتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه وارد قوله تخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى
النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تستعمل للتوضيح
والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل بين
الاضافة للتوضيح والاضافة للتخصيص في قولك ينبغي صلح الدعي
الخ افول وكذا محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر

مول

مول ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهرا كرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه
بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر
الا مظهرا كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا تتصور الا بالفاعلية مول واما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المظهر والمراد ما قيد بالمستند فلا
يجوز هذا زيد افضل هن منه وما ذكر من التعليل انما يتم كيف والمراد بعدم
ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يوقف اثر العمل
فيه في نحو المنبيات مول واما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان
مظهرا او مضمرا وبما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او ضميرا بارزا او مستترا مول رافعة لظاهر او ضميرا بارزا فخرج
فانه يراد بظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فخرج حاجة الى
التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا الا اذا كان نحو الخ فانه يعمل الرفع بالفاعلية
واما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه
بحرف التعدية ضيفا (انا اضرب منك كزيد وانا اعرف منك بزيد
مول واما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يخص بنفي
عمل الرفع بالفاعل بل يجري في عمل النصب بكونه مفعولا به فلو وجه لتخصيص
الامور مول وقوله ولانه لما كان الخ الاولى ترك واو العاطفة اللام لانه
مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجهان مستقلان حتى
يفيد اعادة اللام مول الا اذا كان اسم التفضيل صفة امر وصفا
سببيا وهو في اللفظ لبيع الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل

صفة سببية لشئ او وصف سببيا لشئ ولا معنى لتقدير الصفة وتقدير بالوصف
قال الرضي هذه شروط رفع الفعل بها عرفت الظاهر وقد يستغنى به صفة بعينها لشروط
اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يوسف كريم ما من اسوء رفعه
للفاعل بل اعتبار ذلك كمررت برجل خير منه عمة قوله وهو في المعنى صفة
لمسبب قال الرضي المشهور في اطلاحهم تسمية المتعلق سببا الا مبتدا وقال المصنف
الى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحقيقه ونحن نقول المسبب ايضا جعل سببا وهذا
يعال للواجب مسبب الاسباب ارجاع الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مبتدا وانما
عدل عن المتعلق الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للمتعلق الوقوع
بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سفيها قوله مشترك
بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حسن قد الاخص يخرج عنه كما مر ايت زيدا اخص
في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فيصح ان يطلق المسبب الذي بغيره في قولك
باعتبار غيره بغيره الاول على بغيره بغيره تقييد السابق بالاول قوله مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار
الاول وقوله باعتبار الثاني مفضل وقد اتفقا النحاة على انه لا يتعدد
المفضل فيه الا ما ثبت الى اسهما من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصوار
ويقال جلست في الدار في البيوت بل الصحيح جعل الثاني بدلا من الاول صحيح
كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بانه
قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله
على نقيضه قوله والمساواة بابا لها مقام المدح هذا البيان لخص مثاله
لا يكون المفضل من المدح ومحل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح
فربما يجوز النفي نقيضا للزيادة مع بقاء اصل الفعل سواء كان

على وجه

على وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان
المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح
كما في هذا الوجه فان اصل بابه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشيخ
ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما ان يجعل احسن بمثل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى لانه لا ينافي ذلك مع وجود التفضيل ازلا يبقى
وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا
السؤال الخص وزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال التفضيلية سواء
كان برجوع النفي الى الزيادة او الوجه اخرى تفهم لكن تؤول عبارة الشيخ بان
يجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعلم التوجيهين ان يقال
باء احسن ومعموله ياجبني لم ينفصلوا بين العامل ومعموله ياجبني لان الفصل بين
العامل والمعمول ياجبني لا يمنع بل بابه الضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا
نقض الرضي قوله ولو قدم قوله منه في نحو زيد على الخجل اشار الى شبهة
نقلت عن المحشي ان انه فلو تقدم منه على الخجل لالتزم الفصل بين العامل
والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير
الى ما لم يذكر لانه زيادة المصنف بانه لا فرق في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا
وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الخجل يكون مبتدا مقدم رتبة واجاب
بانه يلزم تقييد كيف فرجع المعنى مع صفقة عليه ويمكن ان يخص ما ذكره المحشي
الى ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تقييد ويمكن ان
يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المحشي فاقتصر اطراف الكلام لمثله يجوز بالتقصير الملازم
على فوت المرام قوله مع انها لبيان قبيل العبارة كلمة هو زيادة السوار الخ
هكذا ذكره المصنف ووافقه الله وهو مما يقتضي منه العجب لانه كيف يجاب به

القدح فيما ذكر من وجه اعمال الوصف اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان الوصف
كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلم يتوجه
توجيه كونه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان بهذا
الوجه يجوز في الاثبات ايضا كان رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
واجاب المحشر بانه لم يسمع وهو كان يمكنه منه فلم يتوجه اليه واجيب بانه في النفي
لضعف معنى التفضيل فيعمل فعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا
فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله ولو رفع لفظ العين لحن لم يلتفت اليه
المصنف بناء على عدم تحقق تحقيقه في كلام العرب لان الامانع عنه قبيحا قوله
وعلى كل تقدير المعنى على ما كان عليه قبل التغيير لان اصله من الكحل عين زيد الخ رد
على تقدير ذكره الرضي وتبعه المحشر متمسكين بان المقصد تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
الكحل على العين ووجه الرد ان عمل الكحل التفضيل مخصص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبارين وهما متغايران بالذات واما ان
المقصد تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فلكمل التقدير
منه في عين زيد حذف مجرورين وجاز العين فظهور المعنى مع ذلك
الحذف ويجيء عليه ان يوجب احوج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف المجرور والباء وحذف كلمة في البقاء مدخوله على الجر وتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار او الحقيقة بل يجوز كونه
كذلك بحسب المآل والصورة بان يجوز ان يرجع الضمير في ذلك ولا يجوز في
الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل يفهم المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر
الكحل المفضل فتأمل قوله وتقدير ما رايت رجلا مماثلة لعين زيد في اصل

الكحل

الكحل احسن فيها الكحل من عين ابدا ثم ان بعد اشارة بهذا الكلام الى توجيه ما ذكره الرضي
بوجهين وما ذكره وهو ان قول كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل
منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد وله فائدة
عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مشلها حذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد
لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين
زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدة عليه في ذلك الوصف في حالة
واحدة فالمشار اليه انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان
الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان لفظ كونها عوضا فجعلها مع احسن صفة
موصوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل
ويلزم منه المقص على الوجه الابلغ وكان اللازم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع التفاوت
فيكون النفي منه هنا فيكون ابلغ واعلم ان النظر من عبارة المتن ان بين الفعل
الاخص من فرقا بان لا يقال فيما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد هذا الا ان يكتفى بجواز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيدا احسن فيها الكحل منه
في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق
به حيث فان قدمت ذكر العين قلت ولم يفرق بذلك ان يفعل كما قال
سابقا ولك ان تقول ان يجعل معنى قوله فان قدمت الخ المثال قدمت ذكر
العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فضل الاجنبي

ولبس بمعنى حسن مع الحكم والمفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل
عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجنسها اعمال حسن متفقان
نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكر اوفق
بالمقام والاحسن ان يقال بنى بذكر المثال والتمثيل بالشيء على جواز حذف الموصوف
وذكره قوله اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع بنى على ذلك ليصح منه ما سيأتي
من جعل سارا من السرى صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره
ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وسارا من السرى واحتمال جعله من السراية
على ان يكون صفة مصدر محذوف او اضاف حذف سارا الى الطلل
على ما فيه ضعف لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه قوله فتخصيصه
اذ المراد من رؤية البصر او من رؤية القلب في طعنك احتمالان ابلغ بحسب المعنى
وهو جعل الرؤية مجهولا اذ لا ظن ولا نظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعملية
فتبصر واعلم قوله وارد منسوب الستاع لكنه نهى فيها المراد بالستاع اما حقيقتها
او سيئة الناس وقطاع الطريق قوله والحال انى لا ارى في جعل الواو حالية وقيل
اعتراضية وما ذكره اظهر واما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول ما رأيت
ليفيد انه ما يرى ولا يرى قطعا لانه سوار مثله لم يأت منه الحكم بانه لا يرى قطعا
فتامل قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اذ
هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بذلك الصدد
انه ذكر بعد توقيف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى
اعلم قوله اى نفس دال بمعنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة
الى مرجع ضمير وجهه وهو انه باعتبار لفظ ما دل او ان معناه قوله
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق

انه

انه مشتمل على اربعة معان اعنى تقيد الحدث والنسبة بالزمان وهو المصيب
معنى وفي غيره مستغن قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى وفي خلاف في ان
معنى الفعل النسبة الى فاعل او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى وفي
لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتفعل فاعل ما اجمالا
وهو منهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فانه
معناه يتفعل يتفعل متعلق اجمالا مفهم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن
حمل المعنى في توقيف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة
الى فاعل ما قوله وما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان يتعين ان يكون
المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق
الا الحدث في الزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بالقيد الاقتران با
بالزمان يتعين ان يكون المراد به الحدث قوله والمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي
في موجبات شرح الرسالة العضدية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في توقيف
الاسم والحرف وعدم صحة ارادته الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون
المراد الاعم قوله ويقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة
يقال جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين واى الدائر
كل واحد فقد الحكم على الجميع فالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل
جزء جزء كقولك جاءني الرجال اى كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله
الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث بدخل
به لان الافعال الناقصة تامة ليست في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
صرح به بعض المحققين في الفوائد الغدائية قوله وتقبيل الفعل فان قلت

المراد بالفعل الحدث از لا معنى لتقبل الفعل الاصطلاحي او لتعقله فلا يصح الفعل قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ضمنا كانه اراد بالفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقبل الفعل لتقبل مدخول الفعل الا ان الاظهر ان يقول وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الضمير فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال التوبيخ مع التاييد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص لانها انما وضعت الخ ولان البنى ما لم يخص البنى لم يعمل فيه قوله وانما خص به الحوق تاكيد التانيث اذ ليست كتاء وبعضهم اصح قولا والصفات استغنت عنها الخ قوله والحوق نحو تاء ضربت الاحسن ان يقول والحوق نحو تاء ضربت وليستغني عن قوله والحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يقول نحو تاء ضربت بالضمير البارز المرفوع المتصل مطلقا ولانه يخص بها المتحرك الاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل فحاجة الى بيان الله قوله الرتبة اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في توقيف هذا العلم قوله فبالبنية زائدة يكون بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان غاية وهو المتقدم الذي لا يجامع وقت المتقدم والمتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والمتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول المتحققة علم آخر وفيه محافظة آخر والاولى ان يكون للزمان زمان اي يتدفع لوكان منشؤه انتفاء المتقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لئلا منشؤه ان قبل لازم الطائفة فهو متعلق بحدث وقع ضمنه زمان فيكون المعنى حادث على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يتدفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال حادث على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد توقيفه كما هو عادته قوله باحد حروف نائب

في اوايل الطاء فاقصه

قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المعدودة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس بماض مشتركا بخلاف المضارع فان مشتركة كالذي بسبب زيادة احد حروف نائب دائمي فلذا افيد مشابهته باحد حروف نائب ولوجعل مشابهته باحد حروف نائب لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع فيها ترتب حروف نائبة بل راعى قاعدة تضعيف الفعل فانه يبتدا من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا الخ اي المتكلم المفرد يجب تركك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بافعل او نفعل واما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره فلما يدل عليه وصف في نضرب يكون مع الغير فلم يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله غيبة اي حال كون المؤنث الخ يعني جعل غيبة مصدرا جنسيا الا ان صيغها حالة انسب بلفظ رفعها وكذا الكلام في الخطاب والغائبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في حق قولنا واما بعرب المضارع صح ان يتعلق الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم الاعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه معتمد بالبيان وحاصل الجواب انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وحينئذ ان قوله ولا يعرب من المعنى غيره في حق انما يعرب المضارع معنى ما يعرب الامضارع فيكون اتصال الخطاب به يقيد الحصر الاعراب به فيكون للتنبيه على ان ما لا حصر وقت اعرابه في وقت عدم

في اوايله

الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله ان لم يتصل متعلق بمعنى المعاوبة وقيد لها اربوب معاوبة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين قوله واعراب رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى صيغة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على حيثية مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف او نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل قوله وجزم بمعنى بكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اربعة المضارع المعرب وهو ما يتصل به نون تاكيد والاثنين جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز عن ما هو عند اهل التصريف وهو متعين عن التوبيخ واما قال حرف الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يجيء فان همزته شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو نضرب ونضرب قوله متصل به نحو تضربي فانه يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكن جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به بدل عليه قوله والمتصل به انك ستائس قوله التثنية الخ لا حاجة الى ذكره بعد التعميق لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا التثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون جمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر وكذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذا كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله بقطا كما قيده اصوبه لان السكون لا يكون الا قطا بخلاف الحركة وههنا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة بتقدير او كذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون

وقف بيان

بالسكون

بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم لمت كين كنحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا الاعراب به حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشيخ انه جعله مثالا للاعراب فانه بما الحقه به قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يقابله بقضية للصحيح لكن الصحيح معطوف على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشيخ عليه بقوله المضارع المتصل ولو مثل المصنف بقولنا بدعوان ونحو عوان الخ بدل يضربان ونضربان لكان واضحا واسقط الحرف المعاب لهما لان حرف العلة معاب للحركة في كونها فاصلين للسقوط قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشيخ ان المعتل عام اريد به الخاص قوله هذا التجرد لم يقيد التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه حتما في قسم المسند اليه من المبتدا والاسناد الى شيء حتما في قسم المسند من المبتدا، لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العوامل وليس يعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه عنه مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر وقد قال في باب المنصوب من بيانه المنصوب منه لاقسام المضارع انه لم يجعله الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الخ وفي بيان المجزوم ويجزم بلم الخ فلم يقل ههنا وترتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد اذا ما قال ويرتفع اذ التجرد لان تحقق العامل ما يحكم وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم عمل بمنع وقوع الاسم موقعه

موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلهذا نبه بالمرفوع عند المبتدأ، والمفعول الاصلي في هذا المقام نبه الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لبيان الفاعل قوله وذلك لان الكوفيين اكثرهم اذا الكتب منهم يجعل العامل حروف اثنين قوله كما في زيد يضرب لا يقول صحة الموقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لان يقول هو مبني الاصل فلهذا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا فانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة يقف في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا الا بردوا في لا ان تضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام فحذف لان يضرب افعول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حققنا ان تحقق الفعل الا انه لحق بلا للتصريح بانه لنفي تأكيد النفي لا التأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي قوله بعد حتى تحوست ما ذكرناه في تفضيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص يستغفرها قبل ما ذكر وهام تفضيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن لهذا شعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في الشعر ولو سلم فالمراد ليس لفظا العلم حتى يصح تثنيته بهذا بل ما يدل على المتعين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك قوله هي المخففة صيغة المفعول هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وانه صار مقابله لقوله والتي يقع بعد الظن وقوله المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة انما اخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلهذا تشبه وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي للمقاربة البتة واخذ جهاتها عن مقتضى وضعها وهي اخف بين المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله ليست

حذف

هذه تأكيد للحصر قوله على غلبة الموقوع اركون حال الموقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الموقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤيد اطلاقا كما قيل وله مؤيدا في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا ولا جزاء، وهما لا يكونان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى كقولك في جواب من قال اسلمت صار جزاءك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال ازيل التضعيف لا يفيد ان يعمل في الحال الذي هو حال لما مضى الذي هو مبني الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء حض بيان حذف الحكم في كتبهم بواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدوها اذا وحينئذ فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر انما هو من حذف عامل الفاعل المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الخ والاعمال قوله وكان بالنظر الى زمان المتكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم منع كي قبل ذلك بكل تقييد الى بمعنى حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى لله حسنا ازعم الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا لمحض ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبله او متصلا به حتى منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حاله او استقباله لا يحتمل الاستقبال لما لا يخفى قوله لما سلف كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع على ذلك امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك في

في كلام المص تحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول طبقا لفظ العبارة الخ
حمل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلف بعبارة المص
والاظهر المراد ان الحال المحكي من حيث انه حال لا يجوز ذكره في نظائر امع في معترض
الحال قوله لانها علم الاستقبال بنية انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله
وهو لا ينافي الحال الان يقال بنى على افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته
قوله كما مر بعضهم بعضهم وجه التوجيه انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون
لزوم المبتدأ بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وصفها بالكلية
لانها وصفت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت
او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل اتصال الحال تحقيقا
او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال المحقق بخلاف حال التخفيف قوله
وامتنع نظره الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظره الى الامرين لان كان سيسير لا يصلح
سببا للدخول الا ان السبب وقوع السير وكان سير يحتمل ان في تقدير كان سير راقع
وان يكون في تقدير كان سير ممتنعا الى غير ذلك مما لم يتحقق خبر كان لا يصلح
للسببية فحصل مانع الوقوع محمود انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة الشائل
قوله فينبغي المناقضة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى او خفيا
بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره بقولنه لتوقف صحة حتى ذكرها
بالرفع على تقديره قوله فتعطف انهم عطف بتقدير جائز لا يخفى بعده في نفسه
وبالنظر الى سابقه لان قول المص سرت حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه اشار
اليه بما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد شارك المعطوف المعطوف عليه
في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالسكوت عنه قوله اي
ما كان صفة الله تعذبهم الاولى ما كان فعل الله تعذبهم فتامل قوله والفاء

الخ

الذي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل مصدر الفاء جملة محذوفة
المبتدأ، والاصل ورودة راجعة اليه ومع ذلك لا حاجة وجيه للفاء في قوله فتقدير ان
والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة لسته ظاهر قوله من النفي المستدعي جوابا
وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء، وقد سبق منه موافقا لما اشتهر
ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مؤولا فيصح عطفه على المؤول المستنبط
من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف
خبرا وانشاء فجعل بدل على ان الفاء هنا متقدم عن العطف بتقدم الانشاء
المستدعي للجواب فان الجواب لا عطف فيها تناف ولا يخفى ان ما دل عليه
عليه من ازالم بقصد السببية في زيد فانك لا تصح النصب بخلافه على انه يشكل مع
الرفع توجيه العطف الا ان يقال حيث كون ما وضع الفعل موضع المصدر كما في
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالجاز فاسته كما جعله ضرورة
الشعر ومع ذلك توجيه ان العطف بتاويل ما فيه يقولنا سيقع مبني ترك مشتهى والحاق
بالجاز فاسته احة وبقي توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ما ترك والحق في معنى
الامر اترك ولا يخفى ما سترتجي قوله واما الخ اكتفى عطفا بتقدير متعلق الظرف
ولم يقدر المبتدأ، ولقد احسن قوله اشترط ان يكون الحاصل الى آن او الآخر و
لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد ان ينصب بعدها بتقدير ان شرط ان يكون في التركيب
معنى الحال فتقدر ان لينتظم الكلام على معنى الى قوله ان قوله اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا فبعد الاسم بالصريح ليخرج كقولنا يعجبني ان تضرب زيدا فتشتم
فانه ح لا تقدر ان لجواز عطف على مدخول ان ونصه بكلية ان السابقة وفيه
نظر لانه يشكل بالجملة انك ان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا
تقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في الجملة ان تضرب زيدا فتشتم

اسما على المعطوف عليه هو الفعل والتأويل الاسم متأخر عن العطف قوله ويرد
عليه انه كان المناسب ذكرهما مرتبا ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير
ان يكون احدهما امتيازا بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه
فعد اوله المخصوصات بشرط ليضبط وفصل عقيبه اقسامها ثم اعاد العد بذكر المشترك
في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة
مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدرة
ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حيث واخواتها وهو المستفاد من قول والعاطفة
لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل
فتأمل قوله ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي
اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لانها علم للفعل فلا تقبل
الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لاحتياجه الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالنكرة المرادف بالمشهور اي يكون التقدير ولا مستعملة في النهي
بجعل قوله في النهي حالا الا ان الاولى بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية
جانب المعنى اتم من رعاية جانب اللفظ قوله اصالة اي عما استعمل في معنى النفي
وعما لم يستعمل في شيء كما لا يخفى قوله وفعل الكلمتين يجزم فعلا واحدا اي يجزم
بالاضافة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب
ويقبل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات
قوله والمجزوم بها فعل اي وقد يكون اسما كما سيوضح قوله واي وهو ايضا
مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما كما في قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
قوله مع كيفما واذا فان في كيفما شذوذا ان كونهما من كلم المجازات كالجزم
بهما شاذ قوله ويختص اذا بالاستقبال ولا يبعد ان يقال يستفاد ذلك من تأكيد

لم بما النافية فيكون تركيبا من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكمي نهما فاصلة قوية بين
العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم
ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكان كمونها
او جعل النهي موقوفا صفة للكلمة لا بمعنى لا الناطية قوله لشبه الفعل الاول لا يخفى ان
السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا لا يبعد ان نفس الكلام يفيد سببية
الاول وسببية الثاني فكان المصنف اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك يسمى
بافادة فحاصله ان المراد لا افادة سببية الاول وكان الشبه ايضا اراد نظير المعنى
الا انه بعيد عن التفسير قوله من حيث انه يبنى على الاول ابتداء بالجزاء على الفعل
اي قد يبنى لكن ذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية
فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجملة الثانية فافهم قوله لتضمنها شبه حرف
الشرط فيه بحث اي تضمن الثاني معنى وان لم تتضمن لفظا اما في ان ضربت
فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج لان الجزم بلم لا بان تقرب لم وسبقه معنى
لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور
فيه التأثير قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم
بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فلتكرمك لانه يلزم الغاء بعدم تأثير حرف الشرط
فيه معنى بكونه مستقبلا بلام الامر وبغيره الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا
قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء قوله او بلن
حيث يجب فيه الفاء بعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بين
والا في اصله لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بان مستمر لقربه وسبقه كما مر قوله
او استفهام نحو ان لم يضربك اليد فتضرب اي مضارعا منفيا بما نحو ان لم يضربك

فما نقض به ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيها ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب
الى المستقبل والمنفي بما يجوز للحال من غير انقلاب قوله موضع العامل نبه على ان العامل
اذ الاخبار ولذا لم يعمل ويجيء بازاء الجملة الاسمية مع انه حصر قوله لاختصاص بها
اي بالجملة الاسمية فالضرورة راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي يجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة اعتبارية مشوبة بانه جعل مقدرة
في قول المص وان قدره بعد الامر منصوبة على الحالية من معمول صلة صفة ان وجعل قوله
بعد الامر منصوبا بمقدرة خبر لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان المقدر هو مرفوع
خبر لان قوله اذا كان المضارع الواقع بعد حذف الاسباب الجملة صالحا الخ لا حاجة
في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام
صادقا والا كان كاذبا او دعاء لكنه مقدر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع الخ اقول الشواهد على ارادة الصفة قوله وفي بعض الشروح اما
فان مثال الامر الخ الامر الموصوف بصفة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فبارادة المثال الموصوف
توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا ينفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر
بمعنى المصدر او صيغة الامر كما يقال الامر الامر والوجه ان يقال الامر في الآية يصدق فيما
يشتمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحققين حتى قالوا ان يحسن الامر عليه
فزاد المثال المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل الخ قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان
المطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم ما تم قوله
صيغة يطلب بها الفعل شامل من لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان
الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال قوله التوقيف حتى يصح انه خرج بقوله
بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل يشتمل بان جعلها

بمنزلة

بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها
يخرج الماضي والمضارع وقول الفعل يخرج النهي وقولي من الفاعل احتراز عن نحو قد عرفت
ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائبة والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فلنقرحوا وعن مثل ضم قد عرفت ما فيه والحق انه ليس
من تتمة التوقيف فتدبر قوله بل هو شروع في كيفية استفاق الامر فالتقدير
هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي
حكم آخر المجزوم والا فلا وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح الخ لا خفاء
في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم آخر لان
النون ليس آخرا لاخر الا ان يقال الشائع الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون
نزلت منزلة كلمة واحدة آخرها النون منزلة الآخر قوله فان كان بعد ال
بعد حرف المضارعة الخ يعني المص بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا
اكتفى بيان زيادة الهمزة ولم يبين على الآخر فتقديره بسكن آخره ونحوه مما لا حاجة اليه
ومع ذلك قاصر اذ ليس ما في آخره نون اخوات علة اسكان الآخر بل حذفه فيتعين ان
يقول اسكن آخره او حذف قوله والمراد بالرباعي ههنا ما في علم النحو واما في علم التصريف
فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا ينحصر
المزيد فيه في قوله ذا ما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل
الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف
مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن
قوله وقال الله للناس بضم الهمزة وجلت كما يعين وقال الله للناس بالمضارع
على تقدير الصيغة اي فتح الهمزة قوله فانه ان افعل في قبيل الخ سهو من قلم الناسخ
لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها التعيين الصيغة فلا معنى للتكلم في ابطال

بفتح الباء وكسرها على انه لا بطالب احدهما بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه
فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح الهمزة النفس سواء كان المتكلم الموقوف
في حال الوقف او اذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو
ثقيل فيهما سورة ساكن بعد ضمة لبس الهمزة فيهما سورة ساكن بعد ضمة بين فيهما سورة
امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمة سواء اضيف
الى الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة منه ساكن بعد ضمة او كلمة فاعتبارة
عن الوقت اي في الوقف سورة وقف بجوم بعد ساكن بين ضمة مثال لما يكون
بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يجوم بعد ساكن او على حذف
مضاف اي فاعل فعل الخ لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى مناسبة
فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا
الى ما لادنى ملابسة ولم ينبه له ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي يذكر فاعله
الاولى في الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه
اراد بالفعل وشبهه على المسامحة التابعة ولم يذكر هذا القيد ههنا
اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف معلوم ما لم يسم فاعله ولذلك لم يقل لم يذكر اعتمادا
على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول وبضم الثالث
الى قوله خوف اللبس الاحضر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل
متحرك قبله خوف اللبس فيغني عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع التاء لئلا يلتبس في الدرج بالامر في مثنية الغائب في جمعه مطلقا او في واحده
رفعا والاولى ترك التعليل وتعقيب قوله خوف اللبس هذا رفعا والاولى ترك
علة المعلول وبضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي
في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم يكسر شبهة

فالاولى

فالاولى ان يقول المص فان كانت ماضيا كسر ما قبل آخره وضم آوله مطلقا الثالث مع
همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله الا ما يجوم عينه فقط امعتله وعلى
ان يقال اراد ما عتل عينه وعلى خص اللفيف لا يعتل وهذا الصواب لانه يندفع به
الاصوب قوله واما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل
منه كما ذكر وشبهه ذكر معتل العين في المبني للمفعول في المضارع وان لم يكن فيه
ما ذكر فاهذا كله وهو سهو من الناسخ وصوبه واما خص معتل العين بالذكر
لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وشبهه ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر
قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من
الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان يقال مطلقا لا يمكن توبيخه بما يتوقف فهمه
على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلة عن المفعول ولذا جاز حذف
فاعله والنسبة في ذلك الى الفاعل والتعلق بالمفعول به يجوز ان المعنى بالفعل ما يصور
المصدر مما يشبهه فيقال المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكان لذلك خال المتعدي
من الفعل قوله فان التعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته سيما حذف العبارة
ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال مما وقع في التوضيح اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين
فكما ان الفعل متعلق بالمفعول الفعل ايضا متعلق به فاتضح بيان تعلق الفعل
متعلق معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل او المفعول يريد به معنى
الحال قوله وهيئة الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي يبنى الحال هيئة اعم من
المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في حذف المقام فان اللازم كالمتعدي
لا تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي بصيغة متعديا والمتعدي ايضا

بحث الفعل المتعدي وغير المتعدي

يصيره لازما بنون الاسقفا (نحو انقطع وبناء التفعل نحو تدحرج قوله او بالف المفاعلة
نحو تشبثه او لسين استفعا (نحو استخرجته فهذان غير مشهورين في باب التعدية واما المشهور
الثلثة الآخر وكما ذكرنا لانها لا بعد بان جوطوا الحروف ولا تصرفان في معناه
بل بجعله طالب للمفعول بل يجدثان في الكلمة معنى هو مستقبل بطلب المفعول بخلاف
الثلثة الآخر فانها مثلثة معناه صاحبة في المشتق فلم يتغير فيه معنى المشتق بحيث يطلب
مفعوله بل حدث في الكلمة معنى المصدر المستقل في طلب المفعول واستخرجته
معناه صوبه خارجا فاحدث السين معنى النصير المستقل في التعدية مع بقاء معنى
الخروج على ما كان فتأمل قوله ثانيهما غير الاول كما علمت وهو سماعية كثيرة
جمعها الاستين واز جوان اضبطها واجمل رسالة ينتفع بها الطالبون قوله
كمفعول به اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفعل
ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
من مفعولها من بيانية لا تبعيضية والدائم البدل من مفاعيلها قوله كمفعولي
علمت وجوب ذكر احدهما عند الآخر ووجه التخصيص بالمصدر بل هما
سلمها في خصائص آخر لبب علمت ايضا انه يجوز تعليق اعلم قبل اللام
والاستفهام ولا النفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم ام عمرو قائم او ما عمرو قائم
وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرا لشيء واحد فيقول زيدا
اعلمني زيدا فاعلا قوله كانهم اراد وا ما تشكك النظر الخ حذف من خلط اللغة
باصطلاح المبرد انبي والاقفي الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله
ثم ذكر الصفاني ان وقوع الخبر دعدم وقوعه قوله لبيان ما هي ازيك الجملة
من حيث الاضياريجا نائبة عنه الخلاصة ان المراد ببيان ما هي الجملة المذكورة
عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيد قائم مثلا عبارة عن معلوم

يقينية

يقينية وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكر الشارح او بمعنى ما ذكرنا يقتضي ان
يحكم بعض الافعال ليبان كيفية الجملة الاسمية وهو بعيد لان الداخلة على الجملة
لبيان انها امر محقق فلا يفيد مع فوات علمها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها
مع انه خلاف عليه الاستعمال والوجه ان يقال معنى ذلك التنبيه على انها
ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي ضابط الفائدة
لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجملة فافهم قوله فيصير الكلام
على انهما مفعولا لها الظاهر مفعولا لهما كانه اراد ان كلا منهما مفعول لهما
ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر هذا هو الشايع وخلافه
قليل على ما فصله الشارح اقول وهذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما
وكل علمت كل رجل وصفة بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت بعيد
عندا وكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر وما ينوب منابه قوله لا تخلنا
في ثمانية ارلا تخلنا حاز على غرائك الملك ما ان قد وشى بناء قبل ذلك
الوشاة هذا وفي الكتاب ارلا تخلنا ان نلاء على غرائك الملك بناء بالجملة
جعل الغراء بمعنى الاغراء وكن لم يجده في اللغة قوله فلا يقول علمت وظننت
لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين لسببا لعدم توقف
افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة آخر فكان يقول فلان يظن
كثيرا او يعلم قليلا او يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيدا
لا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم
قوله لاستقلال الجزء بين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا او مفعولين لهما
لفظ السواء لم يظهر فائدة في وصف الجزء بين وكذا فائدة في تقييد الكلام بالتمام
وكل متعد غير مقيد بالتقدير الا دلالة كلام على تقدير مفعوليها ايضا

الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلهذا قيد جوازه
المنشئ الخ والا حسنه ازعن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة
كما يجئ مثاله وبواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان عمن واقع
قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل
عليه جميعا جاز معه امتنا اجاز ما لا يجيز به الاستفهام في المضاف وحرف الجر
وبصيرة معتبرا قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام قوله والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الغاء جائز والتعليق واجب
فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء
استدراك ولما صح ما يقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق
بل اراد الفرق بين خصوصيتي الالغاء والتعليق في طرفي الثبات بان الالغاء
جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل ساق
الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله رائي البصرية اي رائي بمعنى
البصر والحكمية بمعنى العلم هو الشوم قوله وسقداني للرماح ذريته اي القصة لقيت
حتفها هي هدف الرماح وتكون اي بمعنى العلم متاع فيكون ذريته مفعوله
الثاني وعلى ما ذكر هي حال قوله وبعض افعال القلوب ما خلا حسبت لا يصح
الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا ضيح جعله عن البيدر
انه لا فائدة في هذا البيان كما هو ظاهر من بيان المعنى قوله وهي اما
العلم او الظن فالمراد بالمعنى ما فوق الواحد قوله واما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال الوجه التخصيص بباقي هذا البعض
من المعاني الاخر فان لكل منها معاني اخر قوله وحسب بمعنى ضربت

ارحسب

ضربت احسب فاحسب هو الذي في متون متونه كذا في الكتاب قوله بيقين اي متيقن فعلين
بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الناقصة وقيل
لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث المراد في التامة او نهاوقه لقصرها لانهم لا يتسعون
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولكن لما تقدم سميت
بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي يتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله او العمدة فيما
وضعت له جعل الافعال هو تقدير الفاعل على ان مدلول كان نسبة الصفة الى ما عدا الزمان
والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان
مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا
للمفعول فاراد ان ثبوت الصفة للفاعل مستحيل لا يليق بمقام التوقيف قوله لانها موضوعة
للصفة وتقدير الفاعل عليها وكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان محرد الدخول في الموضوع
له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في جميع الافعال ولو كان
موجب كونه عمدة امرا آخر فلا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير
عمدة في الناقصة ممنوع فحرر حتى يتقرر الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال
المراد ما يكون العمدة فيما وضع له نقصة بر الفاعل على صفة فقط فنحو ان العبادة لا
لات عمدة قوله ولو جعل الموضوع له الخ اشار الى ان تصحيح الحد بالتصرف في معاني
الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بعيد عن خروج ما ذا وعلى التقرير عن معناها وكونها
فضولة اله ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على
ان جعل الزمان خارجا عن حقيقة الافعال الناقصة تكلف وتحكم قوله
لا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعوض لاصلة الوضع ولا شك الخ جعل
التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الاضافة لان العوض من هو وضع اللفظ افادة
المعنى والاقرب والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما استهر في بيان فائدة التأييد

والاخبار الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد النسبة بالصفة فانها
موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم اهلها على الجمل الاسمية الدالة
على النسبة المولولة بها فتاكد النسبة المدلولة بالجملة لدلولها عليها دلالة بينة فان الغرض
افادة الزمان ايضا غاية ان العمدة اما ذو التقرير فعلى جعل اللام للغرض ايضا
لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر
بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كما اشار اليه قيد ذكر المحقق
الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ثم ذكر ان يرد من العبارة
قوله وقد يضمن كثيرا التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة معناه
والعمل بمقتضى الملاحظة والاظهر في مقام التفصيل بان جعل الاصل ثابت
او المضمن حالا فيقال في نحو ثم التسعة بهذا عشرة يتم التسعة بهذا صائرة
عشرة وثانيها عكس هذا الحكم ذكره الله فصلا تامة وكلاما حالان لاصفتان لحما
بوجهه العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صار قوله من العبارة
وهو التعقيد فان التركيب حينئذ من الخواص حين ارسل عليا وابن عباس رضي الله
عنهم اليهم لما جاءت عقلتا حاشاك لم نجدها غافلين كما تريد قوله او لطف
شغوفة بالضم الكثير العظيم كما في القاموس قوله لا بيتا وزجاء وقعد الموضع
الذي استعملها العرب وهذا اجاء جاز المصراعة كبيت الذين وقعا فيها لكنه قال
في بعض نسخ بيت بفتح الحق في جاء الاظهر انه بقال اجاء البئر فقدين وقيل في ضبط
موضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا
والخبر كانه احتراز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل قائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان
اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل قوله اذ الاصل اعطاؤها الخبر حكم معناه كما
يعطى الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا حضار زيد بمبنيا يجعل الغير متنقلة اليه وجعل زيد

متنقلة

منتقلة قوله بثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض تنكيرا لبيان
انه ليس لزمان معين من الماضي قوله بتهاء قوة التهاء المفازة الخ لا تضمن فيها
من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي ونصف المطي سرعة سيرها بانها تنصف
فتلف تركت بيوضا صارت فراخا فهي تمشي سريعة الى فراخها كذا في الصحاح قوله
فان بيوضها لم تكن فراخا فيل كونها بيوضا ولو كان بمعناه يفيد هذا المعنى
كذا في اللب قوله هذا ايضا على قوله بثبوت الخ واما ذكره مع كونها غير خارجة
مما هو بمعنى صار مقابلة لانه مختلف فيه فمنع بعضهم انها تامة والجملة بتقدير
هو فاعلها فصح بما هو الحق عندي والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول
بيانا لها باعتبار معناها والثاني بيانا لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها
بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة وكذا جمع معها كونها تامة وزائدة
بجامع عدم ظهور العمل في الجملة بعدها قوله وكقوله تتاكس فيكون الاظهر ان قوله
تتاكس في موقع الايجاب بمعنى تثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بالشيء بمعنى
كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاب ايضا بمعنى كن موجود
قوله ويكون زائدة فقط مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع
تصاريفها قوله فبالك من بغي يكون ابوك استفانة من اجل يكون البغي بضم
وهو النعمة وضمير يكون اليه اما ارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابوك وشد ايد
فجمع وان كان واحدا للعقد والخبر قوله فيل سمي بها فاعله قد مات هذا القائل
هذا التنبيه في محله وهو قوله وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه
ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق في بعض الافعال وكن نقول به في هذا الكلام يجمع
الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية
بالخبر وليس الخبر في اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعله تسمي بهم المفعول الاسم

يسمى فاعلا واسما لهما انه يسمى لخبر مفعوله وخبرا قوله واعتبار الصدق صحة والقابلية
معلوم فجعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص مما لا مقتضى له قوله
او تقديرا كتعلم تعالج والتعليم قد لا يلزمها التعلم ولم يعتبر يلزمها كلمة النفي قوله وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظاهر فعلا فرع تقديره في المصادر وذلك مندوحة
عنه لان ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سيرد ما دخل عليه لا مشترك
بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه لتعلقه له نه ظاهر على انه لا بد لهذا الكلام
من الاشتمال على ما ينصب الظاهر قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاهم
الا تم ان يقول وامر وكان مر خبر المبتدا وح لا يشكل عليه ما اورده السنة ايضا قوله فان اريد
جواز كيف كان هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بحيث انها لا تمنع من
هذا المقام والموانع العارضة قد تعلم حكمها فلا حاجة الى التنوع لها هنا قوله
كنحو كم كان مالك الظاهر ان هذا ممنوع اذا الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم
وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل تم هذا يتجه على قوله ثم يجوز
قوله وهي الافعال الناقصة الاستيفاء الكلام ان حق راجعة الى الاخبار
الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي ما كان الى راح واخواته
ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم
اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد بالخلاف كون المخالفين مع
صريح مسازعين راجعه قوله بان يكون لفظ الخلاف واقعا ظاهرا ان جانبه
لا من جانب الحكم هو ربما نقيضه باب المعاملة لتقدمهم وحاصله الكلام ضعف
جانب المخالف في الخلاف فانه تخالفه الاجماع وعدم ضعف جانب في الاختلاف
لانه ليس فيه خلاف ما تقدم ويمكن دفع هذا ان آخران لتبعيه ليس من الافعال الناقصة

التقديم ففي الصدور
عن جانبي وجوده وعدمه يكون
ان صح صح صح

المنفية

منفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة
فجعل المص خلاف النحاة في ليس من قبيل خلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم
بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون
عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما لم يفعل اشار الى ان التوقف بفعل
المقاربة انما هو التوقف للنحاة دون الافراد فخصص افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال
المقاربة انما التوقف للنحاة دون الافراد فخصص افعال المقاربة بتقدير قوله عسى طمع واشفاق
المقاربة وما وضع خبره للعائد الى فعل المقاربة اي فعل هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق
فيخرج عن توقف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاق
لا يقول على الاشفاق موضوعة لانه قد لا يخبر رجاء لانا نقول قيد بحسبه مراد وكيف لا
وافعال المقاربة قد يكون بعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء
الطمع او الرجاء او الاشفاق قوله والاثبات وآت في الاغلب بمعنى الحروف اما فاء في
الاغلب لانه امثال اضرب اثناء لكنها مع كثرتها معلولة بالحروف الاثنية قوله
ستقدم بعضان اما في جانب الاسم بزيغة ما جاء في كلهم من قولهم عسيت صياما و
يرجح ما دخل الخبر باسم الفاعل قوله ما لم يصاغ مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الاثنين والاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا
نحو عسيت صائما قوله والذي يظهر ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما قوله
وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وخبرها يخرج ضربه يعود الى زيد
ولا تقديم للخبر لئلا يلزم اسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع
مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلزم بفاعل لخلف زيد قام
نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخبر جاء الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان
كذلك لجاز ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان ضائل قوله وآخره وهو ان يجعل ذلك في
باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاشتغال عسيا ان يخرج الزيدان

فلا يتعدى عند البصريين من اخبار افعال الشروع قوله وقد يحذفان عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول كقوله الى ان يقول المص نقل عسى ان يبدان يخرج وقد يحذف ان
وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون
اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول
فتجب ان وهو ظاهر لتملك بشارته على الحصول للفاعل في الحال او لا يهمه ذلك في قصة تتعلق
وما كاد وا يفعلون وقصة لم يكد من حب مية يبرح قوله ان يصحا مصح بمعنى ذهب
والقطع قوله اركك ظن الافعال اركبا في الافعال قوله فغنة اسم غنية لم يكد وجعل لم اجد
وخا اعبسة على وزن الطلبة من الاسماء الموتية وفي كثير من النسخ عبسة بزيادة نون
بعد العين ولم نجد لها من الاسماء الموتية قوله وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه
لحفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عدت وجه التمسك به والجواب عنه
لا يخفى على احد ان ماكاد وا يفعلون نفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي
للاثبات انه انما ينفي به القرب في الماضي اذا استعمل لنفاء القرب الموجود فلا يقال
ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا من الفعل بوجه انه خلاف اشاعة
نفي او لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فح وجه التمسك به تام والجواب
عنه ضعيف قوله وفي الدخول الثانية لتعذر ذكره لا تعذر لم يكد ماض فيجب ان يكون
للاثبات لانا نقدر خبره اذا استقبله وكان من خطاء ذكره رايه انه ماض وكان في
غير اذا كرته اياه لغفلته عن نفيه فراد سد الباب اعتراض القاصر بن قوله وهذا
مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت وجوه الاولى
وفي ان ما سبق يدل على انه جعله قيدا فلم يكن في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال وعرين وجعل التمسك بشيء امر نبا وقدح في التمسك الاول فله فائدة بعد

الكلام

الكلام الا الاطالة وفي فوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت موجوده بوجهها
القطع فتعطن قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويجب عليه ان يقول انه الاصل
فيه استعمال الخبر مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض وجمعه بالنظر الى
كثرة افراده يعني بمثله لانه ذكر الكثير في المقولات للمثبتة على حال التقدير وقبل الجمع المضاف
للعنوان فيكون معنى كثرة ذكر كل وتكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب
ولك ان تقول الجمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح
بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله
وشتان بالنظر الى نوعي صيغة وللتثنية على ان الموجود من هذه المفهوم الاعم ليس الا النوعين
قوله في ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في صيغ المفرد قوله ولا شتان عشرة
الشتل البعير في البداوة ذهابها يقال شتت وشتت مبنيا للفاعل والمفعول والمراد بالغيبة
الاصابع وهذا التعجب من حسن اركبي وانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض
الدعاء يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر الفعل وفائدة التقيد
من شتان ولا شتل عشرة ليس كذلك قوله وله اي لفعل التعجب اولى وضع الوجه هو الاولى
لان توقيف الشيء لشيء يناسب الحكم عليه بالتوقف قوله ما اشهى الطعام في القاموس
شهيه كرضيه اجتوره ورغب فيه قوله ما امقت الكذب في القاموس مقته البغضه قوله
واما قيد التقديم والتأخير الاطلاق في خبر من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصنفين
من غير حاجة الى تذكر التعجبات الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث
فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من حيث انه كان معه مانع آخر
واجيب لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين بالمتكن والمآل الباطل ولا يحصل من مجموع
المدارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما لا يؤخر احسن بعد بقاء منع فعل
التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما مقتضى

قوله من باب شرف الخ وذا باب عندهم جعل المعنى شرف عظيم الخ وذا باب لاشرف حقير فالمعنى شيء حتى احسن زيدا الامر جلي واما من جعل المعنى شرف الخ وذا باب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا بشيء الا بشيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه وليس بمعنى يقال ما مبتدأ نكرة بمعنى شيء فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب بمقام التعجب جدا قوله قال الرضي هو غير وارد اذا لم يتبعه الجملة الوصفية لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالاولى كونه فعل التعجب لانه يجامع هذا التوجيه قوله وبه اي بزيادة الباء وانما عبر عنه به لان الباء زيادتها كالعدم فجمع وذكر كانه لم يذكر اولا انه للزوم يجيء كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش وتوجيه جواز حذفه لما جاء في السمع بهم والبصير قوله قال الفراء وتبعه الزمخشري صح وعلى ان يقال الخطاب للحسن والباء بمعنى الى صير يا حسن حسنا بزيد قوله بهذا اللفظ اي باللفظ المنبئ عن العلم المخصوص كما هو المتبادر في امثال هذا التركيب والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بحذا اللفظ في خصوص المقام حاقصة اي مميزة منكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور ههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد لا حاجة الى المجرور عن كما في قائلة الله من شاعر وذلك ان تريد به المنصوبة لا محله فاحترز به عن المجرور بين النقايض بين المنكرة وبين ما مر التفصيل للتوضيح فافهم واما ادى بالتفصيل ردا على الخطيب ابي علي وسيبويه قوله لقيام لام توقيت العهد الزمني ليلة يوم الاربعاء ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يفيد على هذا التقدير كون الضمير في نعم

رجله زيد مبهما ثم فسر بقوله راجع الى زيد ورجله تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم يلزم افراد ما يعود في نعم رجله زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار تمييزا لنعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الضمير لكان الاسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يجب ان يكون مميزا فاعله وان يكون مفعولا ضمنا ان الملبس بالفاعل يتعين للفاعلية فاذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا ليخص تعميم المطابقة في الحسن بل يجوز في المطابقة في غيره ايضا فالاسناد تاخيري قوله من حب الشيء او حب الشيء اذا صار محبوبا بزيد ان في حب بفتحتين كما هو القياس وحب بضم ففتح كما جاء في السمع بهم والقصر قوله قال الفراء وتبعه الزمخشري صح وعلى ان يقال الخطاب للحسن والباء بمعنى الى صير يا حسن حسنا بزيد قوله بهذا اللفظ اي باللفظ المنبئ عن العلم المخصوص كما هو المتبادر في امثال هذا التركيب والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بحذا اللفظ في خصوص المقام حاقصة اي مميزة منكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور ههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد لا حاجة الى المجرور عن كما في قائلة الله من شاعر وذلك ان تريد به المنصوبة لا محله فاحترز به عن المجرور بين النقايض بين المنكرة وبين ما مر التفصيل للتوضيح فافهم واما ادى بالتفصيل ردا على الخطيب ابي علي وسيبويه قوله لقيام لام توقيت العهد الزمني ليلة يوم الاربعاء ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يفيد على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجله زيد مبهما ثم فسر بقوله راجع الى زيد ورجله تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم يلزم افراد ما يعود في نعم رجله زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار تمييزا لنعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الضمير لكان الاسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يجب ان يكون مميزا فاعله وان يكون مفعولا ضمنا ان الملبس بالفاعل يتعين للفاعل فاذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا ليخص تعميم المطابقة في الحسن بل يجوز في المطابقة في غيره ايضا فالاسناد تاخيري قوله من حب الشيء او حب الشيء اذا صار محبوبا بزيد ان في حب بفتحتين كما هو القياس وحب بضم ففتح كما جاء في السمع بهم والقصر قوله قال الفراء وتبعه الزمخشري صح وعلى ان يقال الخطاب للحسن والباء بمعنى الى صير يا حسن حسنا بزيد قوله بهذا اللفظ اي باللفظ المنبئ عن العلم المخصوص كما هو المتبادر في امثال هذا التركيب والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بحذا اللفظ في خصوص المقام حاقصة اي مميزة منكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور ههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد لا حاجة الى المجرور عن كما في قائلة الله من شاعر وذلك ان تريد به المنصوبة لا محله فاحترز به عن المجرور بين النقايض بين المنكرة وبين ما مر التفصيل للتوضيح فافهم واما ادى بالتفصيل ردا على الخطيب ابي علي وسيبويه قوله لقيام لام توقيت العهد الزمني ليلة يوم الاربعاء ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يفيد على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجله زيد مبهما ثم فسر بقوله راجع الى زيد ورجله تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم يلزم افراد ما يعود في نعم رجله زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار تمييزا لنعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الضمير لكان الاسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل يعني الفاعل يجب ان يكون مميزا فاعله وان يكون مفعولا ضمنا ان الملبس بالفاعل يتعين للفاعل فاذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تاويلا ليخص تعميم المطابقة في الحسن بل يجوز في المطابقة في غيره ايضا فالاسناد تاخيري قوله من حب الشيء او حب الشيء اذا صار محبوبا بزيد ان في حب بفتحتين كما هو القياس وحب بضم ففتح كما جاء في السمع بهم والقصر قوله قال الفراء وتبعه الزمخشري صح وعلى ان يقال الخطاب للحسن والباء بمعنى الى صير يا حسن حسنا بزيد قوله بهذا اللفظ اي باللفظ المنبئ عن العلم المخصوص كما هو المتبادر في امثال هذا التركيب والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بحذا اللفظ في خصوص المقام حاقصة اي مميزة منكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور ههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد لا حاجة الى المجرور عن كما في قائلة الله من شاعر وذلك ان تريد به المنصوبة لا محله فاحترز به عن المجرور بين النقايض بين المنكرة وبين ما مر التفصيل للتوضيح فافهم واما ادى بالتفصيل ردا على الخطيب ابي علي وسيبويه قوله لقيام لام توقيت العهد الزمني ليلة يوم الاربعاء ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يفيد على هذا التقدير كون الضمير في نعم

رب مضر بعد بها البعض والبعض بدون هذه الاحرف الثلثة في الشوارب الا ان ذا
قوله كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان تختص من الابتدائية بالاخبارية الى آخره
غرض ولا يصح على المقدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهار
اي لابتداء له نهاية ولا يعتبر في ابتداء لانهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية
بمعنى المنتهى الحقيقي او الشرعية قوله وعلة صحة وضع الموصول في موضعه
لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في فلان من مطر ارشي من مطر مع انها
جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالموصول ويلزم جعل المقدار مطرا صلة
لانا نقول المراد وضع الموصول في موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول قوله وهو
وارد بحسب الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل
قوله فهي لهذا المعنى مقابلة لمن الزمانية لان من اما لابتداء من المكان
او لابتداء من الزمان والى قد يكون لانتهاء في غيرهما قوله فلذا يقال حتى
كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالغاية في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولا تستلم
في جذوع النخل الجذع الثاني قوله والمصاحبة فلا تغفل في التعبير عن المصاحبة تارة
بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالاصل ليتزع المصاحبة فيه بحث لجواز ان
يكون استراء القوس في ثوب من الشرح ولا يصاحب السرح القوس في الاشتراء
قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة المرضي ان تعدية
اللازم بحرف الجر في الكل اغلبي في المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير
الجر المواقع في الاستفهام والنفي سماعا هذا يدل على ان ما يذكر من غير التقييد
بالسماع قياس فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع والا
لم يقيد به وفعل التعدية مفعوله على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره
انه للاثبات ليسمى او النفي عن غيره وهو الذي يقتضيه الغرض وذكر بعض المتأخرين

ان

ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر ولا يصح في ابداع نعم اذا كان
اخبار بعض وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلذا
دعا الى صرف الاختصاص عن القطع قوله وبمعنى الواو في القسم لا يبعد بمعنى
الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لاكتسابه قوله مختصة
بنكرة لعدم احتياجها الى الموصوفة لافرق بين رب وسائر حروف الجر حتى
يمنع عن الموصوفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها لما وجه على ما نبه الرضي انه
لا يتحقق التعليل في الموصوفة لانها اما للكثرة فتضاف واما للواحد المعين فلا يجر
فيه التعليل لانه انما يجر فيما قبله مضنة الكثرة وذلك ان تقول ان مجرور
رب في معنى التمييز عنها لانه للتعليل لما ان كم للتكثير فقيد بتبعية العدد
الطالب للتمييز وهذا وجيه وجيه وان خلا عنه بيانهم قوله ثم تستعمل في معنى
التكثير بقيد اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجبه من التعليل
قوله وربما ضربه بسيفي صفعل المجلوب قوله وواوها اروا وربت في حكمها كانه
اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في ولا يحتاج ذكرها بالدخول على نكرة
موصوفة وكان المصنف نقل واوها في حكمها لتنبيه بفيد لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها على الضمير وقال او يدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت
بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل
لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة
كل موضع من الارض متخيرة عامرا وغامرا وبالنسبة الموانس وكل ما تؤنس به والقيعة
على بنون الخراب او عام وبضم الباء والياء والخشف والعيس بالكسر الابل
الابيض مخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس قوله فلا يقدرون
له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وحسب ارتكاب للغاء وبل يستغني ذلك

وتجرجه عن كونه تعقيدا قوله انما يكون ذلك عند حذف الفعل قوله عند حذف
الفعل خبر يكون وقوله بغير السؤال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف الفعل
ولا يكون الا عند الغير السؤال وليس فى احدهما متعقبا بكون والآخر
خبر الفاء المعنى فافهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى كثرة
من اصلها يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم بخلاف الباء لان الواو
اكثر استعمالا فيه بنظر لان الباء معانى كثيرة وغيره ومع الظهور والمصير منه
الظهور ان للباء معانى كثيرة بخلاف غير القسم بخلاف الواو قوله محققة
باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال محققة بلفظ الله لكان
اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجه مع الاختصاص
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله وتبقى الاركان يقال
تلقيت كذا اذا التقى اليك فحمل الشارح قوله وتبقى القسم على انه تلقى
الى القسم الجواب باللام الخ فجعل القسم تلقى اليه جوابه كثيرا فصار مآله
ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه
او ان اداة النفى قوله او توسط القسم بين اجزاء الجملة الخ تنازع
اعترض وتقدم فيما يدل عليه فاعمل المتقدم وحذف معمول المعترض واليه اشار
الشارح قوله اذ المقدر ليس مثله بالنصب مقول على بعض الموجود اشار الى ان
لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا فى وجه واما الباقى فممنوع بالا
زيادة فيه لشئ وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقوله وجه بقاء
الفعل بالقبول ورجحه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح
وجه بحث وهو ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان الشئ ليس مثل مثله بل المثل

المشارك

المشارك للشئ فى صفة مع كون الشئ اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل
بمنزلة الملحق به المقارب ومنه ما لا زيادة فيه كذلك بل الزائد هو المثل
وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالمزيادة قبل الحاجة فكذلك الحكم
بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة حرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما
اذا كان الحرف حرفا واحدا يرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب وقوع
الكاف على الضمير فى المقدر قال الرضى اعلم انه اذا اتصل فى حرف جر ضمائرهم
فوجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع
له ويضمن فعله المقدر به معنى من المعانى المتعلق به الكلام فهو الادلى بل هو الواجب
فلا نقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا
معنى تحكموا فى الاكتيال واستطردوا قوله بضحاى عن كثير والمنهال بن عمرو حب الغناج
والانهماك الذوبان سبته تعقب حقن اللبن تغلوطها الريق بكبات الغنم الارانب

بحث حروف المشبهة بالافعال

قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى تقديمها على الحروف الجارة على طبق
تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الآتية واعلم اصالة حروف الجر فى عملها وفرعية
هذه الحروف قوله فلا معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت ثم برهان هذه
الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان المطلوب منها الانشاء المؤكد والتشبيه والترجى
والتمنى فى الحال فالنيابة عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها
الانشاء واشتراط استعمال الماضى فى الانشاء كصيغ العقود قوله اثر معمول فيها
على حذف المضاف كما تقدم ان تعلق حذف المضاف لحفظه مماثلة ضمير لها وعلمها
فى المرجع والاضمر رجوع ضمير عليها الى ما يفهم بعد استثناء ان من هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ليس كذلك
وان اريد ان لهذا اصدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه

او الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه او لا تشكوصحة زيدا قائم
ابوه فلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان معمولا لما بعدها او لا وسواء ان وخبرها
لبسا كلاما بل جملا مؤولا فهي ليست في صدر كلام وقعت فيه قوله ويلحقها الخفيفة
الحروف ما الكافة فتقع على الافصح سبع العمل في ليتما وقيس عليه غيره ومعظم جعل
ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لمخفف الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح
انها حرف زائد لما في حالة اعمالها وغيره بالاتفاق فلوقا فتقع على الافصح
والاصح لكان النفع قوله لما وقع في بعض اشعارهم فتبويب ابن السماع باب حذف
الجمع وقد علمت انه مخصص بليت فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي
اخذ في تفصيل احوال الحروف الستة والاولى عليك انه لم يبق لان وان معنى خاليا
اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف في حكم المؤثر حيث لا يشتمل على اسم وتم بصح السكوت
عليه قوله فلما ثبت ان شبه على ان كسرت مستند الى ضمير ان او على ان معموله
المحذوف ان والمراد كثرة حذف المادة حتى يلزم تحصيل الحاصل قوله ام في ابتداء الكلام
كيفيل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله
الشارح الرضي بخلاف ما يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول
بل هما تحت ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه الشارح الرضي في شرح كلام المتن حيث
قال والوا كيفية بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل بوسط كلامه وح
يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعدم
استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب
القسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن
قوله حال كونها مع جملتها فاعلة بينه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس
فاعلا ولا مفعولا لابتداء ولا مضافا اليه الا على ان الرضي لم يلتفت

ويحتمل

ويحتمل ان يكون مراد المص كون احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت
ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك في الابتداء في التحقيق هو الثبوت
الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعولا لم يسم فاعله مدرج في الفاعل على
اصطلاح غير المص ومدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقدم القول
ومفعول به علمت اذا دخل في خبره لا الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب
كسر ان مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث لا حاجة
مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف
اليه عند المص فما عرف من توبيخه للمضاف اليه فلم يتفقه ذكر المجرور بحرف الجر فما ينوبه
كلام الرضي قوله وفي سوى لولا انك حضضي لو لولا وهو بالتفويض رد على المخالف
فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الفراء ان ما بعد حرف
الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله في لو لولا انك جواب سئل
مقدر وهو انه يجب بعد لو لا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع عدمه
ضعف السؤال لانه عرف بقاء ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح
لا يوجب الفعلية لا يب عند قوله ولو انك لانه فاعل له لانه لاستدلال بدفعه قوله
كو لو انك قائم اصوابه لو انك قمت لما سوغه في بحث حرف الشرط قوله
فان جاز في موضع التقدير ان الخ ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي
جواز الآخر فان يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرهني فانت
اكرمه والفائية مع صحة الكلام المستغنى عن الحذف قوله لانها اما مبتدأ او خبر
مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت
اليه لاستلزامه الحذف قبل الخبر لبناء ليس المعنوية في كونه مبتدأ بحث لانهم

لما أوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتأخير والجملة قول والكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر متروكا وهو لا يجوز لان المقام
مقام وجوب تقديم الخبر عاما كانت خبر المبتدا ليس موضع الموز لان الخبر يكون جملة ولذا
لم يتعد المص مواقع الموز طما عادة المبتدا والمفعول عادت الخبر للقراء لا يصح ان يكون
جملة تكن اطلاق خبر المبتدا في مقام تعميل وجوب الفتح قاصر قوله ضمن جملة اشباهه
قولهم الخ الفتح اشباهه واجدر بالتحقيق لكثرة استعماله وحفظا اصله وحاله لا يخرج
معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه بمعنى حق مصدر بمعنى القطع
كالرشد عند الفراء وروي فيه بحسن العرب لا خرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم
ان لعلم البار لا قطع من ان لعلم البار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
لان كبد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم انك
قائم بالكسر فالفتح بعد نظرا الى الاصل الكسر نظرا الى عارض الغلبة وحكى الكوفيون
فيه لغتين اسقاط الميم وزيادة را بعد لا في لحالين وزيادة ان وزائيل جرم
وتبديل همزة ان بالعين فما يمتحن به لاص زاجرم ان زيدا قائم فاحفظه
ومن جملة ما يدخلهم انه من اشباهه فمت فما انك قائم وليس اشباهه لنبين
الفتح لان ما زائدة غير كافة انه مهزايدة مع الكاف الجارة لان لشبه شبيه
بكان جاز العطف على اسم ان الضاهر فجاز له بشرط بما فيه فوكانه
حفظ كنانة المنن واعوض عن الربط واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم
المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاول
وتبعه الرضي واوضحه حيث يكون مع ما عدت فيه بنا وبل الجملة لانه نائب
مناب مفعولين وزان ما بعد مفعول على في ناب عن مفعوله فكيف بوجب كون المفتوحة

مع ما تعلق

مع ما تعلق بها ما لتباس مفتوحة بكونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيد في العطف على
محل اسم المفتوحة اصله قوله دون ان المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث
جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع مما اليه سوى البدل كالمعطوف
عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت عن خبرها والكل عن البدل البتة والجواز
هو القياس قوله ولا اثر لكونه ان يكون اسم ان مبنيا في جواز الخ قال الشيخ الرضي
الكلام مع ما في الكوفيين والفراء حاكم الموفقين فقال ان كان اسم ان غير موجب
لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبر الاسمين متغايرين الاعراب
بغير ظاهرا مستكرهة كما لف فاكونه خبرا عن اسمين غير مما في الاعراب فانه ليس
بتلك المثابة من الانكار وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عند
على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عندهم
ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسند الى المبرد والكتب لا يوافق كتب النحو هذا
ولا بد هب عليك ان عبارة المص لو يوهم خلاف المقصود حيث قال في محله والكاف
في مثل انك وزيدا قائمان لانه يشبه بهما لا يخالفهما في انتفاء اثر
البناء مطلقا بل قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح في تصرف
الخلف في المثال كله هما الى الحكم ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا
لبعضهم قوله وهو لا بناء في المعنى الاصلي لانه راجع الى قبله لا الى ما بعده قوله
ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بفعل العطف في محل اسمها خلافا للفراء
الا ان فصل بينه اي بين الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون الا ظرف هو خبر ان كما
لمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر كقولك ان في الدار لزيدا قائم ولا بد حينئذ على الخبر
الماضي المنفي اذا لم يكن معه قد ولا بد حينئذ على حرف النفي ولا حرف الشرط وعلى
جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال رجل لا صنعة وقد

ذكر اللام في الخبر والمتعلق كقولك زيدا ضربك لعاجز وهو قليل ويدخل على ان اذا
فتح همزتها فيقال لعلك كذا في الرضي قوله واحتاروا تقديم ان دون
اللام الخ اورجحوا العامل في التقدم لشرف العامل على ما ليس بعامل لان العامل يستحق
التقدم على معموله صح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا التقديم ان لا يضم
لو قدموا اللام لاوهموا عملهم والعكس ان قوله بعض وجوه ثم بينهما مع العمل
والعدم كذلك واخصاصها بالاسم ويمكن ان لا جبه في فوات بعض وجوه شابهها
مع العمل والحاصل لم يذكر صريحا ان كون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا
ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكون الغالب يوجبون الالغاء
قوله ولا كبنه من الاسماء لا يظهر جزء اعراب يعتد بهذا الا يعني عن اعتبار طرد الباب
كما هو طاهر العبارة فلا يحتاج لمقابلة بطرد الباب قوله امر من الافعال التي هي من
دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج الا غير بقيته قوله حتى فالكوفيين في تعميم دفعا
لما اعترض به الرضي على المصنف حيث قال قوله المص ويجوز دخولها على فعل من الافعال
المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ
الابتداء فتامل لا تقول قوله لا غير وان اما دوجوب دخولها على فعل من افعال المبتدا
لئن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال
اذ جواز دخولها على الاسم لعلم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يجوز
الا اذا دخل على الاسم واعما قال من دواخل المبتدا والخبر دلم يكتف بقوله من دواخل
المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد قائما دون ان كان قائما
لزيد قوله بالبناء تبع ان قلت كيف يتوهم ان يزيد بقولك ان يشك
فيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل
مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير فلا يتوهم ان فان يدخل على الخبر دون الاسم

ارفض

راقص بينهما وعلى ما بينهما دخل ليس اللام المعارفة لام الابتداء والام يدخل
في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعظم ان
الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها ما فيه مطلقا واللام الارتة لمعنى
لمعنى الا ورد البصريين بان اللام لم يجئ بمعنى الا واله لجاز جاء في
القوم لزيد اد تعقبه ان المراد بعض ما يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض
المواضع انكار المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
كما يبطل انكارهم اعمالها قوله وتخفف المفتوحة كالمكسورة شبه تخفف
المفتوحة بالمكسورة في الكثرة ادفي كونه معتضى كثرة الاستعمال والثقل
وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام اللام المعارفة
زيدت ما بعد ها وفاقا لكثر اهل اجماع الا ابن كذا في الرضي قوله
وصدر مسرف للتون كان تدباه حفان اشرف اصاء والتدرير بكبير
حاضر بالمراد اوعام وتوبيخ والحقه بالضم وعادس حنث والجمع
حس كل ذلك في القاموس والصاد حقان وبنبه ان مراده مثل حضبان
ولا يصح ان يكون تثنية حقا جمعا او جمع املكة سوى ما صيغة منتهى الجموع يصح
تثنيته بنا دبل فرقتين لانه لا يناسب معنى ازلا وجه لجمع الحقة في تثنية
التذكير اذ احس التذكير ازلس في كونها محظية غاية العظم قوله وازا لم تعملها
لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه
لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل عند ستيوع
شرجح شيء عليها بالاعمال حتى يدفع تقدير اعمالها في ضمير شان مقدر
كما في ان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل

اصله في اللغة الفصحى هي المراد ذا بالاستعمال الافصح فهي تلك اللغة بتخفيف المفتوحة
في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير بعدم الداعي
اليه طما كان ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف
فتعمل في ضمير شأن مقدر وههنا وتخفف فتلغى على الافصح وبعبارته في كتب ضمير
الشأن حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله فتفتح
كسرة الهمزة اذ الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحركة قوله وكلمة ان
تخفف مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان اتباعها او عدمه خلاف
مضمون الجملة فات مع اعتقاد خلافه فاذا تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك تقرره
الهمزة بطلب ذرك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب كما في
في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتدارکته بمعنى فيكون تكلف للاستدراك
بمعنى انه استدرك ما فات المتكلم بابهام كلامه ما ليس بواقع بابراد كلام رافع
للتوهم قوله واللفظي فيكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء فهذا المثال مما اثبته
الرضي واحكامه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر
الناس لا يشكرون فما فات ما في القاموس بتصحيحه حيث قال ولكن وتخفف حرف
يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا ينبغي ان يعلم ان الكلمة من
المتعاندين لا يجب ان يتضادا تضادا تحقيقيا بل يجوز تناسبهما في الجملة كما في الآية
المذكورة حتى لا ينافي عدم الشكر لا بناء سبب النزول ان يشكروا
قوله فالجزاء ان منصوبا على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة نصب زيدا فاعلا
فالمراد الان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند المحققين بالحالية فا

فالاوجه

فالاوجه ان القرآن بعمل لبث تشبيها بمبيت ثم هذا من مواضع وجوب حذفه
كان عند الكل ومواضع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله وشذ
بجرها اربكلمة بعل مما جاء في اللغة القفلية على صيغة التصغير في القاموس فقيل
كرمين ابو قبيلة قوله وارتفع الصوت وعوه رواد الرضي قوله بعل الى المغوار
في القاموس جبل مغوار بين المغوار بكسرها كثير الغارات او كان اشتهر
ذلك الى جبل ما يسمى المغوار بالباء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالباء
ومنه ما وقع في كتابه عليه رضيه كتبه علي بن ابو طالب قوله فالاقلال حاجته
الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الجزم بوجود الجر بعد
هذا التأويل والحاجة الى التأويل لشبهه بفعل الجر بفعل لله تكال ضرورة انه
لا سند له الا هذا البيت الواقع من عقيبي قوله العطف في اللغة الاصل
ولما كانت هذه الحروف بمثل المعطوف الى المعطوف عليه الجر او بمثل العامل
الى المعطوف فما ذهب بعضهم الى ان اللام بعدها مفرد ما هو الثلث
في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض الخ فلم نعثر عليه قوله
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلق الجمع فالمعنى لا فادة الجمع لان الموضوع
الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وهي من موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع
المعطوف الخ ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة الجميع في ذلك وقصه
في الفعل الاول فيه فالحكم يشمل زيد وعمرو اثنان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو
وعمرو او ثم عمرو او ار حصل الفعل من كليهما فقوله فقولك مبتدأ لا خبر له لان قوله ار
حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر واما وقع فيه لنقل كلام
الرضي بغير تمام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو او ار حصل

بخ بجر وفي اللغة

ن بمعنى واو صح

الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد وعمرو او حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله
بخلاف الجزء هكذا في شرح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه او الفاء للترتيب
او للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف
عليه قبل المعطوف مثله فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى جعل قوله
للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون
ترتيب تنبه المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وانما احتيج الى
المض لقوله بغير مهلة وبنبه على انه قال منه قيد لابد منه لانقول يفيدهم مقابلة
مع قوله ومنها مهملة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله
مفروضة بمهلة اعلم ان الفاء ربما تفيد مع الترتيب وجدانا ان يكون المعطوف
امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداءه عقيبه بلا مهلة فلك
ان تعطف بالفاء نظرا الى ابتدائية بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا
الى بعد انتهائه تراخيه عنه قوله والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في
الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة او جه ثالث ما تقدم من ان المهلة
في حتى اقل قوله على رجالهم على وزن العلة جمع راجل كما في لبس طهر بكبه
كذا في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة
انه لا يجوز في المعاطفة كون المعطوف بعض الجزء الاخير من المعطوف له وكانه لم
يتذكر ان الشارح في هذا المقام تمسك ببعض الشروح وقصده ومن هذا ظهر الجزء
ردا على الحواشي المستدة به محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي يمثله للجزء
حكما بقوله مت الليلة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة
على المعطوف في الجزء الليلي المعطوف في حكم الجزء لكن لا جل في جعل الجزء اعم من الجزء

حقيقة

حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة
يجب ان يكون جزء مما قبلها كخرجت اليوم حتى زيدا او كجزء به بالاضافة كخرجت
السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال الاصح دخول حتى على الصحيح عطفا على الليلة
باعتبار انه ملقى في الجزء الاخير كما منعه الرضي والصحيح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
لكثرة خلطة الليل في النوم كما اجازه الهندي على مسامحات بين نفي الرضي وتصحيح
الهندي فافهم ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملقى في تكلف مستغنى عنه لانه
اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى يفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي
للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا للاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان
يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد
الامرين اكتفى الرضي في هذا المقام بما قبل ما لا بد منه فلم يقل او الامور ولا غير
نظرا في هذا الكتاب الى ان الكلام ما تضمن كلمتين واذا تتابع الفعلان فصاعدا فهما
معتبران عند المتكلم بهذا في اول الشك اما المتفصل كما في التقسيم واما لابهام فهو للمتكلم
عنه المتكلم الا ان يقال انه اراد بالمعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام
لا يجري في ام وبهذا اندفع انها في لا تقطع منهما اثما او كفورا لكل الامرين لانه لو سلم
فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا
يدفع الاستبعاد لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما او العموم لزم من دخول
النفي على الامرين مبهما لكن ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لانه لصحة
الاستفهام اي غير مستعمل بعد ها الزائدة في اللغة بمعنى لم يفارقه فالا لزم بمعنى غير المفارق
ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة اما هو
في اللازم المبين في قولنا بعد ثبوت احدهما اي احدهما المبين عند المتكلم بنى بقوله
عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب

ان يراد الاستواء في الاخبار او الاستفهام ولا استفهام لانه بعض مدخول ام نحو ام قام عمرو
قوله يطلب التعيين لانه وضعوا ام المتصلة لانها تستدعي معطوفا سواء علمهم انذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس بطلب التعيين او لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد
يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان حواجها
بالتعيين الجرجاني في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ
هو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدمه جعل سواء مبتدأ والان المضمون
وان كان مفردا لكنه مقدر في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في
صورة الفعل وبحتمل ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الحصر تارة ام لم يبقيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء والحصر ام يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ
محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مسموعان لانه في الاصل مصدر قولك اقمت
ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان ويستدرك على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرف الشك في انذرت ايجاب الهمزة ام للشرط الذي هو للشك
يكون وانه لا يحسن ويستحسن الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن
ويستحسن الجملية الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال اذا على اعتبار
معنى الشرط فتبديله بالمضارع تعديب للقرينة قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا
لا كلاما في عدم عد ضعيفا مطلقا اما في عدم عد ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر
قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما عند من يرى على المعنى بانه لا يختص الجواب في النفي
او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم ولا ولذا صح بنفيه
اذ قد يجاب بنفيهما وحسن بتقدير الا جابة انعام المسئول الارداك سائل فالجواب ما
يطابقه وبنفيهما يطابقه لو في اعتقاد الا جابة مسئولة فالجواب بالنعيين دون نفي
كليهما وح اتجه ان الاولى ان يكتفي بنفيه فكان الجواب بالنعيين ولا يخص بنعم

ولا

ولا بالنفي الا ان يقال لا شك من نفي كليهما فشامل قوله والمنقطعة كيف في الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني خصه هو الاكثر وقد يجيء بمجرد الاضراب
اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو متوصله تعالى ام اتاخير منه او لا معنى الاستفهام
ههنا وكان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام فعل ستذر الظالمات
والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام شك انه من عطف الانشاء على الاخبار
وهو ممتنع اجيب على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم
ان لا يكون ام المنقطعة من حرف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على
تقدير عد من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهما غير
ش ام ش وقال بعضهم انه يؤول المنقطعة حتى الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة
الاضراب والاستفهام سواء كان بالهمزة ابد كما قال ويشترط في معنى ام المتصلة او بدونه
كان تقتضيه على اهـ ش وعلى ان تقدير بينه وبين ام المتصلة بدون بعيد وبحتمل
تقدير يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة
سيتما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يا وان بل اهـ ش بقولنا بل شك واتردد
فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه

قوله وعن الثانية ان الواو الداخلة على ما الثانية تعطفها على ما الاول وهذا من بحثه
اش رح اخذه من قول الامير حيث قال المعاطفة فكلتاهما والواو تعطف احديهما
على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاول وبحثه على الشارح
انه مهما يكن اما الاول للعطف فحينئذ يصح عطف الثانية عليها كحرف الجمع المفيد مشاركة
المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب المذكور ان الواو زائدة لتاكيد العطف
ودفع الالتباس بغير المعاطفة حتى قيل انها فيها دون لكن للزومها مصاحبة
غير عاطفة بخلاف لكن فانها حكم حرفها للمعطوف عليه لا للمعطوف تقابل خلاف

عاد

لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت للاول لا ثبت له بذكر لا حتى يكون
له للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا فيكون لما بعدها قوله حروف النظام
هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لوضع التنبيه فالله يحق ان يجعل من فضل
حروف الزيادة قوله لتقييد بها الجمل الخ ولا يكون الا في صدر الكلام سواء المتصلة
باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع الاشارة واما ازا فصل بينها وبين اسم الاشارة
فهي في صدر الكلام نحو قوله تعوضها، انتم اولاء، والاصل انتم هؤلاء، وقد يفصل
بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير لم فروع المنفصل كما سبق وغير النعم نحو قولها الله
ازا تعلق بها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا فصار اما تحقيق للكلام
الذي تليه بمقول اما ان زيدا عالم يعني انه عالم على الحقيقة دون المجاز واما
الالف بفتح الكلام للتنبيه بمقول الان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج
هذا كلامه ومنه علم ان اعلم تعلم بحرف التنبيه حينئذ يجب ان يجعل ان بعدها مكسورة
فتأمل قوله حروف النداء اعلم انها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا
للبعيد دكذا او اي وفي الصحاح ايا من حروف النداء تنادي بها القريب والبعيد ثم
ليتفق الكلام واعلم ان ايا حكى انه اعلم بحسب ما ورد الاستعمال فيكون محذوفة
ومذكورة ولا تحذف من حروف النداء سواها ولا يا ولا من اسم الله تعالى والاسم المستغاث
وايها وايتها الا ولا يجتلب الا بها او بوكذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانة والثالثة كسر النون
والعين والرابعة نعم بفتح النون وقلب العين المفتوحة جاء كذا في الرضي قوله
فلو قال احد يا زيد ليس لها عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث
الحنفية قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان
يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فدين الله احق فانه ايجاب للقبول

لا يصدق

لا يصدق في النفي قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اي از الجواب بشيء من
حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متأمل فتنبه فتأمل قوله ويلزمها
القسم لاستعمال اللزوم على خلاف ما هو عادته والا لكان تقدير ويلزم القسم وتقول
اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا ازا كان قبله كلمة هذا التنبيه
نحو اي هذا الله ازا لا تجر ولا غير لنيابة هذا مناب الجار وفي يا، اي ثلثة اوجه
حذفها وفتحها لك كنين واثباتها ساكنة مع التنفاوت كنين على صحة لان
الالف والدعم في كلمين اجراء لها مجرى كلمة واحدة كما فصل في طها الله وهذا
ايضا من خصائص لفظ الله قوله لمن قال هو فقال ابن شريك قوله من جوز
جهتين في القاموس الجوى الهوى باطن الحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر
وكلتاهما في المقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجب
ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بالواحدة
وقال مع انها لم تفد المعاني وضعها السواطع لها فكانها لم تعد شيئا شيئا تخلف
ان ولام الابتداء والغاطر انما كيد اسماء كانت اولا فانها نائبة محل ما وضعت
له بعدها ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحرف الزائد من عوارض الاستعمال قوله
وقلت ازيادتها ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم
فيما ان مكناكم فيه وبعد التنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان تفتح الهمزة وتكون
النون نزا ومع لما كثيرا بفتحهما الكثيرة من تقييد ان المكسورة بالفتحة مع لما وكذا تها
في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين سور المفهم حتى يلزم قلتها وذلك ان
يفهم الكسرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالفتحة في الصحاح ان قد يكون صلة كافة
نحو ربما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم لا يعذبهم الله ازا يعذبهم
الله فجعل السواطع بعد ما قابله للزائدة ووجهه خفي ووضح منه موضع لزيادة ان

لم يذكروه قوله نحو كائن ظنيته تعطوا الى ناظر السلم ويروى وارق الملم العطو
الشاول ويرفع الراس والسيد بن وطى عطو مثلثة وكعدر يتطاول الى الشجر
ليتناول الناظر الشديد الخضرة والوارفة الشجر الخضراء كل ذلك من القاموس قوله
وقلت قبل قسم وان كثرت القسم الذر حوابه ففي للايذان بان جوابه نفي كقولا
والله لا افعل قوله في بيتر لاحور بسيرر وما شؤا والحور الهلكة على وزن
الصرد هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك
كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه ليجاب فعال الحور جمع حائر قال
الجوهر الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح
الابيات آخرها ما فكه حتى اذا الصبح حسة الجار والمجرور متعلق بسير ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سير في بيد المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح
والحق لكاشف عن البيئة علم ذلك لكن لا ينفعه وذلك تعذا والمراد بالاخلاق الانصراف
والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يجوز ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما
في حيثما واذ ما لكن لم يجعل هناس الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو
كف ما الحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة
وتصحيح كونها جازمين قال الرضي والسبب لهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا
كالتاكيد في التاكيد ورفع الاحتمال في لا الزائدة لتعلقه على النفي وفي الاستفهامية
ويرون تاثيرها لفظيا ككفها ما نافية من زيادتها هذا كلامه ومن يقول ازائم يكن
للعمر وعين لصحة خلو عن برتاب والصحيح مسوغ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لوصف
لا يفوت اصل المعنى بعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في اما
زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد بدون الكلمة تامل ربما يقدر لان
الحكم عليه بزيد قائم دون حيثما تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما فتامل

وهو

وهو بيته الاول لعشائي اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك البيتة وكلمة ما في هذه الكلمات
بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ قوله فهي تغير كل منهم قال
ابن مالك العالبة ان يكون تغير بغير ما في معنى القول قوله او يغبل متقررا في معنى
القول اشار الى توجيه اضافة المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له
اداة الظرف بتمام اعتبار اللفظ ظرف للمعنى هذا شايع حتى قال المصنف انه على القلب
لكن جعل القلب فيما للظرفية الاعتبارية حيث عاد الظرفية اعتبارية او على القلب
وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ليست اعتبارية قوله مفعول مقدر اللفظ غير صحيح القول
مفعول مخصوص بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لانه ليس نفس لفظ
في معنى القول الا انه جعل الرضى ما في معنى القول في معنى القول الغير الصحيح حتى جعل
القول المقدر من مقوله ما في المعنى القول وهو بعيد من العبارة قوله فيقتضيه
ان اعبد الله نفيه للصبر فيه اشارة الى وجه قوله فهي لا تغير في الاكثر الا مفعوله
مقدر الخ من المقوضة في الاكثر لانه قد تغير مفعوله مذكورا او الى رد من تمسك بالآية
في انه تغير مفعول القول الصحيح زعما منه ان قوله ان اعبد والله تغير لما امرتني بكن
فاجاب الرضي بتقدير امرتني به امرتني بقولي افعل ما موزر به لا يكون نفس اعبد والله بل قوله
لهم فالضمير مفعول مقدر صريح مقدر بكن قال ان صح القول المقدر كالفعل المؤول
بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفتوحة ليس من صلة
ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من حيث التغيير للمبهم المقدر قوله تعالى
وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب
العالمين خبر المبتدا المقدم فهذا وينبغي ان تجعل من حروف التفسير الغاء في قوله تعالى
الزانية فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه قوله او تقدير الخ فعلى زيدا
ضربته فالرابي اذا وقع الشرط بعدها فهو منصوب بفعل يجب ان يفسر مقدر

حيث حروف
تخصيص

بعدها لتوسعهم في الظروف فتخرجه على يوم الجمعة رزقني يوم فيه منصوب برزقني
قوله فالهمزة اعم تصرفا الخ التصرف فيها الخ جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الخ فاعله
الراعم تصرفه عني به التصرف فيه وذلك ان تجعل التصرف نفس الهمزة اذ الهمزة
تصرفها اعم من تصرف حتى لانها تدخل في مواضع لا يدخل فيها حتى وكلما يدخل
تصرف في الكلام ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان احتمل لها اكثر كان تصرفها
اعم وينبغي ان يراد بالاعم من وجه لان حتى ايضا تصرفات لبيت الهمزة وقال
الرضي وتختص حتى باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله
بل ثوب الكفار الى الم يثوب وافادتها فائدة الثاني حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب
كقوله تع بل جزاء الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي خبر المبتدا الذي بعدها نحو بل زيد
بقائم قوله بادخال الهمزة عليهم والفاء والواو بخلاف بل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر
لا يدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها ولا تدخل بل قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر
وهل انا الا من ربيعة ومضر بسنة انك ستقول ان اكرمتك فهل انت مكرمي ولا تقول ما تكرمني
تقول اسلم عليهم فهل تقف عليهم والهمزة لا يجيء بعدها ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام
كذا في الرضي فاعلم ان حذف الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان
المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وحقق الزامه معاذ وجب المحقق التفتازاني
ان يوصوفة كذلك وكانه حاذف لكون او دات الشرط على نحو واحد في الوضع
قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود
بل يعم الموجود والمعدوم كما سبق في محله قوله فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما علق به
ايضا حذرا من استلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم وتكون بسياله وكلاهما ممنوعان
قوله وكون انتفاء سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن حذفا
الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح المص بسبب

تحظيرهم

وتحظيرهم فحال الشرط سبب وجزاءه مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم
انتفاء السبب انتفاءه وواقفه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في
السبب مستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم
من انتفاء الشرط انتفاءه قوله موضع منطوق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطوق
اراد ان يبين وجه انه بعد ان اوجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت
وقع موضع منطوق فوجهه بان الموضع موضع منطوق نظرا الى اصالة اقرار الخبر ويمكن توجيهه
بان جعل الخبر ماضيا لعود الدلالة لو على ما ضية بان المراد موضع منطوق قبل دخول لو فان
قبل انك منطوق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطوق ويجوز لو انك
منطوق بتقدير اراد منطوق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض
مبني بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وبحذف اللام فنيله الا اذا وقعت الجملة
الشرطية او طال بسته حلها بمعونة فانه بكثرة حذف اللام ح وله يكون جملة لسجبته
خلاف للزمخشري قوله اذا تقدم القسم اراد الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح
ترك في الخبر دفع لاعتراض المصنف بانه لا يصح تركت في لعدم كونه زمان ولا مكانا
مبهما ووجه الرفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان
التكلم بالكلام ولا يخفى ان المبادر حين اول الكلام مكانا فالذهاب الى ارادة زمان تكلف
بيتما اذا كان معه ما يوجب النسخ والهمزة صحيحة بتقدير التقدم الوحول اذا اقتدم
القسم داخل اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان شرعا لا حقيقة المكان التنزيل
كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا فما ان المكان المبهم غير ظرف فنصيب بتقدير في محله صنه
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط فان الرضي بتقديم ما يطلب جزاء
مبتدا، لم يدخل عليه بنسخ او دخل واما فان بتقديم غير الشرط لان الاحتراز
عن التوسط بتقديم الشرط يقتضيه في الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع

حصل بقوله اول الكلام لا محال بقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره
اى كرم القسم جعل صبرا كرمه بالقسم مع بعد دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم
لكن بقوله كان الجواب للقسم دون ان يقول كان الجواب له بد ل على انه جعل
صبرا كرمه بغير القسم فلم يصبر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود
الضمير الى ما يعود اليه ضمير كرمه لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه
مجزوما وغير مجزوم وجوابه بان نتكلف ونقال اراد صحة كونه مجزوما وجوب
كونه غير مجزوم وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب
مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على ملكن اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم
معنى هو مجموع الشرط والجزاء فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم
القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تأتني تأتك تقديم الغير مقدم على الغاء
القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني فهذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غيره ترتيب اللف وباعتبار
اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير هنا انه مقدم على جواز الغاء القسم
فهو المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط في المعنى الثاني فيكون النشر
على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجوازا عتبار الشرط كليهما وان اريد اللف
الذي باعتبار مثاليه انا والله لكن ان تأتني والله لكن ان تأتك فهو على المعنيين باعتبار
باعتبار التقديم على ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على عكس ترتيب اللف باعتبار
الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط
والغائه فتكلفه مما يجب عنه الناظر او يجعل نظره نحو الاحالة بمقتضى الظاهر

وقد

وقد يبقى شيء لا يتجه عليه بشيء وكان اصلحه بعض من اصلح كتابه بكونه مجازا من عكس
عهدا والاولى والانسب بسياق الكلام وجعل صبرا ان يعتبر القسم لانه في مقابلة
وجوبا باعتبار القسم على تقدير بقاء اول الكلام قوله وان ابتني والله يحتمل العطف
على قوله انا والله الخ فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله
والله ان تأتني فيكون في صبرا ويكون مثالا لما افاد منع الخلو المستفاد من قوله
بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا قوله واما اورد في مثال
الشرط بصيغة الماضي الخ نص على ما اشار اليه التسهيل الملكي قوله اختلف في بين اعتباره
اذا اعتبار اللف والنشر قوله او مقدرة الملفوظة في صدر الكلام مقدرة ملفوظة
المقدرة في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسط كملفوظة فله وجه بتخصيص البيان
بالمقدر اول الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به
قال الرضي في بحث اما الخوان ضربني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربني فاكرمك قوله
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة
ولهذا انيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان
بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء واذا الاان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم
انه قد يقع الشرط جزاء في مقام جزاء الشرط اذا كان بغير الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية
جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء الشرط كما ذكره
الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيفقد رسمه جزاء ويجعل المقدم والاعلبه عند
البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم مضي الشرط كذا في التسهيل
قوله واما التفصيل فقال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال واما بقرينة ذلك اذا كان
ما بعد الفاء اخبارا انشائيا وما قبلها مضمونا به او مختصة به فله يقال زيدا فضربت والا زيد
فضربته بتقدير اما هذا ما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان

فان الجزم بتقدير اما من عدم تقدير النقدير كما ينبغي قوله وهي كم بان كلمة آما
للشرط لزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول للثاني ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط
مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولا شك احد كثيرة في
القرآن لعدم لزوم ما بل جعله حين الاتيان بالفاء وفاق جار بن مجرد الشرط واما
جازا عمال المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان النقض
لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حين كان حفظ المستقبلة وقعت في الآزمنة الماضية
وصارت لازمنة لها كان ذلك لقصد المبالغة قوله فما حينية هذا ارفي خبرها
هذا هو التوجيه دون الآخر لانه لا يصح التعويض بخبر، مما في حينما اما مطلقا ام لكن من
حينما الفاء فان مما في حينما اما معمول الشرط كما اشتهر المذهب الآخر وفي قوله بخبر،
مما حينما هذا مطلق اطلاق المحل اذ لا يجوز في اما زيد منطلق اما منطلق فزيد وفي
اما يوم الجمعة فانا منطلق اما انا فانا منطلق يوم الجمعة قوله وهذا اذهب سيبويه
قال الرضي وتبعه المصنف رحمهما الله وهو اختيار المص قوله عمله مطلقا جعل منطلقا
مفعولا مطلقا وقد عمل بمعنى معموليه وتقدير، بخبر اوضح وابعد عن التكلف قوله واما
تقدير، على تقدير الوضع مهما يذكر زيد الخ رد هذا المذهب بانه لو كان معموله المحذوف
مطلق لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاخبار بتقدير فعل رافع اي
مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العائد
منطلق فيه وجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح
اختار تقدير ما لكون وجعل هذا الايراد على التقدير ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون
ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بان يكون المقدر جاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بان يكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن
بمعنى ما لا يقبل سوى الزمان صرح به السعد فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة

فقي

فقي يكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد الا ستفاء
ضمير بط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل
ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه فح لا بد من تقدير عائد
في الجزاء، مقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد لا يكون
مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قصة تعالى مهما تاتنا به من آية وحاصل هو ضعف آه
على لغة العرب لكن اشتهر ابن مالك واقعة الرضى وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد
به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وباطنه يتبين ان الحق في مهما هو المذهب الاول قوله
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الخ عدم جواز، بلا خلاف
عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمع جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله بتقول
لشخص خاص بتبغضك بتقول الى كلا الخ هذا تروع للخبر ونفي لجزء وقد يكون بيانا
لكون خبرا اي به المتكلم منكرا لقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا
لهم عزا كلا قوله وقد جاء ان كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم بخبر
كلا ان الانسان ليطغى وان يجاب به بخبر قوله تعالى كلا بل يحبون العاجلة قوله لانها
مختصة باسم علوم بفيتبدلم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال المصنف
احتراز عن المتحركة لانها لا يلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لانه مما
يتطرق اليه المنع وانما لم نعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية و
الجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد علامة
التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء واشار الى علة منها عرفا في نحو ضربتا
تبعا لبيانا حكم تاء التانيث فافهم قوله لتانيث المسند اليه تخفيفا او تنزيلا لمحل المجموع
المنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان المسند اليه الخ والمعنى فان كان
تاء التانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث

بحث عروض

ظاهرا غير حسن **قوله** اى غاست فجر بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو مخير اى الحاق تاء التأنيث
مخير عنه على الحذف والاتصال والاول جعله اسم مكان **قوله** وهذه المسئلة فقد تحدث الا انها
ذكرت الى اخره هذا لا يتم مع كونه ذكرها مستغنى عنه فالوجه انه ينبغى المبادرة قوله على الوجوب
فاستغنى منه لفظ الغير الجنيع **قوله** اى جمعى الذكر والانث فى مثل ما الزيدان الجريمة الضعف حين
جمع الاسناد الى الظاهر مطلقا كما اخترعبارته ولو جعل شرطا مرتبطا بقوله فانه كان ظاهرا غير
حقيقى فجر لصار مقيدا المس باكثر مما ينبغى انه يقصد لانه يتقيد بكونه اسنادا على غير حقيقى ويفعل الماضى
قوله اى ادخلته نونا الطلاق النون ليس على ما ينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال
فى الصحاح ويقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء **قوله** فسمى ما به ينون
الشئ لا يقال لزيد المضروب انه ما به ضرب فليس التنوين ما به تنوين الشئ اى ادخال النون
على الشئ بل هو النون الداخل **قوله** نونا ساكنة اى بذاتها انه اراد ما لم تكن بذاتها ما يكون كذلك
اذا لم يكن موجب التحريك فخل نونا فى اخر المعرب نحو محسن وصالين وكذلك واذا اراد ميز اخر
فليبين حتى نتكلم عليه **قوله** فلا يخرجها الحركة الظاهرة يرجع الضمير الى توهم التنوين وكانه
اراد بتلك الضمة عبارة التنوين **قوله** وهى شاملة نونى الخ هكذا ذكره الرضى وتبعه الشيخ
وظهور ان المراد نونى هى كلمة لانه الكلام فى قسم الحرف فيمنع ذلك الشمول قوله يتبع حركة الا فواى
آخر الكلمة حقيقة او حكما فتدخل فيه تنوين قاعة وبصرى واخر بل المراد بالكلمة ما ينتهى اليه
التكلم فيشمل تنوين قاض فان القاضى ليس آخر كلمة حقيقة ولا حكما بل آخر منوركلمة ينتهى اليه
التكلم **قوله** لان المتبادر من متابعتها الاخر الحرفية يحتمل المتبادر منه المحوقة به من غير
تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه سيقط فى الوقف باسقاط الحركة **قوله**
لانا كيد الفعل فخرج نون التاكيد لحقيقة لتوقال بدل قوله لتاكيد الفعل للتمكن والتنبيه
لا تتغنى عنه **قوله** ولا ينتقض التعريف بالنون فى يا رجل ونظائره فقد عرفت ما فى الانتقاض
ودفعه بما ذكره بوجها فواجع تتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا **قوله** فهو الدال على ان

مد ظله غير متين قال الرضى قبل مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح
تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى
كلامه بثبوت ضم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف **قوله** اذا سكنت السكوت
الآن لا يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والامكان طلب لما يمتنع امتثاله اذا لم يقع الامر
عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فعلوطهم اسكت السكوت الآن مما لا معنى
اسكت سكونا متصلا بالآن **قوله** لزالت اللقبتين العقبة والتانيث قال الزمخشرى مسلمات
ليست متحتمة للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير الغاء ايضا فلا محالة مسلمات على ما تصرف
قوله وذلك الله ربما من اسباب حسن الغناء فحتى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء
ومن لم يتنبه لما ذكرنا قال سمى به لان فيه ترك الترنم **قوله** وعوض عن الالف عطف التغنى نفس
التنوين ولا وجه لتخصيص العطف بالاشباع ثم اعاده بالتنوين بل الاظهر الحاق التنوين بمن عن
تخصيصها بالاشباع **قوله** كما فى قوال الشاعر هو رؤبة على ما فى القاموس وتحريف على الجحش
منه لضرورة الشعر والحقفا وكه الرمل المعوج والقاع الغبار المرتفع والاعماق جمع
عمق بالفتح وقد يضم اطراق المفازة والخاوى والمخترق مهيع بالجيم والتشديد والاعلام
الثابتة من علامات تعرف بها الطرق المواقف خوف وقاع مفاوز بعيدة المفازة
مغيرة الاطراق مشتبهة الاعلام سلكت **قوله** واما التنوين فى الآخر ففى اعتبار العوض
فى بعضها ايضا تامل اذ نقصان التنوين العوض لعوض التعويض وتنوين المقابلة لعوض
المقابلة وجعل التنوين والالف حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففى خواصه
المص وهى للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا محمد حيث ابرز العوض
والمقابلة والترنم فى معرض الموضوع له **قوله** وخطا كحذف الف ابزو وما فى مابين
ارباب الحديث كحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الحد فرق
بينهما لعله قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية **قوله** وكذلك قولهم فلان

بن فلان الخ في الوصي وطاهر بن طاهر وهي بنت وصي ابن فلان لانه يقبله بعض لا يعرف على الجواز انه مجاز العلم وان كان يدخل فيه كل من حذف الصفة هذا كله وفي القاموس طاهر بن طاهر كمن لا يعرف هو ابوه وصي بن وصي كبيه هما وضدهما لا يعرف ابوه وهي بن بيه كلاهما على وزن ارمى ولد آدم ذكيب في الارض لما تتوفى سائر ولده فلم يحبس منه اثر **قوله** الا حذف هذه نهاية الحذف حيثما كانت لبنة يلتبس بنت في نحو حذف هذه انبته ما صح فيه لانه لالتباس لان تاء بنت مطردة تحذف تاء انبته فالوجه ان يقال لم يجز الف انبته لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل بنته لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنا **قوله** نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعض الثقيلة وقد يقال بعض من مدلوله **قوله** لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف فالثاني بعد الحذف هو الباقي **قوله** لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الخفيفة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما تقدم فله **قوله** والف الجمع اي الف الفاصل الولي الاكتفاء بالنفيه **قوله** يختص اي نون التاكيد الظاهر ان يخص خبر ثاني لنون التاكيد فتتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بناء على ان كلا واحد منهما فقد بعد كل البعد وبنا في الاختصاص ما ذكره كثيرة في مثل ما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك يختص به وزاد الرضي التخصيص **قوله** كواضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد ينتج عن حذف التفصيل فوله اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة **قوله** بقال زيد ما يقوم الا قليلا في مجيئها مع النفي بما فقط انما دخلت الدهي بله لشابهة النفي حتى قيل مجيئها في النفي بله المتصلة قياس عند ابن جني كذا في المفصلة وان جاءت فقليلة كنزلا في

الدار

الدار بضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد ام التي لها بله النهي في الجزم **قوله** ولو مت ارنون التاكيد في مثبت القسم المثبت لم يجز الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل مجرد تعليقه محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به حرف او ظرف متقدم عليه **قوله** الشرط المؤكد وفيه بحث سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا **قوله** ليدل على الواو المحذوفة وفي لاحتشون ليطرد ولكونه فعله ليدل على الياء المحذوفة **قوله** ان شرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغما في حرف من جنسه وحينئذ لا بد من بيان وجه عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وسيعلم والحق انه لا ترد وفي الشرط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشدد في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة **قوله** وهي الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او متكلما الخ **قوله** بمنزلة الاستثناء ارسل الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها ممنوع فيها ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الضمة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فحينئذ يكون المقصى الاستثناء **قوله** فانه يجيء التقاء الساكنين على غير حده اولا لانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الى لحاق نون التاكيد الخفيفة فعله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ثم جواز البصريون الالحاق به مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا يضربان بالحاق نون الوقاية واضربان بحذف احدى النونين وادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليس مع الضمة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والالف

التثنية وغرضه من هذا الكلام بيان الاحوال المعتلة الآخر فهلكذا قال ان الحرف
كلهم غرضه لا يقتصر عليه بل ان غرضه الفرق بين التثنية وصيغة الجمع والواحد
المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين
انما يجوز اذا كان الاول حرف المد والمدغم من كلمة واحدة ويكون المد متصلة
بالمد او كالمتصلة لا منفصلة والنون المشددة مع الضمير البارز سواء الف التثنية
كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باء محاب والف يحيى فانه يمنع من اعلال ياء
يحيى فما ذكره الرضي ان تشبيهما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء
المخاطبة الصيغ ضمير ان متصلة ان بل ينبغي ان تشبيه الف التثنية لانها اصله
ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح
فيما بعد والغرض من التثنية بيان حاله الآخر مع النون تشبيها بما عرف حاله من الواو
مع المتصل الف التثنية كان او غيرها فالحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي
ان ثبوت حرف العلة مع الالف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس بطعن
علة خاصة به حتى يستحق ان يجعل عليها نون التأكيد بل هما سيان في وجوه
التعليل قوله اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في التثنين لانه قد يكون خالصا
عن الضمير كنحو ليضربن زيد قوله وهذه الاشياء وضعت على ترتيب بقية بعضها
يعني لمراعات ترتيب بقية بعض فانت مراعات ترتيب الممثل بها قوله خطا
ثم شبه ما يدخل الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ
والصيغ انكر مما لا يلزم الفعل فادخاله على الاحق الاهم اولى قوله
فيه ربما حذف يتفرع على الحذف في حال الوقف فلا مجال لمر في الحذف
لات كما الان يجعل كراهم من الكرد في الكتابة في النصب قوله والمفتوح
ما قبلها تقلب الفا ما ء الكتابة في الاخر على الوقف او في الاول على الابتداء

ط

كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها وتكتب الفا
اذا انفتح ما قبلها فكتب شبها على حذه فالقياس اللهم
شكرتعانك على حذر الائك واسئلك
ان تجعل هذه الارواح المشتركة بخير
اسمائك بخير افضل
انبيائك وخدالك
وهو حبا لجنيد
جزائك وصلى
عليه واو
ارضك
وسمائك
ام م
اللهم اغفر لجميع البرية بحرمت محمد عليه السلام والسلام

الخط بالف والعمر فاني وانت عاص والدنيا عاصي

كتبه العبد المعترف
عبد العدل بن يوسف